

شرح  
فطر النكاح والاصدق  
تصنيف أبي محمد عبد الله بن محمد جمال الدين بن هيثم الأصبهاني  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

---

ومعه كتاب  
« سبيل الهدى ، بتحقيق شرح فطر الهدى »

تأليف  
بمحرر محي الدين عبد الحميد  
عفا الله تعالى عنه

---

وجميع حق إعادة الطبع محفوظ له

الطبعة الحادية عشرة : تمتاز بدقة الضبط ، والزيادة في الشروح والتحقيقات  
ربيع الثاني ١٣٨٣ - أغسطس ١٩٦٣

---

يُطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر  
لصاحبها : مصطفى محمد

---

م. السعادة  
بمصر

« ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له  
ابن هشام أنحى من سيبويه . »

« إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بملوِّ قدره في صناعة النحو ،  
وكان ينحُو في طريقته منحة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى ،  
وانبموا مُنطَلِحَ تعليمه ؛ فأتى من ذلك بشيء مجيبٍ دالٍّ على قوة  
ملكته وأطلاعه . »

ابن خلدون

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بِمَنِّهِ وآلائه، وأصلح وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وبعد، فهذا كتاب «شرح قطر الندى، وبَلِّ الصدى» أحد تصانيف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري المصري، المتوفى في ذى القعدة من سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحد كتب العربية التي أولمتُ بها منذ الصغر، وأحد الكتب التي كان لها في نشأتى العملية أجل الأثر؛ فإله يعلم أنى انتفعت به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثر جِدُّ واضح في ميولى ونزعائى العملية، وأنى ما زلت أجد في نفسى آثارَ هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم، وإن من علائم صدق هذه الدعوى ومطابقتها للحقيقة الواقعة أنك قلماً رأيت امرأ من ذوى رأى والمكانة سبقت له بالكتاب معرفة إلا وجدته كثير الإطراء له، والثناء عليه، والإشادة بذكوره، ووجدته مع شديد الأصف - يحمل على تحليلة الشادين عنه وصدِّم عن الانتفاع به، بما شوه الفاشرون من محاسنه حتى ظمروا للناس في مرأى يلفتُ العيون عنه، ويخافى النفوس عن الطمأنينة إليه، وهذا - مع الألم الشديد - أمر لا يختص كتاباً من كتب أسلافنا، ولا ينفرد به أثر من آثارهم النفيسة، بل إنك لا تقع عينك - إلا في القليل النادر - على كتاب من كتبهم قد عُنيَ نأثيرُهُ بإخراجه على وجه يسرك إذا نظرت إليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

لذلك لم أجد بُدًّا من القيام على هذا الكتاب : بِضَبْطِ أمثاته وشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوى والشعر العربى، ثم بشرح أبياته شرحاً وسطاً بين الوجيز المخلِّ والبسيط المُمِلِّ، مع إعراب الأبيات إعراباً كاملاً، وأدبْتُ ذلك كله بعبارة سهلة وأسلوب قريب المقنول؛ إذ كان قصدى أن يَتَقَهَّمَهُ المبتدئون في علم

العربية ومن في حكمهم ، وكان من أهم ما بعثني إلى هذا العمل الرغبة في أن أضع  
 آيئة في إصلاح الجامع الأزهر بإصلاح ما يمكنني إصلاحه من الكتب التي  
 تُدرّس فيه ، فقد والله ، ساءني كما ساء كل محب للأزهر أن يُضرب المثل في  
 رداءة الطبع واختيار أدنى أنواع الورق بالكتب الأزهرية ، فيقال « هذه طبعة  
 أزهرية » ولا يكون للكتاب عيبٌ يزدر به بمض' للقراء من أجله إلا أن حروفه  
 صفيرة ، أو أن ورقة أصفر ، أو نحو ذلك .

ورأيت - مع ذلك - كثيراً من أبنائنا من طلبة العلم في الأزهر يتجأرون  
 بالشكوى من كتب الدراسة ، من غير أن يكون لذلك سبب في نظري غير رداءة  
 الطبع وسوء الإخراج .

وقد جئت من ذلك كله - والحمد لله وحده - بما تقرُّ بين أعين المطلعين عليه ،  
 وترتاح له قلوب المذنبين من أهل العلم ، وسميت هذه التحقيقات « سبيل الهدى »  
 بتحقيق شرح قطر الندى .

فإن كنت قد بلغت ما أردت ، وكان هذا العرض الجميل باعثاً على الانتفاع  
 بالكتاب ؛ فهذه رغبة طالما تمنيتها ، وإن تسكن الأخرى فله الأسر من قبل  
 ومن بعد ، والله وحده المستول أن يحسن جزاءنا ، إنه السميع الحبيب .

وأهتبل هذه الفرصة فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتفمّد برحمته ورضوانه والذي  
 الذي دفعني إلى الحرص على تلقى العلم وتحصيله ، ولم يدخر وسعاً في تحريضي على  
 أن أجعل ذلك أبلغ وكدي ، وأجعل ما أفضي الوقت فيه ، وعلى استعاذي  
 وشيخي الذي تلقيت عليه هذا الكتاب فانتفعت بمله وخلقه وتديته ، رضى الله  
 عنهما ، وأجزّل ثوابها !

هذا ، وقد اتفق أن نفذت جميع نسخ الكتاب ، ورغبت إلى المكتبة  
 التجارية الكبرى في إعادة طبعه ، فاغتنمت هذه الفرصة لأزيد في شرحي على  
 الكتاب زيادات علمية هامة ، ولأجود ضبطه وتحقيقه ، وأنا أرجو أن يكتب  
 الله تعالى هذا العمل في سجل الحسنات ؛ إنه ولي ذلك ؟

## ترجمة ابن هشام صاحب كتاب

« قَطْرُ النَّدى ، وَبَلِّ الصِّدى » وشرحه

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيان من يأتي بعده ، الذي لا يُشَقُّ غُبَارُهُ في سَمَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الوَرِيعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري .

ولد في القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة ( سنة ١٣٠٩ من الميلاد ) .

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى المُرَازِي ، ولم يلازمه ولاقرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج الفاكهاني شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب الشافعي ، ثم تحبيل لحفظ مختصر الخرق قبيل وفاته .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع للفرد ، والافتدال على القصر في الكلام ، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسَهَّباً ومُوجِزاً ، وكان — مع ذلك كله — متواضعا ، برا ، دَمَتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام أنعمى من سيبويه » ،

وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جَمَّ يشهد بملو قدره في صناعة النحو ، وكان يَنْهَوُ في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقتنوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه » اهـ

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوحُ منه أمارات التحقيق وطول  
الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيقوع الصيت ،  
ونحن نذكر لك ما اطلعنا عليه أو باقنا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكرُكَ  
على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم  
وجوده ، وهاكها :

( ١ ) الإعراب ، عن قواعد الإعراب . طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرحه  
الشيخ خالد الأزهرى .

( ٢ ) الأناز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه الخزانة السلطان الملك  
الكامل . طبع في مصر .

( ٣ ) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك . طبع مراراً ، وشرحه الشيخ  
خالد ، ولنا عليه ثلاث شروح : أولاً شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط مطبوع  
أيضاً ، وثالث مبسوط لم يطبع .

( ٤ ) التذكرة : ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

( ٥ ) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل : ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات .

( ٦ ) الجامع الصغير : ذكره السيوطي ، ويوجد في مكتبة باريس .

( ٧ ) الجامع الكبير : ذكره السيوطي .

( ٨ ) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافاً » و « أيضاً »

و « هم جرا » ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وليدن ،  
وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي المطبوع في الهند .

( ٩ ) رسالة في استعمال المنادى في نزع آيات من القرآن : موجودة في مكتبة برلين .

( ١٠ ) رفع الخصاصة ، عن قراء الخلاصة : ذكره السيوطي ، وذكر أنه يقع

في أربعة مجلدات .

( ١١ ) الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو

شرح شواهد كتاب الأمتع لابن جنى .

- (١٢) شذورالذهب ، في معرفة كلام العرب : طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .
- (١٣) شرح البردة : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة «بانت سعاد»  
الآتي ذكره ؛ لأن من العلماء من يسميها « البردة » بسبب أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أجاز كعب بن زهير قائلاً بيزدته .
- (١٤) شرح شذورالذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً .
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى أهو كتاب  
الروضة السابق ذكره أم هو كتاب آخر ؟ .
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى : ذكره السيوطي أيضاً ، ولا ندرى حقيقة حاله .
- (١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد» : طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية : يوجد في مكتبة ايدن .
- (١٩) شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » الآتي ذكره : طبع مراراً ، وهو  
هذا الذي تقدمه اليوم .
- (٢٠) شرح الامحة لأبي حيان : ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب ، في تحقيق صرف ابن الحاجب : ذكره السيوطي ، وذكر  
أنه في مجلدين .
- (٢٢) فَوْحُ الشذا ، في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة  
كذا » تصنيف أبي حيان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطي .
- (٢٣) قطر الندى ، وبل الصدى ، طبع مراراً ، وهو متن هذا الشرح ، ولنا  
عليه شرح مطبوع .
- (٢٤) القواعد الصغرى : ذكره السيوطي .
- (٢٥) القواعد الكبرى : ذكره السيوطي .
- (٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صفه ابن المنذر  
في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزنجشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب  
ابن المنذر « الانتصاف ، من الكشاف » وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .



(٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .  
 (٢٨) مغنى اللبيب ، عن كتب الأعراب : طبع في طهران والقاهرة مراراً ،  
 وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، لم يطبع إلى اليوم .  
 (٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوسنان ، تمرّض فيه لكثير من مشكلات  
 النحو ، ويوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس .

\* \* \*

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة - وقيل : ليلة الخميس - الخامس من  
 ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة ( سنة ١٣٦٠ من الميلاد ) .  
 وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في  
 سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواه .  
 رضى الله تعالى عنه وأرضاه (١) ١١

(١) تجد لابن هشام الأنصارى - رحمه الله تعالى ١ - ترجمة في الدرر الكامنة لابن  
 حجر ٣٠٨/٢ وفي بغية الوعاة للسيوطى ٣٩٣ وفي حسن المحاضرة له أيضاً ٢٤٧/١ وفي  
 للذهبي الصافي ، وفي للتهجد الأحمدي للعليمي ٢٥٥ ، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١  
 وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .  
 وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة : منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن  
 أيوب العافرى الذى هذب سيرة النبي صلى الله عليه وسلم التى صنفها ابن إسحاق ، وقد  
 توفى ابن هشام هذا بمصر فى عام ٢١٣ ، وقيل : فى عام ٢١٨ هـ ، وله ترجمة فى وفيات  
 الأعيان لابن خلدكان ( الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقنا ) ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن  
 هشام بن إبراهيم بن خلف ، اللخمي ، السبكي ، النحوى ، أحد أعيان القرن السادس .  
 وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١٩ ، وفى ابن خلدكان ( الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا )  
 ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الحضراوى ، ويعرف بابن البرذعى أيضاً ، وكان رأساً فى العربية  
 وتوفى بتونس فى سنة ٦٤٦ هـ ، وله ترجمة فى بغية الوعاة للسيوطى ص ١١٥ .  
 واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة : منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن  
 المتوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوى ٣٩١/٧ ومنهم  
 محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وله ترجمة فى الضوء  
 اللامع أيضاً ٩٢/٩ ، وكانت وفاته فى سنة ٩٠٧ .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، جمال المتصدين، وتاج القراء،  
تذكرة أبي عمرو، وسيبويه، والقراء: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله  
ابن هشام الأنصاري، فسح الله في قبره ١١

الحدُّ لله رافع الدرجات لمن اغفصَ لجلاله، وطاقح البركات لمن انتصب  
لشكر إفضاله، والصلاة والسلام على من مدّت عليه الفصاحة رواقها<sup>(١)</sup>،  
وشدّت به البلاغة نطاقها<sup>(٢)</sup>، المبعوث بالآيات الباهرة وألجج المنزل عليه  
قرآن عربي غير ذي عوج، وهى آله الهادين، وأضحاه الذين شادوا  
الدين، وشرفوا وكرموا.

وبعد، فهذه نسكت حرزتها على مقدمة المسماة بـ «قطر الندى»،  
وبل الصدى «رافعة لحجابها، كاشفة لفيقها، مكلّة لشواهدا، متممة  
لفوائدها، كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببنية من جنت<sup>(٣)</sup> من طلاب علم  
المرية إليها.

والله المستول أن ينفع بها كما نفع بأصلها، وأن يُدلل لنا طرق الخيرات  
وسبلها؛ إنه جواد كريم، رؤوف رحيم، وما توفيقى إلا بالله، عاينيه توكلت  
وإليه أنيب<sup>(٤)</sup>.

(١) الرواق - بكسر الراء بزنة الكتاب - أصله بيت كالفسطاط، وقيل: هو  
مقف في مقدم البيت.

(٢) الأنطاق - بكسر النون - ما يشد به الوسط كالحزام، وقيل: شقة تلبسها  
المرأة وتشد وسطها عليها فتصل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس لها حجة ولا  
نيفق (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه نطق بزنة كتب.

(٣) البغية: الحاجة والطلبية، وجنت: مال.

(٤) أنيب: أرجع.

ص - الكلمة قولٌ مفردٌ .

ش - تُطلقُ الكلمةُ في اللغةِ على الجُمْلِ المفيدة<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ( كَلِمًا  
إِنهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا )<sup>(٢)</sup> إشارة إلى قوله : ( رَبُّ أَرْجَمُونَ آتَى أَعْمَلُ صَالِحًا  
فِيمَا تَرَكْتُ )<sup>(٣)</sup> ، وفي الاصطلاح على القول المفرد .

والمرادُ بالقول : اللفظُ الدالُّ على معنى : كرجُلٍ ، وفَرَسٍ .

والمرادُ باللفظ : الصوتُ المشتملُ على بعض الحروف : سواء دلَّ على مَعْنَى :  
كزيد ، أم لم يدل ككذبٍ - مقلوبَ زيدٍ - وقد تبين أن كلَّ قولٍ لفظٌ ،  
ولا ينعكس<sup>(٤)</sup> .

والمرادُ بالمفرد : ما لا يدلُّ جزؤه على جزءٍ معناه ، وذلك نحو «زيد» ؛ فإن  
أجزائه - وهى : الزاى ، والياء ، والدال - إذا أفردتْ لا تتدلُّ على شيءٍ مما  
يدلُّ هو عليه ، بخلاف قولك « غلامٌ زيدٍ » فإن كلا من جزئيه - وهما :  
الغلام ، وزيد - دالٌّ على جزءٍ معناه ؛ فهذا يسمى مركباً ، لا مفرداً .

فإن قلت : فلم لا اشتَرَطتْ في الكلمة الوَضْعَ ، كما اشترَطتْ مَنْ قال : الكلمة  
لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ ؟

قلت : إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذِهِمُ اللفظَ جنساً للكلمة ، واللفظُ ينقسم  
إلى موضوع ، ومُتممٍ ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوَضْعِ ،  
ولما أخذتْ القولَ جنساً للكلمة - وهو خاصٌ بالموضوع - أغنانى ذلك من  
اشتراط الوَضْعِ .

فإن قلت : فلمَ هدأتَ عن اللفظِ إلى القولِ ؟

قلت : لأن اللفظَ جنسٌ بعيدٌ ؛ لانطلاقه على المُهملِ والمستعملِ ، كما ذكرناه ،

(١) في نسخة «على الجملة المفيدة» .

(٢) من الآيتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنین .

(٣) يعنى أنه ليس كل لفظ قولاً ؛ لأن ما لا يدل على معنى كدبٍ يسمى لفظاً ،

ولا يسمى قولاً .

والقولُ جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمشتمَل ، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعِيْبٌ عند أهل النظر .

ص — وَهِيَ : أَسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ .

ش — لما ذكرتُ حَدَّ الكلمة ، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحته ثلاثة أنواع : الأسمُ ، والفعلُ ، والحرفُ . والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الأستقراء<sup>(١)</sup> ؛ فإن علماء هذا الفن تَنَبَّهُوا كلام العرب ، فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ، ولو كان<sup>(٢)</sup> تَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَمَثَرُوا على شيء منه .

ص — فأما الأسمُ فَيَعْرَفُ : بِأَنَّ كَلِمَةً جُلٍ ، وَبِالتَّنْوِينِ كَرَجُلٍ ، وَبِالحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءِ ضَرَبْتُ .

ش — لما بَيَّنْتُ ما انحصرتُ فيه أنواعُ الكلمة الثلاثة ، شَرَعْتُ في بيان ما يميز به كلُّ واحدٍ منها عن قَسِيمَتَيْهِ ؛ لنتم فائدة ما ذكرته ، فذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ ؛ علامةً من أوله ، وهي الألف واللام ، كالفرس ، والعلامة . وعلامةً من آخره ، وهي التنوين ، وهو « نونٌ زائدة ، ساكنة ، تَلْحَقُ الآخِرَ لفظاً ، لا خطاً ، لغير توكيد » ، نحو زيدٍ ، وَرَجُلٍ ، وَصَهٍ ، وَحَيْثُذٍ ، وَمُسَلِمَاتٍ ؛ فهذه وما أشبهها أسماء ؛ بدليل وجود التنوين في آخرها . وعلامةٌ معنوية ، وهي الحديثُ عنه كـ « فَأَمَّ زَيْدٌ » ، فزيدٌ : اسم ؛ لأنك حَدَّثْتَ عَنْهُ بالقيام ، وهذه العلامة أنفعُ العلامات المذكورة للاسم ، وبها استُدِلَّ على اسمية التاء في « ضَرَبْتُ » ألا ترى أنها لاتقبل « أل » ولا يلاحقها التنوينُ ، ولا غَيْرُها من العلامات التي تُذَكِّرُ الاسم ، سوى الحديث عنها فقط .

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدل على معنى في نفسها بل يكون معناها في غيرها ، وإما أن تدل على معنى في نفسها ، والأول الحرف ، والثاني إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها ، وإما لا ، الأول الفعل ، والثاني الاسم .  
(٢) في نسخة « فلو كان » بالتاء مكان الواو .

ص — وَهُوَ ضَرْبَانِ : مُعْرَبٌ ، وَهُوَ : مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ : كَزَيْدٍ . وَمَبْنِيٌّ ، وَهُوَ بِخِلَافِهِ : كَهَوْلَاءَ فِي لُزُومِ السَّكْمِ ، وَكَذَلِكَ حَذَامٍ ، وَأَمْسٍ ، فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، وَكَأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ ، وَكَقَبِيلٍ وَبَعْدُ وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ ، إِذَا حُذِفَ الْأَصْلُ إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ ، وَكَمَنْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ ، وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ .

ش — لَمَّا فَرَعْتُ مِنْ تَعْرِيفِ الْاسْمِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ عِلْمَاتِهِ عَقَّبْتُ ذَلِكَ بِبَيَانِ انْقِسَامِهِ إِلَى مُعْرَبٍ ، وَمَبْنِيٍّ ، وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ لِأَنَّهُ الْفُرْعُ ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ هُوَ « مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ » كَزَيْدٍ ، فَقَوْلُ : « جَاءَنِي زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » ، وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ « زَيْدٍ » تَغْيِيرٌ بِالضَّمِّ ، وَالْفَتْحِ ، وَالسَّكْمِ ، بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، وَ « جَاءَنِي » ، وَ « رَأَيْتُ » ، فَلَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا ، كَقَوْلِكَ فِي « فُلْسٍ » إِذَا صَغُرَتْ « فُلَيْسٌ » ، وَإِذَا كَسُرَتْهُ (١) « أَفْلَسٌ ، وَفُلُوسٌ » ، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي الْآخِرِ ، وَاسْتَكْنَى لَيْسَ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، كَقَوْلِكَ : « جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : « حَيْثُ » بِالضَّمِّ ، وَ « حَيْثُ » بِالْفَتْحِ ، وَ « حَيْثُ » بِالسَّكْمِ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا ، وَهُوَ « جَلَسَ »

وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغْيِيرُ الْمَذْكُورُ ؟

وَلَمَّا فَرَعْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَعْرَبِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ ، وَأَنَّهُ « الَّذِي يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ » ، نَحْوِ قِسْمَتِهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكْمِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ . نَحْوِ قِسْمَتِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السَّكْمِ إِلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ ، وَهُوَ « هَوْلَاءُ » ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ يَكْسِرُونَ آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، وَقِسْمٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، وَهُوَ « حَذَامٍ ، وَقَطَامٍ » ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ « فَعَالٍ » ، وَ « أَمْسٍ » إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ .

(١) كَسْرَتْهُ : بِعَنَى جَمْعَتِهِ جَمْعَ تَسْكَيرٍ .

فأما باب « حَذَامٍ » ونحوه : فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مَطْلَقًا ؛  
فَيَقُولُونَ : « جَاءَتْ نِسِي حَذَامٍ ، وَرَأَيْتُ حَذَامٍ ، وَرَزَزْتُ بِحَذَامٍ » ، وَعَلَى ذَلِكَ  
قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١ — فَلَوْلَا الْمَزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي لَمَّا تَرَكَ الْقَطَاطِيبَ الْمَنَامِ  
إِذَا قَالَتْ حَذَامٍ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ  
فذكرها في البيت مرتين مكسورة ، مع أنها فاعل .

(١) البيتان قيل : إنهما لديبم بن طارق أحد شعراء الجاهلية . والصواب كما في اللسان  
(مادة رقص) أنهما للنجيم بن صعب والد حنيفة وعجل ، وحذام امرأته وفيها يقولها  
والبيت الثاني من شواهد ابن عقيل (رقم ١٦) واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف  
والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨١) وفي كتابه شذور الذهب (رقم ٣٨)  
وأنشده قبلهم ابن جنى في الخصائص (١/٥٦٩) .

اللمنة : « المزعجات » جمع مزعجة ، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج ، وهو  
الإقلاق « القطا » طأريشبه الحمام « المنام » النوم « قالت » فعل ماض من القول « حذام »  
اسم امرأة الشاعر كما عرفت « صدقوها » انسيبها للصدق ، ولا ترموها بالكذب .  
المعنى : هذه المرأة صادقة في كل ما تذكره من قول ؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلموا  
أنه القول المعتد به القمى لا يصح خلافه ، فيلزمكم تصديقها والتيقن بما تقول .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ،  
مبنى على السكون في محل نصب « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف  
لا محل له من الإعراب « حذام » فاعل يقال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، والجملة في  
محل جر بإضافة إذا إليها « فصدقوها » الفاء واقعة في جواب إذا ، صدقوا : فعل أمر مبنى  
على حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، وها : مفعول به مبنى  
على السكون في محل نصب ، ووجه فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب  
جواب إذا الشرطية ، وكانت الجملة لا محل لها لأن إذا أداة شرط غير عاملة جزماً « فإن » الفاء  
حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن منصوب بالفتحة  
الظاهرة « ما » اسم موصول خبر إن ، مبنى على السكون في محل رفع « قالت » قال : فعل  
ماض ، والتاء علامة التأنيث « حذام » فاعل قال ، مبنى على الكسر في محل رفع ، ووجه  
الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب  
بقال ، وتقدير الكلام : فإن القول هو الذي قالته حذام .

وافترقت بنو تميم فرقتين؛ فبعضهم يُعرب ذلك كله<sup>(١)</sup>، وبالفتح نصبًا وجرًا؛ فيقول «جاءتني حذام» بالضم، و«رأيت حذام، ومررت بحذام» بالفتح، وأكثرهم يفضّل بين ما كان آخره راء - كوبراء: اسم لقبيلة، وحضار: اسم لسكوكب، وسفّار: اسم لماء - فيبنيه على السكسر، كالحجازيين<sup>(٢)</sup> وما ليس آخره راء - كحذام، وقطام - فيعربه إعراب ما لا ينصرف.

وأما «أمس» إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك، فأهل الحجاز يبنونه على السكسر؛ فيقولون: «مضى أمس، واعتكفت أمس، وما رأيتُهُ منذ أمس» بالسكسر في الأحوال الثلاثة، قال الشاعر:

٢ - مَنَعَ البِقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعل في الموضعين جميعا، ونحن نعلم أن الفاعل لا بد من أن يكون مرفوعا، فلما لم يكن ههنا مرفوعا في اللفظ جزمنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنيًا، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتفصيل مقالته في الشرح.

(١) وعلى هذه اللفظة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

نَدِمْتُ نَدَامَةَ السَّكْسِيِّ لَمَّا غَدَتُ مِثِّي مُطْلَقَةً نَوَارُ  
وَلَوْ أَنِّي مَلَكَتُ يَدِي وَنَفْسِي كَسَانَ إِلَى الْقَدَرِ الْخِيَارُ

الشاهد في قوله «نوار» فإنه جاء به مرفوعا بالضم الظاهرة لكونه فاعل «غدت»

بدليل القافية في البيت الثاني.

(٢) من ذلك قول الفرزدق هام بن غالب - وهو من شواهد كتاب شذور الذهب

للمؤلف (ش ٣٩)، واستشهد به أيضا صاحب لسان العرب وصاحب معجم البلدان:

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَّارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرِي الْمُسْتَحْيِزَ الْمَمُورَا

٢ - هذه الأبيات لتبع بن الأقرن، وأولاً سقف نجران، وقد استشهد المؤلف في

التوضيح بالشرط الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٤) وذكر الأبيات

وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةٍ وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالْوَرْسِ  
الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِقَصَلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

= كلها في كتابه شذور الذهب ( ش ٤١ ) وذكر البيهقي ابن منظور في لسان العرب ( أم س ) .

اللغة : «البقاء» أراد به الدوام والخلود «الورس» هو الزعفران «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل ، أمى : القاطع ، فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة الموصوف .

للعنى : إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد ، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال ، فالشمس — وهي كوكب عظيم جداً — ليست بباقية على حالة واحدة ، بل يعترها التغير والأفول ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها ، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في صفرتها ثم يقول : أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأنني مشاهد له ، وقد أحتال على أن أعمل شيئاً ، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده ، لأنه قد ذهب وانقطع ، ومن لاجبة له كيف يأمل الخلود؟

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به مقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة «تقلب» فاعل منع ، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف «الشمس» مضاف إليه «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف على تقلب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وطلوع مضاف وها : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «من» حرف جر «حيث» ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع «لا» نافية «تمسى» فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الشمس ، وجملة الفعل وفاعلها في محل جر بإضافة حيث إليها «وطلوعها» الواو حرف عطف ، طلوع : معطوف أيضاً على تقلب وهو مضاف وها : مضاف إليه «حمر» حال من ضمير اللؤنت المجرور محلاً بإضافة طلوع إليه «صافية» صفة للحمر، أو حال ثان «وغروبها» الواو عاطفة، غروب : معطوف على تقلب، وهو مضاف وها : مضاف إليه «صفراء» حال من «ها» المجرور محلاً بإضافة غروب إليها «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان؛ أو صفة لصفراء «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أو بالنصب على الظرفية الزمانية «أعلم» فعل مضارع =



فَأَمْسَ فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ لِمَضَى ، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى .  
وافتترقت بنو تميم فرقتين ؛ فمنهم من أعرَبَهُ : بِالضَّمَّةِ رَفَعًا ، وَبِالْفَتْحِ مَطْلَقًا ،  
فَقَالَ : مَضَى أَمْسٌ ، بِالضَّمَّةِ ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسَ ، وَمَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ ،  
بِالْفَتْحِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

٣ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا عَجَائِزًا يَمْثَلُ السَّمَاوِي تَحْسَا  
يَا كُنَّ مَا فِي رَحْلَيْهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا  
وَلَا لَقَيْنَ الدَّهْرَ إِلَّا تَمْسَا

مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» اسم موصول؛  
مفعول به لأعلم، مبني على السكون في محل نصب «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة  
الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اليوم «به» جار  
ومجرور متعلق بيجيء، وحمله يجيء مع فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
وهو ما، وحمله أعلم مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ وهو اليوم إذا قرأته بالرفع،  
وهو أجود .

الشاهد فيه : قوله «أمس» في آخر الأبيات ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت مكسورة  
الآخر، بدليل قوافي الأبيات كلها ، وهي فاعل لمضى، ومن هنا تعلم أن الكلمة مبنية على  
الكسر في محل رفع، لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعا ؛ إما لفظا، أو تقديرا، وإما محلا  
٣ — هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقد أنشد سيديوه البيت الأول  
منها (ج ٢ ص ٤٤) ، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم  
الذي لا ينصرف، وذكر هذه الأبيات كلها أبو زيد في نوادره، وذكر الأعمش في شرح  
شواهد كتاب سيديوه الثاني، وروى المؤلف الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الشذور  
(ش ٤٢)

اللغة «عجائزا» جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن «السماوي» بفتح السين  
— جمع سمالة — بكسر السين وسكون العيز — وهي الغول، وقيل : ساحرة الجن «همسا»  
الحمس : الخفاء وعدم الظهور «لا ترك الله لهن ضرسا» يدعو عليهن بذهاب أضراسهن  
وقوله «ولا لقين الدهر — إلخ» دعاء عليهن أيضا .

■ للغي : يذكر أنه رأى هيناً عجيباً في اليوم الذي قبل يومه ، وقد بين هذا العجب بأنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان ، وبأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلًا خفياً ، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن .

الإعراب : «لقد» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير: والله لقد رأيت - إلخ ، قد : حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجيباً» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير : لقد رأيت شيئاً عجيباً ، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « مذ » حرف جر «أمساً» مجرور بمد، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف وللنازع له من الصرف العلمية والعدل عن الأمس، والجار والمجرور متعلق برأى «عجائزاً» صرفة للضرورة، وهو بدل من قوله عجيباً، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «مثل» صفة لعجائز ، وهو مضاف و « السعالي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «خمساً» بدل من عجائزاً وصفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة «بأكلن» فعل مضارع ، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لعجائز «ما» اسم موصول : مفعول به إياً كل، مبني على السكون في محل نصب «في» حرف جر «رحالهن» رحل : مجرور بفي ، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة للموصول ، وهو ما « همسا » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة. وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : يأكلن أكلًا همسا - أى خفياً - ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « لا » حرف نفي دال على الدعاء « ترك » فعل ماض « الله » فاعل بترك « لهن » جار ومجرور متعلق بترك « ضمرا » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإنه أنى بكلمة «أمس» مفتوحة بدليل قوافي بقية الأبيات ، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو مذ ، فدل ذلك على أن هذه الكلمة تعرب بالفتحة نيابة عن الكسرة عند جماعة من العرب .

والدليل على أنها عندهم معربة هذا الإعراب وليست مبنية على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعة بالضممة الظاهرة مثل قول الشاعر :

أَعْتَمِمُ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسُ وَاَتَفَأَسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ

فإن قوله «أمس» مرفوع بالضممة بدليل القافية في آخر المصراع الأول ، وهو فاعل لقوله « تضمن » ولو كان مبنيًا للزم حالة واحدة في جميع مواقع الإعراب .

ومنهم من أعر به بالضمّة رفماً ، وَبَنَاهُ عَلَى السَّكْسَرِ نَصْبًا وَجَرًّا .  
وزعم الزَّجَّاجِيُّ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَبْنِي « أَمْسَ » عَلَى الْفَتْحِ ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ  
قَوْلَهُ : \* مُذْ أَمْسَا [٣] وَهُوَ وَهْمٌ ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مُعْرَبٌ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ  
وزعم بعضهم أَنَّ « أَمْسَا »<sup>(١)</sup> فِي الْبَيْتِ فِعْلٌ مَاضٍ ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ :  
« مُذْ أَمْسَى الْمَسَاءَ » .

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى السَّكْسَرِ ، ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَمَثَّلْتُهُ  
بِأَحَدِ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ ، تَقُولُ : « جَاءَ نِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ  
رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَحَدِ عَشَرَ رَجُلًا » بِفَتْحِ السَّكْسَرِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ ،  
وَكَذَا تَقُولُ فِي أَخَوَاتِهِ ، إِلَّا « أَنْنِي عَشَرَ » فَإِنَّ السَّكْسَرَةَ الْأُولَى مِنْهُ تَعْرَبُ : بِالْأَلْفِ  
رَفْمًا ، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا ، تَقُولُ : « جَاءَ نِي أَنْنَا عَشَرَ رَجُلًا ، وَرَأَيْتُ أَنْنِي  
عَشَرَ رَجُلًا ، وَمَرَرْتُ بِأَنْنِي عَشَرَ رَجُلًا » .

وَإِنَّمَا لَمْ أَسْمَعَنَّ هَذَا مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِي « وَأَخَوَاتِهِ » لِأَنَّي سَأَذْكَرُ فِيمَا بَعْدُ أَنَّ  
« أَنْنِي ، وَأَنْفَتِي » يُعْرَبَانِ إِعْرَابَ الْمُثْنِيِّ مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِّبَا .

وَلَمَّا فَرَّغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ ، وَمَثَّلْتُهُ  
بِقَبِيلٍ ، وَبَعْدُ ، وَأَشْرْتُ إِلَى أَنَّ لَهَا أَرْبَعَ حَالَاتٍ :

أَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ مُضْمًا فَيُنِ ، فَيُعْرَبَانِ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، أَوْ خَفَضًا يمينًا ، تَقُولُ :  
« جِئْتِكَ قَبِيلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ » فَتَنْصَبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَ « مِنْ قَبِيلِهِ ، وَمِنْ  
بَعْدِهِ » ، فَتَخْفِضُهُمَا يمينًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( كَذَّبَتْ قَبِيلُهُمْ قَوْمُ نُوحٍ )<sup>(٢)</sup>  
( قَبَائِي حَدِيثٌ بِعَدَدِ اللَّهِ وَإِيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ )<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ

(١) كَانَ صَوَابُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَكْتُبَ « أَمْسَى » بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ الزَّائِدَةَ عَلَى  
الثَّلَاثِ تَكْتُبُ بِالْيَاءِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ (٣) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ .

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» (١) (مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى) (٢) .  
 الحالة الثانية : أن يُحذف المضافُ إليه ، ويُفَوِّى ثبوتُ لَقَطْرٍ ؛ فيمر بان  
 الإعرابَ المذكورَ ، ولا يُتَوَّنَّ لنية الإضافة ، وذلك كقوله :  
 ٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٌ  
 فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) من الآية ٧٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ٤٣ من سورة القصص .  
 ٤ - هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبة إلى قائل معين ، مع كثرة استشهاد  
 العلماء به ، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٢) واستشهد به الأشموني في باب الإضافة  
 (رقم ٦٤٢) واستشهد به مؤلف هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابه « أوضح  
 للسالك » ( ٣٤٤ ) ،  
 اللمة : « نادى » فعل ماض من النداء ، والنداء هو أن تدعو غيرك ليقبل عليك  
 « مولى » للمولى عدة معان تقرب من العشرين ، فيطلق على السيد ، ويطلق على العبد ،  
 ويطلق على ابن العم ، ويطلق على الحليف الناصر ، ويطلق على غير ذلك « قرابة » مصدر  
 بمعنى القرب .  
 المعنى : وصف عدة من الشدائد قد وقعت فأذهلت كل واحد عن أقربائه  
 وذوى نصرته .

الإعراب : « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « قبل » مجرور بمن ،  
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، فهو متقدم  
 على عامله « نادى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر  
 « كل » فاعل نادى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « مولى » مضاف إليه ،  
 ويروى منونا وغير منون ، فإن كان منونا فهو مجرور بكسرة مقدر على الألف المحذوفة  
 للتخلص من التثنية الساكنين ، وعلى ذلك يلزم أن يكون قوله « قرابة » مفعولا به لنادى .  
 منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وإن كان « مولى » غير منون فهو مجرور بكسرة مقدر على الألف  
 للوجود في اللفظ منع من ظهورها التعذر ، وهو على هذا مضاف و « قرابة » مضاف  
 إليه ، وعلى هذا الوجه يكون مفعول نادى محذوفا لعدم تعلق الغرض بذكره : أى نادى  
 كل مولى قرابة من بعده ، مثلا « فما » الغاء حرف عطف ، وما : نافية « عطفت »  
 حطفت : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مولى » أعربه بعضهم بدلا من ضمير =

الرواية بـمخفوض « قَبْلُ » بغير تنوين ، أى : ومن قبل ذلك ، مخذوف « ذلك » من اللفظ ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا ، وقرأ الجَحْدَرِيُّ ، والمعْقِلِيُّ : ( اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ )<sup>(١)</sup> ، بالمخفوض بغير تنوين ، أى : من قَبْلِ الْعَلَبِ ومن بَعْدِهِ ، مخذوف المضاف إليه ، وَقَدَّرَ وَجُودَهُ ثَابِتًا .

الحالة الثالثة : أن يُقَطَّعَا عن الإضافة لفظًا ، ولا يُنَوَّى المضاف إليه ؛ فيعربان أيضًا الإعراب المذكور ، ولكنهما يُنَوَّنَانِ ؛ لأنهما حينئذ اسمان تامان ، كسائر الأسماء الذكورات ؛ فقول : « جنتك قَبْلًا وَبَعْدًا ، ومن قَبْلٍ ومن بَعْدٍ » قال الشاعر :

• — فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الْفَرَاتِ

■ الغائب الذى هو الماء فى قوله « عليه » الآتى ، ويلزم عليه تقديم البدل على البدل منه وذلك نادر كل الندرة ؛ فلا يسوع الذهاب إليه إلا إن تعين ، وليس يتمين هنا ، وأعربه بعضهم حالاً من ضمير الغائب ، ويلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، وهذا - مع كونه أخف من سابقه ، وله شواهد مسموعة - محل اختلاف بين العلماء ، وليس واحد من هذين الإعرابين بلازم ؛ فإنه يجوز أن يكون قوله « مولى » مفعولاً به لعطفه تقدم على الفاعل ، وقوله « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله عطفه ، و « المواطف » فاعل عطفه ، وهذه الإعراب خير من سابقه .

الشاهد فيه : قوله « من قبل » فإن الرواية بـمجر « قبل » بدون تنوين ، وذلك لأنه مخذوف المضاف إليه ، ونوى لفظه ، وأصل الكلام : ومن قبل ذلك حدث كيت وكيت واسم الإشارة هو المضاف إليه الذى حذفه من الكلام مع أنه يقصده ، ويشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت .  
(١) من الآية ٤ سورة الروم .

• — نسب قوم هذا البيت لعبداه بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصمق ، وأن صحة روايته هكذا :

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الْحَمِيمِ  
وهو كذلك فى بعض نسخ الشرح ، وفى شرح ابن عميل (٢٣٣) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته ، وقد أنشده الأشموني فى باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح ، ■

وقد أنشد المؤلف صدره في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥) وأنشده كذلك في كتابه شذور الذهب (رقم ٤٦) .

الفتة : « ساغ لي الشراب » سهل مروره في حلق ، وحلا مذاقه ، وطاب لي شربه « أغص » بفتح همزة المضارعة، والعين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومة في لغة قليلة؛ وهو من النقص - بفتح العين والصاد - والنقص هو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق « للماء الحليم » كما هي الرواية الصحيحة - هو الماء البارد ، والفرات - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد المذوبة ، ومنه قوله تعالى : ( وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ) من الآية ١٢ من سورة فاطر .

المعنى : يقول : إنه - بعد أن أدرك تأره ونال في عدوه ما كان يشتمى - طاب له الشراب ، وقد كان قبل أن يصل إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشرب للماء يستطع أن يسينه . الإعراب : « فساغ » الفاء حرف عطف ، ساغ : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لي » جار ومجرور متعلق ب«ساغ» الشراب « فاعل ساغ » « وكنت » الوار واو الحال ، وكان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتسكيم اسمه مبني على الضم في محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه الت نصب كان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أغص » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب على الحال ، وقوله « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحليم » صفة الماء ، وصفة المجرور مجرورة .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية في هذه السكامة بالنصب مع التنوين ، وذلك لأن الشاعر قطع هذه السكامة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لانهظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه ، وذلك لأن النوى كالثابت ، وإذا وجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف ، فكذا يمتنع تنوين للمضاف مع نية للمضاف إليه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب لبعض بني عقيل من غير تعيين :

وَمَنْ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدًا شَفُوءًا      مَا شَرِبُوا بَعْدَ ذَلِكَ لَذَّةَ خَمْرًا

وقرأ بعضهم : ( لِقَدْ أَمَرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ) بالخفض والتدوين .  
 الحالة الرابعة : أن يُحذف المضاف إليه ، ويُنوى معناه دون لفظه ؛ فَيُبَيِّنُ  
 حينئذٍ على الضم ، كقراءة السبعة : ( لِقَدْ أَمَرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ) .  
 وقولي « وأخواتهما » أردتُ به أسماء الجهات الست<sup>(١)</sup> ، وأوَّلُ ، ودُونُ ،  
 ونحوهنَّ ، قال الشاعر :  
 ٦ — لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ      عَلَى أَيَّنَا تَعْدُوا الْمَيِّتَةَ أَوَّلُ

(١) هي فوق وتهت ووراء وأمام ويمين وشمال ، وما بمعنى أحدها كخلف وقدام  
 ٦ — البيت لمن بن أوس ، من كلمة مذكورة في أمالي القالي (ج ٢ ص ٢١٨) وفي  
 ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وزهر الآداب (٧٣٧ بتحقيقنا) وقد استشهد  
 به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩) ، ولؤلؤف في كتابه أو ضح للسالك (رقم ٣٤٨)  
 وفي كتاب شذور الذهب (رقم ٤٥)

اللمة : « عمرك » أي حياتك « ما أدري » ما أعلم « أوجل » أخاف « تعدوا » تخترىء  
 فتب عليه وتسطو ، ويروي تعدوا — بالفين للمعجمة — أي : تجيئه في وقت الغداة  
 « المنيّة » الموت .

المعنى : يقول لصاحبه : أقسم لك بحياتك إنى لا أعلم — مع أنى خائف — من القدى  
 ينزل به الموت من قبل أن ينزل بصاحبه ، يريد أن هذه الحياة قصيرة ، والمرء في كل  
 لحظة عرضة للموت ، فلا يحسن أن تفضى حياتنا في المهجران والقطيعة .  
 الإعراب : « لعمرك » اللام حرف ابتداء ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
 وعمر : مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضاف  
 إليه مبني على الفتح في محل جر ، وخبر للبتداء محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »  
 نافية ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أدري » فعل مضارع مرفوع بضم  
 مقدره على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وإنى »  
 الواو وال حال ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسم ، مبني على السكون في محل  
 نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، وهي اللام لازحلقة ، وأوجل : فعل مضارع فاعله  
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن ، والجملة

من إن اسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون أو جمل أفضل تفضيل بمعنى الأشد وجلا أى خوفاً ، فهو خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة «على» حرف جر «أبنا» أى: اسم استفهام مجرور بهلى ، وأى مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعدو الآتى «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « النية » فاعل تعدو «أول» ظرف زمان ، مبنى على الضم في محل نصب ، والعامل فيه قوله تعدو .

الشاهد فيه : قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم ، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونية معناه لافظه ؛ كما في قراءة السبعة فى قوله تعالى : ( لله الأمر من قبل ومن بعد ) وفى قول أبى النجم بصف فرسا :

\* أَقْبُ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ \*

وكما يروى فى قول العرب «أبدأ بذاً من أول» بضم اللام ؛ فإن كل هذه الشواهد يخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه .

فإن قلت : ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفه ؟ وما معنى نية لفظه ؟

فالجواب أنك حين تحذف المضاف إليه إما أن تلاحظ لفظه المعين الدال عليه ، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته ، وحينئذ تسكون قد حذفت المضاف إليه ونويت لفظه ، وإما أن تلاحظ معنى المضاف إليه ، من غير نظر إلى لفظ معين يدل عليه ، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظ أى لفظ ، وحينئذ تسكون قد حذفت المضاف إليه ونويت معناه .

فإن قلت : فلماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تقتضى إعراب المضاف ، وكانت نية

لفظه مقتضية لإعرابه ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة ، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين ، فأما نية لفظ المضاف إليه فتقوية ، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء كانت معارضة لسبب بناء الاسم ، ولما كان انقطاع الاسم عن الإضافة — بحسب الظاهر — يقتضى بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف راعيناً هذا الظاهر فى حذف للمضاف إليه ونية معناه ؛ لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء ، وراعيناً جانب الإضافة حين كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه ، فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد .



وقال آخر :

٧ - إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٧ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق اللفظ : « أومن » أصله أومن - بهمزة مضمومة هي همزة للضارعة ضمنت للبناء المجهول ، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واوآ ؛ لأن كل همزتين اجتماعاً في أول كلمة وثانيتين ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى ، فإذا كانت الأولى مفتوحة قلبت الثانية ألفاً نحو آمن وآثر و آدم ، وإن كانت الأولى مكسورة قلبت الثانية ياء نحو إيمان وإيثار ، وإن كانت الأولى مضمومة قلبت الثانية واوآ نحو أوثر وأومن « وراء » كلمة بمعنى خلف ، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عينك للعين : لاخبر في اللودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنت لا تجدني أهلاً لأن تأمنني على سرك وسائر شؤونك ، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من لا يقبل ولا يبش .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، على الراجح عند جمهور البصريين وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذا معنى قولنا « خافض لشرطه » وقوله « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أومن » فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله المستتر لا محل لها مفسرة ؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد إذا « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن « ولم » الواو طائفة ، لم : حرف جزم ونفي وقلب « يكن » فعل مضارع مجزوم بلم « لقاءك » لقاء : اسم يكن على تقدير جعلها ناقصة ، أو فاعل بها على تقدير كونها تامة ، وإتمام مضاف والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن ، فإذا جعلت قوله « لقاءك » فاعلاً لـ يكن على تقدير كونها تامة : الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل « وراء » تأكيد للأول .

الشاهد فيه : قوله « من وراء وراء » حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر ؛ فدل ذلك على أنها مبنيّة على الضم ، وإنما بنيت لأنه حذف الضمير إليه ونوى معناه لانفطه .

ولما فرغت من ذكر المبنى على الضم ، ذكرت المبنى على السكون ، ومثلت له بمن ، وكم ، نقول : « جاني من قام ، ورأيت من قام ، ومررت بمن قام » ؛ فتجد « من » ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة ، وكذا نقول : « كم مالك ، وكم عبداً ملكت ، وبكم ديزهم اشتريت » ف « كم » في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وعلى الخبرية عند الأخفش ، وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، وفي الثالث في موضع خفض بالياء ، وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى .

ولما ذكرت المبنى على السكون متأخراً ، خشيت من وهم من يقوم أنه خلاف الأصل ؛ فدفت هذا الهم بقولي : « وهو أصل البناء » .

\*\*\*

ص - وأما الفعل فثلاثة أقسام :

ماضي ، ويُعرف بِمَاءِ التَّائِبِ السَّاكِنَةِ ، وَبِنَاوُهُ عَلَى الْفَتْحِ ، كغَرَبَ ، إِلا مَعَ وَارِ الْجَمَاعَةِ ، فَيُضَمُّ كغَرَبُوا ، أَوْ الضَّمِيرِ الرَّفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَيُسَكِّنُ كغَرَبْتُ ، وَمِنْهُ : « نَعِمَ ، وَبِئْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ » فِي الْأَصَحِّ . وَأَمْرٌ ، وَيُعرفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ ، مَعَ قَبُولِهِ بَاءَ الْمُخَاطَبَةِ ، وَبِنَاوُهُ عَلَى الشُّكُونِ كاضْرِبْ ، إِلا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ : كَاغْرُ وَاحْشُ وَازْمِ ، وَنَحْوَ قُومًا ، وَقُومُوا ، وَقُومِي ، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَمِنْهُ : « هَلُمَّ » فِي لُغَةِ تَمِيمٍ ، وَ « هَاتِ » ، وَ « تَمَالَ » فِي الْأَصَحِّ .

وَمُضَارِعٌ ، وَيُعرفُ بِلَمٍّ ، وَافْتِتَاحِهِ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ « تَائِبٍ » ، نَحْوُ « نَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وَيُضَمُّ أَوْ لَهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَةً وَبَاعِيَةً ، كَمَا يَدَّ حَرْجٌ ، وَيُسَكِّرِمُ » وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ ك « يَغْرِبُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَسْتَخْرِجُ » وَيُسَكِّنُ آخِرَهُ مَعَ نُونِ النُّسُوءِ ، نَحْوُ ( يَتَرَبَّنَ ، وَإِلَّا أَنْ يَغْفُونَ ) وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمَبَايِرَةِ لَفْظًا وَتَهْدِيرًا ، نَحْوُ ( لَيْبَدَنَّ ) ،

وَيُعْرَبُ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ ، نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ( وَلَا تَدْبِعَانَّ ، لَتُبْلَوْنَ ، فَإِمَّا تَرَيْنَّ ، وَلَا يَصُدُّنَكَ ) .

ش — لما قَرَعْتُ من ذكر علامات الاسم ، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني ، وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ، ومفتوح ، ومضموم ، وموقوف ؛ شَرَعْتُ في ذكر الفعل ، فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسامٍ : ماضٍ ، ومضارعٍ ، وأمرٍ ، وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه ، وحكاه الثابت له : من بناء ، وإعراب .

وبدأت من ذلك بالماضي ، فذكرت أن علامته : أن يقبل تاء التانيث الساكنة ، كقَامَ وَقَعَدَ ، تقولُ : « قَامَتُ ، وَقَعَدْتُ » ، وأن حكاه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا ، وقد يخرج عنه إلى الضم ، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة ، كقولك : « قَامُوا ، وَقَعَدُوا » أو إلى السكون ، وذلك إذا اتصلت به الضميرُ المرفوعُ المتحركُ ، كقولك : « قُمْتُ ، وَقَعَدْتُ ، وَقُمْنَا ، وَقَعَدْنَا ، وَالنِسْوَةُ قُمْنَ ، وَقَعَدْنَ » .

وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات : الضم ، والفتح ، والسكون ، وقد بيّنت ذلك .

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلفت في فعليته نَهَضْتُ عَلَيْهِ ، وَتَبَّهْتُ عَلَى أَنْ الْأَصْحَحَّ فَعَلِيَّتُهُ ، وهو أربع كلمات : نَعِمَ ، وَبُدْسَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ . فأما « نعم ، وبدوَس » : فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حَرْفِ الجَرِّ عليهما في قول بعضهم — وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ — « وَاللَّهُ مَا هِيَ بِنَعْمِ الْوَلَدِ »<sup>(١)</sup> ، وقول آخر — وقد سار إلى محبوبته على حمار بطنى السير — « نَعِمَ السَّيْرُ عَلَى بَدْسِ الْعَيْرِ » .

(١) إذا قلت « نعم الرجل محمد » فأعرابه على مذهب البصريين هكذا : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا يعمل له من الإعراب « الرجل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم « زيد » مبتدأ مؤخر ، وفيه أطراب أخرى على مذهبهم .

وأما « ليس » فذهب الفارسي في الحَلَبِيَّاتِ إلى أنها حرفٌ نَفِيٌّ بمنزلة  
« ما » النافية ، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شُقَيْر .

وأما « عسى » فذهب الكوفيون إلى أنها حرفٌ نَجِيٌّ بمنزلة « آمل » ،  
وتبعهم على ذلك ابنُ السراج .

والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ ؛ بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهم ،  
كقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ ، وَمَنْ  
اغْتَسَلَ فَالْفُئْلُ أَفْضَلُ » ، والمعنى : مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرَّخِصَةِ أَخَذَ ،  
وَنِعْمَتِ الرَّخِصَةِ الْوُضُوءُ ، وتقول : « بئست المرأة حَمَالَةً الحَطْبِ ، وليست هندٌ  
مُفْلِحَةً ، وَعَسَتْ هندٌ [ أن ] تزورنا » .

وأما ما استدل به الكوفيون فقولٌ على حذف الموصوف وصفته ، وإقامة  
معمول الصفة مقامها ، والتقدير : ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه نِعَمَ الولدِ ، ونعم السيرُ  
على غيرِ مَقُولٍ فيه بئس العيرُ ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف  
كما بينا ، وكما قال الآخر :

■ وإعرابه على مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين هكذا « نعم » مبتدأ ، وهو اسم  
بمعنى المدح مبني على الفتح في محل رفع « الرجل » بدل من نعم أو عطف بيان عليه  
مرفوع بالضم الظاهرة « زيد » خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة .

وكان قياس ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون « الولد » في قوله « ما هي بنعم الولد » وكذا  
« العير » في قول الآخر « على بئس العير » مخفوضين ، على أن يكون « الولد » بدلا أو  
عطف بيان من « نعم » المخفوض محلا بالباء ، و « العير » بدلا أو عطف بيان من « بئس »  
المخفوض محلا بعل ، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع ، وتخرج ذلك على أن « ما »  
ناقة مبهمة « هي » مبتدأ « بنعم » الباء حرف جر زائد « نعم » اسم بمعنى المدح ، وهو  
خبر المبتدأ مبني على الفتح ، وله محلان : أحدهما جر بالنظر إلى الباء ، وثانيهما رفع بالنظر إلى  
الحبرية « الولد » بدل أو عطف بيان على « نعم » بالنظر إلى عمله الثاني ، أو الباء أصلية  
و « نعم » في محل جريها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله « هي » ،  
و « الولد » نعت مقطوع ؛ فهو خبر مبتدأ محذوف ، وقس إعراب المثال الثاني على هذا .

٨ - وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ [ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيَانِ جَانِبُهُ ]

٨ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من العلماء ، منهم الأشموني في باب نعم وبئس ( رقم ٧٤٤ ) .  
اللغة : « الليان » بفتح اللام - مصدر لان ، مثل اللين ، تقول : لان يلين لينا ولينا ، هذا هو المعروف في معاجم اللغة ، لكن قال العلامة السجاعي : « والليان بكسر أوله بمعنى اللين » ولم أجد لذلك وجهاً ، إلا أن يحمل على أنه جملة مصدر لايته ، وهو سيد كل البعد ، والليان واللين : السهولة ونعمة العيش والرخاء ، وقد روى صدر البيت كما في الأشموني :

\* عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامٍ صَاحِبُهُ \*

المعنى : يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش ، فكأنه نائم على شيء خشن لا لين فيه .

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، وانفط الجلالة مقسم به مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، أى : أقسم بالله ، وقوله « ما ليلي » ما : نافية تعمل عمل ليس عند الحجازيين ، وهى موهلة عند بني تميم « ليلي » اسم « ما » على لغة الحجازيين ، ومبتدأ على لغة بني تميم ، وعلى كل حال هو مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التنكيم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وإليه مضاف وياء التنكيم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « بنام » الياء حرف جر زائد ، وهى داخلة على مقدر ليس المذكور فى الكلام ، والتقدير : ما ليلي بليل نام صاحبه ، وليل المقدر هو خبر ما أو خبر المبتدأ ، وهو منصوب على الأول ومرفوع على الثانى ، وعلامة نصبه أوقفه فتحة أو ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ونام : فعل ماضى مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « صاحبه » صاحب : فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وصاحب مضاف والمضاف ضمير الغائب مضاف إليه فى محل جر ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب أو رفع نعمت لليل المحذوف ، وقيل : هذه الجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ؛ وهذا القول المحذوف هو الذى يكون نعماً لليل المحذوف ، وأصل الكلام على هذا : والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه « ولا » الواو عاطفة ، لازائدة لتأكيد النفي « مخالط » معطوف على محل قوله « بليل نام صاحبه » : إن جعلت محلها نصبا نصبتنه وإن جعلت محلها رفعاً رفعته ؛ ويجوز جره على أن يكون نعماً لليل المحذوف تبعاً للنظير ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة معطوفة على جملة « نام صاحبه » ومخالط اسم فاعل من خالط ، وهو مضاف و « الليان » مضاف إليه

أى بليلى مَقُولٍ فِيهِ نَامَ صَاحِبَةٌ .  
ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي ، وحكمه ، وبيان ما اختلفَ فيه  
منه ، تَفَيَّتُ بِالسَّكَّامِ عَلَى فِعْلِ الأَمْرِ ؛ فَذَكَرْتُ أَنَّ عِلْمَتَهُ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا  
مَرَكِبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ شَيْئَيْنِ ، وَهِيَ : دَلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ ، وَقَبُولُهُ يَاءَ المَخَاطَبَةِ ، وَذَلِكَ  
نَحْوُ « قُمْ » فَإِنَّهُ دَالٌ عَلَى طَلَبِ القِيَامِ ، وَيَقْبَلُ يَاءَ المَخَاطَبَةِ ، تَقُولُ إِذَا أَمَرْتَ  
الْمَرْأَةَ « قُومِي » وَكَذَلِكَ : « أَقْمُدْ ، وَأَقْمُدِي ، وَأَذْهَبْ ، وَأَذْهَبِي » قَالَ اللهُ  
تَعَالَى : ( فَسَكِّي وَاشْرَبِي وَفَرِّجِي عَيْنًا )<sup>(١)</sup> .  
فَلَوْ دَانَ السَّكَّامُ عَلَى الطَّلَبِ وَلَمْ يَقْبَلْ يَاءَ المَخَاطَبَةِ ، نَحْوُ « صَهْ » بِمَعْنَى  
اسْكُتْ ، وَ« مَهْ » بِمَعْنَى اكْفُفْ ، أَوْ قَبِلَتْ يَاءَ المَخَاطَبَةِ وَلَمْ تَدَلْ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ  
« أَنْتِ يَا هُنْدُ تَقُومِينَ وَتَأْكُلِينَ » لَمْ يَكُنْ فِعْلًا أَمْرًا .

■ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ وقوله جانب من « جانبه » فاعل بمخالط ،  
ومخالط مضاف والماء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بنام » فإن الباء حرف جر ، ونام فعل ماض ، وهذان أمران  
متفق عليهما بين السكوفيين والبصريين ، ومن التفتق عليه بينهما أيضا أن حرف الجر  
لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعا على الفعل ، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن  
هذه الباء داخلة في التقدير على اسم ، كما قررنا في الإعراب ، وقد روى البصريون  
هذا البيت لإبطال حجة السكوفيين القائلين إن « نعم » اسم بدليل دخول حرف الجر  
عليها ، وطريق الإبطال أن يقال : لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن  
تكون هذا الكلمة اسما ؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخل على كلمة أخرى  
محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت ، وذلك أن كلمة « نام » فعل بالإجماع من الفريقين  
كما قلنا ، وقد دخلت عليها في اللفظ باء الجر ؛ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة  
من الفعلية إلى الاسمية ؛ فيكون دخول الباء على « نعم » في قول القائل « ما هي بنعم  
الولد » ودخول « طي » على « بثس » في قول الآخر « على بثس العير » غير دال على  
اسمية نعم وبثس ، ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث  
في نحو « فها ونعمت » وفي نحو « بثست المرأة حمالة الحطب » .

(١) من الآية ٢٦ من سورة صريم .

ثُمَّ بَيَّنَّتْ أَنْ حَكْمَ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ ، كَأَضْرِبَ ، وَأَذْهَبَ ؛ وَقَدْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَعْتَلًا ، نَحْوَ اغْزُ ، وَاخْشَ ، وَارْمِ ؛ وَقَدْ يَبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَدًّا لِأَلْفِ اثْنَيْنِ ، نَحْوَ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » أَوْ « قَوْمًا » ؛ فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لِلْأَمْرِ أَيْضًا ، كَمَا أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ .

ولما كان بعضُ كلمات الأمر مختلفًا فيه : هل هو فعل أو اسم ؟ نهبت عليه ، كما قَدَّمْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : هَلَمْ ، وَهَاتِ ، وَتَمَّالٌ .

فأما « هَلَمْ » فاختلف فيها العربُ على لفتين :

إحداها : أَنْ تَلْزِمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَخْتَلِفُ لَفْظُهَا بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ يَا زَيْدُ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا زَيْدُونَ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدُ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَانِ ، وَهَلَمْ يَا هِنْدَاتُ ، وَهِيَ لَفَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلَمْ إِلَيْنَا )<sup>(١)</sup> أَيْ ائْتُوا إِلَيْنَا ، وَقَالَ تَعَالَى : ( قُلْ هَلَمْ شَهِدَاءُكُمْ )<sup>(٢)</sup> أَيْ : أَحْضِرُوا شَهَادَتَكُمْ ، وَهِيَ عِنْدَهُمْ اسْمُ فِعْلٍ ، لَا فِعْلٌ أَمْرٍ ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الطَّلَبِ ، لَسَكَنُهَا لَا تَقْبَلُ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ . وَالثَّانِيَةُ : أَنْ تَلْحَقَهَا الضَّمَاةُ الْبَارِزَةُ ، بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْتَدَّةٌ إِلَيْهِ ؛ فَتَقُولُ : هَلَمْ ، وَهَلْمًا ، وَهَلْمُوا<sup>(٣)</sup> ، وَهَلْمُنْ ، بِالْفَتْحِ وَسُكُونِ اللَّامِ ، وَهَلْمِي ، [ وَهِيَ لَفَةٌ بِنِي تَمِيمٍ ] ، وَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِعْلٌ أَمْرٌ ؛ لِذَلِكَ عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهَا يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا اسْتَشْهَدْتُ بِهِ مِنَ الْآيَتَيْنِ أَنَّ « هَلَمْ » تَسْتَعْمَلُ فَاصِرَةً وَمُتَعَدِّيَةً . وَأَمَّا « هَاتِ » وَ« تَمَّالٌ » فَعَدَّهُمَا جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٨ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ

(٢) مِنَ الْآيَةِ ١٥٠ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ :

« هَلْمُوا أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بِهِ »

والصوابُ أنهما فعلاً أمر ؛ بدليل أنهما ذالآنِ على الطالب ، وتلحقهما ياء المحاطبة ، تقول : « هَاتِي » و « تَعَالِي » .

واعلم أن آخر « هَاتِي » مكسورٌ أبداً ، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم ؛ فتقول : هَاتِي يَا زَيْدُ ، وَهَاتِي يَا هِنْدُ ، وَهَاتِي يَا زَيْدَانَ ، أَوْ يَا هِنْدَانَ ، وَهَاتِي يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بكسر التاء ، وتقول : هَاتُوا يَا قَوْمِ ، بضمها ، قال الله تعالى : ( قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ )<sup>(١)</sup> ، وأن آخر « تَعَالِي » مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء ، تقول : تَعَالِي يَا زَيْدُ ، وَتَعَالِي يَا هِنْدُ ، وَتَعَالِيَا يَا زَيْدَانَ<sup>(٢)</sup> ، وَتَعَالُوا يَا زَيْدُونَ ، وَتَعَالَيْنِ يَا هِنْدَاتُ ، كل ذلك بالفتح ، قال الله تعالى : ( قُلْ تَعَالَوْا أَنْتُلِّ )<sup>(٣)</sup> ، وقال تعالى : ( فَتَعَالَيْنِ أُمْتُمْ كُنَّ )<sup>(٤)</sup> ومن ثمَّ « لَخْنُوا مَنْ قَالَ :

٩ — \* تَعَالِي أَقَاتِيكَ الْهُمُومَ تَعَالِي \* بكسر اللام

(١) من الآية ١١١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٢٤ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٦٤ من سورة النمل .

(٢) وتقول « تعال يا هندان » أيضاً .

(٣) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام (٤) من الآية ٢٨ من سورة الأحزاب

٩ — هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني ، ابن عم سيف الدولة الحمداني بمدوح النبي ،

من كلمة يقولها وهو أسير في بلاد الروم ، وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ : أَيَا جَارَتَا ، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي

مُعَاذَ الْهُمُومَى ، مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكَ الْهُمُومُ بِبَالِ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي . . . . . الخ

وقد نسب العلامة الأمير في حاشيته على صدور الذهب البيت لأبي نواس ، وهو

انتقال نظر ، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس ؛ وقد ذكر حار الله الزمخشري

بيت الشاهد في تفسير سورة النساء من الكشف .

وأبو فراس صاحب هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع ، ولكنه لا يستشهد بشعره في

اللغة وقواعد النحو والصرف ، وذلك لأنه من الشعراء المولدين الذين جاءوا بعدما فسدت

الألسنة وكثر الدخيل وفسا اللحن ، فإنه ولد في سنة (٣٢٠) من الهجرة ، وتوفي في سنة ٣٦٠



ولما فرغتُ من ذكر علامات الأمر وحكمه ، وبين ما اختلف فيه منه —  
تَلَثُّتُ بالمضارع ؛ فذَكَرْتُ أن علامته أن يصلح دخول « لم » عليه ، نحو ( لم يَلِدْ

☐ (٣٥٧) ، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهد للسئلة ، وإنما ذكره الزمخشري على سبيل التمثيل ، وذكره للمؤلف ليحكم عليه بأنه لحن وخطأ ؛ فلا اعتراض عليهما ، وقد ذكره المؤلف أيضا في كتابه الشذور (رقم ٦) مثل ما ذكره هناك اللغة : « ناحت » بكت ، وبكاء الحمام : تفريده « لو تشعرين بحالي » يريد لو كنت تجدين مثل ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ماصبح أحد صوتك « معاذ الهوى » أى : أعوذ بالله معاذا : أى الجأ إليه لجوءاً « طارقة النوى » النوى : البعد والفراق ، وطارقه : ما يطرق منه ويحدث .

للغنى : يصف حاله في بدمه عن أهله وخلانته ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً ، ويبت ما يلاقى من آلام الشوق ، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه ، فشكا إليها ما به ؛ وقال : إنك تغردين لأنيك لاتشعرين بمثل شعورى ، فأنت طليقة وأنا أسير ، وأنت على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحنى وذوى قرباى ، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لسكى تقاصمه ما يجده من آلام .

الإعراب : « تعالى » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع « أقاسمك » أقاسم : فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والـكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لأقسام ، مبنى على السكون في محل نصب « المهوم » مفعول ثانى لأقسام ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعالى » مثل تعالى السابق في الإعراب ، وهو توكيد له . التمثيل به : محل التمثيل بهذا البيت قوله « تعالى » حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورة اللام ؛ بدائل قوافي بقية الأبيات ، وللمعروف عن العرب أنهم يفتنون لام هذه الكلمة في كل حال من أحوالها ، سواء أسندت إلى الضمير للاستتر ، أم إلى الضمير البارز لوائحة ، أو لائنين ، أو لجمع ؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغة العرب ، وموزع دافع لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحنا ، ولهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنا : لحن في هذا البيت .

هذا تفصيل كلام الشارح وبيانه ، ولكن هذا الذى ذكره الشارح غير مسلم به وذلك لأن العلماء قد نصوا فى هذه الكلمة على أن للعرب فى استعمالها وجهين : ☐ ( ٣ — نظر الندى )

وَلَمْ يُؤَلَّذْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَكُوفًا أَحَدٌ<sup>(١)</sup>؛ وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف « نأيت » — وهي : النون ، والألف ، والياء ، والتاء — نحو : « تَقُومُ ، وَأَقُومُ ، وَيَقُومُ ، وَتَقُومُ » وتسمى هذه الأربعة « أَحْرُفَ المضارعة » .

وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها ، لا لأعرّف بها الفعل المضارع ؛ لأننا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي ، نحو « أَكْرَمْتُ زيداً » و « تَعَلَّمْتُ المسألة » ، و « تَرَجَّسْتُ الدواء » إذا جعلت فيه تَرْجِيساً ، و « يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ » إذا خَضَبْتَهُ بِالرَّيْنَاءِ ، وهو الحِنَّاءُ ، وإنما التَّمُدُّةُ في تعريف المضارع دخول « لم » عليه .

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه ؛ فذكرت [ أن ] له حكيمين : حكماً باعتبار أوله ، وحكماً باعتبار آخره .

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يُضْمُ تارة ، ويفتح أخرى ، فيضم إن كان الماضي أربعة أحرف ، سواء كانت كلها أصولاً ، نحو « دَخَرَجٌ يَدْخَرِجُ » أو كان بعضها أصلاً وبعضها زائداً ، نحو « أَكْرَمَ يُكْرِمُ » فإن الهمزة فيه زائدة ؛ لأن أصله كَرُمٌ ، ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة ، أو أكثر منها ؛

الوجه الأول : التزام فتح لامها في كل الأحوال ؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأن غيرها من الأفعال المعتلة الآخر بالألف ، مثل نغاضى وتزكى ، كما ذكره للؤاف .

والوجه الثاني : أن يفتحوا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحد للذكر أو الاثنين ، أو جمع النسوة ، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة ، وضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور ، حكوا أن أهل الحجاز يقولون « تعالى » بكسر اللام ، وقرأ الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول وأبىتنا للناقين يصدون عنك صدوداً) بضم اللام ، وهي من القراءات الشاذة ، وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول ، ولكن لا يلزم من كونه قليلاً أن يكون للنسكلم به لاحقاً ، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً ، ولكنه جار على لغة ضميعة قليلة الاستعمال .

(١) الآيتان ٣ و ٤ من سورة الإخلاص .

فالأول نحو : « ضَرَبَ يُضْرَبُ » ، و « ذَهَبَ يَذْهَبُ » ، و « دَخَلَ يَدْخُلُ » ، والثاني نحو : « انْطَلَقَ يُنْطَلِقُ » ، و « اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ » .  
وأما حكمه باعتبار آخره ، فإنه تارة يُبْدَى على السكون ، وتارة يبنى على الفتح ، وتارة يُغْرَبُ ؛ فهذه ثلاث حالاتٍ لآخره ، كما أن لآخر المسامى ثلاث حالاتٍ ، ولآخر الأمر ثلاث حالاتٍ .

فأما بناؤه على السكون فمشرطٌ بأن يتصل به نونُ الإناثِ ، نحو « النِّسْوَةُ يَفْعُنَ » ، و « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ »<sup>(١)</sup> ، و « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبِّصْنَ »<sup>(٢)</sup> ، ومنه : « إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ »<sup>(٣)</sup> لأن الواو أصلية ، وهى واوُ عَفَا يَفْعُو ، والفعل مبنيٌّ على السكون لاتصاله بالنون ، والنونُ فاعل مضمَر ، عائدٌ على المطلقات ، ووزنه : يَفْعُمَان ، وليس هذا كَيَفْعُونَ في قولك : « الرِّجَالُ يَفْعُونَ » لأن تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكرين كالواو في قولك : « يَقومون » ، وواو الفعل حذفت ، والنون علامة الرفع ، ووزنه : يَفْعُمُونَ ، وهذا يقال فيه : « إِلَّا أَنْ يَفْعُوا » بحذف نونه ، كما تقول : « إِلَّا أَنْ يَقومُوا » وسيأتى شرحُ ذلك كله .

وأما بناؤه على الفتح فمشرطٌ بأن تُبْأشِرَهُ نون التوكيد لفظاً وتقديراً ، نحو ( كَلَّا لَيَذْبَدُنَّ )<sup>(٤)</sup> ، واحترزتُ بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَتَّبِعْمَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَفْعَلُونَ )<sup>(٥)</sup> ( كَتَبَلُونُ فِي أُمُومِ السُّكْمِ )<sup>(٦)</sup> ( فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا )<sup>(٧)</sup> ؛ فإن الألف في الأول ، والواو في الثاني ، والياء في الثالث ؛ فاصِلَةٌ بين الفعل والنون ، فهو مُغْرَبٌ ، لا مبنيٌّ .

وكذلك لو كان الفاصل بينهما مُقَدَّرًا كان الفعلُ أيضاً مُغْرَبًا ، وذلك كقوله

- |                                 |                                   |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة | (٢) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة   |
| (٣) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة | (٤) من الآية ٤ من سورة الحمزة     |
| (٥) من الآية ٨٩ من سورة يونس    | (٦) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران |
| (٧) من الآية ٢٦ من سورة مريم    |                                   |

تعالى : ( وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ، و ( اتَّسَمُنُ )<sup>(٢)</sup> مثله ؛ غير أن نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال ؛ ثم التقى ساكنان<sup>(٣)</sup> أصله قبل دخول الجازم « يَصُدُّوْنَكَ » ؛ فلما دخل الجازم — وهو « لا » الناهية — حذفت النون ؛ فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ، فحذفت الواو ؛ لاعتلالها ، ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة ، وقُدِّرَ الفعلُ مُعْرَبًا — وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظاً — لكونها منفصلة عنه تقديرًا ، وقد أشرتُ إلى ذلك كله مَثَلًا .  
وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين ، نحو : « يَقُومُ زَيْدٌ » و « أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » و « أَمْ يَقُومُ زَيْدٌ » .

\*\*\*

ص — وأما الحرفُ فيُعرَفُ : بأن لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ، والفعل ، نحو : هل ، وبَلْ ، وأبَسَ مِنْهُ مَنَما ، وإذ ما ، بل ما الصَّدرية ، ولما الرابطة في الأصح .

ش — لما فرغتُ من القول في الاسم والفعل ، شرَّعتُ في ذكرت الحرف ، فذكرت أنه يُعرَفُ بأن لا يقبل شيئًا من علامات الاسم ، ولا علامات الفعل ، نحو « هل » ، و « بل » فإنهما لا يقبلان شيئًا من علامات الأسماء ، ولا شيئًا من علامات الأفعال ؛ فانتفى أن يكونا اسمين ، وأن يكونا فعلين ، وتعيَّن أن يكونا حرفين ؛ إذ ليس لنا إلا ثلاثة أقسام ، وقد انتفى اثنان ؛ فتمين الثالث .

(١) من الآية ٨٧ من سورة القصص (٢) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران (٣) أي حذفت واو الجماعة للنخلص من التقاء الساكنين ، وإنما آثروا حذف الواو ولم يهذفوا النون لما ذكره للؤاف ، وهو شيثان ؛ أحدهما : أن الواو حرف معتل ، والمعتل أولى بالحذف من الصحيح ، وثانيهما : أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على الحذف ، وهو الضمة التي من قبلها ، فأما النون فلما حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل عليها . وإذا دار الأمر بين حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذف ما لا يبقى في اللفظ دليل عليه رجحنا حذف ما يبقى في اللفظ دليل عليه .

ولما كان من الحروف ما اختلف فيه : هل هو حرف أو اسم ؟ فصارت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر ، وهو أربعة : إذ ما ، ومهما ، وما المصدرية ، ولما الرابطة .

فأما « إذ ما » فاختلف فيه سيبويه وغيره : فقال سيبويه : إنها حرف بمنزلة « إن » الشرطية ، فإذا قلت : « إذ ما تَقُمْ أَقُمْ » فمعناه : إن تَقُمْ أَقُمْ ، وقال المبرد ، وابن السراج ، والفارسي : إنها ظرف زمان ، وإن المعنى في المثال : متى تَقُمْ أَقُمْ ، واحتجوا بأنها قبل دخول « ما » كانت اسماً ، والأصل عدم التغيير ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعاً ، بدليل أنها كانت للماضي ، فصارت المستقبل ، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبة ، وفي هذا الجواب نظر<sup>(١)</sup> لا يحمله هذا المختصر .

وأما « مهما » فزعم الجمهور أنها اسم ، بدليل قوله تعالى : ( مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ )<sup>(٢)</sup> ، فالهاء من « به » عائدة عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف ، واستدلوا على ذلك بقول زهير :

١٠ — وَمَهْمَا تَسْكُنْ عِنْدَ أَمْرِي مِنْ خَلِيقَةٍ  
وَأِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

(١) حاصل هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه ، وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً ؛ فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي ، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دل على الزمان المستقبل ، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال ؛ ومق دخلت عليه لم النافية دل على الماضي ، ومع ذلك فإن أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً ، مثلاً .

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

١٠ — هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من دعلقته المشهورة التي أولها :

== أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَسْكَلْ  
بِحَوْمَانَةٍ الدَّرَاجِ فَالْمُتَنَلِمِ

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه معنى اللبيب في مباحث «مهما» (رقم ٥٣٩) والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩) اللغة والرواية: «أم أوفى» كنية امرأة «دمنة» بكسر الدال وسكون الليم هي كل ما بقى في الديار من آثار الناس بعد ارتحالهم «لم تسكلم» أصله لم تنكلم ، فحذف إحدى التاءين ، والمراد أنها لم تخبر عن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم، و«حومانة» الدراج ، وللتثنية «اسما مكانين ، و«خليفة» أي : خصلة ، وسجبة ، وطبيعة ، و«خالها» أي : ظنها وحسبها .

معنى بيت الشاهد : يقول : إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بد من أن تظهر لهم في بعض أعماله ، وقديماً قالوا : ما فيك يظهر على فيك ، ومن كتم الناس سره فضح الله ستره .

الإعراب : في إعراب هذا البيت خلاف بين العلماء يترتب على بيانه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا ، ونحن نعربه على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسهون ، ثم نعربه على ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وحينئذ يتضح الأمر غاية الاتضاح ، فنقول :

قال السهيلي : «مهما» حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «تسكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط ، مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه السكون «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تسكن مقدم على اسمه ، وعند مضاف و«امرى» مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة «من» حرف جر زائد «خليفة» اسم تسكن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإن» الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «خالها» حال : فعل ماضى مبنى على الفتح فى عمل جزم ، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ ، وها : مفعول أول مبنى على السكون فى عمل نصب «تخفى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً ==

تقديره هي يعود إلى خلية ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لحال «على الناس» جار ومجرور متعلق بتخفي ، وجواب الشرط الذي هو إن محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو مهما ، وستعرفه ، والتقدير : إن خالها تخفي على الناس فليست تخفي عليهم ، والعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي ، وقوله «تعلم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو مهما ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروي .  
وتقدير إعراب البيت : إن تسكن خلية عند امرىء تعلم ، إن خالها لا تخفي على الناس وإن خالها تخفي عليهم فليست تخفي .

وقال الجمهور : «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «تسكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «مهما» وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى مهما ؛ لأن لفظها مذكر ، والمراد منها ههنا الخليفة فهي مفسرة بمؤنث ؛ فجاز تأنيث الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار ، وقوله «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر تسكن ، وعند مضاف و «امرىء» مضاف إليه «من خلية» بيان لمهما ؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسها على رأى سيويوه أو من ضميرها المستكن في تسكن عند الجمهور ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابق ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أيما صفة تسكن هي عند امرىء حال كونها كائنة من خلية إن خالها لا تخفي - إلخ ، وأجاز الجمهور أيضاً أن تعرب «مهما» اسم شرط جازم خبر مقدم لتسكن ، مبني على السكون في محل نصب ، و «تسكن» فعل الشرط و «من» زائدة ، و «خلية» اسم تسكن ، و «عند» متعلق بتسكن ، وتقدير إعراب البيت على هذا الوجه هكذا : أي شيء تكون الخلية عند امرىء إن خالها لا تخفي على الناس . إلخ .

الشاهد فيه : قوله «مهما» حيث ذهب السهيلي ، وتبعه ابن إسعون ، إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب ، وزعم أنه لا يجوز أن تسكون هنا اسماً ، وإن كانا يجوزان في تركيب آخر أن نجيء هذه الكلمة اسماً ، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل «من» =

وتقريرُ الدليل أنهما أُعْرَبَا « خَلِيقَةٌ » اسماً لتسكن ، و « مِن » زائدة ؛  
فتمين خَلَوْهُ الفِعْل من الضمير ، وكونُ « مهما » لا مَوْضِعَ لها من الإعراب ؛  
إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا تسكون مبتدأ ، والابتداء هنا متمذر ،  
لعدم رابطٍ يربطُ الجملة الواقعة خبراً له ، وإذا ثبت أن لا موضع لها من الإعراب ؛  
تمين كونها حرفاً<sup>(١)</sup>

والتحقيقُ أن اسم « تسكن » مستتر ، و « مِن خَلِيقَةٌ » تفسير لهما ، كما أن  
الشرطية في قولك « من يقيم أقم معه » وإما مفعولا مقديما مثل « ما » الشرطية في قولك  
« ما تدخر ينفعك » وزعما أن « مهما » في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز  
أن تسكون مفعولا ؛ فأما عدم جواز أن تسكون مبتدأ فلأن محل حوازل ذلك إذا كان  
في فعل الشرط ضمير مستتر يعود إليها كالضمير الذي في « يقيم » المائد إلى « من »  
في المثال المذكور ، وزعما أن « تسكن » ليس فيها ضمير يعود إلى مهما ؛ لأن اسم تسكن  
هو خَلِيقَةُ المجرور لفظاً بمن الزائدة ، وأما عدم جواز أن تسكون مفعولا فلأن محل  
جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعديا ولم ينصب مفعوله مثل « تدخر » في المثال السابق ؛  
فإنه فعل يتعدى إلى مفعول به ، تقول « يدخر على المال » وهو لم ينصب مفعولا في المثال  
فهذا جاز اعتبار « ما » في محل نصب مفعولا به لتدخر ، وفي البيت ترى أن فعل  
الشرط - وهو تسكن - لا يتعدى إلى مفعول به ، وليس يصح في أسماء الشرط غير  
الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين ، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من  
هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسما ، وإذا لم تسكن اسما فهي حرف .  
وقد عرفت أن كلامهما باطل ؛ لأننا جعلناها مبتدأ ، وجعلنا في تسكن ضميراً يعود  
إليها ، فقولها « إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تسكن ضمير » فاسد ، وأيضا فإننا أعربناها  
في المرة الثانية خبراً لتسكن ؛ فمثلا حينئذ مثل « كيفها » في قولك « كيفها تسكن أكن »  
فقولها « وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين » غير مسلم ؛ فتدبر  
ذلك كله ، والله ينفعك به ؛ فإنني أوضحته لك غاية الإيضاح .

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسما وجب أن يكون له موضع من الإعراب  
فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفا ، و « مهما » لفظ مفرد مبني ، وقد ثبت عند  
هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفا ، والرد على ذلك الكلام معروف بما قرناه  
في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ فإننا بينا أن لها محلا من الإعراب ، وهو الرفع إن جعلت  
مبتدأ ، والنصب إن جعلت خبر تسكن .



( مِنْ آيَةٍ ) تفسيرا لـ « ما » في قوله تعالى : ( مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ )<sup>(١)</sup> ، و « مَهْمَا » مبتدأ ، والجملة خبر .

وأما « ما » المصدرية ؛ فهي التي تُسَبِّكُ مع ما بعدها بِمَصْدَرٍ ، نحو قوله تعالى : ( وَذُؤا مَا عَنِتُّمْ )<sup>(٢)</sup> ، أي وَذُؤا عَنْتَكُمْ ، وقول الشاعر :

١١ - يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي  
وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

أي : يسرُّ المرء ذهابُ الليالي .

(١) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران

١١ - لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين .

اللغة : « ذهاب » بفتح الدال المعجمة - مصدر ذهب ، تقول : ذهب يذهب - مثل تمنع يمنع - ذهابا ، مثل جمال ، وذهوبا ، مثل قعود ، ومذهبا ، مثل مقعد ، فهو ذاهب يذهب - بفتح الدال - إذا سار أو مر .

المعنى : إن المرء يفرح بمرور الأيام ، وهو لا يدري أن في مرورها قطعاً لأجله ؛ فسكنا من منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته .

الإعراب : « يسر » فعل مضارع ، مرفوع متجرد من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « المرء » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى لا يعمل شيئا غير السبك ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الليالي » فاعل ذهب ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، و « ما » المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل يسر ، والتقدير : يسر ذهاب الليالي المرء « وكان » الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ذهابهن » ذهاب : اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، و ذهاب مضاف وهن : ضمير هائد إلى الليالي مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « له » اللام حرف جر ، والهاء ضمير يعود إلى المرء ، مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بذهاب الآتي « ذهابا » خبر كان ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وقد اختلف فيها ؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة « أن » المصدرية ، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة « الذي » واقسع على ما لا يعقل ، وهو الحدّثُ ، والمعنى : ودّوا الذي هَفِئْتُمُوهُ ، أى : التفتت الذى عَفِئْتُمُوهُ ، ويسر المرء الذى ذهبه الليلالى ، أى : الذهابُ الذى ذهبه الليلالى ، ويردُّ [ على ] هذا القول أنه لم يسمع : « أمجبنى ما قمته وما قعدته » ولو صح ما ذكر لجاز ذلك ؛ لأن الأصل أن العائد يكون مذكوراً ، لا محذوفاً .

وأما « لَمَّا » فإنها فى العربية على ثلاثة أقسام :

(١) نافية بمنزلة « لم » نحو : ( لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرَهُ )<sup>(١)</sup> أى : لم يقض ما أمره .

الشاهد فيه : قوله « ما » فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بصدر ، وزعم الأخفش وابن السراج أن « ما » اسم موصول بمعنى الذى ، والجملة التى بعده لا عمل لها من الإعراب صلة ، قيل لهما : فأين العائد على الموصول ؛ لأن كل موصول اسمى لابد له من صلة وعائد ؟ فقالا : العائد ضمير محذوف ، قلنا لهما : دعوى الحذف باطلة من وجهين : الوجه الأول : أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد ؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً ، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر فى بعض التراكيب ، ولما كنا وجدناه لا يظهر فى تركيب من التراكيب أصلاً ؛ وإلا فأنتم مطالبون بأن نجيبوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامهم فيه ذكر العائد على « ما » هذه ، ولا سبيل لكم إلى هذا الدليل ، فدل ذلك على بطلان دعوى الحذف بنوعيه .

الوجه الثانى : أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً متمدياً نحو « أمجبنى ما اشتريت » فإنك تستطيع أن تقدر أمجبنى الذى اشتريته ، أما إذا كان الواقع بعد « ما » فعلاً قاصراً مثل ذهب فى بيت الشاهد أو جملة اسمية نحو « لأصحبك ما زيد صديقك » فإنه لا سبيل إلى ادعاء الحذف فى هذين الوضعين ، لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف ؛ فإن زعمت أن المحذوف فى بيت الشاهد تقديره : يسر المرء الذى ذهب به الليلالى ، فهو كلام لا يقربك عليه أحد ؛ لأنك قد جعلت ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً ، ولم تجعله مفعولاً به ، وحذف العائد المجرور له شروط لم تتحقق فى هذا المثال ، فافهم ذلك كله ، واحرص عليه .

(١) من الآية ٢٣ من سورة عبس .

(٢) وإيجابية بمنزلة «إلا» نحو قولهم : عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قَعَمْتَ كَذًّا ، أَى :  
إِلَّا قَعَمْتَ كَذًّا ، أَى ما أطلب منك إِلَّا فِئْلَ كَذًّا .  
وهى فى هذين القسمين حرف باتفاق .

(٣) والثالث : أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، نحو : « لما جاني  
أَكْرَمْتُهُ » فإنها رَبَّطَتْ وجودَ الإكرام بوجود الحىء ، واختلف فى هذه ،  
فقال سيبويه : إنها حرفٌ وجودٍ لوجودٍ ؛ وقال الفارسيُّ وجماعة : إنها ظرف  
بمعنى حين ، ورُدُّ بقوله تعالى : ( فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ )<sup>(١)</sup> الآية ، وذلك  
أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب ؛ وذلك العامل  
إما « قَضَيْنَا » أو « دَأَهُمْ » إذ ليس معنى سواهما ، وكونُ العامل « قَضَيْنَا »  
مردودٌ بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه  
لا يعمل فى المضاف ، وكونُ العامل « دَأَهُمْ » مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها  
فما قبلها ، وإذا بطلَ أن يكون لها عامل تمين أن لا موضع لها من الإعراب ،  
وذلك يقتضى الحرفية .

\*\*\*

ص — وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ .  
ش — لما فرغْتُ من ذكر علامات الحرف ، وبيان ما اختلف فيه منه ،  
ذكرت حكمه ، وأنه مبنى لا حظُّ لشيء من كلماته فى الإعراب .

\*\*\*

ص — وَالْكَلَامَ لَفْظٌ مُفِيدٌ .  
ش — لما أنهيتُ القول فى الكلمة وأقسامها الثلاثة ؛ شرَّعتُ فى تفسير  
الكلام ؛ فذكرتُ أنه عبارة عن « اللفظ المفيد » . ونعنى باللفظ : الصوتَ  
المشتمل على بعض الحروف ، أو ما هو فى قوة ذلك ؛ فالأول نحو « رَجُلٌ »  
و « فَرَسٌ » ، والثانى : كالضمير المستتر فى نحو « أُضْرِبُ » و « أَذْهَبُ » المقدر  
(١) من الآية ١٤ من سورة سبأ .

بقولك « أنت » . ونعني بالمفيد ما يصحح الاكتفاء به ؛ فنحو « قام زيدٌ » كلام ؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به ، وإذا كتبت « زيدٌ قائمٌ » مثلا ، فليس بكلام ؛ لأنه وإن صح الاكتفاء به [ لسكنه ] ليس بلفظ ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القمود فليس بكلام ؛ لأنه ليس بلفظ .

\*\*\*

ص — وأقلُّ ائتلافه من اسمين ، كـ « زيدٌ قائمٌ » أو فعلٍ واسمٍ ، كـ « قامَ زيدٌ » .

ش — صورُ تأليفِ الكلامِ ستُّ ، وذلك لأنه يتألفُ من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، أو من جملتين ، أو من فعلٍ واسمين ، أو من فعلٍ وثلاثة أسماء ، أو من فعلٍ وأربعة أسماء .

أما ائتلافه من اسمين ، فله أربع صور ؛ إحداها : أن يكونا مبتدأ وخبراً ، نحو « زيدٌ قائمٌ » ، الثانية : أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سداً مسدداً الخبر ، نحو « أقامٌ الزيدانُ » ؟ وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك : « أيقومُ الزيدانُ » ؟ وذلك كلامٌ تامٌ ، لا حاجة له إلى شيء ، فكذلك هذا ، الثالثة : أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعلٍ سداً مسدداً الخبر ، نحو « أمضروبُ الزيدانِ » الرابعة : أن يكونا اسمَ فاعلٍ وفاعله ، نحو « هبَّاتُ المقيقُ » فهذه : اسم فعل وهو بمعنى بَعْدَ ، والمعيقُ : فاعلٌ به .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمٍ فله صورتان ؛ إحداها : أن يكون الاسمُ فاعلاً ، نحو « قامَ زيدٌ » والثانية : أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل ، نحو « ضربَ زيدٌ » .

وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضاً ؛ إحداها : جملة الشرط والجزاء ، نحو « إن قامَ زيدٌ قمتُ » ، والثانية : جملة القسم وجوابه ، نحو « أخافُ بالله أن زيدٌ قائمٌ » .

وأما ائتلافه من فعلٍ واسمين فنحو « كانَ زيدٌ قائماً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وثلاثة أسماء فنحو « علمتُ زيداً فأصيلاً » .

وأما ائتلافه من فعلٍ وأربعة أسماء فنحو « أعلمتُ زيداً عمراً فأصيلاً » .

فهذه صور التأليف ، وأقل ائتلافه من اسمين ، أو من فعلٍ واسمٍ ، كما ذكرت ،

وما صرحتُ به - من أن ذلك هو أقل ما يقالُ منه الكلامُ - هو مراد  
الدعويين ، وعبارةُ بعضهم توهمُ أنه لا يكون إلا من اسمين ، أو من فعل واحد .

\*\*\*

ص - فصلُ أنواعِ الإعرابِ أربعةٌ : رَفَعٌ ، وَنَصَبٌ ، فِي أَسْمٍ وَفِعْلٍ ،  
نَحْوُ « زَيْدٌ يَقُومُ » وَ « إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » ، وَجَرٌّ فِي أَسْمٍ ، نَحْوُ « زَيْدٍ » ،  
وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ ، نَحْوُ « لَمْ يَقُمْ » ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ ، وَيُنصَبُ بِفَتْحَةٍ ، وَيُجَرُّ  
بِكَسْرَةٍ ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ .

ش - الإعراب : أثرٌ ظاهرٌ ، أو مُقدَّرٌ ، يَحْدِثُ بِهِ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ  
فَالظَاهِرُ كَالَّذِي فِي آخِرِ « زَيْدٌ » فِي قَوْلِكَ « جَاءَ زَيْدٌ » ، وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا » ،  
وَ « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ، وَالْمُقَدَّرُ كَالَّذِي فِي آخِرِ « الْفَتَى » فِي قَوْلِكَ : « جَاءَ الْفَتَى » ،  
وَ « رَأَيْتُ الْفَتَى » ، وَ « مَرَرْتُ بِالْفَتَى » فَإِنَّكَ تُقَدِّرُ الضَّمَّةَ فِي الْأَوَّلِ ، وَالنَّصْبَ  
فِي الثَّانِي ، وَالْكَسْرَةَ فِي الثَّلَاثِ ؛ لِتَمُذِرَ الْحَرَكَةَ فِيهَا ، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ هُوَ الْإِعْرَابُ .

والإعراب جنسٌ تحتَه أربعةُ أنواعٍ : الرَفَعُ ، وَالنَّصَبُ ، وَالْجَرُّ ، وَالْجَزْمُ .  
وهذه الأنواعُ الأربعةُ تنقسمُ إلى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قَسْمٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ  
وَالْأَفْعَالُ ، وَهُوَ الرَفَعُ وَالنَّصَبُ ، تَقُولُ « زَيْدٌ يَقُومُ » وَ « إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ »  
وَقَسْمٌ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَسْمَاءُ ، وَهُوَ الْجَرُّ ، تَقُولُ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » وَقَسْمٌ يَخْتَصُّ  
بِهِ الْأَفْعَالُ ، وَهُوَ الْجَزْمُ ، تَقُولُ : « لَمْ يَقُمْ » .

ولهذه الأنواعُ الأربعةُ علاماتٌ تدلُّ عليها ، وهى ضربان : علاماتُ أَصُولٍ ،  
وعلاماتُ فُرُوعٍ ؛ فَالعلاماتُ الْأَصُولُ أربعةٌ : الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ ، وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصَبِ ،  
وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ ، وَحَذْفُ الْحَرَكَةِ لِلْجَزْمِ ، وَقَدْ مُثِّلَتْ كُلُّهَا .

والعلاماتُ الْفُرُوعُ مِنْحَصِرَةٌ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ : خَمْسَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَاثْنَانِ فِي  
الْأَفْعَالِ ، وَسَتَمُرُّ بِكَ هَذِهِ الْأَبْوَابُ مُفَصَّلَةً بَابًا بِأَبَا .

\*\*\*

ص - إلا الأسماء الستة ، وهي أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ؛ فترقع بالواو ، وتُنصب بالالف ، وتجره بالياء .  
ش - هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل ، وهو باب الأسماء الستة الممتلئة المضافة ، وهي : أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذومال ، فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ، وتُنصب بالالف نيابة عن الفتحة ، وتجره بالياء نيابة عن الكسرة ، تقول : « جأني أبوه » و « رأيتُ أباهُ » و « مررتُ بأبيه » وكذلك القول في الباقي .

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحرُوفِ المذكورةِ ثلاثةُ أمورٍ :  
أحدها : أن تكون مُفردةً ؛ فلو كانت مُثناةً أُعربتُ بالالف رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، كما تُعربُ كلُّ تثنيةٍ ، تقول : « جأني أبوان » و « رأيتُ أبوين » و « مررتُ بأبوين »<sup>(١)</sup> وإن كانت مجموعةً جمع تكسيراً أُعربتُ بالحركات على الأصل كقولك : « جأني آباؤك » و « رأيتُ آباءك » و « مررتُ بآبائك »<sup>(٢)</sup> ، وإن كانت مجموعةً جمع تصحيحاً أُعربتُ بالواو رفعاً ، وبالياء جرّاً ونصباً ، تقول : « جأني أبون » و « رأيتُ أبين » و « مررتُ بأبين » ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأبُ والأخُ والحُمُّ<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أن تكون مُكسرةً ؛ فلو صُنِّرتُ أُعربتُ بالحركات نحو « جأني أبيك » و « رأيتُ أبيك » و « مررتُ بأبيك » .

الثالث : أن تكون مُضافةً ؛ فلو كانت مفردة غير مُضافة أُعربتُ أيضاً بالحركات

(١) ومنه قوله تعالى : ( ورفع أبويه على العرش ) وقوله : ( ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبويك من قبل ) .

(٢) ومنه قوله جل ذكره : ( آباؤكم وأبناؤكم ) وقوله تعالت كلمته : ( قل إن كان آباؤكم )

(٣) ومنه قول الشاعر ، وهو زياد بن واصل السلمي ، وأنشده سيبويه (٢-١٠١)

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْنُواتُنَا بَكَّيْنِ وَفَدَّيْنَا بِالْأَيْدِيَا  
وقول الآخر ، وهو عقيل بن علفة للري :

وَكَانَ بَدُو فِزَارَةَ شَرُّ قَوْمٍ وَكَفَتْ لَهُمُ كَشْمَرُ بَنِي الْأَخِيْمَا

نحو « هَذَا أَبٌ » و « رَأَيْتُ أَبَا » و « مَرَرْتُ بِأَبٍ »<sup>(١)</sup> .  
ولهذا الشرط الأخير شرطٌ ، وهو أن يكون المضافُ إليه غَيْرَ يَاءِ المتكلم ؛  
فإن كان ياءَ المتكلم أعربت أيضاً بالحركات ، لاسكتها تكون مُقَدَّرَةً ، تقول :  
« هَذَا أَبِي » و « رَأَيْتُ أَبِي » و « مَرَرْتُ بِأَبِي » ؛ فيكون آخرها مكسوراً  
في الأحوال الثلاثة ، والحركات مُقَدَّرَةٌ فيه ، كما تقدّر في جميع الأسماء للمضافة إلى  
الياء ، نحو « أَبِي » و « أَخِي » و « حَيِّي » و « غُلَامِي » .  
واستغنيتُ عن اشتراط هذه الشروط لكوني لَفَّظْتُ بها مقردةً مكبرةً ،  
مضافة إلى غير ياء المتكلم .

وإنما قلت : « وَحَوْهَا » ، فَأَضَفْتُ الحَمَّ إلى ضمير الموث ؛ لأبين أن الحَمُّ أقاربُ  
زوج المرأة ، كأبيه ، وحمه ، وابن عمه ، هلى أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة .  
و « المَنُّ » قيل : اسم يُكْتَنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجل و فرس ، وغير  
ذلك ، وقيل : هما يستقيم التمهيح به ، وقيل : عن الفرج خاصة .

\* \* \*

ص — وَالْأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ التَّهْنِ كَقَدِيدٍ .

ش — إذا استعمل المَنُّ غَيْرَ مضافٍ كان بالإجماع منقوصاً ، أى : محذوف اللامِ  
معرباً بالحركات كسائر أخواته ، تقول : « هَذَا هَنٌّ » و « رَأَيْتُ هَنًّا » و « مَرَرْتُ  
بِهَنٍّ » كما تقول : « يُعْجِبُنِي غَدٌّ » و « أَصُومُ غَدًّا » و « اعْتَكَفْتُ فِي غَدٍّ »<sup>(٢)</sup> .  
وإذا استعمل مضافاً لجمهور العربِ تسعمله كذلك ؛ فتقول : « جَاءَ هُنُكَ »  
و « رَأَيْتُ هُنُكَ » و « مَرَرْتُ بِهِنُكَ » كما يفعلون في غَدِّك ، وبضمهم يُجْرِيهِ مُجْرَى  
أب وأخ ؛ فيمر به بالحروف الثلاثة ، فيقول : « هَذَا هُنُوكِ » و « رَأَيْتُ هُنُوكِ » ،

(١) ومنه قوله سبحانه : ( إن له أبا ) وقوله سبحانه : ( وله أخ ) وقوله جللت كلمته : ( إن  
يسرق فقد سرق أخ له ) ومن ذلك قول الشاعر ، وقد أنشده ابن منظور في لسان العرب :

هِيَ مَا كُنْتِي وَتَرَرْتُ عُمُ أَنْتِي لَهَا حَمُّ

(٢) كذا ، وليس هذا التمثيل بمستقيم ، والدقيق أن تقول « اعتكفت في غد »  
بفعل مضارع ؛ لأنه هو الصالح للمستقبل .

و « مَرَزْتُ بِهَيْبِكَ » ، وهي لغة قليلة ، ذكرها سيديويه ، ولم يتطالع عليها الفراء ، ولا الزجاجي ، فأسقطاه من عدته هذه الأسماء وَهَذَاهَا خَمْسَةٌ .

\*\*\*

ص — وَالْمُنْفَى كـ « الزَيْدَانِ » ؛ فَيُرْفَعُ بِالْأَلْفِ ، وَيَجْمَعُ الْذَكَرَ السَّالِمَ ، كـ « الزَيْدُونَ » فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ ، وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ ، وَ « كَلَا » وَ « كَلْتَا » مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُنْفَى ، وَكَذَا « اثْنَانِ » ، وَ « ائْتَانِ » مُطْلَقًا ، وَإِنْ رُكِبَا ، وَ « أَوْو » وَ « عِشْرُونَ » وَأَخَوَاتُهُ ، وَ « هَالَمُونَ » وَ « أَهْلُونَ » وَ « وَابُونَ » وَ « أَرْضُونَ » وَ « سِدُونَ » وَ « بَابُهُ » ، وَ « بَنُونَ » وَ « عَلِيُّونَ » وَ شِبْهُهُ — كَالْجَمْعِ .

ش — الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل : المنفى كـ « الزَيْدَانِ » وَ « الْعُمَرَانِ » وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ كـ « الزَيْدُونَ » وَ « الْعُمَرُونَ » .

أما المنفى فإنه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ، وَيُجْر وَيُنْصَب بِالْيَاءِ نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ تقول : « جَاءَنِي الزَيْدَانِ » ، وَ « رَأَيْتُ الزَيْدَيْنِ » ، وَ « مَرَزْتُ بِالزَيْدَيْنِ » .

وحلوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ : لفظين بشرط ، واثنين بغير شرط . فاللفظان اللذان بشرط : « كَلَا » وَ « كَلْتَا » وَشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا مضافين إلى الضمير ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَاهُمَا » ، وَ « رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا » ، وَ « مَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا » ؛ فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالالف على كل حال ؛ تقول : « جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ » وَ « مَرَزْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ » فيكون إعرابهما حينئذٍ بمحركات مُقَدَّرَةٌ فِي الْأَلْفِ ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُورَانِ كَالْفَتَى وَالصَّغَا ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي كِلْتَا ، تقول : « كِلْتَاهُمَا » رَفْعًا ، وَ « كِلْتَايَهُمَا » جَرًّا وَنَصْبًا ، وَ « كِلْتَا أُخْتَيْكَ » بِالْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا .

واللفظان اللذان بغير شرط : « ائْتَانِ » وَ « ائْتَانِ » ؛ تقول : « جَاءَنِي ائْتَانِ » وَ « رَأَيْتُ ائْتَيْنِ وَائْتَتَيْنِ » وَ « مَرَزْتُ بِائْتَيْنِ وَائْتَتَيْنِ » فتمر بهما .



إعراب المثني ، وإن كانا غير مضافين ، وكذا تعريهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير ، نحو «أثنَاهُمْ» أو للظاهر نحو «أثْنَا أَخَوَيْكَ» أو كانا مركبين مع العشرة ، نحو «جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ» و «رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ» و «مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ»<sup>(١)</sup> .  
وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ، ويجر وينصب بالياء ، تقول : «جَاءَنِي الزَيْدُونَ» و «رَأَيْتُ الزَيْدِينَ» و «مَرَرْتُ بِالزَيْدِينَ» .  
وحملوا عليه في ذلك ألفاظاً :

منها «أولو» قال الله تعالى : (وَلَا يَتَلَّأُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى)<sup>(٢)</sup> ، فأولو : فاعل ، وعلامة رفعه الواو ، وأولي : مفعول ، وعلامة نصبه الياء ، وقال تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ)<sup>(٣)</sup> ؛ فهذا مجرور ، وعلامة جره الياء .

ومنها «عِشْرُونَ» وأخواته إلى التسعين ، تقول : «جَاءَنِي عِشْرُونَ» و «رَأَيْتُ عِشْرِينَ» و «مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ» وكذلك تقول في الباقي .  
ومنها «أهلُونَ» قال الله تعالى : (سَخَلْتُمُنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا)<sup>(٤)</sup> (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)<sup>(٥)</sup> (إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)<sup>(٦)</sup> الأول فاعل ، والثاني مفعول ، والثالث مجرور .

ومنها «وَأَهْلُونَ» وهو جمع لواهل ، وهو المَطْرُ الغزير .  
ومنها «أَرْضُونَ» بتحرريك الراء ، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر .  
ومنها «سِنُونَ» وبابه ، وهو كل [اسم] ثلاثي حذف لامه وهُوَض عنها هاء

(١) وقد بقي عليه كما يلحق بالثني : ما سمى به مما أصله مثني ، نحو حسنين ومحمد بن وسبعين ، وقد كان من الحق عليه أن يذكره ، كما ذكر في الملحق بالجمع السالم ما سمى به ، وهذا النوع يعرب كإعراب المثني بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وفيه لغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كما للمفعول من الصرف .

- (٢) من الآية ٢٢ من سورة النور (٣) من الآية ٢١ من سورة الزمر  
(٤) من الآية ١١ من سورة الفتح (٥) من الآية ٨٩ من سورة المائدة  
(٦) من الآية ١٢ من سورة الفتح

التأنيث ولم يُكسّر، ألا ترى أن سَنَةً أصلها سَنَوُ أو سَنَهُ ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء « سَنَوَات » أو « سَنَهَات » فلما حذفوا من المفرد اللام ، وهي الواو أو الهاء ، وَعَوَضُوا عنها هاء التأنيث ، أَرَادُوا في جمع التذكير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم ، أعني مختوماً بالواو والنون رفماً ، وبالياء والنون جرأً ونصباً ؛ ليكون ذلك جَبْراً لما فاته من حذف اللام ، وكذلك القولُ في نظائره ، وهي : عِضَّةٌ وَعِضُونَ ، وَهِيْزَةٌ وَعِيزُونَ ، وَثَبَّةٌ وَثَبُونَ ، وَقُلَّةٌ وَقُلُونَ ، ونحو ذلك ، قال الله تعالى : ( الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ )<sup>(١)</sup> ( عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ عِزِينَ )<sup>(٢)</sup> .

ومما أُجِلَ على جمع المذكر السالم في الإعراب « بَنُونَ » .  
وكذلك « عَلِيُّونَ » وما أشبهه مما سمي به من الجوع ، ألا ترى أن عَلِيَّينَ في الأصل جمعِ لِعَلِيٍّ ؛ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة ، وأُغْرِبَ هذا الإعرابَ نظراً إلى أصله ، قال الله تعالى : ( كَذَلِكِ أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا الْكِتَابَ بِالْعَرَبِيَّةِ الْعُرَبِيَّةِ وَمَا أُذْرِكُ مَا عَلَّمْنَا )<sup>(٣)</sup> ؛ فعلى ذلك إذا سميت رجلاً بـ « زيدون » قلت « هذا زيدون » و « رأيتُ زيدين » و « مررتُ بزَيدَين » فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعاً .

ص — و « أولاتُ » و ما جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا ، فَيُنْصَبُ بِالسَّكْسِرَةِ نَحْوُ ( خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ) وَ ( أَصْطَفَى الْأَنْبِيَاءِ ) .  
ش — الباب الرابع مما خرج عن الأصل : ما جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ كَ « هِنْدَات » وَ « زَيْدَبَات » ؛ فإنه ينصب بالسكسرة نيابةً عن الفتحة ، تقول : « رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَالزَّيْدَبَاتِ » قال الله تعالى : ( خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ )<sup>(٤)</sup> وَ ( أَصْطَفَى الْأَنْبِيَاءِ )<sup>(٥)</sup> فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل ، تقول : « جاءتْ الْهِنْدَاتُ » فتفرعه بالضمّة ، و « مررتُ بِالْهِنْدَاتِ » فتجره بالسكسرة .

(١) من الآية ٩١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٣٧ من سورة المعارج  
(٣) الآيتان ١٨ و ١٩ من سورة اللطيفين (٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت  
(٥) من الآية ١٤٣ من سورة الصافات .

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كـ « هند وهنات » أو بالتاء كـ « طَلْحَة وَطَلْحَات » أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ « فاطمة وفاطمت » أو بالألف المقصورة كـ « حُبْلَى وَحُبْلِيَّات » أو الممدودة كـ « صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات » أو يكون مُسَمَّاه مذكراً كـ « إِصْطَبِيلٌ وَإِصْطَبِيلَات » وَ « سَحَامٌ وَسَحَامَات » .  
وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سَلِمَتْ بِذِيَّةٍ واحدة كـ « مَخْخَمَةٌ وَخَمَمَات » أو تغيرت كـ « سَجْدَةٌ وَسَجَدَات » وَ « حُبْلَى وَحُبْلِيَّات » وَ « صَحْرَاء وَصَحْرَاوَات » ألا ترى أن الأول محركٌ وَسَطُهُ ، والثاني قَلْبِيَّةٌ ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولذلك عَدَلْتُ عن قول أكثرهم : جمع المؤنث السالم ، إلى أن قلت : الجمع بالألف والتاء<sup>(١)</sup> ؛ لأعمُّ جمعَ المؤنث وجمعَ المذكر<sup>(٢)</sup> ، وما سلم فيه المفرد وما تغير .

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو « بَيْتٌ وَأَبْيَات » وَ « مَيْتٌ وَأَمْوَات » فإن التاء فيهما أصلية ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « سَكَنْتُ أَيْبَانًا » وَ « حَضَرْتُ أَمْوَانًا » قال الله تعالى : ( وَكُنْتُمْ أَمْوَانًا فَأَخْيَاكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وكذلك نحو « قُضَاةٌ » وَ « غُرَاةٌ » فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، ألا ترى أن الأصل قُضِيَّةٌ وَغُرْوَةٌ ؛ لأنها من قُضِيَّتْ وَغُرْوَتْ ، فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ؛ فذلك ينصبان بالفتحة على الأصل ، تقول « رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُرَاةً » .

ص — وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَيَجْرُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلٍ مِنْهُ » إِلَّا مَعَ أَنْ نَحْوُ « بِالْأَفْضَلِ » أَوْ الْإِضَافَةِ نَحْوُ « بِأَفْضَلِكُمْ » .

(١) هو تابع في ذلك لإمام المتأخرين وقدوة العلماء العلامة ابن مالك ، وذلك قوله في الخلاصة ( الألفية ) :

وَمَا بَتًّا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا  
(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزَيْنَبٍ أو مع التاء كفاطمة وجمع المذكر هنا أراد به الذي مفرده مؤنث بالتاء وحدها كحَمْرَةَ وَطَلْحَةَ ، أو ما كان نحو حمام وإصطبل (٣) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

ش — الباب الخامس مما خرج عن الأصل : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه هِلْتَانِ فرعيتان من عَلَّ نَسَم ، أو وَاحِدَةٌ منها تقومُ مقامهما ؛ فالأول كـ «فاطمة» فإن فيه التعريف والتأنيث ، وهما علتان فرعيتان عن التذكير والتذكير ، والثاني نحو «مَسَاجِدَ» وَ «مَصَابِيحَ» ؛ فإنهما جَمْعَانِ ، والجمعُ فرعٌ عن المفرد ، وصيغتهما صيغة مُنْتَهَى الجموع ، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ وَقَفَّتِ الجموعُ عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزها ؛ فلا يجعلان مرة أخرى ، بخلاف غيرها من الجموع فإنه قد يجمع ، تقول : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ كَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ ، ثم تقول : أَكْلَبٌ وَأَكْلَابٌ ، ولا يجوز في «أكلاب» أن يجمع بَمَدٍ ، وكذا أَغْرُبٌ وَأَعْرَابٌ ؛ فلا يجوز في أعرب أن يجمع كما يُجمعُ أَكَلَبٌ على أَكْلَابٍ وَأَصَالٌ على أَصَائِلٍ ؛ فكان الجمع قد تكرر فيهما ؛ فنزل لذلك منزلة جمعين ، وكذلك «صَحْرَاءُ» وَ «حُبْلَى» فإن فيهما التأنيث وهو فرعٌ عن التذكير ، وهو تأنيث لازم ، مُنْزَلٌ لِرُومِهِ منزلة تأنيثِ ثَانٍ ، ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى .

وحكمه أن يُجْرَّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حلوا جرَّه على نصبه كما عكسو ذلك في الباب السابق ؛ تقول : «مَرَزْتُ بِفَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» ففتحتها كما فتحتها إذا قلت : «رَأَيْتُ فَاطِمَةَ وَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ وَصَحْرَاءَ» قال الله تعالى : (وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) <sup>(١)</sup> وقال تعالى : (يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَيَمَكِّتِل) <sup>(٢)</sup> .

ويستغنى من ذلك صورتان ؛ إحداهما : أن تدخل عليه «أل» والثانية أن يضاف ؛ فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل ؛ فالأولى نحو (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) <sup>(٣)</sup> والثانية نحو (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) <sup>(٤)</sup> وتمثلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى . من تمثلي بعضهم بقوله «مَرَزْتُ بِمِثْمَانِنَا» ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تُنْكَرَ ، فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف ، وهو العلية ؛ فدخل في

(١) من الآية ١٦٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ

(٣) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٤) من الآية ٤ من سورة التين

باب ما ينصرف ، وليس الكلام فيه ، بخلاف « أفضل » ؛ فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل ، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تُضفهُ ، وكذلك تمثيل بالأفضل أولى من تمثيل بمضمم بقوله :

١٢ - رَأَيْتُ الْوَالِدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

[ شَدِيدًا بِأَعْيَابِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ ]

٢ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان ، وميادة: اسم أمه ، وهو أحد الشعراء للقدمين الفصحاء المهتج بشعرهم ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة ، منهم للؤلؤف في كتابه « أوضح المسالك » (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و ١٥٨ بتعقيقتنا) ومنهم الأشموني (رقم ٣٥) وذكره السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص ٩٨) .

اللغة : « أعياب الخِلافة » الأعياب : جمع عيب - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يشغل عليك ، ويروى في مكانه « بأحناء الخِلافة » والأحناء : جمع حنو - بوزن عيب - وهو ناحية الشيء ، و « كاهله » أصل الكاهل ما بين الكتفين ، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التحمل لمهام الأمور .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوي على تحمل مهام الخِلافة ، عظيم الاضطلاع بأهوالها ، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة ، يديرها ويهيئ عاينها . الإعراب : « رأيت » فعل ماضٍ وفاعله ، ورأى هنا مجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً « الوليد » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « يزيد » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « مباركاً » مفعول ثانٍ لرأى إذا جعلتها علمية ، وحال من الوليد الذي هو المفعول إذا جعلتها بصرية « شديداً » محطوف على قوله مباركاً بحرف عطف محذوف « بأعياب » إباء حرف جر ، وأعياب : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشديد ، وأعياب مضاف و « الخِلافة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ؛ لأن شديد صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكاهل مضاف والماء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، وسكن لأجل الوقف .

لأنه يحتمل أن يكون قدّر في « يزيد » الشِّياعَ فصار نكرة ، ثم أدخل عليه « أل » لتعريف ؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وزنُ الفعل خاصةً ، ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و « أل » زائدة فيه كما زعم من مثله به .

\*\*\*

ص — وَالْأَمْثَلَةُ الْخُمْسَةُ ، وَهِيَ : تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، بِالْيَاءِ وَالنَّوْءِ فِعْرًا ، وَتَفْعَلِينَ ؛ فَتَرْفَعُ بِبُيُوتِ النَّوْنِ ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا ، نَحْوُ : ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَإِنْ تَفْعَلُوا ) .

ش — الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلة الخمسة .

الشاهد فيه : قوله « اليزيد » فإن « أل » في هذه الكلمة تختمل أمرين ؛ الأمر الأول : أن تسكون للتعريف ، والأمر الثاني : أن تسكون زائدة . فأما الأمر الأول فإنه يتأتى إذا كان الشاعر — قبل أن يدخل « أل » عليه — قد قصد تنكيره فصار شائعاً شيوع رجل ونحوه من النكرات ، ثم أدخل بعد ذلك « أل » للدلالة على التعريف ، فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في « يزيد » علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى ، بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل ، لأن العملية قد زالت عند قصد التنكير ، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف ؛ فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه .  
والأمر الثاني : أن تسكون « أل » قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه « أل » للمعنى الأصل ، وإذا كانت « أل » زائدة كانت العملية باقية ؛ فيكون فيه العلتان العملية ووزن الفعل ؛ فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول « أل » عليه .

هذا بيان ما قصد إليه المؤلف من إنشاد هذا البيت في هذا اللوح .  
واعلم أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعض كتبه منها « أوضح المسالك » على أن « أل » في « اليزيد » زائدة ضرورة ، وصرح بأن قصد التنكير الذي ذكره همنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة ؛ فلا محل لتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة بسبب دخول أل عليه على تمثيل غيره بهذا البيت ، من قبل أن الوجه الآخر الذي جعل احتمالاً حياً لتفضيل ليس مما يصح التعويل عليه ، كما ذكر هو نفسه في غير هذا الكتاب .

إعراب الأفعال الخمسة ، والفعل المعتل المضارع الآخر ●●

وهي : كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو « يَقُومَانِ » للغائبين  
 وَ « تَقُومَانِ » للحاضرين ؛ أو واو الجمع ، نحو « يَقُومُونَ » للغائبين ،  
 وَ « تَقُومُونَ » للحاضرين ؛ أو ياء المخاطبة نحو « تَقُومِينَ » . \*  
 وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرْفَعُ بثبوت النون نيابةً عن الضمة ، وتجرم  
 وتنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة ؛ تقول : « أَنْتُمْ تَقُومُونَ » وَ « لَمْ  
 تَقُومُوا » وَ « لَنْ تَقُومُوا » رَفَعَتِ الْأُولَى نَحْوَهُ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ ، وَجَعَلَتْ  
 عَلَامَةَ رَفْعِهِ النَّوْنَ ، وَجَزَمَتِ الثَّانِي بِلَمْ ، وَنَصَبَتِ الثَّلَاثَ بِلَنْ ، وَجَعَلَتْ عَلَامَةَ النَّصْبِ  
 وَالْجَزْمِ حَذْفَ النَّوْنِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَإِنْ لَمْ تَقْعَلُوا وَلَنْ تَقْعَلُوا ) (١) الْأُولَى  
 جَازِمٌ وَجَزْمٌ ، وَالثَّانِي نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ ، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ الْحَذْفُ .

\*\*\*

ص — وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُ الْآخِرُ ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ، نَحْوُ  
 « لَمْ يَفْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .  
 ش — هَذَا الْبَابُ السَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْفِعْلُ [ الْمُضَارِعُ ] الْمُعْتَلُ  
 الْآخِرُ ، نَحْوُ « يَفْزُو » وَ « يَخْشَى » وَ « يَزِمِي » .  
 فَإِنَّهُ يَجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ ؛ فَيَنْبَغُ حَذْفُ الْحَرْفِ عَنِ حَذْفِ الْحَرَكَةِ ، تَقُولُ :  
 « لَمْ يَفْزُ » وَ « لَمْ يَخْشَ » وَ « لَمْ يَزَمْ » .

\*\*\*

ص — فَضْلٌ : تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ : غُلَامِي وَالْفَتَى ، وَيُسَمَّى  
 الثَّانِي مَقْصُورًا ، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ فِي نَحْوِ : الْقَاضِي ، وَيُسَمَّى مَنقُوصًا ،  
 وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : يَخْشَى ، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ : يَدْعُو وَيَقْضِي ، وَتَنْظَرُ  
 الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ : « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ وَلَنْ يَدْعُو » .

ش — عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ظَاهِرَةٌ ، وَهِيَ الْأَصْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ  
 أَمْثَلُهَا ، وَمُقَدَّرَةٌ ؛ وَهَذَا الْفِعْلُ مَقْصُودٌ لَذِكْرِهَا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

فالذى يُقدَّرُ فيه الإعرابُ خمسةُ أنواعٍ :

أحدها : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ؛ لكون الحرفِ الآخِرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، وذلك الاسمُ المنقوص ، وهو « الذى آخِرُهُ أَلْفٌ لازمةٌ » نحو « الفَتَى » تقول « جاء الفَتَى » و « رأيتُ الفَتَى » و « مررتُ بالفَتَى » فتقدرُ فى الأولِ ضمةً ، وفى الثانى فتحةً ، وفى الثالثِ كسرةً ؛ وموجبُ هذا التقدير أن ذاتَ الألفِ لا تقبلُ الحركةَ لذاتها .

الثانى : ما يُقدَّرُ فيه حركاتُ الإعرابِ جميعها ، لا لكون الحرفِ الآخِرِ منه لا يقبلُ الحركةَ لذاته ، بل لأجل ما اتصل به ، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياء المتكلم ، نحو « غُلَامِي » و « أَخِي » و « أَبِي » ، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعى انفكاكها ما قبلها لأجل المناسبة ، فاشتغالُ آخِرِ الاسمِ الذى قبلها بكسرة المناسبة مَنعَ من ظهور حركاتِ الإعرابِ فيه .

الثالث : ما يُقدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط الاستئصال ، وهو الاسمُ المنقوص ، ونعنى به الاسمَ الذى آخِرُهُ ياء مكسور ما قبلها « كَالْقَاضِي » و « الداعِي » .  
الرابع : ما تُقدَّرُ فيه الضمة والفتحة للتمذر ، وهو الفعل المعتل بالألف ، نحو « يَحْشَى » تقول « يَحْشَى زَيْدٌ » و « لَنْ يَحْشَى عمرو » فهقدرُ فى الأولِ الضمة ، وفى الثانى الفتحة ؛ لتمذر ظهور الحركة على الألف .

الخامس : ما تُقدَّرُ فيه الضمة فقط ، وهو الفعل المعتل بالواو ، نحو « زَيْدٌ يَذْهُو » وبالياء نحو « زَيْدٌ يَرْزِي » .

وتظهر الفتحة لخفتها ، على الياء فى الأسماء والأفعال ، وعلى الواو فى الأفعال<sup>(١)</sup> ، كقولك « إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَقْضِيَ » ، وَلَنْ يَذْهُوَ « قال الله تعالى : (أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> »

(١) ليس فى كلام العرب اسم معرب آخِرُهُ واو مضموم ما قبلها ؛ فلا جرم لم يذكروا المؤلف الواو إلا فى الأفعال .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .



(لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا) (١) (لَنْ نَذْفُوهُ مِنْ دُونِهِ لَهَا) (٢) .

\*\*\*

ص — فَضَّلَ : يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَائِزِمٍ ، نَحْوُ « يَقُومُ زَيْدٌ »  
ش — أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم  
كان صرفوعاً ، كقولك « يَقُومُ زَيْدٌ ، وَيَقَعُّدُ عَمْرُو » ، وإنما اختلفوا في تمهيق  
الرافع له : ماهو ؟ فقال الفراء وأصحابه : رافعهُ نفسُ تجرّده من الناصب والجازم ،  
وقال الكسائى : حرُوفُ المضارعة ؛ وقال ثعلب : مضارعتُهُ للاسم ، وقال  
البصريون : حلُولُهُ محلَّ الاسم ، قالوا : ولهذا إذا دخل عليه نحو « أَنْ وَلَنْ وَلَمْ  
وَلَمَّا » استتبع رَفَعُهُ ؛ لأن الاسم لا يقع بعدها ؛ فليس حينئذٍ حالاً محلَّ الاسم .  
وأصحُّ الأفعالِ الأولُ ، وهو الذى يجرى على ألسنة العربيين ، يقولون :  
صرفوع لتجرّده من الناصب والجازم .

وَيُفْسِدُ قول الكسائى أن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وقول ثعلب أن المضارعة  
إما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى  
عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به .  
وَيَرُدُّ قول البصريين ارتفاعه في نحو « هَلَّا يَقُومُ » لأن الاسم لا يقع بعد  
حروف التحضيض (٣) .

\*\*\*

ص — وَيُنصَبُ بِلَنْ ، نحو « أَنْ نَبْرَحَ » .

ش — لما انقضى الكلام على الحالة التى يرفع فيها المضارع نُثِيَّ بالكلام على  
الحالة التى يُنصَبُ فيها ، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ من حروف أربعة ، وهى :

(١) من الآية ٣١ من سورة هود (٣) من الآية ١٤ من سورة السكف .  
(٢) قد أجيّب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابت فى الفعل المضارع قبل دخول  
حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغير ما كان ؛ لأن أثر العامل  
لا يزيله إلا عامل آخر ، ونظير هذا المثال حرف التنفيس فى نحو « سيقوم » ، وهو وارد  
أيضاً على كلام البصريين ، ومدفوع بما ذكرناه .

أَنْ ، وَكَيْ ، وَإِذَنْ ، وَأَنْ ، وبدأ بالكلام على « أَنْ » لأنها مُلَازِمة للنصب ، بخلاف البوق ، وَخَتَمَ بالكلام على « أَنْ » لطول الكلام عليها .  
وَ « لَنْ » حرفٌ يفيد النفي والاستقبال ، بالاتفاق ، ولا يقتضى تأبيداً خلافاً للزخشرى في أمودجه ، ولاتأ كيداً ، خلافاً له في كشافه ، بل قولك « لَنْ أَقُومَ » محتملٌ لأن نريد بذلك أنك لا تقوم أبداً ، وأنت لا تقوم في بعض أزمينة المستقبل ، وهو موافقٌ لقولك « لا أقوم » في عدم إعادة التأ كيد .

ولا تقع « أَنْ » للدعاء خلافاً لابن السراج ، ولا حُجَّةٌ له فيما استدل به من قوله تعالى : ( قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ )<sup>(١)</sup> مُدْعِياً أَنْ معناه فاجعلني لا أكون ؛ لإمكان تحملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدةً منه لله سبحانه وتعالى ألا يُظَاهِر مُجْرِماً جزاءً لتلك النعمة التي أنعم بها عليه ، ولا هي مركبة من « لا أَنْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألفُ الالتقاء الساكنين ، خلافاً للخليل ، ولا أصلها « لا » فأبدلت [ الألف ] نوناً ، خلافاً للفرّاء .

ص — وَبِكَيْ الْمَصْدَرِيَّةِ ، نَحْوُ ( اِكْتِيلاً تَأَسَّوْا ) .

ش — الفاصب الثاني « كَيْ » وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أَنْ ، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام : لفظاً كقوله تعالى : ( اِكْتِيلاً تَأَسَّوْا )<sup>(٢)</sup> ( اِكْتِيلاً يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ )<sup>(٣)</sup> أو تقديراً نحو « جئتك كي تُكْرِمَنِي » إذا قدّرت أن الأصل لكى ، وأنت حذفت اللام استغناءً عنها بِنَيْتِهَا ؛ فإن لم تُقدِّر اللام كانت كي حَرْفَ جَرٍ ، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل ، وكانت « أَنْ » مضمرة بعدها إضماراً لازماً .

\* \* \*

ص — وَإِذَنْ مُصَدَّرَةٌ وَهِيَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ ، نَحْوُ « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » وَ « إِذَنْ وَاللَّهِ نَرَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ » \*

(١) من الآية ١٧ من سورة القصص (٢) من الآية ٢٣ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

ش — الناصب الثالث « إِذَنْ » وهي حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ عند سيديويه ، وقال المشلوين : هي كذلك في كل موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر ، وقد تَمَحَّضُ للجواب ؛ بدليل أنه يقال : « أَحْبَبْتُكَ » فتقول « إِذَا أَطَأْتُكَ صَادِقًا » ؛ إذا لا مجازاة بها هنا .

ولمَّا تكون ناصبة بثلاثة شروطٍ :

الأول : أن تكون واقمةً في صدر الكلام ؛ فلو قلت : « زَيْدٌ إِذَنْ » ، قلت : « أَكْرَمُهُ » بالرفع .

الثاني : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلًا ؛ فلو حَدَّثْتُكَ شخصٌ بحدثٍ فقلت : « إِذَنْ تَصَدِّقُ » رفعت ؛ لأنَّ المراد به الحالُ .

الثالث : أن لا يُفَصَّلَ بينهما بفاصل غير القسم ، نحو « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » ، و « إِذَنْ وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ » ، وقال الشاعر :

١٣ — إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الشَّيْبِ

١٣ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه ، واستبعد هذه النسبة جماعة من المحققين ؛ لما فيه من الحشو الذي لا حاجة إليه ولا محل له ، وقد بحث ديوان شعره فوجدت بعض شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون ممة سابق أو لاحق ، ولم يذكر من قيل في شأنه ، والبيت قد استشهد به المؤلف في « أوضح المسالك » ( رقم ٤٩٦ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٤٥ ) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع .

اللغة : « بحرب » كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث ؛ فيعود الضمير عليها مؤنثاً ، تقول : « الحرب قد وضعت أوزارها » هذا هو الغالب في استعمالها ، وقد تذكر إذا أولت بالقتال ، فيعود الضمير عليها مذكراً « تشيب » يروي بالناء الفوقية على أن الحرب مؤنثة ، ويروي بالياء التحتية على أن الحرب مذكراً لتأويله بالقتال ، وعلى كل حال هو مضارع أشاب : أي صيره أشيب ، فحرف المضارعة مضموم ، ومن رواه بفتح حرف المضارعة ورفع « الطفل » على أنه فاعل فقد لزمه إخلاء جملة الصفة من ضمير للوصوف ، وادعاء الحذف خلاف الأصل « المشيب » بفتح الميم وكسر الشين — اسم زمان من « شاب وأمه » إذا صار شعره أبيض ، أي : قبل زمان الشيب .

ولو قلت «إِذَنْ يَا زَيْدٌ» قلت : «أَكْرِمُكَ» بالرفع ، وكذا إذا قلت «إِذَنْ فِي الدَّارِ أَكْرِمُكَ» و«إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَكْرِمُكَ» كل ذلك بالرفع<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

ص - وَبِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ، ظَاهِرَةٌ ، نَحْوُ (أَنْ يَفْعِرَ لِي) مَا لَمْ تَسْبِقْ بِعِلْمٍ ، نَحْوُ (هَلَمْ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنْ فَوَجْهَانِ ، نَحْوُ (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) ، وَمُضْمَرَةٌ جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِأَسْمٍ خَالِصٍ ، نَحْوُ : \* وَلَيْسَ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي \* وَبَعْدَ اللَّامِ ، نَحْوُ (لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ) ، إِلَّا فِي نَحْوِ (إِثْلًا يَمْلَمُ) ، (إِثْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ) فَتَنْظِيرُ

= المعنى : تهدد قوما من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيهم بحرب شديدة الأهوال كثيرة العجاج ، حق إن الطفل ليصيب رأسه من أهوالها وعظيم لأوائها .  
الإعراب : «إِذَنْ» حرف جواب وجزاء ونصب «وَاللَّهُ» الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجملة مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أنسى والله «نرميم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به انزى ، مبني على السكون في محل نصب «بحرب» الباء حرف جر ، وحرب : مجرور بالباء ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بنرى «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب «الطفل» مفعول به لتشيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لحرب «من قبل» جار ومجرور متعلق بتشيب ، وقبل مضاف و «المشيب» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره السكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إِذَنْ وَاللَّهُ نَرْمِي» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو نرى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله .

(١) ذكر للؤاف هنا أن الفصل بالنداء ، أو بالجار والمجرور ، أو بالطرف لا يضر ويازم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل ، وهذا محل خلاف بين العلماء ؛ فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضر ، ويبقى مع الفصل بأحدها لإذن عملها في الفعل فتنصبه .

لَا غَيْرُ ، وَنَحْوُ (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) فَتَضَمَّرُ لَا غَيْرُ ، كَمَا ضَمَّرَهَا بِمَدِّ «سَتِي»  
 إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا ، نَحْوُ (سَتِي يَرْجِعُ إِلَيْنَا نُوحِي) وَبِمَدِّ أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى  
 إِلَى ، نَحْوُ : \* لِأَسْتَسْهِانَ الصَّعْبِ أَوْ أَذْرِكَ النَّحْيَ \* أَوْ الَّتِي بِمَعْنَى إِلَّا نَحْوُ :  
 وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَمَسَرْتُ كَمُوبَهَا أَوْ أَسْتَقِيمًا  
 وَبِمَدِّ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمِيمِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيِ نَحْضٍ أَوْ طَابٍ بِالْفِعْلِ ،  
 نَحْوُ (لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) (وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) (وَلَا تَطْفَؤُوا فِيهِ فَيَحْجَلْ)  
 وَ «لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ» .

ش - الناصبُ الرابعُ «أَنْ» وهي أمُّ البابِ ، وإنما أُخِّرَتْ في الذكر  
 لما قَدَّمَناه ، ولأصالتها في النصب حملت ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً ، بخلاف بقية  
 النواصب ؛ فلا تعمل إلا ظاهرة ، مثالُ إعمالها ظاهرة قوله تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ  
 أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) <sup>(١)</sup> (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ) <sup>(٢)</sup> .  
 وَقِيَدَتْ «أَنْ» بالمصدرية احترازاً من المُفسِّرة وَالزَّائِدَةُ ؛ فإيهما  
 لا ينفصان المضارع .

فالمُفسِّرةُ هي : المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه <sup>(٣)</sup> ، نحو «كُتِبَتْ  
 إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَعْنَى أَيْ .

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء  
 (٣) يشترط في «أَنْ» المُفسِّرة ثلاثة شروط ؛ الأول - وهو الذي ذكره المؤلف -  
 أن تسبقها جملة دالة على معنى القول وليست مشتتة على حروفه ولا مؤولة به ، والثاني :  
 أن تتأخر عنها جملة ، والثالث : ألا يدخل عليها حرف جر ، والأكثر أن تكون «أَنْ»  
 للمفسِّرة مفسِّرة للمعول به محذوف ، نحو قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ) ، ونحو  
 قَوْلِكَ «كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» برفع «يفعل» ، وربما فسرت مفعولاً به مذكوراً ، ونحو  
 قوله تعالى : (إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنْ اذْبُقِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِيفِيهِ فِي الْبَحْرِ)  
 الآيتان ٣٨ و٣٩ من سورة طه .

والزائدة هي : الواقعة بين القَسَمِ وَلَوْ ، نحو « أَقْسِمُ بِاللَّهِ أَنْ لَوْ يَأْتِينِي زَيْدٌ  
لَأَكْرَمْتُهُ »<sup>(١)</sup> .

واشترطت أن لا تُسَبَقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً ، ولا بظن في أحد الوجهين ؛  
احترازاً عن المخففة من الثقيلة .

والحاصلُ أن لأنَّ المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالاتٍ :  
إحداها : أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العِلْمِ ؛ فهذه مُخَفَّفَةٌ من الثقيلة لا غَيْرُ .  
ويجب فيما بعدها أمران ؛ أحدهما : رفعه ، والثاني : فصله منها بحرف من  
حروف أربعة ، وهي : [حرف] التنفيس ، وحرف النفي ، وقَدْ ، وَلَوْ ؛ فالأول نحو  
(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ)<sup>(٢)</sup> ، والثاني نحو (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)<sup>(٣)</sup>  
والثالث نحو « عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » والرابع نحو (أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى  
النَّاسَ جَمِيعًا)<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأن قبله (أَفَلَمْ يَتَأَسَّرِ الَّذِينَ آمَنُوا) ومعناه - فيما قاله  
المفسرون - أفلم يعلم ، وهي لغة الفصح وهو وزن ، قال سَحَابٌ :

١٤ - أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَ

أَلَمْ تَتَأَسَّرُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ رَهْدَمٍ

(١) ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

هذا ، وقد زيدت « أن » في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا ؛ فمنها بين

السكاف التي هي حرف جر ومجرورها في نحو قول الشاعر :

\* كَأَنَّ ظَلْبِيَّةً تَنْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ \*

فيمن رواه بجر ظليبية ، وسيأتي البيت مشروحا (رقم ٦٠) ومنها الواقعة بعد « لما »  
الوقتية كما في قوله سبحانه وتعالى : ( فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيرا )

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل (٣) من الآية ٨٠ من سورة طه .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الرعد .

١٤ - قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لسحيم بن وثيل البربوعي ، وتبعهم على

ذلك المؤلف ، وقد أنكر جماعة هذه النسبة ، وقالوا : يجب أن يكون قائل هذا البيت =

بعض أولاد سجيم ، لا سحياً نفسه ، وذلك لأنه يقول في آخره « أنى ابن فارس زهدم » وزهدم : اسم فرس سجيم ، وروى جماعة آخرون البيت هكذا « أنى ابن قاتل زهدم » ليتخلصوا من هذا الإشكال ، وزهدم على هذه الرواية رجل من عبس ، وقد راجعت ديوان سجيم بن وثيل من أوله إلى آخره فلم أجد فيه هذا البيت ، بل لم أجد له كلمة على هذا الروى .

اللغة : « الشعب » بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً ، وقيل : هو الطريق في الجبل خاصة « بأسرونى » فعل مضارع من الأسر ، أى : يأخذونى أسيراً ويروى في مكانه « ييسرونى » على أنه من الميسر ، قالوا : وكان سجيم قد وقع أسيراً في يد قوم ، فاستقسموا عليه بالفداح ليأخذه من يخرج له « تياسوا » تعلموا ، وقد روى في مكانه « تعلموا » فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد ، كما استدلل المؤلف على أن يئأس بمعنى يعلم بأن ابن عباس قد قرأ ( أفلم يتبين الذين آمنوا ) في قوله سبحانه وتمالى : ( أفلم يئأس الذين آمنوا ) .

المعنى : يقول : إنى حين وقعت في أيدي هؤلاء القوم وصرت معهم في الشعب ورأيتهم يستقسمون على ، قلت لهم : ألم تعلموا أنى ابن ذلك الرجل الفارس المشهور ، يخوفهم بأبيه ويهددهم بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيراً ، بل لابد أن يغير عليهم ويستتقده من أيديهم .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لهم » اللام حرف جر ، وهم : ضمير الغائبين ، مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول ، « بالشعب » جار ومجرور متعلق بأقول أيضاً « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبنى على السكون في محل نصب بأقول « بأسرونى » فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون الثانية نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « ألم » الهمزة للاستفهام التوبيخى ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب ، « تياسوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في محل نصب « ابن » خبر أن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وابن مضاف ، و « فارس » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وفارس

أى : ألم تعلموا ، ويؤيده قراءة ابن عباس : ( أَلَمْ يَدَّبُّوا ) ، وعن الفراء إنكار كون يئأس بمعنى يعلم ، وهو ضعيف .

الثانية : أن يتقدم عليها ظن ؛ فيجوز أن تكون مخففة من الثقبلة ؛ فيكون حكمها كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون ناصبة ، وهو الأرجح في القياس ، والأكثر في كلامهم ، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى : ( أَلَمْ أَحْيِبْ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا )<sup>(١)</sup> ، واختلفوا في قوله تعالى : ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً )<sup>(٢)</sup> فقرأه بالوجهين .

الثالثة : أن لا يسبقها علم ولا ظن ؛ فيتمين كونها ناصبة ، كقوله تعالى : ( وَالَّذِي أطمعُ أَنْ يُغْفَرَ لِي خَطِيئَتِي )<sup>(٣)</sup> .

وأما إعمالها مضمرة فعلى ضربين ؛ لأن إضمارها إما جائز ، أو واجب . فالجائز في مسائل :

إحداها : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، كقوله تعالى : ( وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا )<sup>(٤)</sup> في قراءة مَنْ قرأ من السبعة بنصب ( يرسل ) وذلك بإضمار « أن » والتقدير : أو أن يُرْسِلَ ، وأن والفعل معطوفان على ( وَحِيًّا ) أى وَحِيًّا أو إرسالا ، و « وَحِيًّا » ليس في تقدير الفعل ، ولو أظهرت « أن » في الكلام لجاز ، وكذا قول الشاعر :

مضاف و « زهدم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .  
وجملة أن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولى تأسوا الذى بمعنى تعلموا  
الشاهد فيه : قوله « تأسوا » فإن هذه الكلمة بمعنى تعلموا ، ويؤيد ذلك أنه روى في مكانه « ألم تعلموا » كما قلنا ، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد .  
وهذا يدل على أن « يئأس » في قوله تعالى : ( أَلَمْ يئأسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ) بمعنى يعلم ، وبالتالي يدل هذا البيت على أن « أن » في الآية المذكورة مخففة من الثقبلة ؛ لأنها مسبوقه بما يدل على العلم .

(١) الآيتان ٢٠١ ، ٢٠٢ من سورة العنكبوت . (٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء (٤) من الآية ٥١ من سورة الشورى



## ١٥ - وَلَبَسُ عِبَادَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

١٥ - هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية ، تزوجها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ، ويشتهيها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيوبه ( ج ١ ص ٤٢٦ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعمش في شرح شواهد ، وقد أنشده المؤلف في أوضعه ( ٥٠٤ ) وفي غرور الذهب ( رقم ١٥٦ ) وأنشده الأشموني في نواصب المضارع ، وأنشده ابن عقيل أيضاً ( رقم ٢٣٦ ) :

اللفظة : « عبادة » هي ضرب من الأكسية معروف « وتقر عيني » كناية عن السرور « الشفوف » بضم الشين - جمع شف - بفتح الشين أو كسرهما - وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته .

المعنى : تقول : إن الذي كنت فيه عند أهل أشهى إلى نفسي ، وأجاب إلى السرور بما أنا فيه ، مع أن الذي كنت فيه هناك هو العيشة الحشنة ، فقد كان لباس عبادة من صوف غليظ ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية ، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة . الإعراب : « ولبس » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو مضاف و« عبادة » مضاف إليه « وتقر » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، تقر : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عيني » عين : فاعل تقر ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبله من التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعين مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « أحب » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و« الشفوف » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تقر ، بأن مضمرة بعد الواو العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ؛ فيجوز أن تقول : ولبس عبادة وأن تقر عيني ، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو ، وإنما يكون الاسم مقدرآ بالفعل إذا كان صفة صريحة واقعة صلة لأل ، وذلك نحو قولهم : « الطائر فيغضب زيد الذباب » وكان ( ٥ - شرح قطر الندى )

تفديره : ولبس عبادة وأن تَقَرَّ عيني .

الثانية : أن تقع بعد لام الجر ، سواء كانت للتعليل<sup>(١)</sup> كقوله تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ) <sup>(٣)</sup> أو للعاقبة كقوله تعالى : (فَأَلْقَتْهَا آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) <sup>(٤)</sup> واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم ياتقطوه لذلك ، وإنما اتقطوه ليكون لهم قرّة عين ؛ فكانت عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزنًا ، أو زائدة ، كقوله تعالى : (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ) <sup>(٥)</sup> فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرت في الكلام لجاز ، وكذا بعد كي الجارة .

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا بلا وجب إظهار «أن» بمد اللام ، سواء كانت «لا» نافية كالتي في قوله تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ) <sup>(٦)</sup> ، أو زائدة كالتي في قوله تعالى : (لَيْلًا يَمْلَأُ أَهْلَ السُّكُتَابِ) <sup>(٧)</sup> أي : ليعلم أهل الكتاب

تقول أنت «الحاضر فيحصل لي السرور أبي» فإنه يجب أن ترفع بغضب ويحصل ؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل ؛ لأن للغي : الذي يطير ، والذي يحضر .

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعة أنواع للام ؛ النوع الأول : لام الجحود ، وهذه يجب إضمار أن المصدرية بعدها ، وضابطها : أنها المسبوقة بما كان ، نحو (وما كان الله ليعذبهم) أو لم يكن نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) والثانية : لام التعليل ، وهذه يجب إظهار أن المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بلا ، نحو (لئلا يعلم) ويجوز إظهار أن بعدها وإضمارها إن لم يقترن الفعل بلا ، والثالثة : لام العاقبة ، والرابعة اللام الزائدة ، وهاتان يجوز إضمار أن المصدرية بعدها ، ويجوز إظهارها ، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها باعثة عليه ، ويكون حصول ما قبلها سابقا على حصول ما بعدها في الوجود ، وأما لام العاقبة - وتسمى لام الصيرورة أيضا - فإن ما قبلها ليس علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده اتفاقا ، وأما اللام الزائدة فهي الواقعة بعد فعل متعد ، وفائدتها توكيد تعديته إلى مدخول اللام .

- (٢) من الآية ٤٤ من سورة النحل (٣) الآيتان ٢،١ من سورة الفتح  
 (٤) من الآية ٨ من سورة القصص (٥) من الآية ٢٣ من سورة الأحزاب  
 (٦) من الآية ١٦٥ من سورة النساء (٧) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

ولو كانت اللام مسبوقه بكونٍ ماضٍ منفيٍ وجب إضمار «أن» سواء كان الأخير في اللفظ والمعنى ، نحو (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ) <sup>(١)</sup> أو في المعنى فقط ، نحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) <sup>(٢)</sup> وتسمى هذه اللام «لام الجحود» .  
وتأخّص أن «لأن» بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضمار ، وذلك بعد لام الجحود ، ووجوب الإظهار ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا ، وجواز الوجهين ، وذلك فيما بقي ، قال الله تعالى : (وَأْمِرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) <sup>(٣)</sup> وقال تعالى : (وَأْمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) <sup>(٤)</sup> .

ولما ذكرت أنها تُضمّر وجوباً بعد لام الجحود استطرذت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمار «أن» وهي أربع :

إحداها : بعد «حتى» واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين : الرفع ، والنصب ، فأما النصب فشروطه كون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم أولاً : فالأول كقوله تعالى : (أَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) <sup>(٥)</sup> : فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبلاً بالنسبة إلى الأمرين جميعاً ، والثاني كقوله تعالى : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) <sup>(٦)</sup> ؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبلاً بالنسبة إلى زلزالهم .

ولحتى التي يفتصب الفعل بعدها معنيان ؛ فتارة تكون بمعنى «كفى» ، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لما بعدها ، نحو «أسلم حتى تدخل الجنة» وتارة تكون بمعنى «إلى» ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، كقوله تعالى : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) <sup>(٧)</sup> ، وكقوله : «لأسيرن حتى تطلع الشمس» ،

- |                                 |                                 |
|---------------------------------|---------------------------------|
| (١) من الآية ٢٣ من سورة الأنفال | (٢) من الآية ١٣٧ من سورة النساء |
| (٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام | (٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر   |
| (٥) من الآية ٩١ من سورة طه      | (٦) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة |
| (٧) من الآية ٩١ من سورة طه      |                                 |

وقد تصلح للمعنيين معاً ، كقوله تعالى : ( فَكَاتِلُوا آلَ تَيْمِ بْنِ حَتَّى تَنفَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> .

والنصبُ في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حَتِّمًا ، لا بحثي نفسها ، خلافاً للكوفيين ؛ لأنها قد حملت في الأسماء الجر ، كقوله تعالى : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »<sup>(٢)</sup> ( حَتَّى حِينَ )<sup>(٣)</sup> ، فلو حملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحدٌ يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال ، وهذا لا نظير له في العربية .

وأما رَفَعُ الفعل بعدها فله ثلاثة شروط ؛ الأول : كونه مُسَبَّبًا عما قبلها ؛ ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » لأن السير لا يكون سبباً لطلوعها ، الثاني : أن يكون زَمَنُ الفعل الحال لا الاستقبال ، على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحميماً وتارة يكون تقديراً ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مَضِيََاً ولكنك أردت حكاية الحال ، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى : ( حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ )<sup>(٤)</sup> ؛ لأن الزَّلْزَالَ والقول قد مَضِيََاً ، الثالث : أن يكون ما قبلها تاماً ، ولهذا امتنع الرفع في نحو « سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » وفي نحو « كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا » إذا حملت « كان » على الفقصان ، دون التمام<sup>(٥)</sup> .

المسألة الثانية : بعد « أو » التي بمعنى « إلى » أو « إلا » ؛ فالأول كقولك : « لِأَلْزَمْتِكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » أي : إلى أن تقضيني حتى ، وقال الشاعر :

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات (٢) من الآية ٥ من سورة القدر  
 (٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف (٤) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .  
 (٥) إذا جعلت « كان » ناقصة كان للذكور قبل حتى كان واسمها ، وليس هذا جملة تامة ؛ لأن خبر « كان » لم يذكر ، وأما إذا جعلت « كان » تامة فإن المذكور يكون جملة تامة من فعل وفاعل ، وللعنى : حدث سيري حتى أدخلها .

## ١٦ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَّابِرٍ

١٦ - هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين ، وعن استشهد به المؤلف في أوضحة (رقم ٤٩٧) وفي الشذور (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٨) .

اللغة : «أستسهلن» يريد أنه يعده سهلاً ، أو يصير الصعب سهلاً بماضى هتمته وعلى نظرته «الصعب» الأمر الذي يشق احتماله «المنى» جمع منية ، بضم الميم فهما ، مثل مدية ومدى ، والمنية : ما يتنمناه الإنسان «انقادت» سهلت ونذلت «الآمال» جمع أمل مثل سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال

المعنى : يقول إنه سيتحمل الشدائد ، وبسطبر على ما يناله من المشقات في سبيل بلوغ أمانيه ، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضى طالبه وطابت نفسه بما يجده في طريقه .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «الصعب» مفعول به لأستسهل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «فما» المياء حرف عطف ، وما : حرف نفي «انقادت» انقاد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والاتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين «الآمال» فاعل انقاد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لصابر» اللام حرف جر ، وصابر : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بانقاد .

الشاهد فيه : قوله «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» في هذا البيت بمعنى ■

والثاني كقولك : « لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ » أى : إلا أن يُسْلِمَ ، وقول

الشاعر :

١٧ - وَكَذَبْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

إلى ، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وذكر قوم أنها بمعنى حق ، ومن ذكر ذلك المؤلف في أوضحه وابن عقيل والأشموني ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ؛ لأن «إلى» و «حق» بمعنى واحد ، وهو الغاية ، وذكر السيوطى أن «أو» ههنا بمعنى إلا ، وهو مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد ، واعلم أن ضابط «أو» التى بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقض شيئاً فشيئاً ، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء ، وأما «أو» التى بمعنى إلا فإن ما بعدها يحصل دفعة واحدة ، كالإسلام فى نحو قولك «لأقتلن الكافر أو يسلم»

١٧ - هذا البيت لزيد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٤٨) وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ٤٩٨) وفى الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني فى نواصب المضارع ، وابن عقيل (رقم ٣١٦) .

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس «قناة» أراد الرمح «قوم» رجال ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات: (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن) وقول زهير بن أبى سلمى المزني:

وَمَا أُذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أُذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أُمِّ نَسَاءِ

«كؤوبها» الكؤوب: جمع كؤب ، وهو طرف الأنوبة الناشز «تستقيما» تعتدل.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معادته ، وضرب لذلك مثلاً حالة من يتقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرهما .

الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع «إذا» ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه ويتنصب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب بكسرت «غمزت» فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى فعل الشرط الذى تقتضيه إذا «قناة» مفعول به لغمزت ، وهو مضاف و «قوم» مضاف إليه «كسرت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «كؤوبها» كؤوب: مفعول به لكسرت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى ؛ لأن الاستقامة لا تكون غايةً للكسر .

المسألة الثالثة : بعد فاء السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض ، أو طاب بالفعل . فالنفي كقوله تعالى : ( لَا يُضَيِّعُ عَلَيْهِمْ قِيَمَتُهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وقولك : ما أتينا فتحدُّننا ، واشترطنا كونه تحضاً احترازاً من نحو « ما نزال تأتينا فتحدُّننا » و « ما أتينا إلا فتحدُّننا » فإن معناها الإثبات ، فلذلك وجب رفعهما ، أما الأول فلأن « زال » للنفي وقد دخل عليه النفي ، ونفي النفي إثبات ، وأما الثاني فلأنه نفي النفي بإلا .

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر ، كقوله :

١٨ — يَا نَاقُ سِيرِي فَهَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

الظاهرة ، وكعوب مضاف وها مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيا » فعل مضارع ، منصوب أن المضمرة وجوبا بعد أو التي بمعنى إلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي . يورد إلى كعوب . والألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « تستقيا » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة وجوبا بعد « أو » التي بمعنى إلا .  
(١) من الآية ٣٩ من سورة فاطر .

١٨ — البيت لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وقد استشهد بهذا البيت لؤلؤ في أوصحه ( رقم ٥٠٠ ) وفي الشذور ( رقم ١٥٠ ) والأشعري في باب إعراب النون وابن عمير ( رقم ٣٢٠ )

اللمة : « ناق » مرخم ناء « عنفا » بفتح العين المهملة والنون جميعاً — هو ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسعا « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « تستريحاً » نلقى هنا تعب السفر .

المعنى : بأمر ناقتي أن تجد في السفر ، وتدأب عليه ، حتى تصل إلى ممدوحه ، وهناك يلتقي هو ، وهي من الراحة ما ينسبها متاعب السفر وهناءه .

الإعراب « يا » حرف فداء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق »

والتنوي ، نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَطْمَنُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )<sup>(١)</sup> ،  
 والتهضيض ، نحو ( لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقْتَ )<sup>(٢)</sup> والتمني ، نحو  
 ( يَا أَيُّدِي كَذْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ )<sup>(٣)</sup> والترجي ، كقوله تعالى : ( لَعَلِّي أُوْبِغُ الْأَسْبَابَ  
 أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ )<sup>(٤)</sup> في قراءة بمض السبعة بنصب ( أطلع ) والدعاء ، كقوله :  
 ١٩ — رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَبِيلِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سُنَنِ

■ منادى مرخم ، وأصله ياناقة ، مبنى على الضم في محل نصب ، أو مبنى على ضم الحرف  
 المحذوف للترخيم في محل نصب ، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر ، والثانية لغة من  
 ينتظر « سيري » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على  
 السكون في محل رفع « عنقا » هو مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله  
 صفة لموصوف محذوف ، أى : سيراً عنقاً « فسيحاً » صفة لقوله عنقا « إلى » حرف  
 جر « سليمان » مجرور بـالي ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم  
 لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العدية وزيادة الألف والنون « فاستريجها » الفاء طاء  
 السببية حرف مبنى على المتع لا محل له من الإعراب ، نستريج : فعل مضارع منصوب  
 بأن المضمره وجوبا بعد طاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فاستريجها » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله نستريج بأن  
 للضمرة وجوبا بعد طاء السببية الواقعة في جواب الأمر الذي هو قوله « سيري » .

(١) من الآية ٨١ من سورة طه . (٢) من الآية ٧٠ من سورة المنافقين .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٤) من الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر .

١٩ — هذا الشاهد من الآيات التي لا يعرف قائلها ، وقد استشهد به الأشموني في

نواصب المضارع ، وابن عقيل ( رقم ٣٢١ ) ولؤلؤف في شذور الذهب ( رقم ١٥١ ) .

اللغة : « وفقني » أهدني وسدد خطواتي « أعدل » أميل وأحرف ، وتقول : عدلت

عن كذا ؛ إذا هجرته وأحرفت عنه وتركته ، وتقول : عدلت إلى كذا ؛ إذا أقبلت عليه

ورغبت وأنجبت نحوه ؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدي به هذا الفعل ، ومثله

ورغبت فيه ، تقول « رغبت في كذا » إذا أحببته ، وتقول « رغبت عن كذا » إذا كرهته

ولذلك نظائر كثيرة ، وهو من الدلالة الواضحة على اتساع هذه اللغة « سنن » هو بفتح

السين والنون جميعاً ، وهو الطريق ، والمراد هنا الطريق للمعنى كالصراط في قوله

تعالى : ( اهدنا الصراط المستقيم ) « الساعين » جمع ساع .



## نواصب المضارع

والاستفهام ، كقوله :

٢٠ — هَلْ تَمَرُّ فُونًا لِبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ

تُقْفَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرَّهْ

المعنى : يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطريق القويم طريق ا-  
يسعون إلى الفلاح فلا يميل عن هذا الطريق ولا ينحرف .

الإعراب : «رب» منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يارب ، وهو منصوب  
وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها ، منع من  
ظهور هذه الفتحة حركة المناسبة ، ورب مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على  
السكون في محل جر ، والأصل ياربي « وفقى » وفق : فعل دعاء ، مبني على السكون  
لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ،  
وياء المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب «فلا» الفاء السببية ، ولا : حرف  
نفي ، وكلاهما لا محل له من الإعراب «أعدل» فعل مضارع منصوب بأن للمضمر وجوباً  
بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنا « عن » حرف جر «سنن» مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار  
والمجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف ، و«الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة  
جره الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم «في» حرف جر «خير»  
مجرور بنفي ، والجار والمجرور متعلق بالساعين ؛ لأنه جمع اسم فاعل ، واسم الفاعل  
كالفاعل يتعلق به الجار والمجرور والظرف ، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه ، مجرور  
وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله «أعدل»  
بأن المضمر وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء ، وهو قوله « وفقى »  
كما يقم من إعراب البيت .

٢٠ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أشده الفراء ، وأشد شاهد

به الأشموني في نواصب المضارع .

اللمعة : «لباناتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة - جمع لبانة ، وهي الحاجة التي  
يطلبها ذو الهمة العالية « فيرتد » أي : يعود ويرجع ، وكفى بارتداد بعض الروح عن  
طمانينة خاطره وتلج صدره ، وقال « بعض الروح » إما على إقحام كلمة بعض ، وإما =

والمرض ، كقوله :

٢١- يَا بَنَ الْكِرَامِ الْأَتَدُنُوتُبْهِرِمَا قَدْ حَدَّ ثُوكَ ؛ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

لأنه لا يؤمل أن تقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضها فيعود له بعض الروح ، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبار مدلول اللفظ الأول ، ونحن قررنا أنه كفى به عن معنى آخر .

المعنى : يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلقت بها همته العالية فيترتب معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه .

الإعراب : «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لباناتي» لبانات : مفعول به لتعرفون ، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبنات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «نأجر الفاعل السببية أرجو» : فعل مضارع منصوب بأن للضمة وجوباً بعدفاء السببية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أن» حرف مصدرى ونصب . مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تقضى» فعل مضارع مبني المجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مندرجة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى لباناتي ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لأرجو ، والتقدير : فأرجو قضاءها «فيرتد» الفاء حرف عطف ، يرتد : فعل مضارع معطوف على تقضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يرتد» فاعل يرتد . مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبعض مضاف «الروح» مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «للجسد» جار ومجرور متعلق بمرتد .

الشاهد فيه : قوله « فأرجو » حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «أرجو»- بأن للضمة وجوباً بعدفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله «هل تعرفون لباناتي» .

٢١ - هذا الشاهد أيضاً من الآيات التي لم أجد أحداً فسبها إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في الشذور ( رقم ١٥٢ ) وابن عقيل ( رقم ٣٢٢ ) .

■ اللغة : «الكرام» جمع كريم « تدنو » تقرب ، وأراد به أن ينزل بدارهم «راء» اسم فاعل من الرؤية حذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين .

المعنى : يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدث به الناس عنهم : من حسن لقائهم للضيف ، وقيامهم له بما توجبه الأريحية ، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع ، يريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به ؛ لما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها .

الإعراب : «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و «الكرام» مضاف إليه ، مجرور بالسكسرة الظاهرة «الأ» حرف دال على العرض ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تدنو» فعل مضارع ، مرفوع بضمّة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فتبصر» الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعدفاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتبصر ، مبني على السكون في محل نصب «قد» حرف دال على التحقيق «حدثوك» حدث : فعل ماض مبني على فتح مقدره على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة للمآني بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول لحدث ، مبني على الفتح في محل نصب ، والمفعول الثاني محذوف ، وهو ضمير غائب يعود إلى الاسم الموصول ، وتقدير الكلام : فتبصر الذي حدثوك ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليها محل لها من الإعراب صلة الموصول «فما» الفاء عاطفة ، وما : نافية «راء» مبتدأ مرفوع بضمّة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل «كن» الكاف حرف جر ، من اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «سمعا» فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف حرف دال على الإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو من ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول

المشاهد فيه : قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر ، بأن المضمرة وجوبا بعدفاء السببية الواقعة في جواب العرض للدلول عليه بقوله «الاتدنو» ، والعرض : هو الطلب بلين ورفق ، ومثل هذا الشاهد قول أمية بن أبي الصلت (سبويه ١ - ٤٢٠) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُجِبِرُنَا مَا بُمِدُّ غَايِدِنَا مِن رَأْسِ مُجْرَانَا

واشترطتُ في الطلب أن يكون بالفعل احتراماً من نحو قولك « نَزَالَ فَنُكْرِمُكَ » و « صَهْ فَنُحَدِّثُكَ » خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مطلقاً ، ولا بن جني وابن عصفور في إجازته بعد « نَزَالَ » و « دَرَاكَ » ونحوها مما فيه لفظُ الفعل ، دون صَهْ ومَهْ ونحوها مما فيه معنى الفعل دون حروفه<sup>(١)</sup> ، وقد صرّحتُ بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل .

المسألة الرابعة : بعد واو المعية ، إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره ، مثال ذلك قوله تعالى : ( وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ )<sup>(٢)</sup> ( يَا كَايِّنَاتَا نُزِدْ لَكُمُ الْغَيْثَ الْغَيْرَ وَالْمُنَافِقِينَ )<sup>(٣)</sup> في قراءة حمزة وابن عاصم وحفص ، وقال الشاعر :

٢٢ - أَلَمْ أَكُ جَارَ كُمْ وَيَسْكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

(١) اسم فعل الأمر على ضربين . الأول قياسي ، وهو : أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - وتبنيه على الكسر ؛ للدلالة على الأمر فتقول من الضرب والنصر : ضراب ، ونصار ، كما قالوا في النزول : نزال ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل : أي الحروف الأصلية التي يتألف منها ، والثاني سمعي ، وهو ألفاظ محفوظة وردت عن العرب نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ، وهذا هو المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه . ألا ترى أن كلمة « صه » تدل على المعنى الذي يدل عليه لفظ اسكت وليس فيها حروف اسكت ولا شيء منها ، وكذلك « مه » تدل على ما يدل عليه لفظ انكفف وليس فيها حروف انكفف ، ولا شيء منها ؟

(٢) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام

٢٢ - هذا الشاهد من كلمة للخطيبه يهجو بها الزبيرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل ، وسببويه ( ج ١ ص ٤٢٥ ) والمؤلف في كتابه « شذور الذهب » ( رقم ١٥٥ ) وابن عقيل ( رقم ٣٢٤ ) اللغة : « جاركم » نازلاً في جواركم ، أو مستعجراً بحماكم « الإخاء » بكسر الهمزة - مصدر أخيته ، إذا اتخذته أخاً .

وقال آخر :

٢٣ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْنِكَ - إِذَا قَمَلْتَ - عَظِيمُ

المعنى : يوح الحطية بهذا البيت آل الزرقان ، ويقول لهم : كنت مواليا لكم نازلا في حماكم ، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة ، ثم انحرفت عنكم وعدلت إلى غيركم ؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم ؛ فأنتم غير أهل للجوار والمودة .

الإعراب : « ألم » الممزوجة بالاستفهام الإنكاري ، ولم : حرف نفي وجزم وقلب « أك » أصله أكن ، فحذفت النون للتخفيف ، وهو فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وهو مجزوم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « جاركم » جار : خبراً كُن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجار مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في جر ، والميم حرف دال على الجمع « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص ، وهو منصوب بان المصدرية المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بيني » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على الاسم ، وبين مضاف وياء التنكير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « وبينكم » الواو حرف عطف ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على الجمع « المودة » اسم يكون تأخر عن الخبر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والإخاء » الواو حرف عطف ، الإخاء : معطوف على المودة ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون ، بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية ، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة في قوله « ألم أك جاركم » .

٢٣ - هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأحد عماله وشيعته ، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل السككاني ، وقد استشهد بهذا البيت جماعة منهم سيديويه ( ج ١ ص ٤٢٤ ) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعمى في شرحه أنه لأبي الأسود ، والأشتموني في باب إعراب الفعل ، والمؤلف في « أوضح المسالك » ( رقم ٤٩٩ ) وفي « شذور الذهب » مرتين ( رقم ١١٤ ) وابن عقيل ( رقم ٣٢٨ ) وقبل هذا البيت قوله :

يَأْتِيهَا الرَّجُلُ الْمَسْلُومُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمِ =

= تَصِيْبُ الدَّوَاءِ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمًا يَصِيْحُ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمٌ  
أَبْدًا يَنْفَسِيكَ فَأَنْهَبَا عَنْ غَيْبَا فَإِذَا انْتَهَبَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ  
فَهَذَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ ، وَبُشْتَقَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

اللغة : « السقام » بفتح السين - المرض ، وفعله سقم - بكسر القاف أو ضمها -  
والسقيم : المريض ، والضنى : هو المرض الذي كلما ظن برؤه عاد ، والنبي : ضد الرشد ،  
والعار : كل شيء يلزمك بسببه عيب .

المعنى : ينهاك الشاعر عن أن تقوم بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمرا من الأمور وأنت  
تأني مثل هذا الأمر ولا تلزم نفسك تركه ، ويقول لك : إنك إن فعلت ذلك ألزمت  
نفسك العار العظيم ، وعابك الناس ، ولم يقندوا بكلامك ؛ لأن الرشد الذي يجب أن  
تكون إرشاداته نافعة ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمر به ويحذره ما يهي عنه .

الإعراب : « لا » ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نه » فعل  
مضارع مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جرمه حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها « عن »  
حرف جر « خلق » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور  
متعلق بضمي « وتأتي » الواو واو المعية ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد  
واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت  
« مثله » مثل : مفعول به لتأتي ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومثل مضاف  
والهاء ضمير غائب عائد إلى خلق مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « عار » مبتدأ  
مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر المبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء  
المخاطب فاعله ، وهو ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في  
محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا  
فعلت ذلك فإنه عار عليك ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة  
معرضة « عظيم » نعت لقوله عار ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
وهذا النعت هو الذي سوغ الابتداء بالسكره التي هي قوله عار في أول الشطر الثاني  
من البيت ، وقد فصل بين الوصف وموصوفه بالجملة الشرطية .

وتقول: « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ » فنصب « اشرب » إن قصدت النهي عن الجمع بينهما، ونجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، أى: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وترفع إن نهيت عن الأول وأباحت الثاني، أى: لا تأكل السمك ولتأكل اللبن.

\*\*\*

ص - فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصِدَ الْجَزَاءُ جُزْمٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَمَالَى: (قُلْ تَمَالَوْا أَنْتُمْ) وَشَرَطُ الْجُزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» تَحْلَاهُ، نَحْوُ «لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ أَنْتُمْ» بِخِلَافِ «يَا كَلْبُ» وَبِحُزْمٍ أَيْضًا يَلْمٌ، نَحْوُ (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) وَلَمَّا، نَحْوُ (وَلَمَّا يَقْضِ) وَبِاللَّامِ وَ«لَا» الصَّلْبِيَّتَيْنِ، نَحْوُ (لِيُنْفِقَ، لِيَقْضِ، لَا تُشْرِكْ، لَا تُوَاحِدْنَا) وَبِحُزْمٍ فِعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذَا مَا، وَأَيْنَ، وَأَيْنِ، وَأَيْنَى، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَتَمَّا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ، مَنْ يَفْعَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ، مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا) وَبُسْمَى الْأَوَّلِ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِمَبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ، نَحْوُ (وَأَنْ يَمْسُكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) أَوْ بِإِذَا الْفِعْجَانِيَّةِ، نَحْوُ (وَأَنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ).

ش - لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجوز به، والجازم ضماني: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين: فالجازم لفعل واحد خمسة أمور:

أحدها: الطَّلَبُ، وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دالٌّ على أمر أو نهى أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء، وقصد به

الشاهد فيه: قوله «وتأتى» حيث نصب تأتى بأن المضمره وجوبا بعد الواو والدال على المعية - أى: مصاحبة. أيدها لما قبلها - في جواب النهي المدلول عليه بقوله «لأنه عن خلق» الست ترى أن غرض الشاهران بهالك عن أن نهى أحداً عن أمر قبيح وأنت تأتى مثل هذا الأمر الذى نهى عنه: أى أنه بهالك عن مصاحبة هذين الأمرين؟

الجزء ؛ فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب ؛ لما فيه من معنى الشرط ، وَتَعْنِي بِقَهْدِ  
الجزء أنك تُقَدِّرُهُ مُسَبِّبًا عن ذلك المتقدم ، كما أن جزء الشرط مُسَبَّبٌ عن فعل  
الشرط ، وذلك كقوله تعالى : ( قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ )<sup>(١)</sup> تقدم الطَّالِبُ وهو « تَعَالَوْا »  
وتأخر المضارع الجرد من الفاء وهو « أَتْلُ » ، وَقَصِدَ بِهِ الْجِزَاءُ ؛ إذ المعنى تَعَالَوْا  
فإن تَأْتُوا أَتْلُ عَلَيْكُمْ ؛ فَالْأَلَاوَةُ عَلَيْهِمْ مُسَبَّبَةٌ عن مجيئهم ؛ لذلك جُزِمَ ،  
وعلامةُ جزمه حذفُ آخره — وهو الواو — وقول الشاعر :

٢٤ — قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ  
[ بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ ]

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

٢٤ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر السكندی ، أحد شعراء الجاهلية ، وهو  
مطلع معلقته المشهورة .

اللغة : « قفا » أمر من الوقوف ، خاطب به اثنين كانا يسيران معه ، أو خاطب به  
واحدًا فنزله منزلة اثنين ؛ لجران عادة العرب على أن تكون الرفة ثلاثة فما فوق ، أو  
خاطب به واحدًا وهذه الألف ليست ضميرًا ، وإنما هي منقلبة عن نون التوكيد الحفوية  
إجراء للوصل مجرى الوقف « نبك » مضارع من البكاء « منزل » أراد به المكان الذي  
كان ينزل أحياءه فيه « بسقط اللوى » السقط — بكسر السين أو ضمها أو فتحها —  
ما تساقط من الرمل ، واللوى — بكسر اللام — المكان الذي يكون رمله مستدقًا  
« الدخول » بفتح الدال وضم الحاء — اسم مكان بعينه « حومل » بفتح الحاء بينهما سكنون  
بزنة جمل — اسم مكان أيضا .

المعنى : يأمر صاحبه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحياءه التي كان  
يقام فيها ، وليجدد الذكريات القديمة .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل مبني على  
السكون في محل رفع « نبك » فعل مضارع ، مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه  
حذف لياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن  
« من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبكي ، وذكري مضاف وقوله « حبيب » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » معطوف بالواو على حبيب « بسقط » جار ومجرور  
متعلق بقوله قفا ، وسقط مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة



وتقول « أَتَيْتَنِي أَكْرَمَكَ » و « هَلْ تَأْتِيَنِي أَحَدٌ نَكَ » و « لَا تَكْفُرُنَّ  
تَدْخُلِ الْجَنَّةَ » .

ولو كان للمتقدم نفيًا أو خبرًا مثبتًا لم يُجزم الفعلُ بـ «مده» ؛ فالأول نحو: «ماتنا»  
تحدُّثنا» برفع تحدُّثنا وجوبًا ، ولا يجوز لك جزمه ، وقد غلط في ذلك صاحب  
الجليل ، والثاني نحو « أنت تأتينا تحدُّثنا» برفع تحدُّثنا وجوبًا باتفاق النحو بين ،  
وأما قول العرب «أتى الله امرؤ وفعل خيرًا يُتَّب عليه» بالجزم ؛ فوجهه أن أتى  
الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب ، والمعنى  
ليتق الله امرؤ وليتق عمل خيرًا ، وكذلك قوله تعالى : ( هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ  
تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَفْقَهُوا لَكُمْ )<sup>(١)</sup>  
لجزم ( يفقر ) لأنه جواب لقوله تعالى : ( تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ ) ؛  
لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا ، وليس جوابًا للاستفهام ؛ لأن غفران الذنوب  
لا ينسب عن نفس الدلالة ، بل عن الإيمان والجهاد .

ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه ، كقوله تعالى : ( خُذْ مِنْ

== جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بين » ظرف مكان منصوب  
على الظرفية . وهو متعلق بمضارع حال من سقط اللوى ، وبين مضاف وقوله «الدخول»  
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حومل » حومل : معطوف بالفاء على الدخول ،  
والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نيك » فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء ، وقد سبقه فعل  
أمر ، وهو قوله قفا ، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبباً عن الوقوف ، ولذلك  
جزم هذا للمضارع في جواب الأمر ؛ فحذف منه حرف العلة الذي هو آخره ، وهذا  
الحذف هو أمانة الجزم ، مع أنه لا مانع في الكلام من ذلك ؛ لأنه يصح لك أن تقول : إن  
تقفانيك ، فافهم ذلك ، والله يرشدك .

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من سورة الصف .

أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهَّرُهُمْ<sup>(١)</sup> فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء، وإن كان مسبوقةً بالطلب وهو (خذ)؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس، كما قرىء قوله تعالى: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي)<sup>(٢)</sup> بالرفع على جعل (يرثني) صفة لوليًّا، وبالجزم على جملة جزاء للأمر، وهذا بخلاف قولك «أُنْذِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مستبينة عن الإتيان [به]، كما تريد في قولك «أُنْذِنِي أَكْرَمَكَ» بالجزم؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنما أردت أنْذِنِي بِرَجُلٍ موصوفٍ بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقديرُ شرطٍ في موضعه مقرون بلا النافية، مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ» فإنه لو قيل في موضعهما «إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ» و«إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ» صحح، بخلاف «لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» و«لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ» فإنه ممنوع؛ فإنه لا يصح أن يقال «إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ» و«إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْبُ» ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: (وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرُنَّ)<sup>(٣)</sup> لأنه لا يصح أن يقال «إِنْ لَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرُنَّ» وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في (تمنن)؛ فكأنه قيل: ولا تمنن مسة ككثراً، ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهَبَ شيئاً وهو يطعم أن يتَهَوَّضَ من الموهوب له [أكثر من الموهوب].

فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصرى (تَسْتَكْثِرُنَّ) بالجزم؟

(١) من الآية ١٠٣ من سورة النوبة (٢) من الآيتين ٥، ٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٦ من سورة المدثر.

قلت : يحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن يكون بدلا من ( تمنن )<sup>(١)</sup> ، كأنه قيل : لا تمتكثر ، أى : لا تتر ما تعطيه كثيرا ، والثانى : أن يكون قدر الوقف عليه لسكونه رأس آية ، فسكنه لأجل الوقف ، ثم وصله بنية الوقف ، والثالث : أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآى ؛ وهى : فأندر ، فسكير ، فطهر ، فأجبر .

الثانى مما يجزم فعلا واحداً : « لم » وهو حرف ينفى المضارع ويقبله ماضياً ، كقولك « لم يقم ، ولم يقعد » وكقوله تعالى : ( لم يلد ، ولم يولد )<sup>(٢)</sup> .  
الثالث : لما أختها ، كقوله تعالى : ( لما يقض ما أمره )<sup>(٣)</sup> ( بل لا يذوقوا عذاب )<sup>(٤)</sup> .

وأشراك لم فى أربعة أمور ، وهى : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، وجزؤه ، وقبُ زمانه إلى الضمى .

وتفارقها فى أربعة أمور ؛ أحدها : أن المنفى بها مستمير ، الاتقاء إلى زمن الحال ، بخلاف المنفى بلم ؛ فإنه قد يكون مستمراً ، مثل ( لم يلد )<sup>(٢)</sup> وقد يكون منقطعاً ، مثل ( هل أنى على الإنسان حين من الدهر لم يسكن شيئاً منذ كوراً )<sup>(٥)</sup> ؛ لأن المنفى أ،

(١) ذهب جماعة إلى أن البدل فى هذه الآية السكريعة لا يجوز ، وذلك لأن البدل إنما يصح إذا تحقق شرطان :

أحدهما : أن يكون معنى البدل والبدل منه واحداً .

وثانيتها : أن يدل للبدل منه على البدل .

وهو كلام غير شديد ؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والبدل منه فيما إذا كان البدل مطابقا ، فأما لو كان بدل اشتغال مثلا ، فلا يشترط هذا الشرط ، ونحن ندعى أن البدل فى هذه الآية من بدل الاشتغال .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوحيد ( الصمد = الإخلاص ) .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة عبس (٤) من الآية ٨ من سورة ص

(٥) من الآية ١ من سورة الدهر ( هل أنى = الإنسان ) .

كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً ، ومن ثم امتنع أن تقول لَمَّا يَقُمْ ثم قام ؛ لما فيه من التناقض ، وجاز لم يقم ثم قام ، والثاني : أن لَمَّا تَوَدَّنَ كثيراً بتوقع ثبوت ما بعدها ، نحو ( بَلْ لَمَّا يَبْذُوقُوا عَذَابِ )<sup>(١)</sup> أى : إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، ولم لا تقتضى ذلك ، ذكر هذا المعنى الزخشرى ، والاستعمال والذوق يشهدان به ، والثالث أن لفعل يُحذَفُ بعدها ، يقال : هل دخلت البلد؟ فتقول : قَارَبْتُهَا ولما تريد ولما أدخلها ، ولا يجوز قاربها ولم<sup>(٢)</sup> ، والرابع : أنها لا تقتن بحرف الشرط ، بخلاف لم ، تقول : إن لم تقم قت ، ولا يجوز إن لَمَّا تقم قت .

الجازم الرابع : اللامُ الطلّبية ، وهى الدالة على الأمر ، نحو ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ )<sup>(٣)</sup> أو الدعاء ، نحو ( لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ )<sup>(٤)</sup> .

الجازم الخامس : لا الطلّبية ، وهى الدالة على النهى ، نحو ( لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ )<sup>(٥)</sup> أو الدعاء ، نحو ( لَا تُؤْخِذْنَا )<sup>(٦)</sup> .

(١) من الآية ٨ من سورة ص ، وقد حذفت ياء التسكلم من ( عذاب ) اكتفاء

بكسر ما قبلها

(٢) قد ورد حذف المجزوم بلم فى أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة ، وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر ؛ لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع فى الاستعمال العربى لم يعتد بهما ، من ذلك قول إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهو آخر من ينجح بشعره من الشعراء :

أَحْفَظُ وَدِيمَتَكَ الَّتِي أَسْقُودِغَتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ  
أَرَادَ : إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ تَصِلْ ، يريد احفظها على كل حال ، ومن ذلك قول الآخر :  
يَا رَبُّ شَيْخٍ مِّنْ لُّسْكَيْنِ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبْنُغٌ ، وَفِي الْفَمِ فَقَمٌ  
\* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطَ ، وَقَدْ كَادَ ، وَلَمْ \* .

أراد وقد كان يشمط ولم يشمط : أى قاربه ولم يبلغه ، فحذف اللع بالحدوف .

(٣) من الآية ٧ من سورة الطلاق (٤) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ١٣ من سور لقمان . (٦) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحداً .

وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة ، وهي « إن » نحو : ( إن بشأ  
 يُذْهِبِكُمْ )<sup>(١)</sup> و « أين » نحو ( أينما تسكفونوا يُذرككم الموت )<sup>(٢)</sup> و « أي »  
 نحو ( أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى )<sup>(٣)</sup> و « من » نحو ( من يعمل سوءاً  
 يجز به )<sup>(٤)</sup> و « ما » نحو ( وما تقدموا من خيرٍ يملئه الله )<sup>(٥)</sup> و « مهما »  
 كقول امرئ القيس :

٢٥ - أَغْرَكَ مِئِّي أَنْ حُبِّكَ قَاتِلِي

وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

(١) من الآية ١٣٣ من سورة النساء (٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٢٣ من سورة النساء .

(٥) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

٢٥ - هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي صاحب البيت للمصابق

وهو من معلقته أيضاً ، وقبله قوله :

أَفَاطِمَ مَهْلًا ، بَعْضَ هَذَا التَّدَاوُلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْبَلِي

وإن كُنْتُ قَدْ سَاءَ تَكِ مِئِّي خَلِيقَةً فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسِيلِ

اللغة : « فاطم » مرخم فاطمة ، وهي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة بن هاشم ، وكان

الشاعر يحبها « مهلاً » أي تمهل وانتظري « أرمعت صرمي » عزمت عليه ، والصرم :

الحجر والقطيعة « أجملتي » أحسن كلامك ، أو أتركي القطيعة « خليقة » خصلة « سألني

ثيابي من ثيابك » أراد بذلك أن تترك مودته ، وتخلع عن نفسها رداء حبه « أفرك »

هل خدعتك أو حملك على أن تفعل ما يفعله الفر الذي لم يجرب الأمور ؟

المعنى : يقول لفاطمة : هل حملك اعتقادك شدة تأثير حبك على وطاعتي لك على هذا

الدلال وذلك التيه ، وأن تفعل ممي فعل الذي لم يعرف حقيقة الحب ؟

الإعراب : « أغرك » الهمزة للاستفهام ، غر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من

الإعراب ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « ممي » جار ومجرور

متعلق بفر « أن » حرف توكيد ونصب « حبك » حب : اسم أن ، وحب مضاف والكاف =

و « مَتَى » كقول الآخر:

\* مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي \*  
— ٢٦

ضمير المخاطبة مضاف إليه « قَاتِلِي » قاتل : خبر أن ، وقائل مضاف وباء للشك مضاف إليه ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع فاعل غر ، والتقدير : أغرك متى قتل حبيك إياي « وأنتك » الواو حرف عطف ، أن : حرف تأكيد ونصب ، والسكاف ضمير المخاطبة اسم أن « مهمما » اسم شرط جازم على الأصح ، مجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني خبره وجزاؤه « تأمرى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمهما ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « القلب » مفعول به لتأمرى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يفعل » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمهما أيضا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مسطوف على الفاعل الذى هو مصدر مؤول من أن السابقة مع اسمها وخبرها أيضا ، وتقدير إعراب البيت هكذا : أغرك متى كون حبيك قاتلا إياي وكونك مهمما تأمرى القلب يفعل .

الشاهد فيه : قوله « مهمما تأمرى القلب يفعل » حيث حزم بمهما فعلين ؛ أولهما قوله « تأمرى » وثانيهما قوله « يفعل » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثانى منهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة ، كما علمت أن علامة جزم الثانى السكون ، وأن آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بقية الأبيات ، وهو الذى يقال له الروى .

— ٢٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعُ الشَّيَايَا \*

وهذا البيت لسعيم بن وثيل الرياحي ، أحد بني رياح بن ربوع ، وهو من شواهد صيبويه ( ج ٢ ص ٧ ) .

اللمة : « جلا » أصله فعل ماض ، فسمى به كما سمى بيزيد ويشكر وبقم ، ونحو ذلك ؛ فهو الآن علم ، وقيل : هو باق على فعليته ، وهو مع فاعله جملة في محل جر صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها ، وقيل : هو جلا - بالتنون

== مصدر أصله المدفوعه ، والأصل أنا ابن جلاء ، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يخاف ولا يدهن فيكنتم بعض أموره ، وإنما هو شجاع ؛ فهو لذلك يعلن كل أموره ، ونحن نرى أن حمله على أحد المنين الثاني والثالث أولى ، وذلك من قبل أن حمله على الأول يستدعى أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبه «جلا» وليس في آباء سحيم من نبي أو لقب بذلك ، ثم إن هذه العبارة قد وقعت في شعر غيره من العرب ممن ليس في آباءه من سمى أو لقب به أيضاً ؛ فمن ذلك قول القلاخ بن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب اللسان (ج ل ا) كما أورده ابن قتيبة في الشعراء (ص ٤٤٤) أوربة) :

أَنَا الْقُلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِبِرٍ أَقُوْدُ الْجَمَلَا

والحنائير : الدواهي ، واحدها خنثر ، بزنة جعفر ، وعلى هذا تنكتب « ابن جلا » بالألف وتنون العلم الذي قبله ؛ لأن « جلا » ليس عدأ « طلاع الثنايا » طلاع : صيغة مبالغة لطلع ، والثنايا : جمع ثنية ، وهي الطريق في الجبل ، وهذه العبارة كناية عن كونه ممن تسند إليه عظام الأمور فيضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله « أضع العمامة » أراد وضع عمامة الحرب على رأسه .

اللعني : يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المسكاره ، وبأنه لا يهاب أحداً ولا يخافه وبأنه قوام بأعباء الأمور حمال لعمامها .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف وقوله « جلا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اختفاله المحل بفتحة الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وطلاع مضاف وقوله « الثنايا » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مقي » اسم شرط جازم يجرم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني « أضع » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بفتح ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « العمامة » مفعول به لأضع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « تعرفوني » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه . مجزوم بفتح ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبني على السكون في محل رفع ، والنون الموجودة ==

و «أَيَّانَ» كقولہ :

٢٧ — \* فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ \* \*

و «حَيْثُمَا» كقولہ :

== هي نون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مجيء على السكون في محل نصب .  
الشاهد فيه : قوله «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمقي فعلين : أولهما «أضع»  
والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، وقد عرفت  
أن علامة جزم الأول السكون ، وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر ، كما  
عرفت أن علامة جزم الثاني حذف النون ، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع ،  
ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم ، ولو كان هذا الفعل  
تسبوقاً لقال «تعرفوني» بنونين أو لاها نون الرفع وثانيتها نون الوقاية .

٣٤ — هذا مجز بيت ، وصدده قوله :

\* إِذَا النَّمِجَةُ الْمَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ \* \*

وهذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني في جواز المضارع  
(رقم ١٠٦٤) ولا يعلم قائله ، وكثير من الناس يشك في صحة صدره .  
اللغة : «المجفاء» المهزولة «قفرة» القطعة من الأرض لانبات فيها «تعديل» تميل .  
الإعراب : «أَيَّانَ» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه  
وجزاؤه ، وهو منصوب على الظرفية المكانية ، وناصبه قوله تنزل الذي هو جوابه «ما»  
زائدة «تعديل» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بأَيَّانَ ، وعلامة جزمه السكون «به»  
جار ومجرور متعلق بقوله تعديل «الريح» فاعل تعديل «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط  
مجزوم بأَيَّانَ أيضاً ، وعلامة جزمه السكون ، وإنما كسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
الشاهد فيه : قوله «أَيَّانَ ... تعديل ... تنزل» حيث جزم بأَيَّانَ فعلين ، أولهما  
«تعديل» والثاني «تنزل» على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ،  
وقد عرفت أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون ، وأنه لولا حركة الروي لسكان  
الثاني ساكتا سكون الأول .

وفي هذا البيت نسكتة غير ذلك ، وحاصلها أن «أَيَّانَ» تجزم الفعلين وإن اتصتا  
بها «ما» الزائدة ، من غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها ؛ بدليل قول الآخر :  
أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِمَّا لَمْ تَنْزِلْ حَذِرَا



٢٨ - حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ  
وإذ ما كقوله :

٢٩ - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُؤَلِّفُ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيًا

٢٨ - البيت من الشواهد التي لم نعتز لها على قائل معين ، وقد استشهد به ابن عقيل ( ٣٣٤ ) وشرحناه في مكانه منه ، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع ( رقم ١٠٦٨ ) والمؤلف في الشذور ( رقم ١٧١ )

اللغة : « تستقيم » تعادل وتسرع في الطريق الواضح المستقيم « يقدر » يريد يملك له ويوصلك « نجاحا » ظفراً بما تحب ونوالا لسكل ما تريد « غابِر الأزمان » باقيها .  
المعنى : يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مسالك الصالحين سبب من أسباب فوز المرء برغبانه ونواله ما يريد .

الإعراب : « حيثما » حيث : اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبني على الضم في محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه النصب هو قوله يقدر الذي هو جوابه ؛ وما : زائدة « تستقيم » فعل مضارع فعل الشرط ، محزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط ، محزوم أيضا بحيثما ، وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بقدر « الله » فاعل يقدر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « نجاحا » مفعول به ليقدر منصوب بالفتحة الظاهرة « في غابِر » جار ومجرور متعلق إما بقوله يقدر ، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لنجاح ، وغابِر مضاف وقوله « الأزمان » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقيم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين أولهما « تستقيم » وثانيهما « يقدر » ، على أن الأول منهما هو فعل الشرط ، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل واحد منهما هي السكون .

٢٩ - البيت من الشواهد التي لم نجد أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل ( ٢٣٣ ) وقد شرحناه في مكانه منه ، وقد استشهد به الأشموني أيضا في جوازم المضارع ( ١٠٦٧ ) .

اللغة : « تلغ » تلج ، تقول : ألفيته ألفيه - بوزن أرضيته أرضيه - والمعنى وجدته أجده ، ومنه قوله تعالى : ( إنهم ألغوا آباءهم ضالين ) الآية ٦٩ من سورة الصافات .

المعنى : إذا كنت تعمل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به ، يريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمر بشيء إلا بعد أن يكون هو آتيا به .

وأنى كقوله:

٣٠ - فَأَصْبَحْتَ أُنَى تَأْتِيهَا تَشَجْرُهَا تَجِدُ . . . . .

= الإعراب : «إنك» إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب «إذما» حرف شرط جازم مجزم (بماين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «تأت» فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والسكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول : مفعول به لتأت ، مبني على السكون في محل نصب «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع «أمر» خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بآمر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد هو الضمير المحرور محلا للياء «تلف» فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بإذما ، وعلامة جزمه حذف الياء والسكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر إن «من» اسم موصول : مفعول أول لتلف مبني على السكون في محل نصب «إياه» إيا : ضمير منفصل مفعول به لتأمر مقدم عليه ، والهاء حرف دال على النية «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والمائد هو الضمير الواقع مفعولا مقديما «آتيا» مفعول ثان لتلف ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «إذما تأت . . .» حيث جزم بإذما فعلين ؛ أولهما «تأت» وثانيهما «تلف» ، على أن أولهما فعل الشرط ، وثانيهما جوابه وجزاؤه ، وقد علمت أن علامة جزم كل منهما حذف الياء والسكسرة قبلها دالة عليها .

٣٠ - هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح ، وأكلمه العلامة السجاعي بقوله «وتمام البيت . . . حطبا جزلا ونارا تأجبا» وهو كالمؤلف تابع لجماعة من النحويين ، وإنهم ليعزل عن الصواب ، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر ، وبيان ذلك أن لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فَأَصْبَحْتَ أُنَى تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا  
كَلَّا مَرَّةً كَبَيْهَا تَحْتِ رِجْلِكَ شَا جِرُ =

☐ وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٢) رواه على هذه الصورة ذكرناها ، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها ، وقال شاعر آخر

مَتَى تَأْتِينَا تُؤَلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبًا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك ، فأخذ النحاة من بعده صدر بيت لبيد فركبوه على عجز ذلك البيت الآخر ، مع ان أحدهما لا يلائم مع الآخر ، وقد أكله بعضهم هكذا : \* نجد فرجا منها إليك قريباً \*

اللغة والمعنى : سنفسر لك هاهنا البيتين اللذين رويناها ، فأما بيت لبيد فقوله : «مركبها» أراد به ناحيتها وجهتها ، وأصل المركب مكان الركوب ، وقوله «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم : شجر بين القوم ، أى تفرق واختلف ، وصف لبيد في هذا البيت داهية بعجز الشجاع عن الخوض في مضارها ؛ فيقول : إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبست بها ، وكان ركوبها صعباً .

وأما البيت الآخر فقوله «تلم» فعل مضارع من الإلمام ، وهو الإتيان والزياره ، وقوله «تأجبا» فعل ماض مسند لألف الاثنين ، وهما الحطب الجزل والنسار ، والتأجج : الاحتراق والالتهاب ، يصف أنفسهم بالكرم وأنهم يقرون الأضياف ؛ فن جاءهم وجددم يوقدون النار ، ومن عادة العرب إذا كانوا في جذب أن يوقد كرامهم النار ليهتدى بها إليهم السالك .

الإعراب : إعراب بيت لبيد : «أصبحت» أصبح : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، والتاء ضمير المخاطب اسم أصبح مبهى على الفتح في محل رفع «أنى» اسم شرط جازم مجزم فعلين «نأنها» تات : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جرمة حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهما : مفعول به لئانى ، مبهى على السكون في محل نصب «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأنى ، وعلامة جرمة السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» حار ومجزور متعلق بتلتبس ، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر أصبح «كلا» مبتدأ ، مرفوع بالاتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكلا مضاف ومركب من قوله «مركبها» مضاف إليه ، مجزور بالياء المنوح ما قبلها محققاً المسكور ما بعدها ☐

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ، ويسمى الأول منهما شرطاً ، ويسمى الثاني جواباً وجزءاً .

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها طلي ، أو جامد ، أو منفي بِلَيْتَ ، أو ما ، أو مَمْرُونٌ بَقَدْ ، أو حرف تنفيس ، نحو قوله تعالى : ( وَإِنْ يَسْتَسْكَبْ

تقديره لأنه مني ، ومركبي مضاف وها ضمير الغائب مضاف إليه « تحت » ظرف مكان متعلق بقوله شاجر الآتي ، ونحت مضاف ورجل من قوله « رجلك » مضاف إليه ، مجرور بالسكسة الظاهرة ، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، وقوله « شاجر » خبر المبتدأ الذي هو كلا ، وإفراد الخبر لأن كلمة كلا وإن كان معناها معنى المنى إلا أن لفظها مفرد ، فراعى الشاعر ها هنا لفظها فأفرد الخبر ، ومراعاة اللفظ أرجح من مراعاة المعنى ، ومثله في مراعاة اللفظ قول عبد الله بن معاوية بن جعفر ابن أبي طالب :

كَلَّا نَا غَفِي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا صُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيًا  
وعليه جاء قول الله تعالى ( كلنا الجنةين آتت أكلها ) ولو روعى للمعنى لقبل : آتتا  
أكلهما ، وقد جمع الفرزدق في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال :  
كَلَّا هُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْمِيُّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا ، وَكَلَّا أَنْفِيهِمَا رَابِي  
أفلا ترى أنه قال « كلاهما قد أقلما » فراعى المعنى وثنى ، ثم قال « وكلا أنفيهما رابى »  
فراعى اللفظ وأفرد ، ومثله في الجمع بينهما قول الأسود بن يعفر :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُتُوفَ كَلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي  
فأفرد مراعاة اللفظ في قوله « يوفى » وثنى مراعاة المعنى في قوله « يرقبان »  
سوادى .

الشاهد فيه : قوله « أنى تأنها تلتبس » حيث جزم بأنى فعلين ؛ أولهما « تأت » وهو فعل الشرط ، وثانتهما « تلتبس » وهو جواب الشرط : أما رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله « تأت » وجوابه هو قوله « تجدد » وأما قوله « تشجر » فهو يدل من تأت ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، ولسكنا أقمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليست مستقيمة .

بِخَيْرٍ فَهَوَّ هَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ مِّنْهُ قَدِيرٌ<sup>(١)</sup> (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ<sup>(٢)</sup>) (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا فَوَلَدًا فَامْسِسْ رَبِّي<sup>(٣)</sup>)  
 (وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُسْكِرُوهُ<sup>(٤)</sup>) (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ<sup>(٥)</sup>) (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ<sup>(٦)</sup>) (وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا<sup>(٧)</sup>) ، ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى : (وَلَمَّا تَصَيَّبُوا بِجَنَّتَيْهِ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْمَطُونَ<sup>(٨)</sup>) ، وإنما لم أقيّد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الأسمية لأنها لا تدخل إلا عليها ؛ فأغفاني ذلك عن الاشتراط .



ص - فصل : الأسمُ ضربان : نسكرةٌ ، وهو ما شاعَ في جنسٍ : موجودٌ كَرَجُلٍ ، أو مُقدِّرٌ كشمسٍ ، ومعرفةٌ ، وهي سِتَّةٌ : الضميرُ ، وهو ما دلَّ عَلَى مَتَّكَلِمٍ أو مُخاطَبٍ أو غَائِبٍ ، وهو إما مُستتِرٌ كالمُقدِّرِ وجوباً في نحوِ « أقومُ » و « تقومُ » ، أو جوازاً في نحوِ « زيدٌ يقومُ » ، أو بارزٌ ، وهو إما مُتَّصِلٌ كتاءِ « قمتُ » وكافِ « أكرمك » وهاءِ « غلامه » أو مُنفصلٌ كـ « أنا » و « هو » و « إياي » ولا فصلَ مع إمسكانِ الوصلِ ، إلا في نحوِ الهاءِ مِنْ « سألنيهِ » بمرجوحيةٍ ، و « ظننتُكهُ » و « كنتُهُ » برُجوحانٍ .

ش - ينقسم الاسمُ بحسبِ التذكيرِ والقهرِيفِ [ إلى ] قسمين : نكرةٌ ، وهي الأصلُ ، ولهذا قدِّمتها ، ومعرفةٌ ، وهي الفرعُ ، ولهذا أخرتها .

فأما النكرة فهي عبارة عما شاعَ في جنسٍ موجودٍ أو مُقدِّرٍ ؛ فالأولُ كَرَجُلٍ ؛ فإنه موضوعٌ لما كان سميواناً ناطقاً ذكراً ، فكلمها ووجدَ من هذا الجنسِ واحدٌ فهذا

- |                                    |                                   |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| (١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام    | (٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران  |
| (٣) الآيتين ٤٠ و ٣٩ من سورة السكهف | (٤) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران |
| (٥) من الآية ٦ من سورة الحشر       | (٦) من الآية ٧٧ من سورة يوسف      |
| (٧) من الآية ٧٤ من سورة النساء     | (٨) من الآية ٣٦ من سورة الروم     |

الاسمُ صادقٌ عليه ، والثاني كشمس ؛ فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهاريّاً  
يَنْسَخُ ظُهُورُهُ وَجُودَ اللَّيْلِ ؛ فحقها أن تصدق على متمدداً كما أن رجلاً كذلك ،  
وإنما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وُجِدَتْ اسكان  
هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فإنه لم يوضع هل أن يكون خاصّاً كزيد وعمرو ،  
وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس .

وأما المعرفة فإنها تنقسم ستة أقسام ؛ القسم الأول : الضمير ، وهو أعرفُ  
السة ، ولهذا بدأتُ به ، وَعَطَفْتُ بقية المعارف عليه بِقَمٍّ .  
وهو عبارة عما دلّ على مقولكم كدأنا ، أو مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ ، أو غَائِبٍ كَهَوَ .  
وينقسم إلى مستتر وبارز ؛ لأنه لا يخلو ؛ إما أن يكون له صورة في اللفظ أولاً ،  
فالأول البارز كقوله « قُمْتُ » والثاني المستتر كالمقدّر في نحو قولك « قُمْ » .  
ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار .

فأما المستتر فينقسم - باعتبار وجوب الاستتار وجوازه - إلى قسمين : واجب  
الاستتار ، وجائزه .

ونعني بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير  
للمرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم ، أو بالنون كنفقوم ، [ أو بالتاء  
كتهقوم<sup>(١)</sup> ] ، ألا ترى أنك لا تقول « أقوم زيد » ولا تقول « نفوم عمرو » .  
ونعني بالمستتر جوازاً : ما يمكن قيام الظاهر مقامه ، وذلك كالضمير المرفوع بفعل  
الغائب ، نحو « زيد يقوم » ، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول « زيد يقوم غلامه » .

(١) المراد بالتاء هنا التاء الدالة على المخاطب ، نحو « تقوم يا زيد » ، أما التاء الدالة على  
التأنيث فهي من جائز الاستتار ، نحو « هند تقوم » لأنك تقول « تقوم هند » وهذه  
الكلمة ساقطة من بعض نسخ الكتاب . ومما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن حروف  
المضارعة على ثلاثة أنواع : نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً  
واجب الاستتار ، وهو حرفان : الهمزة ، والنون . ونوع يكون فاعل الفعل للمتصلة  
هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائز الاستتار ، وهو حرف واحد ، وهو الياء ،  
ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجب الاستتار تارة ، ويكون جائز الاستتار  
تارة أخرى ، وهو حرف واحد ، وهو التاء .

وأما البارز فإنه ينقسم - بحسب الاتصال والانفصال - إلى قسمين : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذي لا يستقل بنفسه ، كقائه « قُمْتُ » والمنفصل هو : الذي يستقل بنفسه ، كإني ، وأنت ، وهُوَ .

وينقسم المتصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام : مرفوع المحل ، ومنصوبه ، ومخفوضه ؛ فمرفوعه كقائه « قُمْتُ » فإنه فاعِلٌ ، ومنصوبه ككساف « أَكْرَمْتُكَ » فإنه مفعول ، ومخفوضه كقائه « غُلَامِي » فإنه مضاف إليه .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقفه في الإعراب - إلى مرفوع الموضع ، ومنصوبه ؛ فالرفوع اثنتا عشرة كلمة : أنا ، نحنُ ، أنتَ ، أنتِ ، أنتُمَا ، أنتُم ، أنتنَّ ، هُوَ ، هي ، هما ، هُم ، هُنَّ ، ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضاً : إني ، إنا ، إياك ، إياكِ ، إياكم ، إياكنَّ ، إياهُ ، إياها ، إياهما ، إياهنَّ ، إياهنَّ ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب ، كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع ، تقول : « أنا مؤمنٌ » فأنا : مبتدأ ، والمبتدأ حكمه الرفع ، و « إياك أَكْرَمْتُ » فإياك : مفعول مقدم ، والمفعول حكمه النصب ، ولا يجوز أن يُنكسَ ذلك ؛ فلا تقول « إني مؤمنٌ » و « أنت أَكْرَمْتُ » وعلى ذلك فقيس الباقي .

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع ، بخلاف المتصلة . ولما ذَكَرْتُ أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهماً أمكن أن يُؤتى بالمتصل فلا يجوز المدولُ عنه إلى المنفصل ؛ لا تقول « قامَ أنا » ولا « أَكْرَمْتُ إياك » لتكفك من أن تقول « قُمْتُ » و « أَكْرَمْتُكَ » بخلاف قولك « ما قامَ إلا أنا » و « ما أَكْرَمْتُ إلا إياك » ؛ فإن الاتصال هنا مُتَعَدِّرٌ ؛ لأن « إلا » مانعةٌ منه ؛ فلذلك جيء بالمنفصل .

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل . وضابطُ الأولى : أن يكون الضميرُ ثانياً ضميرينِ أولهما أعرفُ من الثاني ، وليس مرفوعاً ، نحو « سَلَمِيهِ » و « خَلَيْتُكَهُ » يجوز أن تقول فيهما : « سَلَمِي »

إِبَاهُ « وَإِذَا خَلْتُكَ إِبَاهُ » . وإنما قلنا الضميرُ الأولُ في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب .  
وضابطُ الثانية : أن يكون الضميرُ خبراً لكان أو إحدى أخواتها ، سواء كان مسبوقاً بضمير أم لا ؛ فالأول نحو « الصَّديقُ كُنْتَهُ » والثاني نحو « الصَّديقُ كَانَهُ زَيْدٌ » يجوز أن تقول فيهما « كُنْتَ إِبَاهُ » و « كَانِ إِبَاهُ زَيْدٌ »<sup>(١)</sup> .

واتفقوا على أن الوصل أَرْجَحُ في الصورة الأولى إذا لم يكن الفعل قلبياً ، نحو « سَلَنْتَنِيهِ » و « أَغْطَيْتَنِيهِ » ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به ، كقوله تَمَالَى :  
( أَنْزَلْنَا مُكْذِبًا )<sup>(٢)</sup> ( إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا )<sup>(٣)</sup> ( فَسَيَكْفِيكُمْهُمُ اللَّهُ )<sup>(٤)</sup> .  
واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبياً ، نحو « خَلْتُكَهُ » و « ظَنَنْتُكَهُ » ، وفي باب كان ، نحو « كُنْتَهُ » و « كَانَهُ زَيْدٌ » فقال الجمهور : الفصلُ أَرْجَحُ فيهن ، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصلَ في كان ، واختلف رأيه في الأفعال القلبية ، فقارة وافق الجمهور ، وتارة خالفهم .

ص — ثمَّ العَلْمُ ، وَهُوَ : إِمَّا شَخْصِيٌّ \* كَزَيْدٍ ، أَوْ جِنْسِيٌّ ، كَأَسْمَاءَ ، وَإِمَّا أَسْمٌ \* كَمَا مَثَلْنَا ، أَوْ لَقَبٌ ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَقَفَّةً ، أَوْ كُنْيَةٌ ، كَأَبِي عَمْرٍو وَأُمُّ كَلْبُومٍ ، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْأَسْمِ تَأْيِماً لَهُ مُطَابَقاً ، أَوْ تَخْفُوضاً بِإِضَافَتِهِ إِنْ أُفْرِدَا كَسَعِيدِ كَرَزٍ .  
ش — الثاني من أنواع المعارف : العَلْمُ ، وهو « مَا عَلِقَ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنُهُ غَيْرٌ مُتَنَاوِلٌ مَا أَشْبَهَهُ » .

(١) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

لَيْنٌ كَانَ إِبَاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ بَرَّغَيْرُ  
ومن ذلك قوله :

لَيْتَ هَذَا الْيَوْمَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ هَرَبِيًّا

لَيْسَ إِبَاهِي وَإِيَّاكَ ، وَلَا نَخْشَى رَقِيْبِيًّا

(٢) من الآية ٢٨ من سورة هود . (٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .



وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة :

فينقسم - باعتبار تشخيص مُسمّاه وعدم تشخيصه - إلى قسمين : علم شخصي ، وعلم جنسي ؛ فالأول كزبد ومهرو ، والثاني كإسماء للأسد ، وثمانية للثعلب ، وذوالة للذئب ؛ فإن كلا من هذه الألفاظ يصدّق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس ، تقول لكل أسدٍ رأيتَه : هذا أسامةٌ مُقبِلًا ، وكذا البواق ، ويجوز أن تُطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو ؛ فتقول : أسامةٌ أشجعُ من ثُمالة ، أي : صاحبُ هذه الحقيقة أشجعُ من صاحب هذه الحقيقة ، ولا يجوز أن تطلقها على شخصٍ غائبٍ ؛ لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسدٍ خاص : ما قتلَ أسامةً .

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركّب ؛ فالمفرد كزبد وإسماء ، والمركب ثلاثية أقسام :

(١) مركّبٌ تركيبٍ إضافةٍ كعبد الله ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول من جزئه به بحسب العوامل الداخلة عليه ، وينخفض الثاني بالإضافة دائماً

(٢) ومركّبٌ تركيبٍ مزجٍ كقبلمتكم وسيبوييه ، وحكمه أن يعرب بالضمّة رفعاً ، وبالفتحة نصباً وجرّاً ، كسائر الأسماء التي لا تنصرف ، هذا إذا لم يكن مختوماً بوييه كقبلمتكم ، فإن ختم بها بفي على الكسر كسيبوييه .

(٣) ومركّبٌ تركيبٍ إسنادٍ ، وهو ما كان جملةً في الأصل كشاب قرناًها ، وحكمه أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً ، بل يُحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل .

وينقسم إلى اسم وكنية وألقاب<sup>(١)</sup> ، وذلك لأنه إن بُدئَ بأبٍ أو أمٍّ كان كنيةً

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يطلق قديماً على ما يقصد به للدخ وعلى ما يقصد به القدم ، ولكنه كان أكثر إطلاقاً على ما يقصد به الدم ، حتى قال الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيَهُ وَالسُّوءَةُ أَلْقَابُ

واللفظ النبز عندهم كان لا يطلق إلا على ما يقصد به القدم ، وانظر إلى قوله تعالى : (ولا تنابروا بالألقاب) تدرك ذلك المعنى واضحاً جلياً ، وكانوا إنما يبدلون عن الاسم والألقاب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكني وإجلاله ؛ لأن بعض النفوس تأنف أن تذكر باسمها أو بلقبها ، وليس طريق التعظيم بالألقاب كطريق التعظيم بالكنية ؛ لأن التعظيم بالألقاب

(٧ - شرح قطر الندى)

كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو، وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين  
أرضعته - كقفة، وبطة، وأنف الناقة - فلقب، وإلا فاسم، كزيد وعمرو<sup>(١)</sup>.  
وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب - في الأفصح - تقديم الاسم وتأخير  
اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني  
مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة - وجب كون  
الثاني تابعاً للأول في إعرابه : إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه،  
وإن كانا مفردين - كزيد قفة، وسعيد كرز - فالسكوفيون والزجاج يجيزون فيه  
وجهين؛ أحدهما : إتباع اللقب الاسم كما تقدم في بقية الأقسام، والثاني : إضافة  
الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة، والصحيح الأول،  
والإتباع أقيس من الإضافة<sup>(٢)</sup> والإضافة أكثر.

ص - ثم الإشارة، وهي : ذَا الْمُدَّكَرِ، وَذِي وَذِهِ، وَتِي وَتِيهِ،  
وَتَا الْمُؤَنَّثِ، وَذَانِ وَتَانِ الْمُشْتَقِي : بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا، وَتَنْصِبًا،  
وَأَوْلَاءَ الْجَمْعِ مِمَّا، وَالْبَيْعِيدُ بِالسَّكَفِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ طَائِقًا، أَوْ نَقْرُونَةٌ بِهَا  
إِلَّا فِي الْمُشْتَقِي مُطْلَقًا، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَ هَا التَّنْزِيهِ.

إما هو بمعنى اللفظ، كما تقول : زين العابدين، وتاج الله، وسيف الدولة، أما  
التعظيم بالسكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم، لا بمعنى السكنية.

(١) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقال : إن ماسى به الوالدان ولدهما  
أول الأمر حين ولادته يعتبر اسما، سواء أكان قد صدر بأب أو أم أو أخ أو أخت أم لم  
يصدر، وسواء أشعر برفعة المسمى به أو يضعته أم لم يشعر، وما أطلق بعد ذلك على  
صاحب الاسم إن كان قد صدر بأب أو أم أو نحوهما فهو كنية، سواء أشعر بمدح كأبي  
الفضل أو بدم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولا بد  
أن يشعر حينئذ بمدح أو ذم، وقد بضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسما ولقبا  
وكنية أو اسما ولقبا أو اسما وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد  
المهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحينئذ يطبق عليه  
ما قاله المؤلف.

(٢) إنما كان الإتباع أقيس لأن الإضافة تنحج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني  
بالاسم حتى لا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه.

ش - الثالث من أنواع المعارف: اسم الإشارة .  
وينقسم - بحسب المشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يُشار به للمفرد ،  
وما يُشار به للثنائي ، وما يُشار به للجماعة ، وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى  
مذكر ومؤنث .

فالمفرد المذكر لفظة واحدة ، وهي « ذَا » .

والمفردة المؤنثة عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال ، وهي : دي ، وذِي ،  
- بالإشباع - وذِيو - بالكسر ، وذِه - بالإسكان ، وذاتٌ ، وهي  
أَعْرَهاً ، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة ، كقولك « ذَاتُ  
جَمالٍ » أو بمعنى التي ، في لفة بمعنى طيء ، حكى الفراء « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ  
اللَّهُ بِهِ ، وَالسَّكْرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهَا » : أي التي أكرمكم الله بها ؛ فلها  
حينئذ ثلاثة استعمالات<sup>(١)</sup> ، وخمسة مبدوءة بالياء ، وهي : تِي ، وتِيي - بالإشباع  
- وتِيه بالكسر ، وتِيه - بالإسكان ، وتَا .

ولثنائية المذكر : ذَانِ - بالألف رفعاً ، كقوله تعالى : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)<sup>(٢)</sup> ،  
وَذَيْنِ - بالياء جرّاً ونصباً ، كقوله تعالى : (رَبُّنَا أَرِنَا الَّذِينَ)<sup>(٣)</sup> .

(١) الاستعمالات الثلاث هي : الإشارة بها إلى المفردة للؤنثة ، ولا أحفظ له شاهداً  
والثاني : استعمالها بمعنى صاحبة ، نحو قول الشاعر :

أَمِنْ أَجْلِ أَعْرَابِيَّةٍ ذَاتِ بُرْدَةٍ تُبَيِّسُكَ هَلَى تَجْدِي وَتَبْلِي كَذَا وَجَدَا؟

والثالث : استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي ، كالمثال القدي ذكره اللؤانف ، والذي نسب  
حكايته عن العرب للفراء ، وبقي لها استعمال رابع لم يذكره اللؤانف ، وهو أن تكون  
اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته ، تقول : ذات الإنسان أنه حيوان مفكر ، تريد أن  
هذه حقيقته وماهيته ، وقد استعملت في معنى نفس الشيء ؛ فقول : هذه ذات متميزة ،  
وهذه ذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها ؛ فقول : هذا عيب ذاتي ، يريدون أنه راجع  
إلى نفس اللعيب وطبيعته وجبلته ، وأنكر قوم هذا الاستعمال ، وأيس إنكارهم بسديده ،  
وارجع إلى المصباح المنير .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصّات ، وتمثيل اللؤانف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى لثني

ولتذنية المؤنث : تانٍ ؛ بالألف رفعا ، كقولك « جاءتنى هاتانِ » وهاتينِ ،  
بالياء جرأ ونصباً ، كقوله تعالى : ( إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ )<sup>(١)</sup> .

ولجمع المذكر والمؤنث : أولاء ، قال تعالى : ( وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ )<sup>(٢)</sup> ،  
وقال تعالى : ( هُوَ لِأَبْنَاتِي )<sup>(٣)</sup> ، وبنو تميم يقولون أولى - بالقصر ، وقد  
أشهرتُ إلى هذه اللفظة بما ذكرته بعدُ من أن اللام لا تلحقه في لغة مَنْ مَدَّهُ .  
ثم المشار إليه إما أن يكون قريباً ، أو بعيداً .

فإن كان قريباً جرى باسم الإشارة مُجرّداً من السكاف وجوباً ، ومقروناً بها  
التنبيه جوازاً ؛ تقول : « جاءنى هذا » و « جاءنى ذا » ويُعلمُ أن ها التنبيه تلحق  
اسم الإشارة بما ذكرته بعدُ من أنها إذا لحقت لم تلحقه لامُ البعدِ .  
وإن كان بعيداً رجب اقترانه بالسكاف : إما مجردة من اللام ، نحو « ذاك »  
أو مقرونةً بها ، نحو « ذلك » .

وتتمتع اللام في ثلاث مسائل ؛ إحداها : المثني ، تقول : ذَانِكَ ، وَتَانِكَ ،  
ولا يقال « ذَانِ لِكَ » ، ولا « تَانِ لِكَ » الثانية : الجمعُ في لغة مَنْ مَدَّهُ ،  
تقول : أُولَئِكَ ، ولا يجوز « أولاء لِكَ » وَمَنْ قَصَرَهُ قال : « أولاً لِكَ »<sup>(٤)</sup>  
الثالثة : إذا تَقَدَّمتْ عليها ها التنبيه ، تقول : « هَذَاكَ »<sup>(٥)</sup> ولا يجوز « هَذَا لِكَ » .

ص — ثُمَّ الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَالَّتِي ، وَالَّذَانِ ، وَالَّتَانِ — بِالْأَلْفِ  
رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْباً — وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ : الَّذِينَ — بِالْيَاءِ مُطْلَقاً — وَالْأَلْفِ ،

== المذكر المنصوب سهو ؛ لأن « اللذين » اسم موصول ، وليس اسم إشارة ، والتمثيل  
الصحيح بقوله تعالى : ( إن هذين لساحران ) من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من  
قرأ بقشديد إن .

(١) من الآية ٢٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٥ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٨٧ من سورة هود . (٤) قدورد من ذلك قول الشاعر :

أولاً لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَا لِكَ ؟

(٥) قد ورد هذا قليلاً جداً ، ومنه قول طرفة بن العبد البكري :

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَدْدِ

وَجَمْعُ أَوْثٍ : اللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَبَعَثَنِي الْجَمِيعُ : مَنْ ، وَمَا ، وَأَمِي ، وَأَلْ فِي وَصْفِ صَرِيحٍ لِقَبْرِ تَفْضِيلِ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ ، وَذُو فِي لُغَةِ طَائِيءٍ ، وَذَا بَعْدَ مَا أَوْ مَنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ ، وَصِلَةُ أَلِ الْوَصْفِ ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا : إِمَّا مُجَامَاةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا ، وَقَدْ يُحَذَفُ نَحْوُ : ( أَيُّهُمْ أَشَدُّ )<sup>(١)</sup> ( وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ )<sup>(٢)</sup> ( فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ )<sup>(٣)</sup> ( وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ )<sup>(٤)</sup> أَوْ ظَرَفٌ أَوْ جَارٌّ وَتَجَرُّورٌ تَأْمَانٍ مُتَعَاتِلَانِ بِأَسْتَقْرَرَّ تَحْذُوفًا .

ش - الباب الرابع من أنواع المعارف : الأسماء الموصولة<sup>(٥)</sup> ، وهي :  
المنفردة إلى صِلَةٍ ، وعائِدٍ .

وهي على ضربين : خَاصَّةٌ ، ومَشْتَرَكَةٌ .

فالخاصة «الذي» للمذكر ، و«التي» للدؤنث ، و«الَّذَانِ» لتثنية المذكر ، و«الَّتَانِ» لتثنية المؤنث ، ويستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، و«الأولى» لجمع المذكر، وكذلك «الَّذِينَ» وهو بالياء في أحواله كلها، وهُدَيْلٌ وعَقِيلٌ<sup>(٦)</sup> يقولون

- (١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .  
(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه (٤) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .  
(٥) إنما كان الاسم الموصول من جملة المعارف ؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب ، بخلاف الجملة التي تقع صفةً للذكورة ؛ فإنهم لم يشترطوا فيها ذلك ؛ فإذا قلت « لقيت من ضربته » فإن اعتبر «من» موصولة كان المعنى : لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته ، وإن اعتبر «من» موصوفة كان المعنى : لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضر وبالذ .  
(٦) عبارة غيره « هُدَيْلٌ أو عَقِيلٌ » وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتين ؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما ، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائله رجل من بني عقيل ، واستعرفه قريباً جداً .

«الدُّونَ»<sup>(١)</sup> رفعا، و «الَّذِينَ» جراً ونصباً، و «اللائِي» ، و «اللائِي»  
ولك فيهما إثباتُ الياءِ وتركها

والمشتركة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَالْ ، وَذُو ، وَذَا ، فهذه الستة تطلقُ على  
المفرد والمثنى والجمع ، المذكر من ذلك كله والمؤنث ، تقول في مَنْ : « بهجيني  
مَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ  
جِئْتِكَ » وتقول في «ما» لمن قال : « أَشْتَرَيْتُ حِمَارًا ، أَوْ أَنَانًا ، أَوْ حِمَارَيْنِ ، أَوْ أَنَانَيْنِ  
أَوْ مُحْرَمًا ، أَوْ أَنَا » : « أَهْجِنِي مَا أَشْتَرَيْتَهُ ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهَا ، وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمَا ،  
وَمَا أَشْتَرَيْتَهُمْ »<sup>(٢)</sup> وما أَشْتَرَيْتَهُنَّ » وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما تكون «أل» موصولة بشرط أن تكون داخلة على وَصْفٍ صريحٍ ،  
لغير تفضيل ، وهو ثلاثة : اسمُ الفاعل كالضارب ، واسمُ المفعول كالضروب ،  
والصفة المُشَبَّهة كالتَّسْنَنُ ؛ فإذا دخلت على اسم جامد كالرجل ، أو على وَصْفٍ  
يُشَبِّه الأسماء الجامدة كالصاحب ، أو على وهف التفضيل كالأفْضَلِ والأفْضَلِ<sup>(٣)</sup> ؛  
فهى حرفُ تعريفٍ .

وإنما تكون «ذو» موصولة في أفة طيبة خاصة ، تقول . « جادني ذُو قَامٍ »  
وَمُبْمَعٍ من كلام بعضهم : « لا وَذُو في السماء عَرَشُهُ » وقال شاعرهم :

٣١ - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي

وَيَبْتَرِي ذُو حَفَرَتُ وَذُو طَوْبَتُ

(١) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعمى أحد بني عقيل ، وهو شاعر جاهلي :

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ الفُتْحِ غَارَةً مِلْحَاحًا

(٢) قد عبر المؤلف عن الجر بضمير جمع الذكور العقلاء ، وذلك غير جائز ، وقد

تمحل له العلامة السجاعي بأنه نزلها منزلة العقلاء ، وذلك كلام عجيب .

(٣) في بعض النسخ « كالأفضل والأعلم »

٣٦ - هذا البيت من قول سنان بن الجهل الطائي ، وهو من جملة أبيات اختارها

« أبو تمام الطائي في حماسته ، وقد استشهد به الأئمة في باب الموصول (رقم ١٠١) وللؤلف في توضيحه (رقم ٥١) .

الآفة : « ذو حفرت » أي : التي حفرتها « وذو طويت » أي التي طويتها وتقول : طويت البئر طيا ، إذا بنيت بالحجارة عليها

المعنى : إنه لاحق لكم في ورود هذا الماء ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبل ، وكان خاصا بهما لا يرده غيرهما ، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وأنا الذي بنيت دائرها ؛ فأنا أحق الناس بورودها .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للماء » اسم إن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ماء » خبر إن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وماء مضاف وأب من قوله « أبي » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « وجدى » الواو حرف عطف ، وجد معطوف على أب ، وللمعطوف على المجرور مجرور ، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وبئرى » الواو حرف عطف ، وبئر : إما مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضا ، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ أو معطوف على خبر إن ، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع ، فإن قدرت قوله « بئرى ذو طويت » مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملة على جملة ، أي : عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، وإن قدرت قوله « بئرى » معطوفا على اسم إن وقوله « ذو » معطوفا على خبر إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحد ، وقوله « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بحرف محذوف ، تقديره : وبئرى ذو حفرتها « وذو » الواو حرف عطف ، وذو : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « طويت » فعل وفاعل ، وجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق ، والعائد ضمير منصوب بطوى محذوف ، والتقدير : وبئرى ذو طويتها .

وإنما تكون « ذا » مَوْصُولَةٌ بشرط أن يتقدّمها « ما » الاستفهامية ، نحو :  
 ( مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ )<sup>(١)</sup> أو « مَنْ » الاستفهامية ، نحو قوله :  
 ٣٢ - وَقَصِيدَةٌ تَأْتِي الْمَلُوكَ غَرِيبَةً ،  
 قَدْ قُلْتُمَا لِيَقَالَ : مَنْ ذَا قَالَهَا ؟

= الشاهد فيه : قوله « وبئرى ذو حفرت ، وذو طوبت » حيث استعمل فيه « ذو » مرتين اسما موصولا ، بمعنى التى ؛ وذلك لأن البئر مؤنثة فى المعنى وإن لم يكن فى لفظها علامة دالة على التأنيث ؛ فهى مثل زينب وهند ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف ومثل هذا الشاهد فى استعمال « ذو » اسما موصولا قول منظور بن سحيم الفهسي :  
 وَلَسْتُ بِهَا جِرٌّ فِي الْقَرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ      عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيَا  
 فَإِنَّمَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ      فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا  
 يريد فحسى من الذى عندهم ، وكذلك قول قول الطائي ، وهو شاعر من شعراء آخر الدولة الأموية :

فَقَوْلًا لِهَذَا الْمَرَّةِ ذُو جَاءَ سَاعِيَا :      هَلُمَّ ؛ فَإِنَّ الْمَشْرِقَ الْفَرَائِضُ  
 يريد قولاً لهذا المرء الذى جاء ساعياً ، والساعى : الذى يتولى جمع الصدقات ويعمل فى أخذها من نجب عليهم ؛ فيؤديها إلى الإمام الذى يوزعها فى مصارفها التى نص عليها الكتاب الكريم .  
 ومن هذه الشواهد تعلم أن « ذو » تأتى للمفرد المذكر والمفرد المؤنث ، سواء أكان من ذوى العقل أم لم يكن ، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين دل هذا الاشتراك على أنها تأتى بالفظ واحد اسكلم ما يطلق عليه الاسم الموصول .  
 (١) من الآية ٢٤ ومن الآية ٣٠ من سورة النحل .  
 ٣٢ - هذا البيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من قصيدة له أولها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةً أَجْهَالَهَا      غَضْبِي عَلَيْكَ ، فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا ؟

وروى صدر البيت الشاهد فى ديوان شعره المطبوع فى فينا :

\* وَغَرِيبَةً تَأْتِي الْمَلُوكَ حَسَكِيمَةً \*

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف فى كتابه شذور الذهب ( رقم ٦٨ ) .



اللغة : « قصيدة » هي في الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة ، وهي في اصطلاح العروضيين : عبارة عن حملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل : عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتحسين والإتيان ، وقوله « غريبة » أي : نادرة منقطعة النظير .

الإعراب : وقصيدة الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تأتي » فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على قصيدة « الملوك » مفعول به لتأتي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله ، أو في محل جر صفة لقصيدة باعتبار لفظه « غريبة » صفة لقصيدة أيضاً ، وقد خالف في ذلك الأشهر الأعرف من الإتيان بالصفة المفردة قبل الوصف بالجملة « قد » حرف تحقيق « قلنا » فعل وفاعل ومفعول والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قصيدة « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره « من » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ مبنى على السكون في محل رفع أيضاً « قالها » قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا ، وها : ضمير عائد إلى قصيدة مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل ليقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي ، بعد « من » الاستفهامية ، وجاء له بصلة هي قوله « قالها » والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لقال ؛ كما انضح من الإعراب .

وقد استشهد العلماء للحجاء « ذا » اسماً موصولاً مسبوقاً بالاستفهامية بقول أبيد بن ربيعة العامري :

أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَاذَا يُحَاوِلُ ؟  
أَلْحَبُّ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ ؟

أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ ومن الذى قالها ؟  
فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي أَسْمُ إشارة ، ولا يجوز أن تكون  
موصولة ، خلافاً للكوفيين ، واستدلوا بقوله :  
٣٣ — عَدَسٌ ، مَا لِمَبَادٍ هَلَيْكَ إِمَارَةٌ ،  
أَمِنْتَ ، وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقُ

٣٣ — هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى ، يقولها وقد خرج من سجن  
عبيد الله بن زياد أخى عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد  
أنشد المؤلف مجزئه فى كتابه شذور الذهب ( رقم ٦٩ ) وأنشده مرتين فى كتابه أوضح  
المسالك إحداهما فى باب الوصول والثانية فى باب الحال ، وأنشد صدره وحده فى ذلك  
الكتاب فى باب أسماء الأصوات ( رقم ٥٥ ) وأنشده الأشمونى فى باب الوصول  
( رقم ١٠٤ ) ، وقد شرحنه هناك شرحاً وافياً وذكرنا قصته فأرجع إليه فى المواضع  
الذى أحلناك عليها إن شئت

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس ، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس  
فجعلها اسماً للفرس نفسه ، كما قال :

إِذَا سَمَّاتُ يَزْرِي عَلَى عَدَسٍ فَمَا أَبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسَ  
« عباد » هو عباد بن زياد « أمنت » أراد أنك قد صرت فى مكان بعيد عن أن  
تتالك فيه يد عباد ، ويروى « نجوم » . « وهذا تحمليين طليق » أى : والذى  
تحمليينه طليق ، يريد نفسه .

الغنى : يخاطب فرسه ويزجرها ، ويدفع عنها الخوف ، ويقول لها : لا تخافى فقد  
خرجنا من البلاد التى لعباد إمارة عليها ، وصرنا بمنجى منه .

الإعراب : قد اختلف الكوفيون والبصريون فى إعراب هذا البيت ، فلا بد لنا  
من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً ، ثم نعره به بعد ذلك على طريقة البصريين ؛ لأن بيان  
الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقف على ذينك ؛ فنقول :

قال الكوفيون : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لا عمل له من  
الإعراب « ما » نافية « لِمَبَادٍ » اللام حرف جر ، وعباد : مجرور باللام ،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق  
بإمارة « إمارة » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أمنت »  
فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم موصول =

قالوا : « هذا » موصول مبتدأ ، و « تحملين » صلةُ ، والعائد محذوفٌ ، و « طليق » خبره ، والتقدير : والذي تَحْمَلِينَهُ طليقٌ .  
وهذا لا دليل فيه ؛ لجواز أن يكون « ذا » للإشارة ، وهو مبتدأ ، و « طليق » خبره ، و « تَحْمَلِينَ » جملة حالية ، والتقدير : وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولا لك ، ودخولُ حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها الإشارة ، لا موصولة .  
فهذا خلاصة القول في تمداد الموصولات : خاصتها ، ومُشترِكها .  
فأما الصلة فهي على ضربين : جملة ، وشبه جملة ، والجملة على ضربين : اسمية ، وفعالية .

مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وباء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير : والذي تحملينه ، وقوله « طليق » خبر المبتدأ الذي هو قوله « هذا » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلا لأن .  
وقال البصريون : « وهذا » الواو وار الحال أيضاً ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « تحملين » فعل وفاعل ، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأى سيويوه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتق ، وقوله « طليق » خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول السكوفيين .

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » حيث زعم السكوفيون أن « ذا » اسم موصول صلته قوله « تحملين » ؛ لأنه لا يلزم عندهم لاعتبار « ذا » موصولا أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين ؛ ولا يمنع من اعتباره موصولا عندهم تقدم حرف التنبيه عليه ، وأما البصريون فقالوا : إذا تقدم حرف التنبيه لزم أن يكون « ذا » اسم إشارة ، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه ، فإن تقدم عليه « ما » أو « من » الاستفهاميتان ووجدت الصلة كان اسما موصولا ، وإلا فهو اسم إشارة ، وههنا تقدم حرف التنبيه فهو اسم إشارة ولا يكون اسما موصولا ، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتضح من الإعراب .

وشرطها أمران ؛ أحدهما : أن تكون خبرية ، أعني محتملة للصدق والكذب ؛ فلا يجوز « جاء الذى أضربته » ولا « جاء الذى يمتسكته » إذا قصدت به الإنشاء ، بخلاف « جاء الذى أبوه قائم » و « جاء الذى ضربته » والثانى : أن تكون مشتقمة على ضمير مطابق للموصول : فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنينه ، نحو « جاء الذى أكرمه » و « جاءت التى أكرمتها » و « جاء اللذان أكرمتهما » و « جاءت اللتان أكرمتهما » و « جاء الذين أكرمتهم » و « [ جاء ] اللاتي أكرمتن » .

وقد يحذف الضمير ، سواء كان مرفوعا ، نحو قوله تعالى : ( ثم أنزله عن من كل شئمة أيهم أشد )<sup>(١)</sup> أى الذى هو أشد ، أو منصوبا ، نحو ( وما حملت أيديهم )<sup>(٢)</sup> ، قرأ غير حمزة والسكسائي وشعبة ( حملته ) بالهاء على الأصل ، وقرأ هؤلاء بحذفها ، أو مخفوضا بالإضافة ، كقوله تعالى : ( فأقض ما أنت قاض ) أى : ما أنت قاضيه ، وقول الشاعر :

٣٤ — ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا

ويأتيك بالأخبار من لم تزود

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم (٢) من الآية ٣٥ من سورة يس .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة طه .

٣٤ — هذا البيت لطرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى أولها :

إخولة أطلال ببرقة شمدي تلوح كباتي الوشم في ظاهر اليد  
اللفظة : «خولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل ؛ وزن جمل وأجمال ، والطلل

هو : مابق شاخصا مرتفعا من آثار الديار بعد ارتحال أهلها عنها «برقة» بضم فسكون - هى ماغلاظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين «تلوح» تبدو وتظهر «الوشم» هو أن تفرز الإبرة فى الجسد وتذر على موضعه النيلج فيصير فى الجسد خضرة «ستبدي» مستظهر «من لم تزود» أى : الذى لم ترسله ليبحث عنها ، أو الذى لم تسأله عنها ، يقصد أنها ستأتيك عفوا من غير أن تتجشم البحث عنها .

أى ما كنت جاهله .

أو مخفوضاً بالحرف ، نحو قوله تعالى : ( يَا كَلِّمًا تَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ )<sup>(١)</sup> أى : منه<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

== المعنى : يقول : إن الأيام ستكشف لك ما كان مستتراً عنك ، وستأتيك الأخبار من غير أن تسكلف نفسك البحث عنها .

الإعراب : « متبدي » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، منع من ظهورها الثقل « لك » جار ومجرور متعلق بتبدي « الأيام » فاعل لتبدي ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » اسم موصول مفعول به لتبدي مبني على السكون في محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم كان مبني على الفتح في محل رفع « جاهلا » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير مجرور محلا بالإضافة ، والمضاف هو قوله جاهلا ، والتقدير ما كنت جاهله « ويأتيك » الواو حرف عطف ، يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ليأتي ، مبني على الفتح في محل نصب « بالأخبار » جار ومجرور متعلق بيأتي « من » اسم موصول فاعل يأتي مبني على السكون في محل رفع « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تزود » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي ، وطاقه ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بتزود ، محذوف ، والتقدير : من لم تزوده .

الشاهد فيه : قوله « ما كنت جاهلا » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، وهذا العائد مجرور بالإضافة ، والمضاف هو قوله « جاهلا » والتقدير : الذي كنت جاهله ، وفيه شاهد آخر لحذف العائد ، وذلك في قوله « من لم تزود » حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو من ، وذلك العائد منصوب بالفعل الذي هو قوله تزود ، وتقدير الكلام : ويأتيك بالأخبار الذي لم تزوده ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنين .

(٢) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثة =

٣٥ - نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ

وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعُمُومُ

أى : نصلى للذى صلّت له قريش .

= شروط ؛ الأول : أن يكون الاسم المرصول ، أو الاسم الموصوف بالاسم المرصول ، مجروراً بحرف جر أيضاً ؛ فالأول نحو أخذت فى الذى أخذت فيه ، والثانى نحو سرت فى الطريق الذى سرت فيه ، والشرط الثانى : أن يكون الحرف الذى جر العائد مائلاً الحرف الذى جر المرصول أو الموصوف لفظاً ومعنى ، والشرط الثالث : أن يكون متعلق الحرفين واحداً فى المادة والمعنى .

٣٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « جعد العموم » أى أنكسر الجميع جلالة واستحقاقه للعبادة .

المعنى : يقول : إنهم يطيعون ربهم ، ويقومون بواجباتهم ، ويؤدون ما عليهم من الحقوق ، وهم لا يباليون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى ، ولا يمنهم ذلك الجعد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائه

الإعراب : « نصلى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « للذى » اللام حرف جر ، والذى : اسم موصول مبني على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله نصلى « صلّت » صلى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قريش » فاعل صلى ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً والتقدير : للذى صلّت قريش له « ونعبده » الواو حرف عطف ، نعبد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لتعبد ، مبني على الضم فى محل نصب ، وهذه الجملة معطوفة على جملة نصلى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط . جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط . والثانى جوابه وجزاؤه « جعد » فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على الفتحة فى محل جزم « العموم » فاعل جعد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ما قبل أداة الشرط ، وتقديره : إن جعد العموم فإننا نعبده ، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : إن أقر العموم عبدناه وإن جعد العموم عبدناه الشاهد فيه : قوله « للذى صلّت قريش » حيث حذفنا من جملة الصلة التى هى قوله « صلّت قريش » العائد إلى الاسم المرصول ، وهو قوله « الذى » المجرور محلاً باللام وهذا العائد

وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر .  
وشبه الجلة ثلاثة أشياء : الظرف ، نحو « الذي عندك » والجار والمجرور ،  
نحو « الذي في الدار » والصفة الصريحة ، وذلك في صلة آل ، وقد تقدّم شرحه .

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين<sup>(١)</sup> ؛ فلا يجوز « جاء الذي  
بك » ولا « جاء الذي أمس » لئقصانهما ، وحكى الكسائي « نزلنا المنزل  
الذي البارحة » أي : الذي نزلناه البارحة ، وهو شاذ .

ضمير مجرور بحرف جر ، وأنت إذا نظرت متأملا في هذا الشاهد تبين لك أن  
حرف الجر المحذوف الذي يجر العائد المحذوف مماثل لحرف الجر الذي جر الاسم  
الموصول في لفظه ومعناه ، ألا ترى أن التقدير : نصلي للذي صلت له قريش ؛ فالجار  
للضمير اللام ، وهي مثل الجار للذي لفظا ومعنى ، ومتعلق اللام هو صلت ، وهذا الفعل  
مماثل لنصلي مادة ومعنى .

فإذا اتضح لك هذا علمت أنه لا يجوز حذف العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان  
ذلك العائد مجرورا بحرف جر - إلا إذا تماثل الحرفان لفظاً ومعنى ، وتماثل مع ذلك  
متعلقهما مادة ومعنى ، فإن اختلف لفظ الحرفين ، أو معناهما ، أو اختلفت مادة المتعلقين  
أو معناهما ؛ لم يجز الحذف .

(١) الظرف التام هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام مؤديا لمعنى تام ، والظرف  
الناقص هو : الذي يكون تعلقه بالسكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة ، وهذا كلام يحتاج  
إلى أن نوضحه لك ، فاعلم أولاً أن السكون هو الحدث ؛ فالأكل كونه ، والشرب كونه ،  
والنوم كونه ، ثم اعلم ثانياً أن السكون ينقسم إلى قسمين : عام ، وخاص ؛ فالسكون العام  
مثل الوجود ، ومعنى عمومه أنه لا يخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما ، ألسنت ترى أن  
كل شيء فهو موجود ، في كل وقت ، وأما السكون الخاص فهو ما يكون صفة لبعض  
الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة ، فإذا أردت أن تعرف  
ما هو تام من الظرف فهاته مع السكون العام فإن وجدت أنه يفيد فائدة تامة فاعلم أنه تام ،  
مثل قولك : جاء الذي عندك ؛ ألا ترى أنك لو قدرته : جاء الذي وجد عندك ، أفاده  
ولو قلت : جاء الذي أمس ، لم يكن تاماً ؛ فإنك لو قدرت جاء الذي وجد أمس ؛ لم  
يفد فائدة يصح أن تقصد من الكلام ؛ لأنك تعلم أن كل شيء فهو موجود أمس .

شرح قطر الندى : لابن هشام

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كأنما متعلقين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ،  
تقديره استقرَّ ، والضمير الذي كان مستتراً في الفعل انتقل منه إليهما .

ص — ثمَّ ذُو الأداةِ وَهِيَ أَلٌ عِنْدَ الخليلِ وَسَيبويه<sup>(١)</sup> لَا الألفُ وَحَدَّهَا ،  
خِلَافاً لِلأخفشِ ، وَتَسْكُونُ لِلتَّهْدِ نَحْوُ ( فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ ) وَ « جَاءَ  
القاضي » أَوْ لِلجنسِ كـ « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيَارُ وَالذَّرْهُمُ » ( وَجَعَلْنَا مِنَ  
الماءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيًّا ) أَوْ لِاستفراقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ ( وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا )  
وَ صِفَاتِهِ نَحْوُ « زَيْدٌ الرَّجُلُ » .

ش — الدعوى الخامس من أنواع المعارف : ذُو الأداة ، نحو الفرس والغلام .  
والشهور بين النحويين أن أُعْرِفَ « أَلٌ » عند الخليل ، واللام وحدها عند  
سيبويه<sup>(١)</sup> ونقل ابن عسقور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ،  
ونقله بعضهم عن الأخفش ، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل  
في أن المعرفَ أَلٌ ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة : أزاندة هي أم أصلية ؟  
واستدل على ذلك بمواضع أوردتها من كلام سيبويه .

وتلخيص الكلام [ أن ] في المسألة ثلاث مذاهب ؛ أحدها : أن المعرف  
« أَلٌ » والألف أصلٌ ، الثاني : أن المعرف « أَلٌ » والألف زائدة ، الثالث : أن  
المعرف اللام وحدها ، والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطوُّر اللام بآبوتها الإملاء .  
وتنقسم « أَلٌ » المُعرِّفةُ إلى ثلاثة أقسام ؛ وذلك أنها إما لتعريف العهد ،  
أو لتعريف الجنس ، أو للاستفراق .

فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين ، لأن العهد إما ذِكْرِيٌّ ، وإما ذَهَبِيٌّ ،

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غير ما ذكره في المتن ، وما ذكره هنا هو المعروف  
عند النحاة عن سيبويه ، ولذلك اضطر العلامة السجاعي أن يكتب على عبارة المتن ما نصه  
« أى في أحد قوليه ، وقوله الآخر أنها اللام وحدها ، وهو المشهور عند النحاة عن  
سيبويه » وأقول : فابن هشام قد صنف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه  
موافق للخليل ، ثم بدا له أن يخالف ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه ؛  
فليس لسيبويه رأيان كما توهمه عبارة السجاعي ، وليسكن النقل مختلف عنه ، ووجه هذا  
الاختلاف اختلاف العلماء في المعنى الذي يهمهم من كلامه ؛ والاختلاف فهم للاختلاف ، ذهب



فالأول كقولك « اشْتَرَيْتُ فَرَسًا » ثم بعث الفرسَ « أى : بعث الفرس المذكور ، ولو قلت « ثم بعث فَرَسًا » لكان غيرَ الفرسِ الأول ، قال الله تعالى : ( مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ، الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ )<sup>(١)</sup> والثاني كقولك « جاء القاضي » إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍ .

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك : « الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ » إذا لم تُرَدَّ [به] رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها ، وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ، ولا يصح أن يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء ؛ لأن الواقع بخلافه ، وكذلك [قولك] « أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ وَالذَّرْهَمُ » ، وقوله تعالى : ( وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ )<sup>(٢)</sup> ، وأل هذه هي التي يُعبرُ عنها بالجنسية ، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لبيان الماهية ، وبالثي لبيان الحقيقة .  
وأما التي للاستفراق فعلى قسمين ؛ لأن الاستفراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد ، أو باعتبار صفات الأفراد ؛ فالأول نحو : ( وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا )<sup>(٣)</sup> أى كل واحدٍ من جنس الإنسان ضعيف ، والثاني نحو قولك : « أَنْتَ الرَّجُلُ » أى الجامع لصفات الرجال المحمودة .

وضابطُ الأولى : أن يصح حُلُولُ « كل » محلها على جهة الحقيقة ؛ فإنه لو قيل : « وخلق كل إنسان ضعيفاً » لصح ذلك على جهة الحقيقة .  
وضابطُ الثانية : أن يصح حُلُولُ « كل » محلها على جهة الجواز ؛ فإنه لو قيل : « أنت كل رجل » لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ الصَّيِّدِ فِي جَوْفِ الْفَرَّاسِ »<sup>(٤)</sup> ، وقول الشاعر :

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور (٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) قاله النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سفيان ، وكان أبو سفيان قد جاء ؛ فاستأذن على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فحجبه النبي برهة ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلبهتين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان أنت كما قيل :  
( ٨ — شرح قطر الندى )

٣٦ - لَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

\*\*\*

ص - وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لَفَةً خَيْرِيَّةٌ .

ش - لَفَةً خَيْرِيَّةً إِبْدَالُ لَامِ أَلِ مِيماً ، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَفْتِهِمْ ؛ إِذْ قَالَ : « لَيْسَ مِنْ أُمِيرٍ أَمْهِيَامٌ فِي أُمَّسَقَرٍ » [ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

٣٧ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو بَوَاصِلِي  
بِرِّمِي وَرَائِي بِأَمْسَقَرِي وَأَمْسَلِي ]

« كل الصيد في جوف الفرا » معناه إذا أنا حبيبك لم يعترض أحد على حبيبه، وهو يضرب لمن يفضل على غيره (انظر مجمع الأمثال ٢ / ٦٩ بولاق) . والجلهمتان: جانب الوادي ٣٦ - هذا البيت لأبي نواس - بضم النون وفتح الواو مخففة - واسمه الحسن بن هانيء ، وأبو نواس ليس بمن يستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف ، واللؤف لم يذكر البيت ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما ساقه مساق الاستشناس بمعناه ، كما هو ظاهر ، وللعاني كما تؤخذ عن العرب المحتج بهم تؤخذ عن غيرهم من اللولدين وعن غير العرب .

للعني : إنه لا ينكر أحد أن الله تعالى قادر على أن يجعل جميع الصفات المحمودة في الناس كافة في رجل واحد

الإعراب: « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « على الله » جار ومجرور متعلق بقوله مستنكر الآتي « بمستنكر » الباء حرف جر زائد ، مستنكر : خبر ليس تقدم على اسمها ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « أن » حرف مصدرى ونصب « يجمع » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود على الله تعالى « العالم » مفعول به ليجمع ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم ليس تأخر عن خبرها ، وتقدير الكلام: ليس جمع الله العالم في واحد بمستنكر على الله ، وقوله « في واحد » جار ومجرور متعلق بيجمع ٣٧ - قد أُنشِدَ جماعة منهم الأثموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد اللؤف ، ولم ينسبه كثير منهم إلى قائل معين ، وقد نسبته ابن بري إلى بجير بن عنمة الطائي ، والصواب في إنشاده هكذا :

وَأَنَّ مَوْلَايَ ذُو بُعَاثِي  
لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَةَ =



ص — وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ يَمَّا ذُكِرَ ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ،  
إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ .

ش — النوعُ السادسُ من المعارفِ : ما أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الخَمْسَةِ  
لِلذِكُورَةِ ، نحو « غُلَامِي ، وَغُلَامُ زَيْدٍ ، وَغُلَامُ هَذَا ، وَغُلَامُ الَّذِي فِي الدَّارِ ،  
وَغُلَامُ الْقَاضِي » .

وَرُتِبَتْهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرْتِبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ ؛ فَالْمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ ،  
وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رَتْبَةِ الْإِشَارَةِ ، وَكَذَا الْبَاقِي ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الْمُضْمَرِ ؛  
فَلَيْسَ فِي رَتْبَةِ الْمُضْمَرِ ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : « مَرَزْتُ زَيْدًا صَاحِبِيكَ » ، فَتَصِفُ الْعَلَمَ  
بِالاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضْمَرِ ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رَتْبَةِ الْمُضْمَرِ لَسَكَانَتِ الصِّفَةُ أَعْرَفَ مِنَ  
الْمُوصُوفِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ .

\*\*\*

ص — بَابُ: الْمُبْتَدَأُ وَالتَّخْبِيرُ مَرْفُوعَانِ ، كَمَا « اللَّهُ رَبُّنَا » وَ « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » .

ش — المبتدأ هو « الاسم المجرد » عن العوامل اللفظية الإسناد « فالاسم » :  
جِنْسٌ بِشَمْلِ الصَّرِيحِ كَزَيْدٍ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، وَالْمَوْوَلُ فِي نَحْوِ (وَأَنْ تَهْوَمُوا)  
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَنْ تَهْوَمُوا خَيْرٌ لَكُمْ) <sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّهُ مَبْتَدَأٌ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَيْرٍ ، وَخَرَجَ  
بِ « الْمَجْرَدِ » نَحْوِ « زَيْدٌ » فِي « كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا » ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ

الشاهد فيه : قوله « باسمهم وامسلمه » فإنه إنما أراد « بالسهم والسلامة » فاستعمل  
« أم » حرفا دالا على التعريف مثل « أل » ، وهذه لغة جماعة من العرب هم حمير ،  
وقد نطق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « ليس من امرئ امصيام في امسفر »  
يريد « ليس من البر الصيام في السفر » و « أم » الحميرية هذه تدل على كل ما تدل  
عليه « أل » التي يستعملها جمهور العرب بغير فرقى .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اللفظية ، ونحو قولك في المدد : واحد ، اثنان ، ثلاثة ؛ فإنها وإن تجردت لكن لا إسناد فيها .

ودخل تحت قولنا : « اللسان » ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده ، نحو : « زيد قائم » ، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده ، نحو : « أقام زيدان » .

والخبر هو : « المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة » ؛ نخرج بقول « المسند » الفاعل في نحو : « أقام زيدان » فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة ، لكنه مسند إليه ، لا مسند ، وبقول « مع المبتدأ » نحو « قام » في قولك « قام زيد » .

وحكم المبتدأ والخبر الرفع .

\*\*\*

ص — وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ هَمَّ أَوْ خَصَّ ، نَحْوُ : « مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ » ( أَلِهُ مَعَ اللَّهِ ) وَ ( لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ) وَ « خَسَّ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

ش — الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، لا نكرة ؛ لأن النكرة مجهولة غالباً ، والحكم على المجهول لا يفيد<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاملاً

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقع الفاعل نكرة إلا بمسوغ ، كما أنه لا يجوز أن يكون للمبتدأ نكرة إلا بمسوغ ، من قبل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكوم عليه ، والنكرة مجهولة غالباً ، وكل واحد من الفعل والخبر حكم ، والحكم على المجهول لا يفيد ، ولكنهم فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرة ولم يجزوا أن يكون للمبتدأ نكرة إلا بمسوغ من السوغات التي ذكر مجملها للؤائف .

ووجه التفرقة بين المبتدأ والفاعل أن الفعل مع الفاعل واجب التقديم عليه ، بخلاف المبتدأ مع الخبر ؛ فإن الأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر ، والنكرة تصير بتقديم حكمها عليها في حكم المخصوص قبل الحكم ، وإذا كان تقديم الفعل يصير الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرة ، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة =

أو خاصاً؛ فالأول كقولك : « ما رجلٌ في الدار » ، وكقوله تعالى : ( أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> فالمبتدأ فيهما عام ؛ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام ، والثاني كقوله تعالى : ( وَآبَدُ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « خَسُّ صَلَواتِ كَتَبَتْنِ اللَّهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » ؛ فالمبتدأ فيهما خاص ؛ لسكونه موصوفاً في الآية ، ومضافاً في الحديث ، وقد ذكر بعضُ النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صُوراً ، وأنهاها بعضُ المتأخرين إلى تَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم ، فليتأمل ذلك .

\* \* \*

ص — وَأَخْبِرُ جُمْلَةً لَهَا رَابِطٌ ، كـ « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ » ، و ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ) و ( الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ) ، و « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ » إلا في نحو ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) .

ش — أى : ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ برابطٍ من رَوَابِطِ أربعة :  
أحدها : الضميرُ ، وهو الأصلُ في الرِّبْطِ ، كقولك « زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ »  
فزيد : مبتدأ أول ، وأبوه : مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه ، وقائمٌ : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الضمير .  
الثاني : الإشارة ، كقوله تعالى : ( وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ )<sup>(٣)</sup> فلباس : مبتدأ ، والتقوى : مضاف إليه ، وذلك : مبتدأ ثان ، وخير : خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط بينهما الإشارة .

== لأن القصد من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصه إنما هو اجتلاب إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكيم بعد معرفة المحكوم عليه ؛ فإذا تقدم الحكم كان السامع مقبلاً على المتكلم مصغياً إليه ؛ ليعرف المحكوم ولو بالنوع ؛ فافهم ذلك وتمسك به .

(١) من كل آية من الآيات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .



ش — أى : ويقع الخبر ظرفاً منصوباً ، كقوله تعالى : ( وَالرَّكْبُ أَنْفَلَ مِنْكُمْ )<sup>(١)</sup> ، وجاراً ومجروراً ، كقوله تعالى : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(٢)</sup> وهما حينئذ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديره مستقر أو استقر ، والأول اختيار جمهور البصريين ، وَحُجَّتْهُمْ أَنْ المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، والثاني اختيار الأخفش ، والفارسي ، والزحشرى ، وَحُجَّتْهُمْ أَنْ المحذوف عاملٌ النصب في لفظِ الظرف ومحلُّ الجار والمجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .



ص — وَلَا يُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ ، وَ « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ » مُتَأَوَّلٌ .  
ش — ينقسم الظرف إلى : زمانى ، ومكانى ، والمبتدأ إلى : جوهر ، كزيد وتحررو ، وعرض كالقيام والقعود ، فإن كان الظرف مكانياً صحَّ الإخبار به عن الجوهر والعرض ، تقول : « زَيْدٌ أَمَامَكَ ، والخبرُ أَمَامَكَ » وإن كان زمانياً صحَّ الإخبار به عن العرض دون الجوهر<sup>(٣)</sup> ؛ تقول « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » ولا يجوز « زَيْدٌ الْيَوْمَ » : فإنَّ وَجْدَ في كلامهم ما ظاهره ذلك وَجَبَ تأويله ، كقولهم : « اللَّيْلَةَ الْهَلَالَ »<sup>(٤)</sup> فهذا على حذف مضاف ، والتقدير : الليلة طلوع الهلال .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنفال (٢) من الآية ١ من سورة فاطحة الكتاب  
(٣) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات ، ولا يقع صفة له ، ولا يكون حالاً منه ، سواء أكان اسم الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بـ : فيكون في هاتين الحالتين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال ، أم كان منصوباً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف .

(٤) وقد ورد من ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي وقد أخبر بمقتل أبيه :  
اليوم خمر، وغدا أمر، يريد اليوم شرب خمر، ومثله قولهم : الرطب شهرى ربيع ، وقولهم : =



ص — وَيُغْنِي عَنِ الْخَبْرِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى أَسْتَفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ ،  
نَحْوُ : « أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلِمَى » و « مَا مَضْرُوبُ التَّمْرَانِ » .

ش — إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ، أشتغنى برفوعه  
عن الخبر ، تقول : « أقائمُ الزيدان » و « ما قائمُ الزيدان » ؛ فالزيدان :  
فاعل بالوصف ، والكلام مُسْتَفْتَنٌ عن الخبر ؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ،  
الآ ترى أن المعنى : أي قومُ الزيدانِ ، وما يقومُ الزيدان ؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ  
عنه ، فكذلك ما كان في موضعه ، وإنما مثلتُ بقاطنٍ ومضروبٍ ليعلم أنه لا فرق  
بين كون الوصف رافعاً للفاعل ، أو اللائب عن الفاعل .

ومن شواهد النفي قوله :

٣٨ — خَلِيلِي مَا وَاوَفٍ بِمَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي كَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

الورد أيار ، يريدون طلوع الرب في شهرى ربيع ، وظهور الورد في أيار ، وكذلك  
قول رجل من ضبة ، ويقال : القائل هو قيس بن حصين الحارثي :

أَكَلْتُ عَامَ نَعَمٍ نَحْوُونَهُ يُبَلِّغُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

وقول امرئ القيس أيضاً « اليوم قحاف ، وغدا نقاف » والقحاف : جمع قحف ، وهو  
إناء يشرب فيه ، والنقاف : أراد به الحرب وتحطيم الروس ، وهذا بمعنى كلامه الأول  
وتقديره : اليوم شرب قحاف ، وغدا تحطيم روس في قتال .

٣٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به من الصناديق  
الأشموقي (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشذور (رقم ٨٤) وشرحناه  
في كل هذه المواضع ، وسيأتى للمؤلف الاستشهاد بهذا البيت مرة أخرى في هذا  
الكتاب في الكلام على إعمال اسم الفاعل .

اللغة : « واف » اسم فاعل من الوفاء ، وفعله وفي يفي ، مثل وعى يهي . من باب  
ضرب يضرب ، والوفاء : أن تحافظ على المودة فتكون صديقاً لأصدقاء صديقك ،  
وحرماً على أعدائه « أقاطع » فعل مضارع من المقاطعة ، وهي المنع .

المعنى : يقول لصديقين له : إنكما إن لم تكونا لي على من أجزه وأقطع حبل مودته  
فإنكما لا تكونان قد قتما بما يستلزمه الوفاء بعمود المودة .

ومن شواهد الاستفهام قوله :

٣٩ - أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَى أُمُّ نَوَوَا ظَقْنَا ؟  
إِنْ يَبْطَنُوا فَمَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديرأ لأنه مثنى ، و« خليلي » مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، وأصله الأول يا خليلان لي ؛ حذفوا النون للإضافة ، ثم حذفوا اللام للتخفيف ، ثم تغير حرف إعرابه ؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب ، وهذا قبل الإضافة من نوع النكرة المقصودة ، كما هو ظاهر « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « واف » مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بهدي » الباء حرف جر ، وعهد : مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « أنما » ضمير منفصل فاعل بواف الذي وقع مبتدأ وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر للمبتدأ « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تسكونا » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون مبنى على السكون في محل رفع « لي » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول : مبنى على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول وهو من ، والمائد إلى الموصول ضمير منصوب بأقاطع ، محذوف ، والتقدير : على من أقطعه ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم يسكونا لي على من أقطعه فما واف بهدي أنما .

الشاهد فيه : قوله « ما واف أنما » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله أنما عن خبر المبتدأ الذي هو قوله واف ؛ لسكون هذا المبتدأ وصفاً أي : اسم فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو « ما » .

٣٩ - وهذا الشاهد محال تيسير لنامرة قائله ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم =

■ الأشموني (ش ١٣٤) والمؤانف في أوضعه (رقم ٦٥) وفي غذور الذهب (رقم ٨٥) وقد شرحناه في كل هذه المواضع ، وسينشده المؤانف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل فعمله قطن - من باب قعد - إذا أقام ، وتقول : قطن بالمسكن يقطن ، إذا لم يفارقه « طعنا » هو هنا بفتح الطاء والهمزة ، وهو الانحلال ومفارقة الديار .

المعنى : يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها ، أمم باقون في مكانهم أم نوا أن ينحلوا عنه ؟ ثم أخبر أنه لا يطبق الحياة بعد ارتحالهم .

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب قاطن : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن ، سد مسد خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخايس من التمام الساكنين وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « طعنا » مفعول به لنوا منصوب بالفتحة الظاهرة « إن » حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يطعنوا » فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبني على السكون في محل رفع « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم على مبتدئه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عيش » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قطنا » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من ، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية ، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو إن .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ الذي هو قوله « قاطن » لسكون ذلك المبتدأ وصفاً لأنه اسم فاعل وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة .

ص — وَقَدْ يَتَمَدَّدُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ : ( وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ) .  
 ش — يجوز أن يُخْبَرَ عن المبتدأ بخبر واحد ، وهو الأصل ، نحو « زَيْدٌ قَائِمٌ » أو بأكثر ، كقوله تعالى : ( وَهُوَ الْعَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ، قَوْلًا لِمَا يُرِيدُ )<sup>(١)</sup> وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تمدهُ ، وَقَدَّرَ لِمَا عَدَا الْخَبْرَ الْأَوَّلَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَبْتَدَأً ، أَيْ : وَهُوَ الْوَدُودُ ، وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّمَدُّدِ فِي مِثْلِ « زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ » وَفِي نَحْوِ « هَذَا حُلُو حَامِضٌ » لِأَنَّ ذَلِكَ كَلِمَةٌ لَا تَمَدُّدَ فِيهَا فِي الْحَقِيقَةِ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ خَبْرٌ ، وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصَيْنِ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَبْرٍ وَاحِدٍ ، وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَبْرِ الْوَاحِدِ ؛ إِذِ الْمَعْنَى هَذَا مُرْتَبَةٌ .

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟  
 ش — قد يتقدم الخبر على المبتدأ : جوازاً ، أو وجوباً .  
 فالأول نحو « فِي الدَّارِ زَيْدٌ » ، وقوله تعالى : ( سَلَامٌ هِيَ )<sup>(٢)</sup> ، ( وَآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ )<sup>(٣)</sup> وإنما لم يُجْعَلِ الْمَقْدَمُ فِي الْآيَتَيْنِ مَبْتَدَأً وَالْمُؤَخَّرُ خَبْرًا لِأَدَاتِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ النِّسْكَرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ .

والثاني<sup>(٤)</sup> كقوله : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » وَ « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ وقولهم : « عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا » وإنما وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضى التباس الخبر بالصفة ؛ فَإِنَّ طَلَبَ النِّسْكَرَةِ الْوَصْفَ لِتَعَيُّنِهَا بِهِ طَلَبٌ حَثِيثٌ ، فَالْتَزِمَ تَقْدِيمَهُ دَفْعًا لِهَذَا الْوَهْمِ ، وَفِي الثَّانِي إِخْرَاجَ مَا لَهُ مَسَدَرُ السِّكْلَامِ — وَهُوَ

(١) الآيات ١٤ و ١٥ و ١٦ من سورة البروج .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر (٣) من الآية ٣٧ من سورة يس .

(٤) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة ، وكل مثال يمثل ضابطاً ؛ فضابط المثال الأول

أن يكون الخبر غير مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ الابتداء بها ، وضابط المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام ، وضابط المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يعود على بعض الخبر ؛ فيجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال ، للسبب الذي ذكره المؤلف .

الاستفهام — عن صدر بيته ، وفي الثالث قَوَدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .  
ص — وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِّنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ ، نحوُ : ( سَلَامٌ ، قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ ) أى : عليكم ، أنتم .

ش — وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه .  
فالأول نحو قوله تعالى : ( قُلْ أَوَأَنْبِئُكُمْ بِشَرِّهِمْ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ )<sup>(١)</sup> أى هى النار ، وقوله تعالى : ( سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا )<sup>(٢)</sup> أى هذه سورة .  
والثانى كقوله تعالى : ( أَكَلْتُمَهَا دَائِمٌ وَظَلِمْتُمْ )<sup>(٣)</sup> أى دائم ، وقوله تعالى : ( قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ )<sup>(٤)</sup> أى أم الله أعلم .  
وقد اجتمع حذف كل منهما ، وبقاء الآخر ، فى قوله تعالى : ( سَلَامٌ قَوْمٌ مُّسْكِرُونَ )<sup>(٥)</sup> فسلام : مبتدأ حذف خبره ، أى : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، وَقَوْمٌ : خبر حذف مبتدؤه ، أى أنتم قوم .

ص — وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبْرِ قَبْلَ جَوَابِ « لَوْلَا » وَالْقَسَمِ الْعَرَبِيِّ ، وَالْحَالِ الْمُتَّصِلِ كَوْنُهَا خَبْرًا ، وَبَعْدَ وَارِ الْمَصَاحِبَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، نحوُ : ( لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) و « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَمَانَ » و « ضَرَبْتَنِي زَيْدًا قَاتِمًا » و « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » .

ش — يجب حذف الخبر فى أربع مسائل :  
إحداها : قبل جواب « لَوْلَا »<sup>(٦)</sup> ، نحو قوله تعالى : ( لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج (٢) من الآية ١ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الرعد . (٤) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الداريات .

(٦) المراد لولا الامتناعية، وهى التى تدل على امتناع المذكور ثانياً بسبب وجود المذكور أولاً؛ فإذا قلت « لولا طى لطفك عمر » فإن معنى هذا الكلام : امتنع هلاك عمر بسبب وجود على ، ولولا هذه تدخل على جملتين أولاهما اسمية والثانية فعلية ، فإذا دخلت على فعلية فالعمل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوبا أيضاً، وذلك كقول الشاعر:  
لا دَرٌّ دَرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِّدْتُ، وَلَا عُذْرِي لِمَحْدُودِ  
فقوله « حدثت » - ومعناه « حرمت » - مقدر بمصدر: أى لولا الحد، أى الحرمان موجود

مُؤْمِنِينَ<sup>(١)</sup> أى : لولا أنتم صدّدتمونا عن الهدى ؛ بدليل أن بعده : ( أَلَمْ يَكُنْ  
صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ )<sup>(٢)</sup> .

الثانية : قبل جواب القسم الصريح ، نحو قوله تعالى : ( لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ إِنِّي  
سَكَّرْتِمْ بِمِثْمِ يُغْمَمُونَ )<sup>(٣)</sup> أى : لعمرك يميني ، أو قسي ، واحترزت بالصريح  
عن نحو : « عهدُ الله » ؛ فإنه يستعمل قسماً وغيره ، تقول فى القسم : « عهدُ  
اللهِ لِأَفْعَلَانِ » وفى غيره : « عهدُ اللهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ » ؛ فلذلك يجوز ذكر الخبر ،  
تقول : « قَلَىٰ عَهْدُ اللهِ » .

الثالثة : قبل الحال التى يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ ، كقولهم : « ضَرَبَ زَيْدٌ  
قَائِمًا » ، أصله : ضرب زيدا حاصل إذا كان قائماً ، فحاصل : خبر ، وإذا :  
ظرف للخبر مضاف إلى « كان » التامة ، وفاعلها مستتر فيها ، عائد على مفعول  
المصدر ، وقائماً : حال منه ، وهذه الحال لا يصح كونها خبراً عن هذا المبتدأ ؛  
فلا تقول : ضَرَبَ قَائِمًا ؛ لأن الضرب لا يوصف بالقيام ، وكذلك « أَكْثَرَ  
شُرْبِي السُّوْبِقَ مَلْتَوْتَا » ، و « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » تقديره : حاصل  
إذا كان ملتوتاً ، أو قائماً ، وعلى ذلك فقس<sup>(٤)</sup> .

الرابعة : بعد واو المصاحبة الصريحة ؛ كقولهم : « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ »  
أى : كل رجل مع ضيعته مقرّونان ؛ والذى دل على الاقتران ما فى الواو من  
معنى المعية .

ص — بَابُ: النَّوَاسِخُ لِحِكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا: كَانَ  
وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَآيَسَ ، وَمَا زَالَ ،

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ (٢) من الآية ٣٢ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٧٢ من سورة الحجر .

(٤) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدرًا صريحاً كالثال الأول ، أو أفعال تفضيل  
مضافاً لمصدر صريح كالثال الثانى أو أفعال تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤول كالثال الثالث ،  
وبعد ذلك مفعول المصدر ، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلح هذا الحال لأن  
يكون خبراً ، ومعنى هذا أن وصف المبتدأ به لا يصح .

وَمَا فَتِيءٌ ، وَمَا أَنْفَكٌ ، وَمَا بَرِحَ ، وَمَا دَامَ ؛ فَيَرْفَعُونَ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا آمَنٌ ، وَيَنْصِبُونَ الْخَبَرَ خَبْرًا لَمَنْ ، نَحْوُ ( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ) .

ش — النواسخ : جمع ناسخ ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نَسَخْتَ الشَّمْسُ الظِّلَّ ، إذا أزالته ، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر . وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إن وأخواتها ، وما ينصبها معاً ، وهو ظن وأخواتها .

ويُسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ، ويسمى الأول من مفعولى باب إن اسماً ، والثاني خبراً ، ويسمى الأول من مفعولى باب ظن مفعولاً أولاً ، والثاني مفعولاً ثانياً .

والكلام الآن في باب كان ، وألفاظه ثلاث عشرة لفظةً ، وهى على ثلاثة أقسام : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط ، وهى ثمانية : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة : زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتِيءٌ ، وَأَنْفَكٌ ؛ فالنفي نحو قوله تعالى : ( وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ )<sup>(٢)</sup> ، وشبهه هو النهى والدعاء ؛ فالأول كقوله :

٤٠ — صَاحَ شَمْرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ ؛ فَذَسِيئَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(١) من الآية ١١٨ من سورة هود . (٢) من الآية ٩١ من سورة طه .

٤٠ — لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين ، ومن استشهد به من المؤلفين الأشعري (رقم ١٧٢) والمؤلف في أوضحة (رقم ٨١) وابن عقيل (رقم ٦٢) . اللغة : « شمر » فعل أمر من التشمير ، وهو هنا الجد في الأمر والنهيولة ، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة ؛ لأنه هو الذى يتلاءم مع ما بعده « لا تزل ذاكر الموت » أى استمر على ذكره ، لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذ « نسيانه ضلال » أى داع إلى الضلال وموقع فيه « مبين » ظاهر واضح .

المعنى : يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها ، وينهاه عن ترك تذكر =

والثاني كقوله :

٤١ - أَلَا يَا أَشْمِي يَا دَارَتِي عَلَى الْبَلِي

وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

الموت، ويعلل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانفاس في شهواتها الإعراب : «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله يا صاحي «شمر» فعل أمر ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهى «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذاكر مضاف و «الموت» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «فدسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان : مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، بنى على الضم في محل جر «ضلال» خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مبين» نعت لضلال ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « لا تزل ذاكر الموت » حيث رفع بتزل الاسم الذي هو الضمير للمستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونصب به الخبر الذي هو قوله « ذاكر الموت » لكونه فعلا مضارعا متصرفا من زال الناقصة ، وقد حجب بحرف النهى الذي هو أخو النفي .

٤١ - هذا البيت من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل ( رقم ٦٣ ) والأشجوني ( رقم ١١ ) والمؤلف في أوضعه ( رقم ٨٢ ) وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها .

اللغة : « البلى » هو بكسر الباء وفتح اللام ، وتقول: بلى الثوب يبلى بلى ، على وزن رضى برضى رضى ، إذا رث جديده «منهلا» اسم فاعل من قولك : انهل المطر ، إذا انسكب وانصب « جرعائك » الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تفتت شيئا « القطر » بفتح فسكون - المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيبته «مى» بأن تسلم من عوادمى الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأن في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة أهلة بأهلها؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن العشبية، فسكانه يدعو لحبيبته وقومها بأن يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف



وما يعمل به بشرط أن يتقدم عليه « ما » المصدرية الظرفية ، وهو : دام ، كقوله تعالى : ( وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا )<sup>(١)</sup> أي : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا ، وَسُمِّيَتْ « ما » هذه مصدرية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالمصدر ، وهو الدوام ، وظرفية ؛ لأنها تُقَدَّرُ بالظرف ، وهو المدة .

• • •

ص - وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبْرُ ، نَحْوُ :

• فَلَئِنْ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَبُولُ •

ش - يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل ، كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل ، قال الله تعالى : ( وَكَانَ حَمًّا

والتقدير : يا هذه ، مثلاً « اسلمى » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وباء لاؤنة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع « يا » حرف نداء ، دار : منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودار مضاف و« مى » مضاف إليه « على البلى » جار ومجرور متعلق باسمي « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « منها » خبر زال تقدم على اسمه « بجرعائك » الباء حرف جر ، جرعاء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة وجرعاء مضاف والسكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، مبني على الكسرة في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله « منها » وذلك لأن الوصف كالفعل يتعلق به الظرف وشبهه « القطر » اسم زال تأخر عن الخبر ، صرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأصل نظام الكلام : ولا زال القطر منها بجرعائك .

الشاهد فيه : قوله « ولا زال منها بجرعائك القطر » حيث أعمل زال في الاسم فرفعه بها ، وفي الخبر فنصبه ؛ لأنها فعل ماض ناقص ، يعمل عمل كان ، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو لا ، والدعاء شبهه بالنفي ، وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه ؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه ، كما مبين في الإعراب ، وسيأتي شرح ذلك قريباً .

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم .

هَلَمَيْنَا نَعْرُ الْمُؤْمِنِينَ (١) (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٢)، وقرأ حمزة  
وحفص: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ) (٣) بنصب البرِّ، وقال الشاعر:  
٤٢ - سَلِيْ إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَفَا وَغَنُمُ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْمُولٍ

(١) من الآية ١٧ من سورة الروم (٢) من الآية ٢ من سورة يونس

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

٤٢ - هذا البيت من كلام السموأل بن عدياء اليهودي ، وهو شاعر من شعراء  
الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء ، وقد أنشد هذا البيت جماعة من شراح الألفية منهم  
ابن عقيل ( رقم ٦٦ ) والأشموني ( رقم ١٣٤ ) .

اللغة : « سلى » فعل أمر من السؤال « سواء » معناه هنا مستو .

المعنى : يقول : إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا ،  
فإذا سألت عرفت ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان .

الإعراب : « سلى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ،  
مبني على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم « جهلت » جمل : فعل ماض  
فعل الشرط ، مبني على الفتح للمقدر في محل جزم بيان ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل هـ  
مبني على الكسر في محل رفع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ،  
والتقدير : إن جهلت فاسألي « الناس » مفعول به لسلي « عنا » جار ومجرور متعلق  
بسلي « وغنمهم » الواو حرف عطف ، عنهم : جار ومجرور مبطوف على الجار والمجرور  
السابق « فليس » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم  
وينصب الخبر « سواء » خبر ليس تقدم على اسمه « عالم » اسم ليس تأخر عن خبره « وجهمول »  
الواو حرف عطف ، وجهمول : معطوف على عالم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ،  
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره .

الشاهد فيه : قوله « ليس سواء عالم وجهمول » حيث قدم خبر ليس وهو قوله سواء  
على اسمه وهو قوله عالم ؛ فدل هذا على أن هذا التقديم جائز ، خلافا لمن منع منه كابن  
درستويه ، ولما يدل عليه قوله تعالى : ( ليس البر أن تولوا وجوهكم ) بنصب البر على أنه  
خبر ليس تقدم على اسمه واسمه هو المصدر المنسبك من أن وما دخلت عليه ، والتقدير :  
ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمنرب البر ، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لما  
أوضحناه ، ومن أدلة ذلك الشاهد السابق ( رقم ٤١ ) وقد بينا ذلك في شرحه

وقال الآخر :

٤٣ — لَا طِيبَ لِلْمَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْقَصَةً  
لِدَاتِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

٤٣ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل ( رقم ٦٧ ) وللؤلف في أوضعه ( رقم ٧٣ ) والأثموني ( رقم ١٨٥ ) وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها .

اللمعة : « ادكار » أي : تذكر ، وأصله إذ تكار ، ثم قلبت التاء دالا ، فصار إذ دكار ، ثم قلبت الذال المعجمة دالا مبهمة فصار ادكار ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز أن تقول : اذكار — بذال معجمة مشددة — على أن تعكس في القلب ، فتقلب الدال ذالا ، ثم تدغم الذال في الذال « الهرم » الشيخوخة وكبر السن .

المعنى : إن الإنسان لا يهنأ باله ، ولا تستريح خواطره ، ولا يطيب له العيش إذا كان كثير الازدكار للموت وما يصديه من السكبر والضعف .

الإعراب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « طيب » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « للميش » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « ما » مصدرية ظرفية « دامت » دام : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء علامة على تأنيث للسند إليه « منقصة » خبر دام مقدم على اسمه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لداته » لغات : اسم دام مؤخر ، مرفوع بالضم الظاهرة ، ولغات مضاف والهاء ضمير الغائب المائد إلى الميش مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « بادكار » الباء حرف جر ، وادكار : مجرور بالياء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بادكار ، وادكار : مضاف و« الموت » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والهرم » الواو حرف عطف ، الهرم : معطوف على الموت ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما دامت منقصة لداته » حيث تقدم خبر دام ، وهو قوله منقصة ، على اسمها ، وهو قوله لداته ؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم ، وهذا البيت يرد على ابن معط الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم ، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتضريح لا نابق بهذه اللغات الوجيزة .

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهٍ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِ لَيْسَ ، وَمَنَعَ ابْنَ مَعَطٍ فِي الْفَيْتَةِ (١) تَقْدِيمَ خَبَرِ دَامَ ، وَهِيَ تَحْبُوجُ جَانِبًا بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا (٢) .

• • •

ص — وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [ الْخَبْرُ ] ، إِلَّا خَبَرَ دَامَ وَلَيْسَ .

ش — لِلْخَبْرِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

أحدها : التَّأخِيرُ عَنِ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، كَقَوْلِهِ تَمَالَى : ( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ) (٣) .

الثاني : التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، كَقَوْلِهِ تَمَالَى : ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَعْمَ الْمُؤْمِنِينَ ) (٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ .

(١) قَالَ ابْنُ مَعَطٍ فِي الْفَيْتَةِ :

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُتَقَدَّمَ الْخَبْرُ عَلَى اسْمِهِ مَا دَامَ ، وَجَازَ فِي الْأَخْرَجِ

(٢) بِمَا وَرَدَ مِنَ شَوَاهِدٍ تَوْسُطَ خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا الشَّاهِدُ رَقْمَ ٤١ السَّابِقِ ، وَقَدْ أَشْرْنَا لِقَدِّمِكَ فِي شَرْحِهِ وَفِيهَا بَعْدَهُ ، وَقَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ :

كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرْزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فَمِرْزَاجُهَا : خَبْرٌ يَكُونُ ، وَعَسَلٌ : اسْمٌ يَكُونُ ، وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ . وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ :

يَذِينُهَا قَفْسِرٌ وَالْمَطِيءُ كَأَنَّهَا قَطْلًا الْحَزْنُ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضَمًا

فَفِرَاحًا : خَبْرٌ كَانَتْ ، وَيُوضَمُهَا : اسْمُهَا . وَقَدْ تَوْسُطَ الْخَبْرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ ، وَكَانَتْ فِي هَذَا الْبَيْتِ بِمَعْنَى صَارَتْ ، يُرِيدُ أَنْ يَبِيضَ هَذِهِ الْقَطْلَةَ قَدْ صَارَ فِرَاحًا ، وَسَيَبِينُ الْمَوَاقِفَ قَرِيبًا أَنَّهَا تَسْكُونُ بِهَذَا الْمَعْنَى (ص ١٣٣) .

وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِيهِ خَبْرٌ « دَامَ » قَوْلُ الشَّاعِرِ :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقَتْ بِهِ فَهَوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فَقَوْلُهُ « حَافِظَ سِرِّي » خَبْرٌ دَامَ تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِهِ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ « مَنْ وَثِقَتْ بِهِ » .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ (٤) مِنَ الْآيَةِ ٤٧ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ

والثالث : التقدم على الفعل واسمه ، كقولك : «عالمًا كان زيدٌ» ، والدليلُ على ذلك قوله تعالى : (أَهْوَلَاءُ بِآيَاتِكُمْ كَانُوا يَمْبُدُونَ) <sup>(١)</sup> ، فإياكم : مفعول يَمْبُدُونَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى كَان ، وَتَقَدَّمَ الْعَمَلُ <sup>(٢)</sup> يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ .

ويمتنع ذلك في خبر « ليس » ، و « دام » .

فأما امتناعُهُ في خبر دَامَ فبِالِاتِّفَاقِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «لَا أَضْحَكُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ» ، نَمَّ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى «مَا دَامَ» لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْعَلَّةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ؛ لِأَنَّ «مَا» هَذِهِ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ ، وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى «دَامَ» دُونَ «مَا» لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ وَصَلْتِهِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ تَقْوِيلَ : «عَجِبْتُ بِمَا زَيْدٌ تَصَحَّبُ» ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَوْصُولِ الْأَيْمِيِّ ، غَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ تَقْوِيلُ : «جَاءَ نِي الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبَ» ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ «جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا» أَنْ تُقَدَّمَ زَيْدًا عَلَى ضَارِبٍ .

وأما امتناع ذلك في خبر « ليس » فهو اختيار السكوفيين ، والمبرد ، وابن السراج ، وهو الصحيح ؛ لأنه لم يسمع مثل «ذاهبًا أنتُ» ولأنها فعل جامد ، فأشبهت عَسَى ، وَخَبَرُهَا لَا يَتَقَدَّمُ بِاتِّفَاقٍ ، وَذَهَبُ الْفَارِسِيِّ ، وَابْنُ جَنِي إِلَى الْجَوَازِ ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا يَوْمَ بَأْسِهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) <sup>(٣)</sup> وَذَلِكَ لِأَنَّ «يَوْمَ» مُتَعَلِّقٌ بِمَصْرُوفًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى لَيْسَ ، وَتَقَدَّمَ الْعَمَلُ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الظُّرُوفِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا ، وَنُقِلَ عَنْ سَيَبَوِيهِ الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ ، وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ .

ص — وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلُ بِمُرَادَفَةِ صَارَ .

ش — يَجُوزُ فِي «كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَضْحَى ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ» أَنْ تَسْتَعْمَلَ

(١) من الآية ٤٠ من سورة سبأ . (٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) وذلك لأن الأصل أن يقع للعامل قبل المفعول ، فإذا وقع المفعول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل ، والعامل هنا هو «يعبدون» والمفعول هو «إياكم» وجملة «يعبدون» خبر كان .

بمعنى صَارَ ، كقوله تعالى : ( وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ، فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا ، وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً )<sup>(١)</sup> ، ( فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا )<sup>(٢)</sup> ، ( ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا )<sup>(٣)</sup> ، وقال الشاعر :

٤٤ - أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلَهَا أَحْتَمَلُوا

أَخْنِي عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنِي قَلِي لُبْدِ

(١) من الآيات ٧٩٦ و ٧٩٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران (٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل .

٤٤ - هذا البيت من كلام النابغة القدياني ، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠)

وشرحناه هناك شرحا وافيا .

اللغة والرواية : « أمست خلاء » يروى في مكانه « أضحت خلاء » وتقديره أمست ذات خلاء ، والخلاء : الفراغ ، وقوله « وأمسى أهلها احتملوا » أى : ارتحلوا وطارقوها « أخنى عليها » أى : أفسدها ونقصها « لبدي » بضم ففتح - اسم نسر ، وكان لبدي هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان بن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يعمر عمرها .

اللفظ : يصف دار أحبابه بأنها قد تهرأت من حال إلى حال ؛ فقد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد ، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها .

الإعراب : « أمست » أمسى : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح المقدر لاجل له ، والثاء علامة على تأنيث المسند إليه ، حرف لا محل له من الإعراب ، واسم أمسى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْقَلْبَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتِ ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَأْفُ الْأَمْدِ

« حلاء » خبر أمسى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وأمسى » الواو حرف عطف ، وأمسى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهوره التعذر لا محل له « أهلها » أهل : اسم أمسى مرفوع بالضم الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه « احتملوا » احتمل : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر أمسى « أخنى » فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بأخنى « الذي » اسم موصول فاعل أخنى ، مبني على السكون في محل رفع « أخنى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي ، والجملة من أخنى الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول « على لبدي » جار ومجرور متعلق بأخنى الثاني .

وقال الآخر :

٤٥ - أضحى يمزق أنوابي ، ويضربني

أبعد شئبي يئبني عندي الأدبا ؟

■ الشاهد فيه : قوله « أمست خلاء » فإن أمسى ههنا بمعنى صار ؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حاله إلى أخرى ؛ فكأنه قال : صارت خالية ، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم ، وأنه يصف تحولها من الأُنس والبهجة إلى الإفقار وانتقال أهلها عنها ؟

٤٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو

لاحق .

اللغة «الأدب» أراد ههنا محاسن الأخلاق ، وهو أدب النفس .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتدى على ، ويهينني بتمزيق ثوبي وضربني ؛ وإنى قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه ، وقد يكون للمعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن التي يصلح فيه التأديب ، وهذا الأخير أظهر .

الإعراب : « أضحى » فعل مضارع ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « يمزق » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أضحى ، والجملة من يمزق وفاعله في محل نصب خبر أضحى « أنوابي » أنواب : مفعول به ليمزق ، منصوب بفتح مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وأنواب مضاف وياء التثنية مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « ويضربني » الواو حرف عطف ، يضرب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون لوقاية ، والياء ضمير التثنية مفعول به « أبعد » المحمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية بيئني ، وبعد مضاف وشيب من « عيبي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وشيب مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « يئبني » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « عندي » عند : ظرف مكان ، منصوب على الظرفية بيئني ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعند مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « الأدبا » مفعول به ليئبني ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة للظاهرة ، والألف للاطلاق ، وأصل نظم الكلام : أيئني عندي الأدب بعد شئبي ؟ ■

ص - وَغَيْرُ لَيْسَ وَفَتَى، وَزَالَ بِجَوَازِ التَّمَامِ ، أَمْي : الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْ  
الْغَيْرِ ، نَحْوُ : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) ، ( فَسُبْحَانَ اللَّهِ  
حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) ، ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ  
وَالْأَرْضُ ) .

ش - ويختص ما عدا فتىء وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز  
استعماله تاماً ، ومعنى التمام : أن يستغنى بالمرفوع عن المنصوب ، كقوله تعالى :  
( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ <sup>(١)</sup> ( فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ) <sup>(٢)</sup>  
( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ) <sup>(٣)</sup> .

وقال الشاعر :

٤٦ - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِدِّ وَبَاتَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرَ قُدِّ  
وَبَاتَ وَبَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْمَائِرِ الْأُرْمِدِ  
وَذَلِكَ مِنْ نَبَأِ جَاءَ نِي وَخُبْرَتُهُ عَنْ بَنِي الْأَسْوَدِ

= الشاهد فيه : قوله « أضحى يمزق » فإن أضحى همنا بمعنى صار ؛ لأنه يدل  
على التحول من حال إلى حال ، على ما ذهب إليه المؤلف ، ولو أنك أبقيتها على معناها  
الاصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس ،  
هذا ما ظهر لي ، والله الموفق .

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٧ من سورة الروم .

(٣) من كل من الآيتين ١٠٠ و ١٠٩ من سورة هود .

٤٦ - هذه الأبيات لا يرى القيس بن عانس - بعين مهمة وبعد الألف نون  
ويقال عابس ، بالباء مكان النون - ابن المنذر ، وهو شاعر جاهلي ، وقد استشهد  
الاثموني بالبيت الثاني منها ( رقم ١٨٨ ) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحا وافية ،  
واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من الكشاف .

اللفة : « الإمد » بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة ، وضبط بفتح الهمزة أيضا ،  
وضبط بضمها - وهو اسم مكان معين « الخلي » الخالي من العشق ونحوه « المائر » القذى في  
العين « الأرمد » المصاب بالرمد « عن بنى الأسود » يروى في مكانه « عن أبي الأسود » =



وما فسّرنا به التمام هو الصحيح ، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالةً على الحدث والزمان ، وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لم سمي ناقصاً ؟ فعلى ما اخترناه سمي ناقصاً لسكونه لم ينكتف بالمرفوع ، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان ، والصحيح الأول .

اللعن : يصف أنه بات ليلة طويلة بمكاث اسمه الإتمد ، لا يرقد له جفن ، ولا يطمئن جنبه على فراش ، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود .

الإعراب : «تطاول» فعل ماض «ليلك» ليل : فاعل تطاول ، وليل مضاف والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه «بالإتمد» جار ومجرور متعلق بتطاول «وبات» الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض «الحلى» فاعل بات «ولم» الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «ترقد» فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي «وبات» الواو حرف عطف ، وبات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستوفيه جوازاً تقديره هو «وبات» الواو عاطفة ، بات : فعل ماض ، والباء علامة التأنيث «له» جار ومجرور متعلق ببات «ليلة» فاعل بات «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقعة فاعلاً ، وليلة مضاف و «ذى» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنهم من الأسماء الستة ، وذى مضاف و «العائر» مضاف إليه «الأرمد» نعت لذي ، مجرور بالكسرة الظاهرة «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ «جاءني» جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبأ ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لنبأ «وخبرته» الواو حرف عطف ، خبر : فعل ماض مبني للمجهول ، والباء ضمير المنكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو للمفعول الأول ، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثانٍ ، مبني على الضم في محل نصب «عن» حرف جر «بني» مجرور بهن ، وعلامة جره الباء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و «الأشود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبر .

الشاهد فيه : قوله «وبات الحلى» وقوله «وبات ، وبانت له ليلة» حيث استعمل «بات» ثلاث مرات فعلاً تاماً مكتئباً بفاعله غير محتاج إلى منصوب .

ص — وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً ، نَحْوُ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » .  
ش — تَرِدُ « كَانَ » فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

- (١) نَائِصَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَمَنْصُوبٍ ، نَحْوُ ( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا )<sup>(١)</sup> .
- (٢) وَتَائِمَةٌ ؛ فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ دُونَ مَنْصُوبٍ ، نَحْوُ ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ )<sup>(٢)</sup> .
- (٣) وَزَائِدَةٌ ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَلَا إِلَى مَنْصُوبٍ .

وَشَرْطُ زِيَادَتِهَا أَسْرَانٌ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَسْكُونَ بِإِلْفِ الْمَاضِي ، وَالثَّانِي : أَنْ تَسْكُونَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ لَيْسَا جَارًا وَمَجْرُورًا ، كَقَوْلِكَ « مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » ، أَصْلُهُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ فَزِيدَتْ « كَانَ » بَيْنَ « مَا » وَفِعْلِ التَّعْجِبِ . وَلَا نَعْنَى بِزِيَادَتِهَا أَنَّهُمَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْبَقَّةِ ، بَلْ أَنَّهُمَا لَمْ يُوْتَّ بِهَا الْإِسْفَادُ .

\*\*\*

ص — وَحَذَفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْأَجْزُومِ ، وَضَلَّ ، إِنْ لَمْ يَلْقَ سَاكِنًا ،  
وَلَا ضَمِيرٌ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ .

ش — تَخْتَصُّ « كَانَ » بِأُمُورٍ : مِنْهَا مَجِيئُهَا زَائِدَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَمِنْهَا جَوَازُ حَذْفِ آخِرِهَا ، وَذَلِكَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛ وَهِيَ : أَنْ تَسْكُونَ بِإِلْفِ الْمَضَارِعِ ، وَأَنْ تَسْكُونَ بِمَجْزُومَةٍ ، وَأَنْ لَا تَسْكُونَ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا ، وَلَا مَقْصَلَةً بِضَمِيرٍ نَصْبٍ ، وَلَا بِسَاكِنٍ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَلَمْ أَكُ بِنَفْسِي )<sup>(٣)</sup> أَصْلُهُ أَكُونُ ، فَحَذَفَتْ الضَّمَّةُ لِلْجَازِمِ ، وَالْوَاوُ لِلْسَاكِنَيْنِ ، وَالنُّونُ لِلتَّخْفِيفِ ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ ، وَالْحَذْفَانِ الْأَوَّلَانِ وَاجِبَانِ ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ ( لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ )<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ السَّاكِنِ بِهَا ؛ فَهِيَ مَكْسُورَةٌ لِأَجْلِ ؛ فَهِيَ مُتَعَاصِمَةٌ عَلَى الْحَذْفِ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ ، وَلَا فِي نَحْوِ « إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ »<sup>(٥)</sup> ؛

(١) مِنَ الْآيَةِ ٥٤ مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ . (٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٨٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ . (٤) مِنَ الْآيَةِ ١ مِنْ سُورَةِ الْبَيْنَةِ .

(٥) هَذَا مِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ : مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ (٢/٢٧٤ بُولَاق) وَابْنُ خَالٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (٤/٧٠ بُولَاق) وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي عِدَّةٍ مِنْ مَوَاضِعَ مِنَ الْمُسْنَدِ (انظُرِ الْحَدِيثَ رَقْمَ ٦٣٦٠ وَمَابَعْدَهُ فِي ١٧٢/٩)

لا اتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، ولا في الموقوف عليها ، نصَّ على ذلك ابنُ خروفٍ ، وهو حسنٌ ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دَخَلَه الحذفُ حتى بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت<sup>(١)</sup> ، كقولك **عِهْ** ولمَّ **يَعِهْ** ؛ فد **« لَمْ يَلِكُ »** بمنزلة **« لَمْ يَبِعْ »** فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ، ولا يقال مثله في **« لَمْ يَبِعْ »** لأنَّ إعادة الياء تُؤدِّي إلى إلغاء الجازم ، بخلاف **« لَمْ يَكُنْ »** فإنَّ الجازم اقتضى حذف الضمة ، لاحذف النون ، كما بينا .

ص — وَحَذَفِيهَا وَحَدَّهَا مُعْوَضًا عَنْهَا « مَا » فِي مِثْلِ « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ « إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ » وَ« الْقَمِيسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ » .  
ش — من خصائص « كان » جواز حذفها ، ولها في ذلك حالتان : فتارة تُحذفُ وحدها ويبقى الاسمُ والخبرُ ، ويُعوض عنها « ما » ، وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يُعوض عنها شيء .

فالأول بعد « أن » المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليلُ فعلٍ بعض ، كقولهم : **« أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ »** أصله : انطلقتُ لأنَّ كنتَ منطلقًا ، فقدُمَّتِ اللام وما بعدها على الفعل ؛ للاهتمام به ، أو اقصد الاختصاص ؛ فصار لأنَّ كنتَ منطلقًا انطلقتُ ، ثم حُذِفَ الجار اختصاراً كما يحذف ، قياساً من أن ، كقوله تعالى : ( فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا )<sup>(٢)</sup> أي : في أن يطَّوَّفَ بهما ، ثم حذفت « كان » اختصاراً أيضاً ، فانفصل الضمير ؛ فصار أن أنتَ ، ثم زيد « ما » عوضاً ؛ فصارت « أن ما أنتَ » ثم أذغمت النونُ في الهمزة ؛ فصار **« أَمَا أَنْتَ »** وعلى ذلك قولُ العباس بنِ مرداس :

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد ، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه ، وقد شنع المؤلف نفسه في كتابه **« أوضح المسالك »** على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة .  
(٢) من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٤٧ - أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبِغُ

أصله : لأن كنت ؛ قَمِيل فيه ما ذكرنا .

٤٧ - هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله في خفاف بن ندبة وخفاف شاعر أيضا ، وهو بوزن غراب ، وندبة اسم أمه ، والبيت من شواهد سيويه ( ج ١ ص ١٤٨ ) وقد أنشده الأشموني ( رقم ٢٠٧ ) وابن عميل ( ٧٥ ) وللؤلف في معنى اللبيب ( رقم ٨٢ و ٤٤ ) وفي أوضعه ( رقم ٩٧ ) وفي شذور الذهب ( رقم ٨٦ ) وقد شرحناه في هذه اللواضع كلها .

اللفظة : « أبا خراشة » هذه كنية خفاف بن ندبة « ذا نفر » يريد كثير الأهل والأبناح « الصبغ » السنة المجذبة الكثيرة القمط .

اللفظ : يقول : لا تتفخر على ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر ؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون ، ولم يستأصلهم الجذب والجوع ، وإنما تقصمهم القدياد عن الحرم ، وإغاثة الملهوف ، وإجابة الصريح .

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأبا مضاف و « خراشة » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العدية والتأنيث « أما » مركب من حرفين أحدهما أن والآخر ما ، فأما أن مصدرية ، وما : زائدة معوض بها عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة ، مبنى على الفتح في محل رفع « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهم : ضمير الغائبين مفعول به لتأكل « الصبغ » فاعل تأكل تأخر عن المفعول ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن . الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان وعوض عنها « ما » الزائدة وأبقى اسمها وهو أنت ، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله « ذا نفر » ، على ما ظهر لك من الإعراب ، فالمحذوف من الجملة هو كان وحدها .

وذهب أبو الفتح بن جنى إلى أن العامل في « أنت منطلقاً » الرفع والنصب ليس هو كان ■

والثاني بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، مثال ذلك بَعْدَ « إن » قولهم :  
«الرَّهْمَةُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ ، إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ » وَ «النَّاسُ  
يَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ » وقال الشاعر :  
٤٨ — لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

المحذوفة للمعوض عنها بما ، كما قال للؤاف تبعا لجمهرة النحاة ، وإنما هو ما نفسها ؛  
لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعه ، والشئ إذا عاقب الشئ ووقع موقعه عمل عمله ،  
وولى من الأمر ما كان المحذوف يليه .

٤٨ — هذا البيت من كلام ليلى الأخيلية ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢)  
وقد أنشد عجزه المؤاف في أوضحه (رقم ٩٤) .

اللمة : « آل مطرف » هم قوم من بني عامر ، وهم قوم ليلى .  
اللعن : تصف قومها بالعز واللمة ، وتحذر من الإغارة عليهم ، لأن المغير إن كان ظالما  
لم يقدر على إيذائهم لشوكتهم ، وإن كان مظلوما طالبا للثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم  
الإعراب : « لا » ناهية « تقرين » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
الفقيلة ، في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل  
ضمير مستتر فيه وجواب تقديره أنت « الدهر » ظرف زمان متعلق بتقرب « آل » مفعول به  
لتقرب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « مطرف » مضاف إليه « إن » حرف شرط  
جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « ظالما » خبر كان المحذوفة مع  
اسمها ، والتقدير : « إن كنت ظالما » وكان المحذوفة هي فعل الشرط ، وجواب الشرط  
محذوف ، والتقدير : إن كنت ظالما فلا تقر بهم « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف  
شرط « مظلوما » خبر كان المحذوفة مع اسمها ، وهي فعل الشرط ، وجواب الشرط  
محذوف ، والتقدير : وإن كنت مظلوما فلا تقر بهم أيضا ، على مثال الماضي .

الشاهد فيه : قولها « إن ظالما ، وإن مظلوما » حيث حذف كان واسمها وأبقت  
خبرها بعد إن الشرطية ، في الموضعين ، وقد بينا لك التقدير في إعراب البيت .

ومثل هذا البيت في حذف كان واسمها وإبقاء خبرها بعد إن الشرطية قول اللانبة الديباني :

حَدِيثٌ عَلَى بَطُونٍ ضَنْةٌ كَلِمًا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا ، وَإِنْ مَظْلُومًا  
وكذلك قول ابن همام السلولي :

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ ، إِنْ عَازِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

أى : إن كان ما قتل به سيفاً فالذى يُقتلُ به سيفٌ ، وإن كان عمّاهم خيراً  
فجزاؤهم خير ، وإن كُنت ظالماً وإن كنت مظلوماً .

ومثاله بمد « لَو » قوله عليه الصلاة والسلام : « أَلْتَمِسُ وَلَوْ خَاتماً مِنْ  
حَدِيدٍ » وقول الشاعر :

٤٩ — لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَنِي ، وَلَوْ مَلَسْكَ

جُنُودَهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أى : ولو كان ما تلتمس خاتماً من حديد ، ولو كان الباني ملسكا .

\*\*\*

ص — و « ما » النافية عند الحجازيين ككليس ، إن تقدم الاسم ،

٤٩ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)  
والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٥) .

اللمة : « بنى » هو الظلم ومجاوزة الحد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أنه  
كثير الجند والاعوان .

الإصراب : « لا » ناهية « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه  
السكون ، وحرك بالسكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن تقدم  
على الفاعل « ذو » فاعل يأمن ، صرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ،  
وذو مضاف و « بنى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف متعلقه ، لو: شرطية  
غير جازمة « ملسكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط  
وجواب الشرط محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : لا يأمن ذو البنى الدهر لو لم يكن ملسكا  
فلا يأمنه ولو كان ملسكا فلا يأمنه « جنوده » جنود: مبتدأ ، و« جنود مضاف والهاء ضمير  
الغائب المائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض « عنها » جار ومجرور متعلق بضايق  
« السهل » فاعل ضاق ، والجملة من ضاق وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة للمبتدأ  
والخبر في محل نصب صفة للملك « والجبل » حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل .  
الشاهد فيه : قوله « ولو ملسكا » حيث حذف كان مع اسمها ، وأبقى خبرها وهو قوله  
« ملكا » بعد لو الشرطية ، وقد بينا لك تقدير الكلام في إصراب البيت .

وَلَمْ يُسَبِّحْ بِإِنِّ ، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبْرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَتَجْرُورًا ، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبْرُ بِإِلَّا ، تَحْوًى ( مَا هَذَا بَشَرًا ) .

ش - اعلم أنهم أجزوا ثلاثة حروف من حروف النفي تجزى ليس : في رفع الاسم ، ونصب الخبر ، وهي : ما ، ولا ، ولآت ، والسكلة منها كلامٌ يخصها .

والكلام الآن في « ما » وإعمالها عمل ليس ، وهي لغة الحجازيين ، وهي اللفظة القويمة ، وبها جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ( مَا هَذَا بَشَرًا )<sup>(١)</sup> ( مَا هُنَّ أَشْيَاءٌ عِيسَى )<sup>(٢)</sup> .

وإعمالها عندم ثلاثة شروط : أن يتقدم اسمها على خبرها ، وأن لا تقترن بإن الزائدة ، ولا خبرها بإلا ؛ فلهذا أهلت في قولهم في المثل : « مَا مِيسَى مَنُّ أَحْتَبَ » لتقدم الخبر ، وفي قول الشاعر :

٥٠ - بَنِي غَدَانَةَ ، مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ

وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

٥٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أشده الأشوفى ( رقم

٢١١ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٠١ ) وفي الشذور ( رقم ٩٠ ) .

اللفظة : « غدانة » بضم الغين - حى من بى ربوع « صريف » هو الفضة « الخرف »

الفخار الذى يعمل من الطين ثم يشوى بالنار .

المعنى : يقول : أنتم يابنى غدانة لستم من أفاضل الناس ، وإنما أنتم من أراذلهم .

الإصراب : « بى » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصله يابنى ، منصوب بإيالة نيابة

عن الفتحة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف ، و « غدانة » مضاف إليه ، مجرور

بافتحة نيابة عن السكرة ؛ لأنه لا ينصرف للملئمة والتأنيث « ما » نافية « إن » زائدة

« أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، لا بحرف

زائد لتأكيد النفي « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن

حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخرف » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » حيث أهمل « ما » النافية ، فلا يعملها ، =

لوجود « إن » المذكورة ، وفي قوله تعالى : ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ )<sup>(١)</sup> ( وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ )<sup>(٢)</sup> ؛ لافتتان خبرها بإلأ .  
وبنو تميم لا يُعْمَلُونَ « ما » شيئاً ، ولو استوفت الشروط الثلاثة ؛ فيقولون :  
ما زيد قائم ، ويقرهون ( ما هَذَا بَشَرٌ )<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

ص — وَكَذَٰلِكَ « لا » النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ ، بِشَرْطِ تَنكِهٍ مَعَهُ وَتِيهَا ، نَحْوُ :  
تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا  
ش — الْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ « لا » كَقَوْلِهِ :

٥١ — تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

لو أعملها لنصب بها الخبر ، فقال : « ما إن أنتم ذهباً » وإنما أعملها بسبب وجود  
« إن » الزائدة بعدها ، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال « ما إن أنتم ذهباً » ؛  
ولكن ينبغي أن تقدر « إن » حينئذ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من « ما » لا زائدة ،  
ولا نافية لنفي ما فيصير الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر .

(٣) من الآية ٢١ من سورة يوسف .

٥١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني ( رقم  
٢٢٣ ) والمؤلف في أوضعه ( رقم ١٠٨ ) وأنشده في الشذور مرتين ( رقم ٣٢ )  
وابن عقيل ( رقم ٧٩ ) وشرحناه في المواضع المذكورة كلها .  
اللمة : « تعز » تصبر وتجلد « وزر » أصل الوزر الجبل ، ثم استعمل في كل ملجأ  
يلجأ إليه الإنسان ، وهو بفتح كل من الواو والزاي .

المعنى : تصبر على ما يحدث لك من الآلام ؛ لأن كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء  
وليس في هذه الحياة شيء يقيمك بما قدره الله عليك من الحوادث .

الإصراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، والفاعل  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف هال على التمليل ، لا نافية تعمل



ولإعمالها أربعة شروط : أن يتقدم اسمها ، وأن لا يقترن خبرها بإلاً ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وأن يكون ذلك في الشعر ، لا في النثر .  
فلا يجوز إعمالها في نحو « لا أفضلُ مِنْكَ أَحَدٌ » ، ولا في نحو « لا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ » ، ولا في نحو « لا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرُو » ؛ ولهذا غلطَ المتنبي في قوله :

٥٢ — إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى

فَلَا الْحَمْدُ مَسْكُوبًا ، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

عمل ليس « شيء » اسم لا مرفوع بالضمة الظاهرة « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء ، أو متعلق بقوله باقيا الآتي « باقيا » خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « وزر » اسم لا مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله واقيا الآتي « قضى » فعل ماض « الله » فاعل قضى ، والجملة من قضى وفاعله لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بقضى ، وأصل الكلام : ولا وزر واقياً بما قضاه الله « واقيا » خبر لا النافية ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا شيء باقيا » وقوله « ولا وزر واقيا » حيث أهمل لا النافية في الموضعين عمل ليس ؛ فرفع بها الاسم وهو قوله « شيء » وقوله « وزر » ونصب بها الخبر وهو قوله « باقيا » وقوله « واقيا » على ما اتضح لك من إعجاب البيت .

٥٢ — هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية ، ولا يحتج بشعره في قواعد النحو ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة ، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ ، وسنين لك ذلك ، وزده إن شاء الله ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب (رقم ٩٤) وفي كتابه مغنى اللبيب (رقم ٤٠٠) .

اللمعة : « الجود » العطاء والكرم « الأذى » أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك ، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى : ( قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ) ونظير ذلك الآية التي تتلوها مع بياني المعنى .  
( ١٠ ~ شرح قطر الندى )

اللعنى : إذا كان الجواد يعطى ثم يمن فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطايه ، مع أن ماله ليس باقياً له ، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى ( لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى - من الآية ٢٩٤ من سورة البقرة ) .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذى بعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود ، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يرزق» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجود ، والجملة من يرزق المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة «خلاصاً» مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص «فلا» الفاء واقفة فى جواب إذا ، لا : نافية تعمل عمل ليس «الحمد» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة «مكسوبا» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولا» الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي يعمل عمل ليس «المال» اسم لا مرفوع بالضممة الظاهرة «باقياً» خبر لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

التمثيل به : فى قوله «لا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقياً» فإنه أعمل «لا» عمل ليس فى الموضعين ؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله الحمد ، وقوله المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله مكسوبا ، وقوله باقياً - مع كون اسمها فى الموضعين معرفة لاقرانه بالألف واللام . وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذى فعله المتنبي خطأ ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلا نكرة ، لكن هذا الذى أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازته جماعة من النحاة منهم ابن السجرى ، وقد حكاه ابن عقيل عنه واستدلوا به بقول النابغة الجعدي :

وَحَاتَتْ سَوَادَ الْقَلْبِ ، لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا ، وَلَا هُنَّ حُبُّهَا مُتْرَاخِيَا  
وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي فى كتابه شذور الذهب ( رقم ٩٤ ) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يميزون مجيء اسم لا معرفة بالألف واللام ، واحتج له بقول الشاعر :

أَنْكَرْتُهُمْ بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَارًا ، وَلَا الجِبْرَانُ جِبْرَانًا  
فلا محل بعد ذلك كله لتعليق المتنبي - وإن كان العلماء لا يرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قبل أنه من العلم بلغات العرب وأصاليب كلامهم ، بحيث يظن به أنه لا يقدم على الكلام إلا محتدياً ببعض أصاليبهم ، وجارياً على ما وقع له من كلامهم .

وقد صرّحتُ بالشرطين الأخيرين ، ووكلتُ معرفة الأوّابِ إلى القياس على ما ؛ لأنّ « ما » أقوى من « لا » ولهذا تعمل في النثر ، وقد اشترطت في « ما » أن لا يتقدّم خبرها ، ولا يقترن بإلاً ، فأما اشتراط أن لا يقترن الاسمُ بإن ؛ فلا حاجة له هنا ؛ لأن اسم « لا » لا يقترن بإن .

\* \* \*

ص — و « لآت » لِكِنِ فِي الْحَيْنِ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا ، وَالغَائِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوِ (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) .

ش — الثالث مما يعمل عمل ليس : « لآت » ، وهي « لا » النافية ، زيدت عليها التاء لتأنيث<sup>(١)</sup> اللفظ ، أو للمبالغة .

وشرطُ إعمالها : أن يكون اسمها وخبرها لفظَ الحين ، والثاني : أن يُحذف أحدُ الجزئين ، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمها ، كقوله تعالى : (فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)<sup>(٢)</sup> ، والتقدير — والله أعلم — فَنَادَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنَّ لَيْسَ الْحَيْنُ حِينَ فِرَارِهِ ، وَقَدْ يُحذف خبرها ويبقى اسمها ، كقراءة بعضهم : (وَلَاتَ حِينَ)<sup>(٣)</sup> بالرفع .

\* \* \*

ص — الثَّانِي : إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّائِي كَيْدٍ ، وَلَكِنَّ الْأَسْتِدْرَاكِ ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ ، وَوَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي ، وَوَلَعَلَّ لِلتَّرَجُّبِ ، أَوْ الْإِشْقَاقِ ، أَوْ التَّعْلِيلِ ؛ فَتَيَضُّعُ الْمُبْتَدَأِ اسْمًا كُنَّ ، وَرَيْزُقَمَنْ الْخَبَرَ خَبْرًا كُنَّ .

ش — الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر : ما ينصب الاسم ويرفع الخبر .

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف ، واحد من حروف الجر وهو رب ، وواحد من حروف العطف وهو ثم ، وواحد من حروف النفي وهو لا ، وشاهد الأول قول الشاعر :

وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَمِّي حَنِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا

وشاهد الثاني قول الآخر :

وَأَقَدَّ أَمْرُهُ عَلَى اللَّيْثِ بِسَبْئِي فَمَضَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ : لَا يَمْعِي فِي

ولاحاجة إلى الاستشهاد للثالث ؛ لشهرته ، ولجيشه في القرآن الكريم ، وهو أصح ما يخرج به .  
(٢) من الآية ٣ من سورة ص .

وهو ستة أحرف : إنَّ ، وأنَّ ، وممنها التوكيد ، تقول : زَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم تُدْخِلُ « إنَّ » لثما كيدِ الخبرِ وتقريره ؛ فتقول : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وكذلك أنَّ ، إلا أنها لا بُدَّ أن يسبقها كلامٌ ، كقولك : بلغني أو أجبني ، ونحو ذلك ، ولكنَّ ، وممنها الاستدراكُ ، وهو : تَعْقِيبُ الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، يُقال : زَيْدٌ عالمٌ ، فيوم ذلك أنه صالح ؛ فتقول : لكنه طاسقٌ ، وتقول : ما زيد شجاعٌ ، فيوم ذلك أنه ليس بكريم ؛ فتقول : لكنه كريمٌ ، وكأنَّ للتشبيه ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا أَسَدٌ ، أو الظنُّ ، كقولك : كأنَّ زَيْدًا كَاتِبٌ ، وليت للتمنى ، وهو : طلب ما لا طَمَحَ فيه كقول الشيخ :

— ٥٣ — \* ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا \* \*

٥٣ — هذه قطعة من بيت مشهور ، وهو لأبي العتاهية ، وهو بنامه هكذا :

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الشَّيْبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي ، كان متصلا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد ، ولا يحتاج بشعره على قواعد النحو ولا على مفردات اللغة ، والمؤلف يذكر هذا للشاهد ونحوه على سبيل التمثيل ، لا للاحتجاج .

اللغة : «الشباب» هو وقت تدفق القوة وشبوب الحرارة «يعود» يرجع «الشيب» أراد به الوقت الذي هاخ فيه جسمه وفترت همته وبردت حرارته .

المعنى : يتمحسر على شبابه للماضي ، ويأسف على ما صار إليه ، في صورة أنه يتحنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقه من أوجاع الشيخوخة وآلامها .

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «الشباب» اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «يعود» فعل مضارع ، ضرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الشباب ، والجملة من يعود وفاعله في محل رفع خبر ليت «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بيعود «فأخبره» إلغاء فاء السببية ، أخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاء ضمليه مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لأخبر مبني على الضم في محل نصب «بما» الباء حرف جر ، ما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأخبر «فعل» فعل ماض

أو ما فيه عُسرٌ ، كقول المُقدم الأيس : ليت لى قنطاراً من الذهب ، ولعلّ للترجى ، وهو : طلب المحبوب المُستقرّب حصوله ، كقولك : لعلّ الله يرحمى ، أو للاشفاق ، وهو : توقُّعُ المكروه ، كقولك : لعلّ زيدا هالك ، أو لالتميل ، كقوله تعالى : (قُولَا لَهُ قَوْلَا لِيَمَّا أَمَلَهُ بَيِّنَاتٍ مِّنْكَ) (١) ، أى : لى يذكر ، نصّ على ذلك الأَخفش .

\* \* \*

ص — إن لم تفتن بين « ما » الحرفية ، و : (إنما الله إله واحد) إلا « ليت » فيجوز الأمران .

ش — إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأختبار بشرط أن لا تفتن بين « ما » الحرفية ؛ فإن افتننت بين « بطل » مملئن ، وصح دخولن على الجملة الفعلية ، قال الله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ) (٢) ، وقال تعالى : (كأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) (٣) ، وقال الشاعر :

٥٤ — فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَيْسَ مَا يُقْفَى فَسَوْفَ يَكُونُ

« المشيب » فاعل فعل ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بفعل ، والتقدير : فأخبره بالذى فعله للشيب .

الشاهد فيه : قوله « ليت الشباب يعود » حيث دلت على التنى ، وعملت في الاسم — وهو قوله الشباب — النصب ، وعملت في الخبر الرفع ، وهو جملة يعود مع فاعله للمستتر فيه ، والتنى هو : أن تطلب شيئاً لا طمع فيه : إما لأنه لا يكون ، وإما لأنه يتعسر حصوله

(١) من الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

٥٤ — نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودى ، ولكن البيت وارد في أمالي القالى (ج ١ ص ٩٩) وفي كثير من كتب النحو منها الأشمونى (رقم ١٦٨) ولم أجد أحداً ممن يوثق بنقله قد نسبه لقائل معين .

اللغة : « قاليا » كارها ، وتقول : قلوبته أقلوه مثل دعوته أدعوه ، وقلبيته أقلبه مثل ■

رميته أرميه ، وقلبيته أقلاه مثل رضيته أرضاه ، ومعناه في لغاته الثلاث كرهته ويقضى «  
بالبناء للجهمول ، يقدره الله تعالى « سوف يكون » يريد أنه يقع ويوجد بغير شك .  
للعنى : يقول لأحبتة : إن مفارقتة لهم لم تسيكن عن كراهية منه في البقاء بينهم ،  
ولا كانت عن رغبة منه في ذلك ، ولسكنها قضاء الله الذي لا مرد له .

الإعراب : « وألله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو  
والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف « ما » نافية « فارقتكم » فارقى : فعل ماض  
والنائب ضمير المتكلم فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به  
مبني على الضم في محل نصب ، والميم حرف دال على الجمع « قالياً » حال من ضمير المتكلم  
منصوب بالفتحة الظاهرة « لسكن » جار ومجرور متعلق بقول « ولسكن ما » الواو حرف  
عطف ، لسكن : حرف استدراك ونصب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل  
نصب اسم السكن « يقضى » فعل مضارع مبني للجهمول ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف  
منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ،  
والجمله من يقضى ونائب فاعله لا محل له من الاصل للوصول « فسوف » الفاء زائدة ،  
سوف : حرف دال على التنفيس « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازاً تقديره هو يعود إلى ما يقضى ، والجمله من يكون وفاعله في محل رفع  
خبر لسكن .

الشاهد فيه : قوله « لسكن ما . . . » فإن المؤلف قد توهم أن « ما » هذه كافة ،  
وأنها دخلت على « لسكن » فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، وقد  
تابه الأثيموني على هذا ، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ ، بل « ما » هذه موصول اسمي  
هو اسم « لسكن » كما قررناه في الإعراب ، ولسكن هنا عاملة النصب والرفع ، وهي  
داخلة على جملة اسمية لا فعلية ، فافهم ذلك كله .

وصواب الاستشهاد لما أراد المؤلف الاستشهاد له بقول امرئ القيس :

وَلَسَكِنَمَا أَسْمَى لِمَجْسِدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلِ أَمْثَالِي

فإن « ما » في هذا البيت زائدة ، وقد كتبت « لسكن » عن العمل ، وقد أمكنتها  
من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة « أسمى » مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد  
المؤلف قد استدرك ذلك في باب إن وأخواتها من كتابه أوضح المسالك .

وقال الآخر :

•• — أَيْدٍ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ أَعْلَمًا      أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا  
وَيُسْتَشْفَى مِنْهَا « لَيْت » ؛ فَإِنَّهَا تَسْكُونُ بِأَقْبَةِ مَعَ « مَا » عَلَى اخْتِصَاصِهَا  
بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ؛ فَلَا يُقَالُ : لَيْتِمَا قَامَ زَيْدٌ ؛ فَلِذَلِكَ أَبْقَوْا عَمَلِمَا ، وَأَجَازُوا فِيهَا  
الِإِهْمَالَ سِوَاهُ عَلَى أَنْوَاعِهَا ؛ وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :  
... قَالَتْ : أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحِمَامُ لَنَا  
إِلَى حَمَاتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

•• — هذا البيت للفردق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو  
رجل من عدى بن جندب بن المنبر ، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها ،  
وقد استشهد الأشموني بهذا البيت ( رقم ٢٧٢ ) ولؤلؤف في غزور الذهب ( رقم ١٣٧ )  
وفي كتابه مغنى اللبيب ( رقم ٤٧٦ ) .  
المعنى : يتهمك بعبد القيس ويندد به ، ويهجوهم أحفش هجاء وأرذله وأقبحه ؛ إذ يرميه  
بإتيان الحرم .

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً »  
مفعول به لأهد « يا » حرف نداء « عبد » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد  
مضاف و « قيس » مضاف إليه « لعلمنا » لعل : حرف ترجيح ، وما : كافة « أضاءت » أضاء  
فعل ماض ، والتاء علامة التثنية « لك » جار ومحرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء  
« الحمار » مفعول به لأضاء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « المقيد » صفة للحمار ، وصفة  
المنصوب منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لعلمنا أضاءت » حيث اقترنت ما الزائدة بعل فكتفتها عن العمل  
في الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية ، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ،  
وهي جملة « أضاءت » مع فاعله ، كما هو واضح بأدنى تأمل .

•• — البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له ، مطلعها قوله :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْمَلِيَاءِ فَالْسُّنْدِ      أُقُوْتُ وَطَالَ عَلَيَّهَا سَالِفُ الْأَمْدِ

اللمة : « فقد » قد : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كاف

المعنى : تتمنى هذه المرأة - وقد رأت الحمام طائراً - أن يكون لها هذا الحمام

بَرَفَعِ « الحمام » ونصبه .

وَقَوْلِي « ما الحرفية » احترازٌ عن « ما » الاسمية ؛ فإنها لا تُبَطِّلُ عملها ،  
وذلك كقوله تعالى : ( إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ )<sup>(١)</sup> فما هنا : اسمٌ بمعنى الذي ،

ونصفه ، منضما كل ذلك إلى حمامتها ، قالوا : وكانت امرأة حادة البصر ، فلما بخطىء  
بصرها على بعد المسافة ، ورأت يوما حماما طائرا ، فنظرت إليه ثم قالت :

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهِ إِلَى حَمَامَتِيَّةٍ  
أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَّةٌ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّةٌ

قالوا : تم وقع الحمام في شرك صياد ، فحسبوه فوجدوه ستا وستين حمامة كما حزرته  
الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الأ » أداة استفتاح  
« ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، ذا :  
اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت ، هذا على رواية نصب الحمام ،  
فأما على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ « الحمام » بدل من اسم الإشارة ،  
وبدل المنصوب منصوب ، أو بدل المرفوع مرفوع « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت  
على رواية النصب وخبر المبتدأ على رواية الرفع « إلى » حرف جر « حمامتنا » حمامة :  
مجرور يلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، أو حال من الضمير  
المستكن في الجار والمجرور ، وحمامة مضاف ونا : ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على  
السكون في محل جر « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصفه » نصف : معطوف على  
اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب ، ونصف مضاف والهاء ضمير عائذ إلى الحمام مضاف إليه  
« فقد » الفاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف ، وهو خبر مبتدأ محذوف وجملة المبتدأ  
والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام » حيث يروى بنصب « الحمام » على أنه بدل  
من اسم ليت ، وليت حينئذ عاملة ، ويروى برفع « الحمام » على أنه بدل من المبتدأ ،  
فتسكون ليت حينئذ مهملة ؛ فدللت الروايتان جميعا على أن « ليت » إذا اقترنت بما  
الزائدة لم يجب فيها أن تسكفها عن العمل ، بل يجوز فيه وجهان : الإعمال ،  
والإهمال .

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .



وهو في موضع نصب بإن ، وصنعوا : صلة ، والمائد محذوف ، وكيدٌ ساحرٌ :  
الخبر ، والمعنى : إن الذي صنعوه كيدٌ ساحرٌ .

\* \* \*

ص — كإِنِ الْمَكْسُورَةَ مُخَفَّفَةً .

ش — معنى هذا أنه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في « تَيْمًا » ، كذلك  
يجوز في « إن » المكسورة إذا خُفِّفَتْ ، كقولك : « إن زَيْدًا كَمُنْطَلِقٌ » ،  
وَ « إن زَيْدًا مُنْطَلِقٌ » ، والأرجحُ الإهمالُ ، عكس لبيت ، قال تعالى : ( إن  
كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَّيْهَا حَافِظٌ )<sup>(١)</sup> (وَإِنْ كُفِّرْ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُخَضَّرُونَ)<sup>(٢)</sup> ،  
وقال الله تعالى : ( وَإِنْ كُفِّرْ لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، قرأ الحرَمِيُّانِ  
وأبو بكر بالتخفيف والإعمال .

\* \* \*

ص — فَأَمَّا السِّكِّنُ مُخَفَّفَةً فَتَمَلُّ .

ش — وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، قال الله تعالى : ( وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ  
وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ )<sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ( السِّكِّنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ  
مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ )<sup>(٥)</sup> فدخلت على الجملةتين .

\* \* \*

ص — وَأَمَّا « أَنْ » فَتَعْمَلُ ، وَيَجِبُ — فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ — حَذْفُ  
أُسْمِيهَا ضَمِيرِ الشَّانِ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً — إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ  
مُتَّصِرٍ غَيْرِ دُعَاءٍ — بِقَدِّ ، أَوْ تَنْفِيسٍ ، أَوْ نَفْيٍ ، أَوْ لَوْ .  
ش — وَأَمَّا « أَنْ » الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خَفَّتْ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنْ

(١) من الآية ٤ من سورة الطارق . (٢) من الآية ٣١ من سورة يس .

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود . (٤) من الآية ٨٦ من سورة الزخرف .

(٥) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

وجوب الأعمال ؛ لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور : أن يكون ضميراً لا ظاهراً ؛ وأن يكون بمعنى الشأن ، وأن يكون محذوفاً .

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفرداً ؛ فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامدٌ ، أو [ فعلية فعلها ] متصرفٌ ، وهو دعاء ، لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن .

مثالُ الاسمِية قوله تعالى : ( أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين )<sup>(١)</sup> ، تقديره : أنه الحمدُ لله ، أى : الأمر والشأن ، نغففت « أن » ، وحُذِفَ اسمها ، ووليتها الجملة الاسمِية بلا فاصلٍ .

ومثالُ الفعلِية التي فعلها جامدٌ : ( وأن عسى أن يكونَ قدِ اقتربَ أجلهم )<sup>(٢)</sup> ( وأن ليسَ للإنسانِ إلا ما سقى )<sup>(٣)</sup> ، والتقدير : وأنه عسى ، وأنه ليس .

ومثالُ التي فعلها متصرفٌ ، وهو دعاء : ( وأنظايسة أن غضبَ الله عليهما )<sup>(٤)</sup> في قراءة من خففت أن وكسرت الضاد .

فإن كان الفعلُ متصرفاً ، وكان غير دعاء ، وجب أن يفصلَ من « أن » بواحد من أربعة — وهى : « قد » ، نحو ( ونعلمَ أن قد صدقتنا )<sup>(٥)</sup> ( لِيَعْلَمَ أن قد أبلغوا )<sup>(٦)</sup> ، وحرفُ التنفيس ، نحو : ( علمَ أن سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَضًى )<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس (٢) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النجم . (٤) من الآية ٩ من سورة النور .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة . (٦) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

(٧) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس

« سوف » قول الشاعر :

وَأَعْلَمَ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ      أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِيرًا

وحرف النفي ، نحو : ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَن لَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا )<sup>(١)</sup> ، وَ لَوْ ،  
نحو : ( وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا )<sup>(٢)</sup> .

وربما جاء في الشعر بنير فضل ، كقوله :

٥٧ — عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(١) من الآية ٦٩ من سورة طه .

(٢) من الآية ١٦ من سورة الجن .

٥٧ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم

٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٤٩) .

اللغة : « يؤملون » بالبناء للمجهول وتضعيف الليم - أي : يرجوهم الناس ويؤمنون  
عطاءهم «سؤل» بضم السين وسكون الهمزة - هو ما تسأله وتتمناه ، ومنه قوله تعالى  
من الآية ٣٦ من سورة طه : ( قد أتيت سؤلك يا موسى ) .

للغنى : يقول : إن هؤلاء للمدحجين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس ، ومعقد  
آمالهم ؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس ، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ ، قبل أن  
يتوجه إليهم أحد بالسؤال .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن  
محذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب  
فاعله ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر أن المخففة « جادوا » الغاء  
عاطفة ، جادوا فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة علموا « قبل » ظرف زمان  
منصوب على الظرفية متعلق بمجادوا « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول  
منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وأن وما دخلت عليه  
في تأويل مصدر مجرور بإضافة قبل إليه ، أي قبل سؤالهم « بأعظم » جار ومجرور متعاق  
بمجادوا ، وأعظم مضاف و « سؤل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث جاء خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف  
غير دعاء ، ولم يفصل بينه وبين « أن » بفواصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف .  
هذا ، وقد زعم جماعة من النحاة أن « أن » في هذا البيت مصدرية ، وأنها مهملة  
غير هاملة النصب في الفعل المضارع ، كما أهملت في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَنَحْكَمَا مِثْنِي السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُشِيرَا أَحَدًا =

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مُصَرَّحًا به غير ضمير شأن ؛ فيأتي خبرها حينئذ مفرداً ، وجملة ، وقد اجتمعا في قوله :

٥٨ - بِأَنَّكَ رَيْبِيْعٌ وَغَيْثٌ رَيْبِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَسْكُونُ النَّمَالَا

\*\*\*

و زعم هذا القائل أن هذا جار على لغة بعض العرب ؛ إذ يهمل هؤلاء « أن » المصدرية كما يهمل عامتهم ما المصدرية أيضا ، وليس هذا الزعم صحيحا ، من قبل أنك قد علمت أن « أن » التي تقع بعدما يفيد العلم هي المؤكدة لا المصدرية في أرجح أقوال النحاة .

٥٨ - هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى فيها أخاها عمرا الملقب ذا السكب ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا تَأْخَبَرُ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللغة : « أنك ربيع » أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع : كثير النفع ، واصل العطاء « وغيث ربيع » الغيث : المطر ، والمراد به ههنا السكلا الذي ينبت بسبب المطر ، وربيع - بفتح الميم ، أو ضمها - نصيب « النمال » بكسر الشاء الثلاثة - النخر والغياث .

المنى : تمدحه بأنه جواد كريم ، وبأنه يعطى المحروم ، ويفيئ الملهوف .  
الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، وأن : مخففة من الثقيلة ، والكاف ضمير الخطاب اسم أن ، منى على الفتح في محل نصب « ربيع » خبر أن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، وهي متعلقة به لم في البيت السابق « وغيث » الواو عاطفة ، وغيث معطوف على ربيع « ربيع » صفة لغيث « وأنك » الواو عاطفة ، وأن : مخففة من الثقيلة أيضا ، والكاف ضمير الخطاب اسمها « هناك » هنا : ظرف زمان متعلق بتكون أو بقوله النمال الآتي ؛ لأنه متضمن معنى المشتق . والكاف حرف دال على الخطاب « تسكون » فعل مضارع ناقص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « النمالا » خبر تسكون منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة تسكون واسمه وخبره في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور . معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور

ص — وأما كأن فتَمَلُّ ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ أَسْمِهَا ، وَيُفَصِّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا يَلْمُ ، أَوْ قَدْ .

ش — إذا خَفَّتْ «كأن» وجب إعمالها ، كما يجب إعمال أن ، ولكن ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ أَنْ ، ولا يلزم أن يكون ضميراً ، قال الشاعر :

٥٩ — وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُتَمِّمٍ  
كَأَنَّ ظَلِيئَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السُّلَمِ

بـ بالاء ، والتقدير : لقد علم الضيف والمرمولون بكونك ربيعالم ، وبكونك سندهم وملجأهم .

الشاهد فيه : قوله « بانك ربيع . . . » وأنت تكون النملآ » حيث خفت أن في اللومعين ، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام ، وخبرها في الأول مفرد ، وهو قوله ربيع ، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها ، وهذا خلاف الأصل ، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، ومثل هذا البيت قول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاؤَكَ لَمْ أَنْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ  
٥٩ — هذا البيت من كلام باعث بن صريم — ويقال : باعث بن صريم — البشكري ونسبه جماعة لسكعب بن أرقم بن علباء البشكري ، والبيت من شواهد سيويه (ج ١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٧٧) وللؤلوف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي شذور الذهب (رقم ١٤٠) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠) .

اللغة : «توافينا» تجميئنا «بوجه مقسم» أي وجه جميل حسن ، والقسم — بفتح كل من القاف والسين — الجبال «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السلم» أي شجر السلم المورق :

للعنى : يصف امرأة بأن لها وجهاً جميلاً حسناً ، وعنقها كعنق الظبية طويلاً .  
الإعراب : «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله «توافينا» الآتي «توافينا» توافي : فعل مضارع ، وطاقله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي ، ونا : مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب «بوجه» جار ومجرور متعلق بتوافي «مقسم» نعت لوجه «كأن» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النصب : اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم ، والجملة بعدها صفة ، والخبر محذوف ، أى : كأن ظبية عاطية هذه المرأة ؛ فيكون من عكس التشبيه ، أو كأن مكانها ظبية ، على حقيقة التشبيه ، ويروى برفعها على حذف الاسم ، أى كأنها ظبية .

وإذا كان الخبر مفرداً ، أو جملة اسمية ؛ لم يحتاج لفاصل ؛ فالفرد كقوله : « كأن ظبية » فى رواية من رفع ، والجملة الاسمية كقوله :

— ٦٠ — \* كأن تدياه حقان \* —

== جوازا تقديره هى يعود إلى ظبية ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، وتقدير الكلام : كأن ظبية عاطية فى مكان هذه المرأة ، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر كأن مرفوع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمها ضمير محذوف ، والتقدير كأنها ظبية ، وجملة تعطف وقاعله فى محل رفع نعت لظبية أيضاً . ويروى أيضاً بجر ظبية ؛ فالسكاف حرف جر ، وأن : زائدة ، وظبية : مجرور بالسكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل توافى ، وكأنه قال : كظبية ، ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية لما هنا « إلى » حرف جر « وارق » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تعطف ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه ، مجرور ومة علا جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد فى هذا الباب باثنين منها : الوجه الأول نصب ظبية على أنه اسم كأن وخبرها محذوف ، والوجه الثانى رفع ظبية على أنه خبر كأن ، واسمها محذوف ، فدللت الروايتان جميعاً على أنه إذا خفت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث جر ظبية على ما ذكرناه فى إعراب البيت ، ولا شاهد عليه لما فى هذا الباب .

٦٠ — هذا عجز بيت ، وصدده :

\* وَصَدْرُهُ مُشْرِقُ اللَّوْنِ \*

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى شذور الذهب (رقم ١٤١) وسيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمنونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩) وفى بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تاماً ■

وإن كان فعلا وجب أن يُفصلَ منها ، إما بَلَمْ أو قَدْ ؛ فالأول كقولهِ  
تعالى : ( كَأَن لَّمْ تَقْنِ بِالْأَمْسِ )<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

٦١ — كَأَن لَّمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُبُونِ إِلَى الصَّفَا

أُنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَسْكَةٍ سَامِرُ

اللفظة : « حقان » تثنية حق ، وهى قطعة من خشب أو عاج تتعت ثم تسوى ،  
شبه بها الثديين فى نهودهما واكتنازهما واستدارتهما .

المعنى : وصف امرأة بأن لها صدرًا نقي اللون حسن الرنق ، حتى يسكاد النور  
يسطع منه ، وأن على هذا الصدر ثديين مكتنزين ناهدين حتى لسكأنهما حقا عاج .  
الإعراب : « وصدر » يروى برفع صدر ، وجره ؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، مثلا ، ومن جره فعلى أن الواو  
واورب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل  
بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مشرق » صفة لصدر ، ومشرق مضاف ، و « القون » مضاف  
إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير محذوف ، والتقدير : كأنه ، أى : الحلال  
والشأن « ندياه » نديا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ونديا مضاف  
والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصدر مضاف إليه ، مبني على الضم فى محل جر « حقان »  
خبر المبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى  
الاسم المفرد ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن .

الشاهد فيه : قوله « كأن ندياه حقان » حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وجاء بخبرها  
جملة من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « ندياه حقان » ولم يفصل بين كأن وبين هذه الجملة  
بفاصل ، ومثل هذا البيت فى عدم الفصل بين كأن والخفة وخبرها قول مجمع بن هلال :  
عَبَّاتُ لَهُ رُحْمًا طَوِيلًا وَآلَةٌ كَأَنَّ قَبَسٌ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ  
وكذلك قول ذى الرمة :

تَمْشَى بِهَا الدَّرْمَاهُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أَوْزَيْنِ مُتَمِّمِ

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٦١ — هذا البيت من كلام مضا بن عمرو الجرمي ، يقوله حين أجلتهم خزاعة

عن مكة .

والثاني كقوله :

٦٣ — أَرِيفَ التَّرْحُلِ غَيْرَ أَنْ رَكَابِنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ  
أى : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، لحذف الفعل .

■ اللفظة : «الحجون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة - هو جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها «الصفاء» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام ، تخرج له من المسجد من باب سموه باب الصفا ، ويبدأ من هذا الجبل السمي في الحج «أنيس» أراد به إنساناً «لم يسمر سامر» أراد لم يجتمع جماعة يقسامرون ويتحدثون .

اللعنى : يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلالهم عنها ؛ فيقول : إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها ، وكأننا لم نسكن بقاعها ، ولم نجتمع في نواديها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : كأنه : أى الحال والشأن «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية ، متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه ، وبين مضاف ، و«الحجون» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الحجون «أنيس» اسم يكن تأخر عن خبرها ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من يكن واسمها وخبرها في محل رفع خبر كأن «ولم» الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «يسمر» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «بمكة» الباء حرف جر ، ومكة : مجرور بالباء وعلامة جزمه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيت والجار والمجرور متعلق بيسمر «سامر» فاعل يسمر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من يسمر وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة يكن واسمها وخبرها .

الشاهد فيه : قوله «كأن لم يكن» حيث خفف كأن ، وحذف اسمها ، وأنى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كأن وخبرها بلم ، وقد اتضح ذلك من الإعراب .

ومثل هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس : (كأن لم تكن بالأمس) وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس : (كأن لم يدعنا إلى ضربه) وقوله جللت كلته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الراجز :

فَبَادَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يُبْكَنِ

فَالْيَوْمَ أَبْكَى ، وَمَتَّى لَمْ يُبْكَنِي ؟

٦٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يصف فيها المنجردة امرأة النعمان بن المنذر ■



ص — وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرُهُنَّ ، إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا ، نَحْوُ : ( إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ ) ( إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ) .

■ ملك العرب في الحيرة ، وكان النابغة نديمه وجليسه ، وقد أنشده الأعمشوني ( رقم ٥ ) وابن عقيل ( رقم ٢ ) .

اللفظة : «أزف» دنا وقرب «الترحل» الرحيل ومفارقة الديار «ركابنا» هي إبلهم التي يركبونها «تزل» تفارق «رحالنا» الرحال : جمع رحل ، وهو ما يوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه .

للغنى : يقول : قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار ، ولكن الإبل التي سترحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا ، وهي كالتى قد فارقت ، لأنها مهيأة معدة .

الإعراب : «أزف» فعل ماض «الترحل» فاعل أزف «غير» منصوب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وركاب مضاف وبنا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «لما» نافية جازمة «تزل» فعل مضارع ، مجزوم بلما ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركاب ، والجملة من تزل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «رحالنا» الباء حرف جر ، رحال : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتزل ، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «وكان» الواو حرف عطف ، كان : حرف تشبيه ونصب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، والتقدير : وكأنه ، أى الحال والشأن «قد» حرف تحقيق ، وقد حذف مدخوله ، والأصل : وكان قد زالت ، وزالت المحذوف فعل ماض تام معناه فارقت ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ركابنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر كان .  
الشاهد فيه : قوله «وكان قد» حيث حذف اسمها ، وآى بخبرها جملة فعلية ، وفصل بين كان وخبرها بقد ، وحذف الفعل الذى تدخل قد عليه ، على ما تبين لك في الإعراب .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر ، ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً :

لَا يَهْوُونَكَ أَصْهْلًا لَطَى الْحُرِّ بٍ ؛ فَمَحْدُورُهُا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

( ١١ — شرح قطر الندى )

ش - لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العاقل واسمه ، ولا تقديمه عليهما<sup>(١)</sup> كما جاز في باب كان ، لا يقال : إن قائم زيدا ، كما يقال : كان قائما زيد ، والفرق بينهما أن الأفعال أمسكن في العمل من الحروف ، فكانت احتمل لأن يتصرف في ممولها ، وما أحسن قول ابن عيين بشكو تأخره :

٦٣ - كَأَيِّ مِنْ أَخْبَارِ إِنْ ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ

وبستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارًا ومجرورًا ؛ فإنه يجوز فيهما أن يتوسط ؛ لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعا في غيرها [كما قال الله تعالى : (إن) (١) ويجوز أن يفصل بين اسم إن خبرها بالأجنبي بغير خلاف ، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور أم لم يتقدم ، وسواء أكان الفاصل ظرفا أو جارًا ومجرورًا أم لم يكن ، فمن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات :

إِنْ فِي الْقَصْرِ - لَوْ دَخَلْنَا - غَزَا لَأَ مُصَنَّفًا مُوصَدًا عَلَيْهِ الْحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد سيويه ، وشواهد عبد القاهر الجرجاني ، وشواهد مغني اللبيب (رقم ١٢٣) المؤلف :

إِنْ تَحَلَّى وَإِنْ مَرَّتْ حَلَا وَإِنْ فِي السَّمْرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلًا

٦٣ - هذا البيت كما قال المؤلف لابن عيين وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين بن نصر بن الحسين بن عيين ، الأنصاري ، السكوفي الأصل ، الدمشقي المولد والوفاة ، ولد بدمشق في سنة ٥٢٩ وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وليس ابن عيين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة ، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينسده للاستشهاد به على شيء من ذلك ، وإنما أنشده استنظافا لعناه ، ولأنه تضمن بعبارة بيان قاعدة نحوية .

الإعراب : « كَأَيِّ » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وأخبار مضاف ، و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه ، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسما « ولم يجز » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « في النحو » جار ومجرور متعلق بيجز أيضا « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أحد الذي هو فاعل لم يجز ، والألف الاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به ليجز .

لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا<sup>(١)</sup> (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى)<sup>(٢)</sup>.  
 وَأَسْتَفْتَيْتُ بِنَدْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَنِ  
 التَّنْبِيهِ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَدَمِ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْأَسْهَلِ بِسُقُوطِ امْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ ،  
 وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِي تَوْسِيطَهُمُ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ أَنْ يَكُونُوا يُمَيِّزُونَ تَقْدِيمَهُ ؛  
 لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَجْوِيزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجْوِيزُهُمْ فِي غَيْرِهِ .

\*\*\*

ص - وَتُكْسَرُ إِنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ : ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ) وَبَعْدَ  
 الْقَسَمِ ، نَحْوُ : ( حَمَّ وَالسِّكِّاتِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ) وَالْقَوْلُ ، نَحْوُ : ( قَالَ  
 إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) وَقَبْلَ اللَّامِ ، نَحْوُ : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ) .  
 ش - تَكْسَرُ إِنْ فِي مَوَاضِعَ :

أحدها : أن تقع في ابتداء الجملة ، كقوله تعالى : ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(٣)</sup> ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(٤)</sup>  
 الْكَوْثَرِ )<sup>(٥)</sup> ( أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ )<sup>(٦)</sup> .  
 الثاني : بعد القسم ، كقوله تعالى : ( حَمَّ وَالسِّكِّاتِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ )<sup>(٧)</sup>  
 ( بَسَّ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ )<sup>(٨)</sup> .

الثالث : أن تقع محكية بالقول ، كقوله تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ )<sup>(٩)</sup> .  
 الرابع : أن تقع اللام بعدها ، كقوله تعالى : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ  
 يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ )<sup>(١٠)</sup> فكسرت بعد « يعلم » ، و « يشهد » ، وإن

(١) من الآية ١٣ من سورة الزمل (٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ١ من سورة القدر (٤) من الآية ١ من سورة الكوثر

(٥) من الآية ٦٢ من سورة يونس .

وتعقيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يشمل الابتداء الحقيقي  
 كما في الآيتين الأولى والثانية ، والابتداء الحسكي كما في الآية الثالثة .

(٦) من الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة الدخان (٧) الآيات ١ ، ٣٠٢ من سورة يس

(٨) من الآية ٣٠ من سورة صميم (٩) من الآية ١ من سورة المنافقين

كانت قد فتحت بمد هـلم وشهد ، في قوله تعالى : ( عَلِمَ اللَّهُ أَنكُمْ كُنْتُمْ نَحْتًا نُونَ  
أَنْفُسِكُمْ )<sup>(١)</sup> (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)<sup>(٢)</sup> ، وذلك لوجود اللام في  
الأوآين دون الآخرين .

\* \* \*

ص — ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر « إن » المكسورة ، أو  
أهملها ، أو ما توسط من معمول الخبر ، أو الفصل ، ويجب مع الخفة إن  
أهملت ولم يظهر المعنى .

ش — يجوز دخول لام الابتداء بمد إن المكسورة هلى واحد من أربعة :  
أثنين متأخرين ، واثنين متوسطين ، فأما المتأخران فالخبر نحو : ( وَإِن رَّبِّكَ لَدُونِ  
مَغْفِرَةٍ )<sup>(٣)</sup> والاسم نحو : ( إِن فِي ذَلِكَ آيَةٌ لِّلرَّسُولِ )<sup>(٤)</sup> ، وأما المتوسطان فمعمول  
الخبر ، نحو : « إِن زَيْدًا لَطَمَكَ آكُلٌ » والضمير المسمى عند البصر بين فعلًا  
وعند الكوفيين عمادًا ، نحو : ( إِن هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ )<sup>(٥)</sup> ( وَإِنَّا لَنَحْنُ  
الصَّافُونَ ، وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبَّحُونَ )<sup>(٦)</sup> .

وقد يكون دخول اللام واجبًا ، وذلك إذا خففت إن ، وأهملت ، ولم يظهر  
قصد الإثبات ، كقوله : « إِن زَيْدٌ لَمُطَلَقٌ » وإنما وجبت ههنا فارقا بينهما وبين  
إن النافية كالتى في قوله تعالى : ( إِن عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَٰذَا )<sup>(٧)</sup> ولهذا  
نسى اللام الفارقة ؛ لأنها فرقت بين النفي والإثبات .

فإن اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزًا ، لا واجبًا ، لعدم الاتباس ،  
وذلك إذا شددت ، نحو : « إِن زَيْدًا قَائِمٌ » أو خففت وأهملت ، نحو : « إِن  
زَيْدًا قَائِمٌ » أو خففت وأهملت وظهر المعنى ، كقول الشاعر :

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد ، وللغرفة : الغفران ، وهو الصفح عن الذنوب

(٤) من الآية ٢٦ من سورة النازعات ، ومن الآية ١٣ من سورة آل عمران .

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران (٦) الآيتان ١٦٥، ١٦٦ من سورة الصافات

(٧) من الآية ٦٨ من سورة يونس .

٦٤ - أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ  
وَأَبِ مَالِكٍ كَانَتْ كِرَامَ الْمَادِنِ

\* \* \*

٦٤ - هذا البيت للطرماح ، واسمه الحكم بن حكيم ، وكنيته أبو نقر ، وأنشده الأشموني ( رقم ٢٧٨ ) وابن عقيل ( رقم ١٤٠ ) وللؤلؤف في أوضعه ( رقم ١٤٦ ) .  
اللغة : «أبَا» بضم الهمزة - جمع آب ، مثل قضاة جمع قاض ، وغزاة جمع غاز ، ودعاة جمع داع ، ورماة جمع رام ، والآبى : اسم فاعل فعله أبى ، ومعناه امتنع «الضميم» المظلم «كرام المادن» طيبة الأصول .  
المعنى : يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد ، وبأنهم كانوا قوما كرام الأصول .

الإعراب : «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر للمبتدأ ، وابن مضاف و «أبَا» مضاف إليه ، وأبَا مضاف و «الضميم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، إما مرفوع على أنه خبر ثان للمبتدأ ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» الواو حرف عطفه إن : حرف توكيد ونصب مخفف من المثقل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة «كرام» خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة وكرام مضاف و «المادن» مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «وإن مالك - إلخ» حيث خفف إن للتوكدة ، وأهملها فلم ينصب بها الاسم ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً ، وبخبره ، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات ، ولو أدخل اللام لقال : وإن مالك لكانت كرام المادن ، وإعنا لم يدخل اللام هنا ارتكانا على انقهاام المعنى ووضوحه ، وذلك لأن البيت مسروق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفع مكاتهم ، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى متناقضاً لما سبق البيت له ، إذ يصير المعنى : وليست مالك كرام المادن ؛ فيتمين حمل «إن» على أنها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأني به له . وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه ؛ فلم يأت باللام الفارقة .

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» الخفيفة مؤكدة لا نافية تنوع إلى فوهين : لفظية ، ومضوية ، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إجمال «إن» .

ص — ومثلُ إن «لا» النافية للجنس ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالذِّكْرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا ، نَحْوُ : «لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» وَلَا «عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي» . وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهِ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَ» وَ «لَا رِجَالَ» وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ «لَا مُسْلِمَاتٍ» وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ «لَا رَجُلَيْنِ» ، وَ «لَا مُسْلِمِينَ» .

ش — يجرى تجزى «إن» — في نصب الاسم ورفع الخبر — «لا» بثلاثة شروط : أحدها : أن تكون نافية للجنس . والثاني : أن يكون معمولها نكرتين . والثالث : أن يكون الاسم مُقَدَّمًا ، والخبر مؤخرًا .

فإن انخرم الشرط الأول : بأن كانت نافية ، اختصت بالفعل وجزأته نحو (لا تخزن إن الله معنا) <sup>(١)</sup> ، أو زائدة لم تعمل شيئاً ، نحو (ما منمك إلا تسجد إذ أمرتك) <sup>(٢)</sup> ، أو نافية للوحدة عملت عمل ليس ، نحو «لا رجل في الدار ، بل رجلان» .

وإن انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل ، ووجب تكرارها ، مثال الأول «لا زيد في الدار ولا عمرو» ، ومثال الثاني : (لا فيها غول ، ولا هم عنها ينزفون) <sup>(٣)</sup> . وإذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها : إما أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً به ، أو مرداً ، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به ظهر النصب فيه ، فالمضاف كـ «والك : لا صاحب عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» ، و «لا صاحب جود مذموم» .

والشبيهه بالمضاف : ما اتصل به شيء من تمام معناه : إما مرفوع به ، نحو «لا قبيحاً فعله مدح» أو منصوب به ، نحو «لا طالماً جبالاً حضر» أو مخفوض بخافض يتعلق به ، نحو «لا خيراً من زيد عندنا» .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة (٢) من الآية ١٢ من سورة الأعراف

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الصافات .

وإن كان مُفْرَداً - أى غير مضاف ولا شبيهه به - فإنه يُبْنَى على ما ينصب به لو كان مُعْرَباً ، فإن كان مفرداً أو جمع تكسيرٍ بنى على الفتح ، نحو « لَارِجَالٍ » و « لَارِجَالٍ » ، وإن كان منقياً أو جمع مذكرٍ سالمٍ فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء ، تقول : « لَارِجَالِينَ » و « لَامُسْلِمِينَ عَفْدَى » ، وإن كان جمع مؤنثٍ سالمٍ بُنِيَ على الكسر ، وقد يبنى على الفتح ، نحو « لَامُسْلِمَاتٍ فِي الدَارِ » وقد روى بالوجهين قولُ الشاعر :

٦٥ - لَأَسَابِغَاتٍ وَلَا جَأَوَاءَ بِأَسَلَةٍ تَقِي الْمُنُونُ لَدَى أَسْتَيْفَاءِ آجَالِ

\*\*\*

٦٥ - لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧) وشرحناه هناك شرحاً وافياً .

اللغة : «سابغات» أراد دروعاً سابغات ، أى : واسعات تجلك موضعها من البدن وتنطيه كله ، حذف الموصوف وأقام المصفة مكانه ، ومثله قوله تعالى : ( أن أحمل سابغات ) والواحدة سابغة « جأواء » هى الجيش العظيم « بأسلة » متصفة بالأسالة وهى الشجاعة « للنون » الموت .

المعنى : يريد أنه لا ينبغيك من الموت ولا يقيدك منه - إذا استحكمت أجلك - دروع واسعة تلبسها ، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك ( فإذا جاء أجلكم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابغات » اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب أو مبنى على الكسر نيابة عن الفتح فى محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « جأواء » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « بأسلة » صفة لجأواء ، وصفة للنصوب منصوبة ، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « تقي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى سابغات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لا الأولى ، وخبر لا الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى والتقدير : لا سابغات تقي النون ، ولا جأواء تقي للنون ؛ فالواو قد عطفت جملة لا الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها «النون» مفعول به لتقي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بتقي ، ولدى مضاف و« استيفاء » مضاف إليه ، واستيفاء مضاف و « آجال » مضاف إليه .

ص — وَلَكَ فِي نَحْوِ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ » : ففتحُ الأول ، وفي الثاني :  
الفتحُ ، والنصبُ ، والرفعُ ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوِ « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ » ورفعه ،  
فِيهِ تَنَبُّحُ النَّصْبِ ، وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لا » ، أَوْ فَصَلَتِ الصَّفَةُ ، أَوْ كَانَتْ  
غَيْرَ مُفْرَدَةٍ ، اُمتنعَ الفتحُ .

ش — إذا تكررت « لا » مع النكرة جاز في النكرة الأولى الفتحُ والرفعُ ،  
فإن فتحتَ فلك في الثانية ثلاثة أوجه : الفتحُ ، والنصبُ ، والرفعُ .  
وإن رفعتَ فلك في الثانية وجهان : الرفعُ ، والفتحُ ، ويمتنع النصبُ  
فَنَصَّصَلْ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الْأَسْمِينِ ، ورفعهما ، وفتحُ الأول ورفعُ الثاني ،  
وعكسه ، وفتحُ الأول ونصبُ الثاني ، فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب .

فإن لم تتكرر « لا » مع النكرة الثانية ، لم يجر في الأولى الرفعُ ، ولا في الثانية  
الفتحُ ، بل تقول : « لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ ، أَوْ قُوَّةٌ » بفتحِ حَوْلٍ لا غير ، ونصبِ قُوَّةٍ  
أو رفعها ، قال الشاعر :

— ٦٦ \* فَلَا أَبَ وَأَبْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ \* —

الشاهد فيه : قوله « لا ساقيات » فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث  
السالم إذا وقع اسماً للاجاء فيه وجهان : الأول البناء على السكرة نيابة عن الفتحة ،  
والثاني البناء على الفتح ، وقد وردت في هذا البيت الرواية بالسكسر والفتح ؛ فدل  
مجموع الروايتين على جواز الوجهين .

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قول سلامة بن جندل يتحسر على ذهاب شبابه  
أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي تَجِدُ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ ، وَلَا لَدَاتٍ لِالشَّيْبِ  
— ٦٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا \* —

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها ، وأقصى ما قيل في نسبه إنه لرجل  
من بني عبد مناة بن كنانة ، والبيت من شواهد سيدييه ( ج ١ ص ٣٤٩ ) وقد أنشده  
الأشموني ( رقم ٣٠٢ ) والمؤلف في أوضحه ( ١٦٥ ) .



ويجوز « فَلَا أَبَ وَابْنٌ » .

وإن كان اسمُ « لا » مفرداً ، ونُعِتَ بمفرد ، ولم يفصل بينهما فاصلٌ — مثل « لا رَجُلٌ ظريفٌ في الدَّارِ » — جاز في الصفة : الرفعُ على موضع « لا »

اللفظة : « مروان » أراد به مروان بن الحَكَم « ابنه » أراد به عبد الملك بن مروان « المجد » السكرم والشرف « ارتدى وتأزر » كفى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثوبته له ، وأفرد الضمير فقال : « إذا هو ارتدى » مع أن حقه أن يثنى فيقول : « إذا هما ارتدبا وتأزرا » ارتكنا على فهم السامع ، وتعويلاً على أن إسناد شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً ؛ إذ كان الفرض مدحهما معاً .

للغنى : مدح مروان بن الحَكَم وابنه عبد الملك ، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدة حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لبساه وارتدياه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويجوز فيه الرفع ، فيكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء « مثل » يروى بالرفع ؛ فهو خبر لا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم لا ، وخبر لا حينئذ محذوف ، والتقدير : فلا أب وابنا بمائتين لمروان وابنه موجودان ؛ ومثل مضاف و « مروان » مجرور بإضافة مثل إليه ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من العرف العلية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وابن مضاف ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » بمعنى إذا الدالة على التعليل « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان ، والجملة من ارتدى المذثور وفاعله لا محل لها مفسرة « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مروان أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف « ابنا » بالنصب على محل اسم لا ، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل لا مع اسمها ، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء وقد منال ذلك في الإعراب بيانا لا يحتاج معه إلى شيء .

مع اسمها ؛ فإنهما في موضع الابتداء ، والنصبُ على موضع اسمها ؛ فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن ، والفتحُ على تقدير أنك رَكِبْتَ الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ، ثم أُدْخِلْتُ « لا » عليهما .

فإن فَصَلَ بينهما فاصل ، أو كانت الصفةُ غيرَ مفردةٍ ، جاز الرفع والنصب ، وامتنع الفتح ؛ فالأول نحوُ « لا رَجُلَ في الدارِ ظريفٌ ، وطارِفاً » ، والثاني نحوُ « لا رَجُلَ طالِماً جَبِلاً ، وطارِيعٌ جَبِلاً » .

\*\*\*

ص — الثالثُ : خانٌ ، ورأى ، وحسب ، ودري ، وخال ، وزعم ،  
ووجد ، وعلم ، القلبياتُ ، فتتَّصِبُهُمَا مفعولان ، نحوُ : .

\* رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ \*

وَيُلَغِّينِ بَرُوجَهُنَّ إِنْ تَأَخَّرْنَ ، نحوُ \* الْقَوْمُ فِي أَثَرِي ظَنَنْتُ \* وَيَسْأَوَانِ  
إِنْ تَوَسَّطْنَ ، نحوُ :

\* وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّوْمُ وَالظُّورُ \*

وإنَّ وَليهنَّ « ما » أو « لا » أو « إن » النافياتُ ، أو لأمُ الأبتداء ،  
أو القسم ، أو الاستفهامُ — بطلَ عملمن في اللَّغْظِ وَجُوبًا ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ  
تعليقًا ، نحوُ ( لِنَعْلَمِ أَيْ الْحِزْبَيْنِ أَحْمَى ) .

ش — الباب الثالث من الفواسخ : ما ينصب المبتدأ والخبر معاً ، وهو  
أفصالُ القلوبِ .

وهو ظن ، نحو ( وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا )<sup>(١)</sup> ، ورأى ، نحو  
( إِيَّاهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

٦٧ — رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء . (٢) الآيتان ٧٥٦ من سورة العنكبوت .

٦٧ — هذا البيت لخداش بن زهير ، أحد بني بكر بن هوازن ، وقد أنشده

الأشموني ( رقم ٣١٢ ) وابن عقيل ( رقم ١١٨ )

وَحَسِبَ ، نحو ( لَا تَحْسِبُوهُ شَرًّا لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وَدَرَى ، كقوله :  
٦٨ - دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْمَهْدِ بِأَعْرَوْ فَاغْتَبَطُ فَإِنْ أَغْتَبَطَا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة ، وتطلق أيضاً على القوة ، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنوداً » يروى في مكانه « وأكثره جنوداً » ويروى « وأكثرهم عديداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعليل ، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول « أكبر » مفعول ثانٍ لرأيت ، وأكبر مضاف و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو حرف عطف ، وأكثر : معطوف على أكبر ، وأكثر مضاف وضمير القائمين مضاف إليه « جنوداً » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . » فإن « رأيت » في هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب مفعولين ، على ما بيناه في الإعراب .

(٣) من الآية ١١ من سورة النور .

٦٨ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني ( رقم ٣٢٣ ) وابن عقيل ( رقم ١٢٠ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ١٧١ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨١ ) .

اللغة : « دريت » مبنى للمجهول ، من درى بمعنى علم « الوفي العهد » الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه « فاغتبط » أمر من الاغتباط ، وهو في الأصل : أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه ، والمراد هنا السرور .

المعنى : إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده ، واستيقنوا ذلك منك ، فلا يداخلهم فيه شك ؛ فيلزموك أن تقر بذلك عينا ، وتمنئ به سرورا .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ لدرى ، والوفاي مضاف و « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم ، وأصله عروة ، مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، في محل نصب « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فإن » الفاء حرف دال على التعليل إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطاً » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن مرفوع بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفي . . . » فإن درى في هذه العبارة فعل دال على

وخَالَ ، كقوله :

٦٩ - \* يُخَالُ بِهِ رَأْيِي الْجُمُوعَةَ طَائِرًا \*

وزَعَمَ ، كقوله :

٧٠ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِذَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْبُ دَيْبًا

= البقن ، وقد نصب مفعولين أولهما التاء التي وقعت نائب فاعل ؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيتها قوله الوفي ، على ما بيناه في الإعراب .  
٦٩ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ \*

والبيت للنايفة الديقاني ، يقوله في أبيات للنعمان بن اللندر أيام موجدته عليه ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٥٨ ) :

اللفظة : « بيوتى » جمع بيت « يفاع » هو المرتفع من الأرض العالى « منع » لا يناله أحد « يخال » يظن « الجمولة » الركائب .

اللفظ : يقول : إننى فى مكان بعيد عن أن تناله ؛ لأنه مرتفع شديد البعد ؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعى ركائبنا طائراً ، والإنسان إذا نظر من مكان مظمن إلى مكان عال يرى الكبير صغيراً ، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لمة قومه وامتناعهم على من يريد بهم سوء .  
الإعراب : « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « بيوتى » بيوت : فاعل حل ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وبيوت مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « فى يفاع » جار ومجرور متعلق بحل « منع » صفة ليفاع ، وصفة المجرور مجرورة « يخال » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمه الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق ببيخال ، أو محذوف حال « راعى الجمولة » راعى : نائب فاعل ليخال ، وهو للمفعول الأول ، وراعى مضاف و « الجمولة » مضاف إليه « طائراً » مفعول ثان ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يخال راعى الجمولة طائراً » فإن يخال فى هذه العبارة فعل دال على الرجحان ، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ؛ أولهما قوله « راعى الجمولة » الذى وقع نائب فاعل ؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به ، وثانيتها قوله : « طائراً » وهذا واضح من إعراب البيت الذى قدمناه .

٧٠ - هذا البيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس ، وقد أنشده الأشمونى

( رقم ٣١٩ ) والمؤلف فى أوضحه ( رقم ١٧٥ ) وفى شذور الذهب ( رقم ١٧٩ ) . =

وَوَجَدَ ، كقوله تعالى : ( تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا )<sup>(١)</sup> .  
وَعَلِمَ ، كقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها : الإلغاء ، والتعاليق .  
فأما الإلغاء فهو عبارة عن « إبطال عملها في اللفظ والحل » لتوسطها بين  
المفعولين ، أو تأخرها عنهما .  
مثالُ توسطها بينهما قولك : « زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا » بالإعمال ، ويجوز  
« زيدٌ ظننتُ عالمٌ » بالإعمال ، قال الشاعر :

■ اللغة : « زعمتني » ظنتني « شيخا » الشيخ هو من ظهرت عليه السن واستبان  
فيه الشيب ، ويقال للانسان شيخا إذا بلغ الحسین إلى الثمانين « يدب ديباً » يحشى  
مشيا متقاربا ، ويسير سيرا ضعيفا .

المعنى : ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني ، وضعت قوتي ، ولكنها لا تعلم حقيقة  
الأمر ؛ لأن من كان مثلي يسير سيرا قويا لا يقال عنه شيء من ذلك .

الإعراب « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون لوقاية ، وياء للتكلم  
مفعول أول « شيخا » مفعول ثان « ولست بشيخ » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض  
ناقص ، وتاء التكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع ، والباء حرف جر زائد ، وشيخ :  
خبر ليس منصوب بمتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف  
الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا محل  
لها من الإعراب « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبني على السكون في محل  
رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من للوصول  
والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول « ديباً » مفعول مطلق مؤكد  
لعامله وهو قوله « يدب » .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخا » فإن زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان  
وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ أولهما ياء للتكلم ، وثانها قوله « شيخا »  
وقد تبين لك ذلك من إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل . (٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة .

٧١- أبا لأراجيزِ يابن اللؤمِ تُوهِدُنِ ، وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَأَخْوَرُ ؟  
فَاللَّؤْمُ : مبتدأ مؤخر ، و « في الأراجيز » في موضع رفع ؛ لأنه خبرٌ مُقَدَّمٌ ،  
وَأَلْفَيْتُ « خِلْتُ » لتوسطها بينهما ، وهل الوجهان سواء ، أو الإعمال أرجح ؟  
فيه مذهبان .

٧١ - هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة المنقري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر  
الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة وهما مقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز  
لا يقولون غير الرجز كروبة والمعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول  
الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

\* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمُّ قَهْمِيدًا ؟ \*

« توعدي » تهديني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » ، من غير ذكر  
الموعد به إلا أن يكون الموعد به شراً .

الإعراب : « أبا لأراجيز » الهمزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور  
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدي الآتي « يا » حرف نداء « ابن »  
منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللؤم » مضاف إليه مجرور بالسكسرة  
الظاهرة « توعدي » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفي الأراجيز » الواو واو الحال ، وفي :  
حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت »  
خال : فعل ماض ، وتاء للتسكيم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل  
والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : مبطوف على اللؤم ، والمبطوف على  
المرفوع مرفوع .

الشاهد به : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين  
المبتدأ الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » فلما توسط الفعل  
بينهما ألغى عن العمل فيهما . ولولا هذا التوسط لصبهما ألبتة ؛ فكان يقول : وختت  
اللؤم والخور في الأراجيز ، يصب اللؤم على أنه مفعول أول ، ونصب محل الجار  
والمجرور على أنه المفعول الثاني .

ومثالُ تأخُرِهَا عَنْهُمَا قَوْلُكَ : « زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ » بالإجمال ، وهو الأرجح بالاتفاق ، ويجوز « زَيْدًا عَالِمًا ظَنَنْتُ » بالإعمال ، قال الشاعر :

٧٢ - الْقَوْمُ فِي أُرَى ظَنَنْتُ ؛ فَإِنْ يَكُنْ  
مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا

٧٢ - لم أفب لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « في أرى » بفتح الهمزة والياء - معناه خلني يريد أنهم يتعقبونه « خابوا » لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي .

المعنى : يقول : إنني أظن أن القوم يتعقبوني وهم خلني ؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعا فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة ؛ فأخيب فألهم ، وأظفر عليهم .  
الإعراب : « القوم » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « في » حرف جر « أرى » أثر مجرور بـي ، وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأثر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ظننت » فعل وفاعل « فإن » الفاء حرف دال على التفريع ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « يكن » فعل مضارع تام فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون « ما » اسم موصول : فاعل يكن ، مبني على السكون في محل رفع « قد » حرف تحقيق « ظننت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، ومفعولاً ظننت محذوفان ، وتقدير الكلام : فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته حاصل « فقد » الفاء واقمة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « ظفرت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « وخابوا » الواو حرف عطف ، خاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الواو ، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « القوم في أرى ظننت » حيث تأخر الفعل الناصح الذي هو ظن عن المبتدأ والخبر جميعاً ، وهما قوله « القوم في أرى » فلما تأخر عنهما التي عمله فهما ولولا هذا التأخر لعمل فيها النصب ؛ فكان يقول « ظننت القوم في أرى » بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول ، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله « في أرى » - على أنه المفعول الثاني ، وهذا واضح إن شاء الله .

فالقومُ : مبتدأ ، و « في أترى » في موضع رفع على أنه خبره ، وأهات  
« ظن » لتأخرها عنهما .

ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معاً ، لم يجز الإجمال ؛ لا تقول : ظننتُ  
زَيْدٌ قائمٌ ، بالرفع ، خلافاً للكوفيين .

\*\*\*

وأما التعليق فهو عبارة عن « إبطال عملها لفظاً ، لا محلاً » ؛ لا اعتراض ماله  
صدْرُ الكلامِ بينها وبين معموليها ، والمراد بما له صدرُ الكلام « ما »  
النافية ، كقولك : « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قائمٌ » ، قال الله تعالى : ( اَلَمْ تَعْلَمْتَ  
مَا هُوَ لَاءَ يَنْطِقُونَ )<sup>(١)</sup> فهو لاء : مبتدأ ، وينطقون : خبره ، وليس مفعولاً  
أولاً وثانياً ، و « لا » النافية ، كقولك « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ وَلَا عَمْرُو »  
و « إن » النافية ، كقوله تعالى : ( وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا )<sup>(٢)</sup> ،  
أى : ما لبثتم إلا قليلاً ، ولأمُ الابتداء نحو قولك : « عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ »  
قال الله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن خَلَقٍ )<sup>(٣)</sup> ،  
ولأمُ القسم ، كقول الشاعر :

٧٣ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَخِيَّتِي  
إِنَّ الْمَنِيَّ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

٧٣ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العاصري ، وقد أنشده الأشموني في باب  
ظن وأخوانها ( رقم ٣٣٦ ) ولؤلؤف في أوضعه ( رقم ١٧٨ ) وفي شذور الذهب  
( رقم ١٨٠ ) وهو من قصيدة لبيد الممدودة في العلقات والتي أولها قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَعَامُهَا  
بِمَنِيٍّ تَأْبُدُ غَوْلَهَا فَرَجَامُهَا

اللقية : « منيق » النية : الموت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة ، من منى بمعنى - بوزن  
رمى يرمى - وهناد قدر ، ولفقتها التاء لأنها قد صارت اسماً ، ولو كانت باقية على  
الوصفية لما لحقتها التاء ؛ لأن الوصف الذي على وزن فعيل بمعنى مفعول يكون بالنظ  
واحد للمذكر ولؤلؤث غالباً كجريح وقتيل وطريد ، وصريح بمعنى طريد ، وصريع ووليد ■



والاستفهام ، كقولك : « عَلِمْتُ أَرْيَدُ قَائِمٌ » ، وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام ، سواء كان أحد جزءي الجملة ، أو كان فضلة ؛ فالأول نحو قوله تعالى : ( وَكَفَعَلْنَا مِنْكُمْ آيَاتٍ أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى )<sup>(١)</sup> ، والثاني كقوله تعالى : ( وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ )<sup>(٢)</sup> ؛ فأى مُنْقَلَبٍ : منصوب بين قائلين على المصدرية ؛ أى ينقلبون أى انقلاب ، و « يعلم » معلقة عن الجملة بأمرها ؛

■ « لا تطيش » لا تخيب ، بل تصيب المرعى « سهامها » السهام : جمع سهم ، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة .

المعنى : إني موقن أنني سألاقي الموت حتما ؛ لأن الموت نازل بكل إنسان لا يفلت منه أحد أبداً .

الإعراب : « لقد » اللام موثقة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي مرفوع بضمه مقدرة على ما قيل ياء المتكلم ، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من تأتي وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمه الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، وسهام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المنفي وهو تطيش والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما الابتداء والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين البتة ؛ فكان يقول : « لقد علمت منيتي آتية ، بنصب منية نصبا تقدير ياعلى أنه المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثاني ، ولكن وجود اللام منع وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في التقدير ، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيتي » لعطفت بالنصب ، وسيأتي إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ( رقم ٧٤ ) إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٧١ من سورة طه . (٢) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

لما فيها من اسم الاستفهام وهو أى ؛ وربما توهمَ بمض الطلبة انتصابَ «أى»  
 بيملم ، وهو خطأ ؛ لأن الاستفهام له صدرُ الكلام ؛ فلا يعمل فيه ما قبله .  
 وإنما سمي هذا الإجمال تمليقاً ؛ لأن العامل في نحو قولك : « عَلِمْتُ  
 ما زَيْدٌ قائمٌ » عاملٌ في المحل ؛ وليس عاملاً في اللفظ ؛ فهو عامل لا عامل ؛  
 فشبَّه بالمرأة المعلقة التي هي لا مَرْوَجَةٌ ولا مُطَلَّقةٌ ؛ والمرأة المعلقة : هي التي أساء  
 زوجها عِشْرَتَهَا .

والدليلُ على أن الفعل عاملٌ في المحل أنه يجوز العطفُ على محل الجملة  
 بالنصب كقول كثيرٍ :

٧٤ - وَمَا كُنْتُ أُدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُسْكَى  
 وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٧٤ - هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ،  
 لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأشمونى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها  
 ( رقم ٣٣٨ ) والمؤلف فى أوضعه ( رقم ١٨٧ ) وفى شذور الذهب ( رقم ١٨٧ )  
 وفى معنى اللبيب ( رقم ٦٦٨ ) .  
 اللغة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها « موجعات » جمع  
 موجعة ، وهى المؤلدة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف اليك ؛ لأنه لم يكن  
 يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلدة ؛ لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال ، وقد  
 بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى فسلبت هناءتى .  
 الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى  
 على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا  
 والجملة من أدرى وفاعله فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية  
 الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابةً  
 عن السكرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على  
 السكون فى محل رفع « البسكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من

فمطف «موجعاتٍ» بالنصب على محل قوله : « ما البكي » الذي عُلقَ  
عن التعليل فيه قوله « أدري » .

\*\*\*

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، وأهز وأكرم  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ص ظهورها التعذر، وجملة المتداً وخبره في محل نصب بأدري سدت مسد مفعولها «ولا»  
الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكي»  
والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع  
مؤنث سالم ، وموجعات مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة  
«حق» حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث  
والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة ، وقبل «تولت» أن مصدرية  
مخدوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحق ، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه  
«ما» في قوله « ما كنت أدري » .

الشاهد فيه : قوله « أدري ما البكي ولا موجعات » فإن « أدري » فعل مضارع ينصب  
مفعولين أصلهما المتبداً والخبر ، وقوله « ما البكي » جملة من مبتدأ وخبر ، وكان حق  
الفعل أن يعمل في لفظ المتبداً والخبر ، لكن لما كان المتبداً اسم استفهام ، وكان  
اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل  
الفعل في لفظ المتبداً والخبر ، وعمل في عملهما النصب ، والدليل على أنه عمل في عملهما أنه  
لما عطف عليهما قوله «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب  
جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، ولولا أن المعطوف عليه منصوب المحل ما جازله ذلك  
وأنت تعلم أن التابع - كالمعطوف هنا ، وكالمت - يجب أن يكون إعرابه كإعراب المتبوع  
- كالمعطوف عليه ، وكالمتبوع - ولا يجوز بحال من الأحوال أن يختلف إعراب التابع  
والمتبوع ، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً ، مثلاً ؛ فلما كان ذلك كذلك كان  
نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب ، ولما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ  
علمنا أن له محلاً منصوباً ، وهذا هو ما يريد إثباته بإنشاده هذا البيت في هذا الموضوع ، فافهم  
ذلك وكن منه على نيت ، والله ينفعمك به ، وهو سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ص — باب ، الفاعلُ مرفوعٌ ، كـ « قامَ زيدٌ » ، و « ماتَ عمرو » ،  
 وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ، وَلَا تَأْتِيهِ عِلْمُهُ وَلَا تَنْدِيَةٌ وَلَا جَمْعٌ ، بَلْ يُقَالُ :  
 قَامَ رَجُلَانِ وَرَجَالٌ وَنِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُلٌ ، وَشَذَّ « يَتَمَاعَبُونَ  
 فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » ، « أَوْ تُخْرِجِي هُمُ » وَتَأْتِيهِ عِلْمُهُ تَأْتِيهِ ،  
 إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا ، كـ « قَامَتِ هِنْدٌ » وَ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ  
 فِي بَحَاذِي الثَّانِيَةِ الظَّاهِرِ ، نَحْوُ : ( قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ) ،  
 ( قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ ) ، وَفِي الْحَقِيقِ الْمُنْفَعِلِ ، نَحْوُ « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ أَمْرًا »  
 وَالْمُتَّعِلِ فِي بَابِ « نِعَمٌ ، وَيَبْسُ » نَحْوُ « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَفِي الْجَمْعِ ،  
 نَحْوُ : ( قَالَتِ الْأَعْرَابُ ) إِلَّا جَمَعِيَ التَّضْحِيحِ فَسَكَنَ مَرَدِّهَا ، نَحْوُ « قَامَ  
 الرَّيْدُونَ » ، وَ « قَامَتِ الْمِنْدَاتُ » ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّسْرِ « مَا قَامَتِ  
 إِلَّا هِنْدٌ » ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ ، كَمَحْذُوفِهِ فِي نَحْوِ : ( أَوْ إِطْعَامٌ  
 فِي يَوْمِ ذِي مَسْجَبَةٍ ، يَبِيحًا ) ، وَ ( قُضِيَ الْأَمْرُ ) ، وَ ( انبَغِ بِهِنَّ وَأَبْعِرْ ) ،  
 وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ .

ش — لما انقضى الكلامُ في ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعلق بهما من  
 أبواب النواسخ ، شرَّعتُ في ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب الفائب ،  
 وباب التنازع ، وما يتعلق به من باب الاشتغال .

أعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أسند إليه فعلٌ ،  
 أو مؤول به ، مُقَدَّمٌ عليه بالأصالة : واقماً منه ، أو قائماً به » .

مثال ذلك « زيدٌ » من قولك : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَ « عَلِمَ زَيْدٌ » ؛

فالأول : اسمٌ أُسْنِدَ إليه فعل واقع منه ؛ فإن الضرب واقع من زيد ، والثاني : اسم أُسْنِدَ إليه فعل قائم به ؛ فإن العلم قائم بزيد .

وقولى أولاً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه نحو : ( أَنْ تَخْشَعَ ) فى قوله تعالى : ( أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ )<sup>(١)</sup> ؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، واسكنه فى تأويل الاسم ، وهو الخشوع .

وقولى ثانياً : « أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ » يدخل فيه : ( مُخْتَلِفٌ ) فى قوله تعالى : ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ )<sup>(٢)</sup> ؛ فـأَلْوَانُهُ : فاعلٌ ، ولم يُسْنَدَ إليه فعلٌ ، واسكن أُسْنِدَ إليه مؤول بالفاعل ، وهو مختلف ؛ فإنه فى تأويل مختلف .

وخرج بقولى : « مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « زَيْدٌ قَامَ » فليس بفاعل ؛ لأن الفعل المُسْنَدَ إليه ليس مُقَدَّمًا عليه ، بل مؤخرًا عنه ، وإنما هو مبتدأ ، والفعل خبر<sup>(٣)</sup> .

وخرج بقولى : « بِالْأَصَالَةِ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « قَائِمٌ زَيْدٌ » ؛ فإنه وإن أُسْنِدَ إليه شئ مؤول بالفاعل ، وهو مُقَدَّمٌ عليه ، لسكن تقديمه عليه ليس بالأصالة ؛ لأنه خبرٌ ؛ فهو فى نية التأخير .

وخرج بقولى : « واقِعًا منه — إلخ » نحو : « زَيْدٌ » من قولك : « ضُرِبَ زَيْدٌ » ؛ فإن الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه ، وليس واقعًا منه ولا قائمًا به .

(١) من الآية ١٦ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة النحل .

(٣) يريد الفعل مع فاعله : أى الجملة ، لكن لما كان الفاعل ضميرًا مستترًا ، والفعل مذكور فى الكلام ، وهو الجزء الأهم ، نسب الحكم إليه ، وسيأتى بدسطور يقول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح .

وإنما مثلتُ الفاعلَ به « قَامَ زَيْدٌ » ، و « مَاتَ عَمْرٌو » يُفهم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مَسْمَاهُ أَحَدَثَ شَيْئاً ، بل كونه مُسْتَعْدّاً إليه على الوجه للذكور ، ألا ترى أن عمراً لم يُحْدِثِ المَوْتَ ، ومع ذلك يُسَمَّى فاعلاً .

وإذا عَرَفْتَ الفاعلَ ، فاعلم أن له أحكاماً :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ؛ فلا يجوز في نحو : « قَامَ أَخَوَاكَ » أن تقول : أَخَوَاكَ قَامَ ، وقد تضمن ذلك الحدُّ الذي ذكرناه ، وإنما يقال : أَخَوَاكَ قَامَا ، فيكون أخواك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثاني : أنه لا يلحق عامله علامةٌ نثنيةٌ ولا جمعٌ : فلا يقال : « قَامَا أَخَوَاكَ » ولا « قَامُوا إِخْوَتَكَ » ولا « قُمْنَ نِسْوَتُكَ » ، بل يقال في الجميع : « قام » بالإفراد ، كما يقال : « قامَ أَخُوكَ » هذا هو الأكثر ، ومن العرب من يُلْحِقُ هذه العلاماتِ بالعاملِ : فَمَلَأَ كَانَ ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَمَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ » ، أو اسماً كقوله عليه الصلاة والسلام : « أَوْ تُخْرِجِيَهُمْ » قال ذلك لما قال له وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ : وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قُوَّتُكَ ، والأصل : أَوْ تُخْرِجُوهُمْ ، فقلبت الوار ياء ، وأدغمت الياء في الياء <sup>(١)</sup> ، ولأكثر أن يقال : يَتَمَاقِبُ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ ، أَوْ تُخْرِجِيَهُمْ - بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء التانيث الساكنة إن كان فعلاً ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ؛ فتقول : « قَامَتِ هِنْدٌ » ، و « زَيْدٌ قَائِمَةٌ أُمُّهُ » .

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارة يكون واجباً .

فالجائز في أربع مسائل ، إحداها : أن يكون المؤنث اسماً ظاهراً مجازياً التانيث ، ونعني به مالا فرج له ، تقول : طَلَمَتِ الشَّمْسُ ، وَطَلَعَ الشَّمْسُ ،

(١) ثم كسر ما قبل الياء المناسبة .

والأول أَرْجَحُ ، قال الله تعالى : ( قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ )<sup>(١)</sup> وفي آية أخرى :  
 ( قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ )<sup>(٢)</sup> والثانية : أن يكون المؤنث [ اسماً ظاهراً ] حقيقياً  
 التأنيث ، وهو منفصل من العامل بنير إلا ، وذلك كقولك : « حَضَرَتِ الْقَاضِيَةُ  
 أَمْرًا » ويجوز : « حَضَرَ الْقَاضِيَّ أَمْرًا » والأول أفصح ، والثالثة : أن  
 يكون العامل نعم أو بئس ، نحو : « نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » و « نِعِمَّ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ »  
 الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو : « جَاءَ الزُّيُودُ » و « جَاءَتِ الزُّيُودُ »  
 و « جَاءَتِ الْمُتُودُ » ، و « جَاءَ الْمُتُودُ » ؛ فمن أُنْثَ فَعَلَى معنى الجماعة ، ومن  
 ذَكَرَ فَعَلَى معنى الجمع ، وَيُسْتَنْثَى من ذلك جمعاً التصحيح ؛ فإنه يُحْسَنُ لَهَا بِحَسَبِ  
 مفرديهما ؛ فتقول : « جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ » بالتاء لا غير ، كما تفعل في « جَاءَتِ هِنْدٌ »  
 و « قَامَ الزُّيُودُ » بترك التاء لا غير ، كما تفعل في « قَامَ زَيْدٌ » .

والواجبُ فيما عدا ذلك ، وهو مسألان ؛ إحداهما : المؤنثُ الحقيقىُ التأنيثِ  
 الذى لَيْسَ مَقْصُولًا ولا واقِعًا بعد نعم أو بئس ، نحو : ( إِذْ قَالَتْ أَمْرًا  
 عَمْرَانُ )<sup>(٣)</sup> الثانية : أن يكون ضميراً متصلاً ، كقولك « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » .

وكان الظاهر أن يجوز في نحو : « ماقامَ إلا هِنْدٌ » الوجهان ، ويترجح  
 التأنيث ، كما في قولك « حَضَرَ الْقَاضِيَّ أَمْرًا » ولستكنهم أَوْجَبُوا فيه ترك  
 التاء في النثر لأن ما بعد « إلا » ليس الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل  
 مُقَدَّرٍ قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مُدَّكَّرٌ ، فلذلك ذُكِّرَ  
 العامل ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا هِنْدٌ .

وهذا أحدُ المواطنِ الأربعة التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ الفاعلِ ، والثانى : فاعلُ  
 المصدر كقوله تعالى : ( أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ )<sup>(٤)</sup> تقديره : أو

(١) من الآية ٥٧ من سورة يونس .

(٢) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣ ، ٨٥ من سورة الأعراف ، وكتلتها بتأنيث  
 الفعل بالتاء ، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام ( جاءكم بيينة ) بحذف التاء .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران . (٤) الآيتان ١٤ ، ١٥ من سورة البلد .

إطعامُهُ يتبأ ، والثالث : في باب النياحة ، نحو : ( وَقَضَى الْأَمْرُ )<sup>(١)</sup> أصله - والله أعلم - وَقَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ ، والرابع : فاعل أَفْعَلٍ في التمجيد إذا دلَّ عليه مُقَدَّمٌ مثله ، كقوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْعِرْ )<sup>(٢)</sup> أي : وأبصر بهم ، فحذف « بهم » من الثاني لدلالة الأول عليه ، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص - وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ : جَوَازاً نَحْوُ : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ) \* كَمَا أَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ \* وَوَجُوباً نَحْوُ : (وَلَاذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) و « ضَرَبَ بَنِي زَيْدٍ » ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » بِخِلَافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى » وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ : جَوَازاً نَحْوُ : (فَرِيقًا هَدَى) ، وَوَجُوباً نَحْوُ : (أَيُّهَا تَدْعُوا) :

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بئسَ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعْرَفٌ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ نَحْوُ : (نِعْمَ الْعَبْدُ) أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ : (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُقَسَّمٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ : (بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) .

ش - الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فتحتمل أن يتصلا ، وحق للمفعول أن يأتي بعدهما ، قال الله تعالى : (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)<sup>(٣)</sup> وقد يتأخر الفاعل عن المفعول ، وذلك على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ)<sup>(٤)</sup> وقول الشاعر :

٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود (٢) من الآية ٣٨ من سورة صريم

(٣) من الآية ١٦ من سورة النمل (٤) من الآية ٤١ من سورة القمر

٧٥ - هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، بمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣) وللؤلف في أوضحه في باب الفاعل (رقم ٢١٩) والأشعري في باب الفاعل أيضا (رقم ٣٧٥) ■



فلوقيل في الكلام «جاء التذُرُّ آلَ فرعون» - كان جائزاً ، وكذلك لوقيل :  
« كما أتى موسى رَبَّهُ » وذلك لأن الضمير حينئذٍ يكون عائداً على متقدم لفظاً  
ورتبة ، وذلك هو الأصلُ في عَوْدِ الضمير .

والواجب كقوله تعالى : ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ <sup>(١)</sup> ) وذلك لأنه  
لو قُدِّمَ الفاعِلُ هنا فقول : « ابْتَلَىٰ رَبُّهُ إِبْرَاهِيمَ » لزمَ عَوْدُ الضمير  
على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضَرَبَني  
زَيْدٌ » وذلك أنه لوقيل : « ضربَ زَيْدٌ إِيَّايَ » لزمَ قَصْلُ الضمير مع التمكن  
من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز .

وقد يجب [ أيضاً ] تأخيرُ المفعول في نحو : « ضَرَبَ موسى عيسى » لانتفاء الدلالة  
على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ؛ فلو وجدَت قرينة معنوية نحو : « أَرْضَمَتِ الصغرى

اللغة : « قدر » بفتح كل من القاف والهمزة - أي : موافقة له ، أو مقدره .  
الإعراب : « جاء » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، والفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الخلافة » مفعول به لجاء « أو » حرف عطف بمعنى الواو  
« كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى الخلافة « قدرأ » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف  
حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدري « أتى » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على  
التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل ، ورب مضاف والماء ضمير الغائب العائد إلى موسى  
مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضممة مقدره على  
الألف منع من ظهورها التعذر « على قدر » جار ومجرور متعلق بأتى ، وما للصدرية مع  
مادخلت عليه في تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف  
نعت لمنهوت محذوف ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا كإتيان موسى ربه على قدر  
الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم للمفعول به - وهو رب - على الفاعل  
- وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير عائد إلى الفاعل ، وذلك لأن  
الضمير في هذه الحالة - وإن كان يعود على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛  
بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل للمفعول .  
(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

الكبرى « و « أَكَلَ الْكَبِيرَى مُوسَى » أو لفظية كقولك : « ضَرَبَتْ مُوسَى سَلَمَى » و « ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلُ عَيْسَى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيرهُ عنه ؛ لا تنفاء اللبس في ذلك .

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل « ضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى »<sup>(١)</sup> أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده ، كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفاعل ؛ لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مُتَحَمَّلٌ لضميره ، وأن « موسى » مفعول .

ويجوز في مثل « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » أن يتقدم المفعول على الفاعل ؛ لعدم المانع من ذلك ، قال الله تعالى : ( فَرِيقًا هَدَى )<sup>(٢)</sup> .

وقد يكون تقديمه واجباً ، كقوله تعالى : ( أَيَّامًا تَدْعُوا فِئْتَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى )<sup>(٣)</sup> فأيا : مفعول تدعوا مقدم عليه ويجوز ؛ لأنه شرطٌ ، والشرط له صدرُ الكلام ، وتدعوا : مجزوم به .

\*\*\*

وإذا كان الفعل « نِمَمَ » أو « بئس » وجب في فاعله أن يكون أسماً مفعولاً بالالف واللام ، نحو : ( نِمَمَ الْعَبْدُ )<sup>(٤)</sup> أو مضافاً لما فيه أل ، كقوله تعالى . ( وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ )<sup>(٥)</sup> ( فَلْيَبْئِسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ )<sup>(٦)</sup> أو مضمراً مستتراً مفسراً بفكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى : ( بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا )<sup>(٧)</sup> أي : بئس هو - أي البَدَلُ - بدلاً .

وإذا استوفت « نعم » فاعليها الظاهر ، أو فاعليها المضمرة وتمييزه - حتى بالخصوص بالمدح أو الذم ، فقول : « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » و « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » .

(١) ضابط نحو هذا المثال أن يكون إعراب الفاعل والمفعول جميعاً تقديرية كما مثل للثواف ، أو محلياً نحو قولك « ضرب هذا ذاك » أو « ضرب هؤلاء هذا » .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء

(٤) من الآية ٣٠ من سورة ص (٥) من الآية ٣٠ من سورة النحل

(٦) من الآية ٢٩ من سورة النحل (٧) من الآية ٥٠ من سورة الكهف

ولإعرابه مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، والرابط بينهما العموم الذي في الألف واللام<sup>(١)</sup> .

ولا يجوز بالإجماع أن يَتَمَدَّمَ المخصوصُ على الفاعل ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ الرَّجُلُ » ، ولا على التمييز خلافاً للكوفيين ؛ فلا يقال : « نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا » ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل ، نحو « زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ » ، ويجوز أن تحذف إذا دل عليه دليل ، قال الله تعالى : ( إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ )<sup>(٢)</sup> أي : هو ، أي : أيوب .

\*\*\*

ص — بابُ الفائبِ عَنِ الفاعِلِ : يُحذفُ الفاعِلُ فَيَبْدُو عَنهُ في أَحكامِهِ كَمَا مَفْعُولٌ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ تَجْرُورٍ أَوْ مَضْمَرٍ ، وَبُيِّنَ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقًا ، وَبُشِّرَ كُهُ ثَانِي نَحْوِ : تَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ نَحْوِ : انْطَلَقَ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ فِي المُضَارِعِ ، وَيَكْتَسِرُ فِي المُضَارِعِ ، وَثَالِثُ فِي نَحْوِ : قَالَ وَبَاعَ ، اَلْكَفَرُ مُخَلَّصًا ، وَمُسَمَّا ضَمًّا ، وَالضَّمُّ مُخَلَّصًا .

ش — يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرضٍ لغويٍّ أو معنويٍّ ؛ فالأول : كقولك : « سُرِقَ المَتَاعُ » ، و « رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثانى : كقولهم : « مَنْ طَابَتْ سِريرَتُهُ ، حُدَّتْ سِريرَتُهُ » ؛ فإنه لو قيل : « حُدَّتْ الناسُ سِريرَتَهُ » اختلَّت السجمة ، والثالث : كقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي المَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُمْ ) ، وَإِذَا قِيلَ أَنشُرُوا فَأَنشُرُوا<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

(١) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «الابتداء والخبر» القسم الأول ١١٩

(٢) من الآية ٣٠ من سورة ص

(٣) من الآية ١١ من سورة المحادلة ،

٨٦ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
بِأَعْجَابِهِمْ ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَهْجَلُ

فَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ غَرَضٌ بِذِكْرِهِ .

وحيث حُذِفَ فاعل الفعل فإنك تُقيمُ مقامه المفعول به، وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه، فتصيره مرفوعاً بمد أن كان منصوباً، ومُعدَّةً بمد أن كان فضلةً، وواجباً التأخير عن الفعل بمد أن كان جائزاً التقديم عليه، ويؤنثُ له الفعل إن كان مؤنثاً،

٧٦ - هذا البيت من كلام الشنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابن عقيل ( رقم ٧٨ ) والأشموني ( رقم ٢١٧ ) ولؤلؤ في أوضعه ( رقم ١١٣ ) وفي معنى الليب ( ٨١٣ ) .

اللمة : «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجشع - بفتح الجيم والشين - أشد الطمع وفعله من باب فرح «أهجل» أراد به المتعجب السريع إلى الأكل، ولم يرد به معنى التفضيل الإعراب : «إن» حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه «مدت» مد: فعل ماض، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التانيث «الأيدى» نائب فاعل، مرفوع بضمه مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بمد «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أهجل : خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأهجل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل : هي حرف، فلاهمل له من الإعراب، وقيل : هي ظرف مبني على السكون في محل نصب «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف و«القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «أهجل» خبر للمبتدأ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «مدت الأيدى» حيث حذف الفاعل، وأقام للمفعول به مقامه، وأصل الكلام : مد القوم الأيدى، فحذف «القوم» الذي هو فاعل ؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام الأيدى الذي هو المفعول به مقامه، وضم أول الفعل وكسر ما قبل الآخر لدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل، فإن قلت : فأين كسر ما قبل الآخر؟ قلت : هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي من جنسه .

وفي قوله «أهجل» شاهد آخر للنجاة، حيث استعمل صيغة أفعل غير دالة على

التفضيل ؛ إذ المعنى أجشع القوم العجولان .

تقول في ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا : « ضَرْبَ عَمْرُو »<sup>(١)</sup> ، وفي ضَرْبَ زَيْدٍ هِنْدًا : « ضَرْبَتْ هِنْدٌ » .

فإن لم يكن في الكلام مفعول به نائب الظرف ، أو الجارُ والمجرورُ ، أو المصدرُ ، تقول : سِيرَ فَرَسٌحٌ ، وصِيمَ رَمَضَانَ ، ومُرَّ زَيْدٌ ، وجُلِسَ جُلُوسُ الأَمِيرِ . ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون مختصًا ؛ فلا يجوز : ضَرْبَ ضَرْبٍ ، ولا صِيمَ زَمَنٍ ، ولا اغْتَسِكَفَ مَكَانٍ ؛ لعدم اختصاصها ؛ فإن قلت : ضَرْبَ ضَرْبٍ شَدِيدٌ ، وصِيمَ زَمَنٍ طَوِيلٌ ، واغْتَسِكَفَ مَكَانٍ حَسَنٌ — جاز ، لحصول الاختصاص بالوصف .

الثاني : أن يكون مُتَّصِرًا ، لا ملازمًا لانهب على الغارفة أو المصدرية ؛ فلا يجوز « سُبْحَانَ اللهِ » بالضم ، على أن يكون نائبًا مَنَابَ فاعِلِ فَعَلِهِ لِقَدَرٍ ، على أن تقديره : يُسَبِّحُ سُبْحَانَ اللهِ ، ولا « يُجَاهِدُ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ » دلي أن « إذا » نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصهران .

الثالث : أن لا يكون المفعول به موجودًا ؛ فلا تقول : « ضَرْبَ الأَبْوَمِ زَيْدًا » خلافًا للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضًا جارٍ في الجار والمجرور ، والخلافُ جارٍ فيه أيضًا ، واحتجَّ الجيزُ بقرادة أبي جعفر (ابن جزي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَنْكَسِبُونَ)<sup>(٢)</sup> ، ويقول الشاعر :

٧٧ — وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

(١) وتقول في « ضربت هند زيدًا » بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول :

ضرب زيد .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو بيتان من الرجز

للشطور ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٨) والاشموني (رقم ٣٨٩) .

اللمعة : « المنيب » هو اسم فاعل فعله أناب ، مثل أقام فهو مقيم ، والمنيب : النائب =

فأقيم (بما) و « بذكر » مع وجود (قوماً) و « قلبه » ، وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة ، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً [مستترا] في الفعل عائداً على الْفُقَرَانِ المفهوم من قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا) <sup>(١)</sup> أي : لِيُجْزَى الْفُقَرَانُ قَوْمًا ، وإنما أُقِيمَ المفعول به ، غايته ما فيه أنه المفعول الثاني ، وذلك جائز .

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقِيمَ شيء من هذه الأشياء مُقَامَهُ وجب تغييرُ الفعلِ : بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ما قبل آخره في الماضي ، وبفتحة في المضارع ؛ تقول : ضَرَبَ ، وَيُضْرَبُ ، وإذا كان مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه أو لَه في مسألة التاء ، وثالثه أو لَه في مسألة الهمزة ، تقول في تَعَلَّمْتُ المسألة : « تَعَلَّمْتُ المسألة » بضم التاء والعين ، وفي انطَلَقْتُ

الراجع «معنيا» اسم مفعول من عى - بضم العين وكسر النون - والمعنى : اللهم بالامر للشغول به .

الإعراب : «إنما» أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «يرضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل «المنيب» فاعل يرضى مرفوع بالضمه الظاهرة «ربه» رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ورب مضاف والهاء ضمير العائد إلى المنيب مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «دام» فعل ماض ناقص ، رفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنيب «معنيا» خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول كما قلنا في بيان لغة البيت ؛ فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني المجهول يحتاج إلى نائب فاعل «بذكر» جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله معنيا «قلبه» قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقلب مضاف والهاء ضمير العائد إلى المنيب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله «معنيا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور ، وهو قوله بذكر ، مناب الفاعل ، مع وجود المفعول به في الكلام ، وهو قوله قلبه ، ولو أقام المفعول به لرفعه ، لسكن الرواية بالنصب ، بدليل نصب الباء في «ربه» في البيت الأول ، وهذا الذي صنمه الشاعر شاذ .

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

بزَيْدٍ: «أَنْطَلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ)<sup>(١)</sup>،  
إذا ابتدئ بالفاعل قيل (اضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:  
٧٨ — سَبَبُوا هَوَىَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرُّمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَهْرَعٌ

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

٧٨ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي، وكان له أبناء خمسة فماتوا جميعاً بالطاهون في عام واحد، فقال هذا البيت ضمن قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٩٧٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٤) وابن عقيل (٢٤٢).

اللغة: «هوى» أصله هوى، فقلب الألف ياء ثم أذغم الياء في الياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما نواه النفس وتميل إليه وتطلبه «أعتقوا» سارعوا «تخرموا» استأنسهم الموت «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يصرع فيه فيموت. المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من باب للشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا؛ فلـلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يستطيع أن يفلت منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماض، مبنى على الفتح للمقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبنى على السكون في محل رفع «هوى» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على الفتح في محل جر «وأعتقوا» الواو عاطفة، أعتقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «لهوهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بأعتق، وهوى مضاف وضمير الفاعلين مضاف إليه «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماض مبنى للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل «ولكل» الواو لاجتماع، ولكل: جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه «مهرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال. الشاهد فيه: قوله «تخرموا» فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع نايبه لأوله، فضم التاء والحاء جميعاً، وهكذا حكم كل فعل مبدوء بهذه البناء الزائدة عند بنائه للمجهول.

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثياً مُعْتَلِّ الوَسَطِ — نحو قال وباع — جاز لك فيه ثلاث لغاتٍ : إحداهما — وهى الفُضْحَى — : كذُكِرُ ما قبل الألفِ ؛ فنقاب الألف ياء ، الثانية : إشمامُ الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً على الأصل ، وهى لمة فصيحة ، أيضاً ، الثالثة : إخلاصُ ضم أوله ؛ فيجب قاب الألف وارا ؛ فذول : قَوْلَ و بُوَعَ ، وهى قليلة .

ص — بابُ الأَشْتِغَالِ ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أَوْ « ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أَوْ « مَرَرْتُ بِهِ » رَفَعُ زَيْدٍ بِالْأَبْتِدَاءِ ؛ فَأَلْجُمَلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ ، وَنَضْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهْنَتْ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةُ الْخَذْفِ ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمَلَةِ بَعْدَهُ ، وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ « زَيْدًا أَضْرِبُهُ » لِلطَّائِبِ ، وَنَحْوِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) مُتَأَوَّلٌ ، وَفِي نَحْوِ (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا أَسْكُمُ) لِلتَّنَائُبِ ، وَنَحْوِ (أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) وَ« مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ » لِغَلْبَةِ الْفِعْلِ ، وَيَجِبُ فِي نَحْوِ « إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » وَ« هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ » لَوْجُوبِهِ ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » لِامْتِنَاعِهِ ، وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ » لِلتَّسْكَافِئِ ، وَالنَّسَبِ مِنْهُ (وَكَلُّ شَيْءٍ قَعْلُوهُ فِي الرُّبْرِ) وَ« أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ » .

ش — ضابطُ هذا الباب : أن يَتَقَدَّمَ اسمٌ ، وَيَتَأَخَّرَ عنه فعلٌ ، عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَسَاطَءَ عَلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ لِنَصَبِهِ .

مثالُ ذلك « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ألا ترى أنك لو حَذَفْتَ الماءَ وَسَاطَءْتَ « ضَرَبْتُ عَلَى « زَيْدٍ » لقلت « زَيْدًا ضَرَبْتُ » ويكونُ زَيْدًا مفعولاً مقدماً ، وهذا مثال ما اشتغل        ويستشهد النحاة بقوله « هوى » على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياء عند إضافته لياء المنكلم ، وجمهور العرب يبقون الألف بحالها ؛ فيقولون : « هوأى » قال الله تعالى : (هى عصاى) وقال جعفر بن عتبة أحد شعراء الحماسة :

هَوَاى مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضَوِّدٌ      جَنِيْبٌ ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتِقٌ



فيه الفعل بضمير الاسم ، ومثاله أيضاً « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل ، ومثاله ما اشتغل فيه الفعلُ بِأَمٍّ عَامٍ في الضمير نحو قولك « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » فإن « ضَرَبَ » عاملٌ في الأخر نصباً على المفعولية ، والأخر عامل في الضمير خفصاً بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول : يجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بالابتداء ، وتسكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية ، وأن يُنْصَبَ بفعل محذوف وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مُفَسَّرَةٌ .

وتقديرُ الفعل في المثال الأول : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً ، وفي الثاني : جازتُ زَيْدًا مررت به ، ولا تقدر « مَرَرْتُ » لأنه لا يصلُّ إلى الاسم بنفسه ، وفي الثالث : أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً أَخِي ، ولا تقدر « ضَرَبْتُ » ؛ لأنك لم تضرب إلا الأخر .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمسَ حالاتٍ ؛ فتارة يترجَّحُ نصبه ، وتارة يجب ، وتارة يترجَّحُ رفعه ، وتارة يجب ، وتارة يستوى الوجهان .

فأما ترجيحُ النصب في مسائل :

منها : أن يكون الفعلُ المذكورُ فعلَ طَلَبٍ — وهو : الأمر ، والنهاي ، والدعاء — كقولك « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » ، و « زَيْدًا لَا تُهِنْهُ » ، و « اللَّهُمَّ هَبْكَ أَرْحَمَهُ » .

وإنما يترجَّحُ النصبُ في ذلك لأنَّ الرفعَ يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلافُ القياس<sup>(١)</sup> ؛ لأنها لا تحتمل الصدق والكذب .

وَيُشْكَلُ عَلَى هَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)<sup>(٢)</sup> فإنه نظير قولك « زَيْدًا وَعَمْرًا أَضْرِبْ أَخَاهُمَا » وإنما رُجِّحَ في ذلك النصبُ

(١) لكنه جائز ، فلم يدا لم يمتنع الرفع

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة

لـسـكـون الفعل المشغول فـمـلّـيَ طَلَبِ ، وكذلك قوله تعالى : ( الزَّانِيَةُ  
وَالزَّانِي فَاجْتَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا )<sup>(١)</sup> ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع  
في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ حُسْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ  
فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ؛ فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ،  
وهو الجار والمجرور ، واقطعوا : جملة مستأنفة ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن  
المبتدأ ، ولم يستقم عملُ فعلٍ من جملةٍ في مبتدأٍ مخبرٍ عنه بغيره من جملةٍ أخرى ،  
ومثله : « زَيْدٌ فَقِيرٌ فَأَعْطَاهُ » و « خَالِدٌ مَّكْسُورٌ فَلَا تُهِنُّهُ » وهذا قول سيبويه ،  
وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذي ، والفاء جيء بها لتدل على السببية ، كافي  
قولاك : « الذي يَأْتِيهِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد  
تقدّم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بمعطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية ، كقولاك : « قَامَ  
زَيْدٌ وَحَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » ، وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ؛ فيلزم عطف  
الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان ، وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ؛ لأن التقدير:  
وأكرمته حمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية ، وهما متناسبان ،  
والتناسب في المعطف أولى من التخالف ؛ فلذلك رُجِّحَ النصب ، قال الله  
تعالى : ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ، وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا )<sup>(٢)</sup>  
أجمعوا على نصب ( الأنعام ) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية — وهي : ( خَلَقَ  
الإنسان ) .

ومنها : أن يتقدّم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال ،  
كقولاك « أَزِيدُ ضَرْبَتَهُ » ، و « مَا زِيدُ رَأْيَتَهُ » ، قال تعالى : ( أَبَشْرًا مِّنَّا  
وَاحِدًا نَّقِيَّةً )<sup>(٣)</sup> .

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من الآيتين ٤٥ و ٤٦ من سورة النحل

(٣) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

وأما وجوب النصب فيها إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتخصيص ، كقولك : « إن زيدا رأيتَه فأكرمه » و « هلا زيدا أكرمتَه » ، وكقول الشاعر :

٧٩ - لَا تَجْزِيْ إِنْ مُنِفِمْأ أَهْلِكْتُهُ

فَإِذَا هَلَسَكْتُ فَمِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِيْ

٨٩ - هذا البيت من كفة للنمر بن توبل يهيب امرأته وقد لامته على التبذير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦) وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢) وأول الكلمة التي منها بيت الشاهد قوله :

قَالَتْ لِقَمْذَرَانِي مِنَ اللَّيْلِ : أَسْمِعْ ، سَقَهُ تَبَيُّتُكَ الْمَلَامَةَ ، فَاهْجِي

اللغة : « لا تجزي » يريد لا تجزني ولا تخافي ، والجزع : هو ضعف للراء عن تحمل ما ينزل به من البلاء « منفس » المراد به ههنا المال الكثير « أهلكته » أراد أنفقته ، « هلكت » مت .

المعنى : يقول لها : لا تتألمي من إنفاقي المال ؛ لأنني مادمت حيا فسوف لا ينالك مكروه ، فإذا مت فاجزعي على موتي ؛ لأنك إن تجدي بعدى من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكمها .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « إن » حرف شرط جازم مجزوم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه « منفسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن أهلكت منفسا ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط « أهلكته » أهلك : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل ، والهاء ضمير الغائب العائد على منفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « فعند » الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق بـ « اجزعي » ، وعند منساف وذا من « ذلك » اسم إشارة مجرور محلا بإضافة عند إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعي » الفاء واقعة في جواب إذا ، اجزعي : فعل أمر ، وباء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

وأما وجوب الرفع ففيها إذا تقدمَ على الاسم أداة خاصةٌ بالدخول على الجملة الاسمية ، كإذا العُجائية ، كقولك : « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَهْرِبُ بِهِ عَمْرُو » ؛ فهذا لا يجوز فيه النصب ؛ لأنه يقتضى تقديرَ الفعلِ ، وإذا العجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية .

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدمَ على الاسم عاطفٌ ، مسبوقٌ بجملة فعلية ، يُخبر بها عن اسمٍ قبلها » ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتُهُ » وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كُبرى ذاتٌ وجهين ، ومعنى قولى : « كُبرى » أنها جملة فى ضمتها جملة ، ومعنى قولى : « ذات وجهين » أنها اسميةُ الصدرِ ، فعليةُ التجزِ ، فإن راعيتَ صدرها رفعت « عمراً » ، وكنت قد عطفتَ جملة اسمية على جملة اسمية ، وإن راعيتَ هجرها نصبتَه ، وكنت قد عطفتَ جملة فعلية على جملة فعلية ؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين ؛ فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجحُ فيه الرفع فما عدا ذلك ، كقولك : « زَيْدٌ خَرَبْتُهُ » ، قال الله تعالى : ( جَنَّاتٍ هَٰذِنِ يَدْخُلُونَهَا )<sup>(١)</sup> ، أجمعت السبعة على رفعه ، وقرىء شاذاً بالنصب ، وإنما يترجحُ الرفع فى ذلك لأنه الأصل ، ولا مرجحٌ لغيره .  
وليس منه قوله تعالى : ( وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ )<sup>(٢)</sup> ، لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد ، وليس للمعنى هنا أنهم فعلوا كل شىء فى الزبر ، حتى يصح تسليطه على ما قبله ، وإنما المعنى وكلُّ مفعولٍ لهم ثابتٌ

== الشاهد فيه : قوله « إن منفساً » حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه ؛ من جهة أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ؛ وفى هذا البيت رواية برفع منفس ؛ وتخرج على أن « منفس » فاعل لفعالٍ مذهب من معنى الفعل المذكور بعده ؛ والتقدير : لا تجزعى إن هلك منفس أهلكته .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الرعد

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر .

في الزُّبْرِ ، وهو مخالف لذلك المعنى؛ فالرفع هنا واجب، لا راجح ، والفعل المتأخرُ  
صفةٌ للاسم ؛ فلا يصح له أن يعمل فيه [ وليس منه « أزيدُ ذُهبَ به » ادم  
اقتضائه المنصبَ مع جواز التسليط ] .

\*\*\*

ص — بابُ في التَّنَازُعِ ، يَجُوزُ في « ضَرَبَ بِنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إعمالُ  
الأوَّلِ ، وَأَخْتَارَهُ السُّكُونِيونَ ؛ فَيُضَمَّرُ في الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ ، أوِ الثَّانِي ،  
وَأَخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ ، فَيُضَمَّرُ في الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ ، نَحْوُ :  
— ٨٠ \* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ \*

٨٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا القدي أنشده للمؤلف  
قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي

لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحة ( رقم ٢٤٣ ) والأشمنوني في باب التنازع  
( رقم ٣٨١ ) .

الإعراب : « جفوني » جمعا : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله الأخلاء  
الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم مفعول  
به مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم  
وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها  
دليل عليها « الأخلاء » مفعول به لأجفوا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إنني » إن :  
حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم اسم إن « لغير » جار  
ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه « من »  
حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء  
المتكلم ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، و خليل مضاف وباء المتكلم  
مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم  
أجف - في لفظ المفعول المتأخر ، وهو قوله الأخلاء ، ولما كان العامل الأول - وهو قوله

وَلَيْسَ مِنْهُ .

• كَذَا نِي - وَآمَ أَطْلُبُ - قَائِلٌ مِنَ الْمَسْأَلِ •

افساد المعنى .

ش - بسمى هذا البابُ بابَ التَّنَازُعِ ، وبابَ الإحْمَالِ أَيْضًا .

وضابطُهُ : « أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر مفعول أو أكثر ، ويكون

كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخر » :

ومثالُ تَنَازُعِ العَامِلِينَ مَعْمُولًا وَاحِدًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)<sup>(١)</sup>

وذلك لأن « آتوني » فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثانٍ ، و « أفرغ »

فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول ، وتأخر عنهما « قِطْرًا » ، وكلٌّ منهما طالبٌ له .

ومثالُ تَنَازُعِ العَامِلِينَ أَكْثَرَ مِنْ مَعْمُولٍ : « ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ومثالُ تَنَازُعِ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلِينَ مَعْمُولًا وَاحِدًا : « كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ

وَتَرَشَّحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » ؛ فـ « على إبراهيم » مطلوبٌ لكل واحد من هذه

العوامل الثلاثة .

ومثالُ تَنَازُعِ أَكْثَرَ مِنْ عَامِلِينَ أَكْثَرَ مِنْ مَعْمُولٍ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ :

« نَسَبٌ حُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتَسْكَبُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ فـ « دبر »

منصوبٌ على الظرفية ، و « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » منصوبٌ على أنه مفعول مطلق ،

وقد تَنَازَعَهُمَا كُلٌّ مِنَ العَوَامِلِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِمَا .

إذا تقرر هذا فنقول : لاختلاف في جواز إحمالِ أَيْ العَامِلِينَ أَوِ العَوَامِلِ شِئْتُمْ ،

== جفا - يحتاج إلى مرفوعٍ أضمه فيه ، وهذا الضمير هو واو الجماعة ، وهذا

الضمير يعود على متأخر لفظًا كما هو واضح ، ورتبة لأن مرتبة المفعول التأخر ، إلا أن

البحرانيين يعتقدون في باب التنازع عود الضمير على ما تأخر لفظًا ورتبة ، إذا كان

الضمير مرفوعًا ؛ لأن شدة الاحتياج إليه لنظام الكلام تسهل ذلك ، وقد ورد في الشعر

العربي ؛ فلا داعي لإنكاره .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

وإنما الخلاف في الاختار؛ فالسكوفيون يختارون إعمال الأول استبقه، والبهريون يختارون إعمال الأخير لقرنه<sup>(١)</sup>.

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وذلك نحو « قَامَ وَقَمَدَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَضَرَّ بِهِمَا أَخَوَاكَ » و « قَامَ وَمَرَزْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ » وذلك لأن الاسم المتنازع فيه — وهو « أخواك » في المثال — في نية التقديم؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لسكنه مقدّم رتبة

وإن عملت الثاني: فإن احتج الأول إلى مرفوع أضمرته؛ فقلت « قَامَا وَقَمَدَا أَخَوَاكَ » وإن احتج إلى منصوب أو مخفوض حذفته؛ فقلت: « ضَرَبْتُ وَضَرَّ بِنِي أَخَوَاكَ » و « مَرَزْتُ وَمَرَّ بِي أَخَوَاكَ »، ولا تقل « ضَرَبْتُهُمَا » ولا « مررت بهما »؛ لأن عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط، ولا كذلك المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

(١) لقرنه: أي من العمول؛ لأن آخر العوامل واقع بجوار للعمول.

٨١ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ فِي الْمُعْمَرِ الْخَالِي

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع «أن» حرف تأكيد ونصب «ما» مصدرية

«أسمى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وما المصدرية مع ما دخلت

عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن،

وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل الفعل محذوف، وتقدير الكلام:

لو ثبت كون سعي لأدنى — إلخ؛ وأدنى مضاف و «معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة «كفاني» كنى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به «ولم» =

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان مُوجَّهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ هنا « كفاني » و « أطلب » إلى « قليل » فَسَدَ المعنى ؛ لأن « لو » تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مُثَبَّتًا كان مَتَّفِعِيًا ، نحو « لَوْ جَاءَ نِي أكرمُهُ » وإذا كان منفياً كان مُثَبَّتًا ، نحو « لَوْلَمْ يُسَيِّءْ لَمْ أَعاقِبْهُ » وعلى هذا فقوله : « أن ما أسمى لأذنى معيشة » منفي ؛ لسكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضه ، ونقيض السمي لأذنى معيشة عدم السمي لأذنى معيشة ، وقوله : « ولم أطلب » مُثَبَّتٌ ؛ لسكونه منفياً بلم ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وُجِّهَ إلى « قليل » وجب فيه إثبات طلب القليل ، وهو عين ما نَفَاهُ أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفاً ، وتقديره « ولم أطلب المُلْكَ » ودمتضي ذلك أنه طالبٌ للملك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزمُ فسادُ جملة من باب التنازع لمطفك لم أطلب على كفاني ، ولو قدرته مُسْتَأْنَفًا كان نهيًا محضًا غير داخل تحت حكم لو .  
قلت : إنما يجوز التنازعُ بشرطٍ أن يكون بين العاملين ارتباطًا ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

\*\*\*

الوار عاطفة ، لم ؛ حرف نفى وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « قليل » فاعل كفاني « من اللال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

الشاهد فيه : قوله « كفاني ولم أطلب قليل » فإنه قد تقدم عاملان ، وهما قوله كفاني قوله أطلب ، وتأخر معمول ، وهو قوله قليل ، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من التنازع ، ولكنه ليس منه ؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين للممول التأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ؛ وقد أوضحه الشارح ملامة إيضاحاً بديعاً كاملاً ؛ فلا حاجة إلى الإطالة في بيانه ، والله سبحانه أعلى وأعلم .



ص — بابٌ ، الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدأ ، واعلم الآن أن المفعول منصوبٌ أبدأ ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيلٌ ، والمفعول يكون واحداً فأكثرٌ ، والنصبٌ خفيفٌ ؛ فَجَعَلُوا الثَّقِيلَ لِلْقَلِيلِ ، وَالخَفِيفَ لِلْكَثِيرِ ؛ قَصْدًا لِلتَّمَاذُلِ .

ص — وَهُوَ خَمْسَةٌ .

ش — هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » والمفعول المطلق ، وهو المصدر ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول فيه ، وهو الظرف <sup>(١)</sup> ، كـ « صُنْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ » و « جَلَسْتُ أَمَامَكَ » والمفعول له ، كـ « قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ » والمفعول معه ، كـ « سِرتُ وَالنَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الزَّجَاجُ مِنْهَا الْمَفْعُولَ مَعَهُ ؛ فَجَعَلَهُ مَفْعُولًا بِهِ ، وَقَدَّرَ « سِرتُ » وَجَاوَزْتُ النَّيْلَ » .

وَنَقَصَ الْكَوْفِيُّونَ مِنْهَا الْمَفْعُولَ لَهُ ؛ فَجَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ ، مِثْلَ « قَعَدْتُ جُلُوسًا » .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا <sup>(٢)</sup> » لأن المعنى من قومه .

وسمى الجوهري المستثنى « مفعولا ذواته » .

ص — الْمَفْعُولُ بِهِ ، وَهُوَ : مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ش — هذا الحدُّ لابن الحاجب رحمه الله ، وقد استشكل بقولك « مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا » و « لَا تَضْرِبْ زَيْدًا » وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تَمَلُّقُهُ بِمَا لَا يُمْتَلَقُ إلا به ، ألا ترى أن « زَيْدًا » في المثالين متعلقٌ بِضَرْبِ ، وأن « ضَرْبَ » يتوقف فهمُهُ عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات .

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمين ظرف زمان وظرف مكان مثل له بمثلين .

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

ص - وَمِنْهُ الْمُنَادَى .

ش - أى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » أصله أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ ؛ فحذف الفعل ، وأُنيب « يا » عنه .

ص - وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا ، كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ » ، أو شِبْهَهُ ، كـ « يَا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يَا طَالِمًا جَبَلًا » و « يَا زَيْنًا بِالْعِبَادِ » أو نَكِيرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » .

ش - يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك « يَا عَبْدَ اللَّهِ » و « يَا رَسُولَ اللَّهِ » وقال الشاعر :

٨٢ - أَلَا يَا عِبَادَ اللَّهِ قَلْبِي مُتَمِّمٌ بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلًا

٨٢- هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا، ولم أجده في أصل ديوانه.

اللغة : « بعلا » : أى زوجا ، وهذا هو للمعروف الثابت في رواية البيت ، ووقع في بعض نسخ الشرح « وأقبحهم فعلا » وهو تصحيف من النسخ ، وقد تكاف له بعض أرباب الحواشي بما لا تقرأه اللغة ولا العقل السليم ؛ كما وقع في نسخة من الشرح « وأخبرهم فعلا » وهو تصحيح للعنى من غير استناد إلى الرواية .

وبعد كتابة ذلك وجدت لليداني (مجمع الأمثال ١ / ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتته ، مع بيت لاحق به يؤكد صحة ذلك ، وهو قوله :

يَدِبُ هَلَى أَحْسَبُ أَيُّهَا كَلِّ كَيْلَةَ دَيْبِ الْقَرْنِيِّ بَاتَ يَمْلُو نَقًا سَمَلًا

وقد روى أبو العباس المبرد هذين البيتين في الكامل (١ / ٢٨٢) على هذا الوجه الذى أثبتناه

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء « عباد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعباد مضاف و « الله » مضاف إليه « قلبى » مضاف مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « متمم » خبر المبتدأ « بأحسن » جار ومجرور متعلق بتميم ، وأحسن مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون فى محل جر « صلى » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة « وأقبحهم » الواو حرف عطف ، أقبح : معطوف على أحسن ، وأقبح مضاف وضمير المضافين مضاف إليه « بعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة . الشاهد فيه : قوله « يا عباد الله » حيث ورد للمنادى منصوباً لفظاً ، اكونه مضافاً كما هو ظاهر

الثانية : أن يكون شبيهاً بالضاف ، وهو « ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه » وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً صرفوعاً بالمنادى ، كقولك : « يَا مُحَمَّدُ يَا فَمَلُهُ » و « يَا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يَا جَبِيلًا فَمَلُهُ » و « يَا كَثِيرًا بِرُّهُ » أو منصوباً به ، كقولك « يَا طَالِمًا جَبَلًا » أو مخفوضاً بخافضٍ متعلقٍ به كقولك « يَا رَفِيقًا بِالْعِيَادِ » و « يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ » أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك « يَا ثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ » فى رجلٍ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ .

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة ، كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خَذُ بِيَدَيْ وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٨٣ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغْنَا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

٨٣ - هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص العارثى ، من كلمة بقولها وقد أسرته التيم فى يوم السكلاب الثانى ، وهى من شعر المفضليات ، من المفضلية (رقم ٣٠) وقد أنشد البيت المؤلف فى شذور الذهب (رقم ٥١) وأنشد صدره فى أوضعه (رقم ٤٣) وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء (رقم ٨٧٢) .  
اللغة : « عرضت » أثبت العروض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل : هى جبال نجد « نداماى » الندامى : جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس والمصاحب « نجران » مدينة بالعجاز من شق اليمن ، ويروى « أيا راكبا » .  
الإعراب : « أيا » أو « يا » حرف نداء « راكبا » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إما » كلمة مركبة من إن وما ، فإن شرطية ، وما زائدة « عرضت » عرض : فعل ماضٍ فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « قبلقن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحثيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « نداماى » ندامى : مفعول أول بلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح فى محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن =

ص — وَالْمُرَادُ الْمَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ « يَا زَيْدُ » و « يَا زَيْدَانِ »  
و « يَا زَيْدُونَ » و « يَا رَجُلٌ » لمعين .

ش — يستحق المنادى البقاء بأمرين : إفرادِهِ ، وتعميره ، ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شديهماً به ، ونعني بتمعيره أن يكون مُراداً به مُعينٌ ، سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو ، أو معرفة بعد النداء — بسبب الإقبال عليه — كرجل وإنسان ، تريد بهما معيماً ؛ فإذا وُجِدَ في الأسم هذان الأسمان استحق أن يُبْنَى على ما يرفع به لو كان مُعرباً ؛ تقول : « يَا زَيْدُ » بالضم ، و « يَا زَيْدَانِ » بالألف ، و « يَا زَيْدُونَ » بالواو ، وقال الله تعالى : ( يَا نُوحُ قَدْ جَاءكَ لِقَاءُكَ <sup>(١)</sup> ) ، ( يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ) <sup>(٢)</sup> .

ص — فَصَلِّ ، وَتَقُولُ : « يَا غُلَامُ » بِالثَّلَاثِ ، وَبِالْيَاءِ فَتُحَا  
وَأَنْسَكَانَا ، وَبِالْأَيْفِ .

ش — إذا كان المنادى مضافاً إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ستُّ أُنْكَاتٍ :  
إحداها : يَا غُلَامِي ، بإثبات الياء الساكنة ، كقوله تعالى : ( يَا عِبَادِيَ  
لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ) <sup>(٣)</sup> .

والثانية : يَا غُلَامِ ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ،  
قال الله تعالى : ( يَا هِبَادِ فَاتَّقُونِ ) <sup>(٤)</sup> .

محذوف ؛ والتقدير : أنه ؛ أى : الحال والشأن « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن  
« تلاقياً » اسم لا ، مبني على الفتح في محل نصب ، والألف اللام ، وخبر لا محذوف  
وتقديره : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخففة ؛  
وأن الخففة وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لبلغ .

الشاهد فيه : قوله « أيارا كبا » حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً ؛ لكونه نكرة  
غير مقصودة ؛ فأنت خبير بأنه لا يريد راكبا بعينه ؛ وفي هـ ذارد على من أنسكرو  
وجود هذا النوع من المنادى

(١) من الآية ٣٢ من سورة هود (٢) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف (٤) من الآية ١٦ من سورة الزمر .

الثالثة : ضمّ الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء ، وهي لفة ضعيفة ، حكوا من كلامهم « يَا أُمَّ لَا تَقْبَلِي » بالضم ، وقرىء ( قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ )<sup>(١)</sup> بالضم .

الرابعة : يا غُلَامِي ، بفتح الياء ، قال الله تعالى : ( يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ )<sup>(٢)</sup> .

الخامسة : يا غُلَامًا ، بفتح الياء المفتوحة فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : ( يَا حَمْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ )<sup>(٣)</sup> ( يَا أَسْفَا عَلَىٰ يُونُسَ )<sup>(٤)</sup> .

السادسة : يا غُلَامَ ، بمحذوف الألف ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر :

٨٤ — وَأَنْتَ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي      ، أَهْفَ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوْ أَنِّي

أى : بقولى يَا لَهْفَ .

(١) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الزمر . (٤) من الآية ٨٤ من سورة يوسف .

٨٤ — لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسيه إلى قائل معين ، وعن أنشد المؤلف في أوضحه ( رقم ٤٤٤ ) مثل ما ذكره همنا أيضاً ، والاشتمونى في باب المضاف لياء المتكلم وفي باب النداء ( رقم ٦٧٧ ) .

اللفظة : « بلهف » أراد بأن أقول : بالهفا « بليت » أراد بأن أقول : باليتنى .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « براجع » الباء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفي ضميره مستتر جواز تقديره هو فاعله « ما » اسم موصول : مفعول به راجع ، مبنى على السكون في محل نصب « فات » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة « منى » جار ومجرور متعلق بلمات « بلهف » الباء حرف جر ، والمجرور به محذوف ، ولهف : منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولى بالهفا ، وسياً في من يديان لهذا الكلام « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء حرف جار للمجرور محذوف على النهج السابق ، وليت : منادى =

وقولى : « وَتَقُولُ يَا غَلَامُ بِالْثَلَاثِ » أى : بضم الميم وفتحها وكسرها ، وقد بيّنتُ توجيه ذلك .

ص — وَيَا أُبْتَى ، وَيَا أُمَّتِ ، وَيَا بَنِّ أُمِّ ، وَيَا بَنِّ هَمِّ : بِمَقْتَحِرٍ ، وَكُسْرٍ ، وَالْحَاقِ الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ الْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ ، وَالْآخَرَيْنِ ضَمِيفٌ .  
ش — إذا كان المفادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا ، جاز فيه هَشْرُ لَمَاتِ : السَّتُّ المذكورة ، وَلَمَاتُ أَرْبَعٌ أُخْرَى :

إحداها : إبدالُ الياء تاءً مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عباس في ( يَا أُبْتَى ) (١) .

الثانية : إبدالُها تاءً مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر .  
الثالثة : يا أُبْتَا ، بالتاء والألف ، وبها قرىء شاذًا (٢) .

■ مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف « ولاء » الواو للعطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « لو » حرف امتناع لامتناع « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم أن ، وخبرها محذوف ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفاعل محذوف ، وهذا الفعل هو شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير هذه المحذوفات كلها : لو ثبت كوني فعلت كذا وكذا لم أقع فيها أنا فيه ، مثلا .

الشاهد فيه : قوله « بلمفس » وقوله « بليت » فإن كلا من لطف وليت منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، واكتفى بالفتحة التي قبلها ، وهذا مما أجازته الأئمة مستدلاً بها البيت على ما ذهب إليه من الجواز . (١) من الآيات ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من سورة مريم (٢) وقد ورد على ذلك قول الراجز :

تَقُولُ بِذِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أُبْتَا فَلَتِ أَوْ عَسَا كَا  
وقول الآخر :

يَا أُبْتَا أَرْقَى الْقُدَّافِ فَاَلنَّوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْفَانُ  
وقول الأعمى ميمون :

وَيَا أُبْتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا قَامًا نَخَافُ بِأَنْ نُخْتَرَمَ

الرابعة : يا أبتى ، بالتاء والياء <sup>(١)</sup> .

وهانان اللغتان قبيحتان ، والأخيرة أفصح من التي قبلها ، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء - مثل : « يا غلامَ غلامي » - لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة ، إلا إن كان ابن أم ، أو ابن عم ؛ فيجوز فيهما أن يبعُ لُغَاتٍ : فتحُ الميم ، وكسرُها ، وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى : ( قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَفُونِي ) <sup>(٢)</sup> ، ( قَالَ يَا بَنُ أُمِّ لَأَتَاخُذُ بِلِحْيَتِي ) <sup>(٣)</sup> .

والثالثة : إثبات الياء ، كقول الشاعر :

٨٥ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلْفَتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

(١) وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

\* أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِيمَا فَإِنَّمَا \*

(٢) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف . (٣) من الآية ٩٤ من سورة طه .

٨٥ - هذا البيت من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر ، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه ، وقد أنشده المؤلف في أودنحه (رقم ٤١) والأشعري في المنادى للمضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨) .

اللغة : « شقيق » بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مصغر شقيق بفتح الشين « خلفتني » تركنتني خلفك ، وفي رواية سيبويه « أنت خلتني » أي تركنتني . الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف وأم من « أمي » مضاف إليه وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ويا » الواو عاطفة ، يا : حرف نداء « شقيق » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشقيق مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلفتني » خلف : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بخلف « شديد » نعت لدهر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جرمة الـسرة الظاهرة الشاهد فيه . قوله « يا ابن أمي » حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى

والراية : قلبُ الياء ألفاً كقوله :

— ٨٦ — \* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَأَهْجِي \*  
 وهاتان اللفتان قَلِيلَتَانِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ .

== مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ « أم » ، وثبوت الياء في هذه الحالة قليل .

٨٦ — هذا البيت من جملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ٤٤٢ ) والأشمووني في باب النداء ( رقم ٨٨٩ ) وسيبويه ( ج ١ ص ٣١٨ ) والقزويني في الإيضاح ( رقم ٢٢ ) وقد روى جزءا من القطعة صاحب معجم التنصيص ( ص ٣٦ بولاق ) ونحن نذكر لك بعض هذه القطعة ، قال :

قَدْ أَصْهَمَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْهِي عَلَى ذَنْبًا كَلَّمَهُ لَمْ أَصْنَعِ  
 مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَحِ مَبْزَعَةٌ عَنْهُ فُنْزَهَا عَنْ فُنْزِعِ  
 جَذِبُ الْإِيكَلِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاءُ قِيلُ لِلشَّمْسِ : اطْلَعِي

\* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفْقٌ فَأَرْجِعِي \*

اللغة : « لا تلومي » لا تعني « واجهي » أصله من المجموع ، وهو الرقاد بالليل ، والمراد اطمئني .

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابنة مضاف ، وعم من « عما » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لا » ناهية « تلومي » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « واجهي » الواو حرف عطف ، واجهي : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « يا ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، وهذه لغة قليلة .

وظاهر كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصة بلهظ « ابنة » وأنها لا تجرى في لفظ « بنت أم » ولفظ « بنت عم » لكن سرحوا بأنها بجمري ، فيها كما تجرى في « ابنة » .



ص — فَعَلٌ: وَيَجْرِي مَا أَفْرِدَ ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَلٍ ، مِنْ نَعْتِ  
الْمَبْنِيِّ وَتَأْيِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَلٍ ، كَلَى لَفْظِهِ أَوْ تَحْلِهِ ،  
وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا كَلَى تَحْلِهِ ، وَنَعْتُ أُمَّيَّ كَلَى لَفْظِهِ ، وَالْبَدَلُ الْمُجَرَّدُ ،  
[وَالنَّسْقُ الْمُجَرَّدُ] كَالْمُنَادَى لِلْمُسْتَقِيلِ مُطْلَقًا .

ش — هذا الفصل ممتدود لأحكام تابع المنادى .

والحاصلُ : أن المنادى إذا كان مبهنيًا ، وكان تابعه نعتًا ، أو تأكيديًا ،  
أو بيانًا ، أو نعتًا بالألف واللام — وكان مع ذلك مفردًا ، أو مضافًا وفيه  
الألف واللام — جاز فيه الرفعُ على لفظ المنادى ، والنصبُ على تَحْلِهِ ،  
تقول في النعت : « يَا زَيْدُ الظَّيْفُ » بالرفع ، و « الظريف » بالنصب ،  
وفي التأكيدي : « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » ، و « أَجْمَعِينَ » ، وفي البيان : « يَا سَعِيدُ  
كُرْزُ » ، و « كُرْزَا » ، وفي النسق : « يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكُ » ، و « وَالضُّحَاكُ »  
قال الشاعر :

— ٨٧ — \* يَا حَكْمُ الْوَارِثِ عَنْ هَبْدِ الْمَلِكِ \*

٨٧ — هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من كلمة له يمدح فيها  
الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم ، وقد استشهد به جماعة من المؤلفين  
منهم الشارح في كتابه مغنى اللبيب ( رقم ١٥ ) .

الإعراب : « يا » حرف نداء « حكم » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « الوارث »  
نعت لحكم ، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أو منصوب تبعاً لمحلّه ، ويروى بالوجهين  
جميعاً ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « عن » حرف جر « عبد » مجرور  
بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالوارث ، وعبد مضاف  
و « الملك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن آخره لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم الوارث » فإن « حكم » منادى مبني على الضم ، و « الوارث » نعت  
مقترن بأل ، وقد روى برفع الوارث ونصبه ، على ما بيناه في الإعراب ، فدل مجموع الروايتين  
على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل ، وكان المنادى مبهنيًا ، جاز في النعت الوجهان  
( ١٤ — شرح فطر الندى )

رُوي برفع « الوارث » ونصبه ، وقال الآخر :

٨٨ — فَمَا كَعْبُ ابْنِ مَامَةَ وَأَبْنُ أَرْوَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا هَمْرُ الْجَوَادَا

والقوافي منصوبة ، وقال آخر :

٨٩ — أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّمْحَاكُ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ

٨٨ — هذا البيت من كلة لجرير بن عطية بمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز

ابن مروان ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ٤٣٥ ) وفي معنى اللبيب ( رقم ١٦ )  
اللغة والرواية : « كعب بن مامة » هو رجل من إباد يضرب به المثل في الكرم  
والإيثار على النفس « ابن أروى » أراد به عثمان بن عفان رضی الله عنه ، وكان مضرب  
المثل في الكرم ، ويروي في مكانه « وابن سمدى » وهو أوس بن حارثة الطائي أحد  
المشهورين بالجود والكرم .

الإعراب : « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس « كعب » اسم ما « ابن » نعت  
لكعب ، وابن مضاف و « مامة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه  
ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما  
وابن مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما  
الحجازية « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » حرف نداء « عمر » يروي بالضم  
والنصب ؛ فأما الضم فهو المشهور ، وهو منادى مبنى على الضم في محل نصب « الجوادا »  
نعت لعمر باعتبار عمله ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،  
والألف اللطاقة .

الشاهد فيه : قوله « الجوادا » فإنه نعت لعمر ، وعمر منادى مبنى على الضم على ما عرفت  
في الإعراب ، وقد ورد في البيت بنصب الجوادا بدليل قوافي القصيدة كلها ؛ فدل ذلك  
على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنادى .  
٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « خمر الطريق » - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو السائر المتلف بالأشجار  
وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف ، أي جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة  
أشجاره .

المعنى : يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه ؛ لأنهما قد صارا في طريق  
لأساتر فيه يتواريان وراءه يمن يتعقيهما ، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما . =

وقال الله تعالى : ( يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ <sup>(١)</sup> ) وقرئ شاذاً ( وَالطَّيْرُ )  
وهذه أمثلة المفرد ، وكذلك المضاف الذي فيه أل ، تقول : « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ  
الْوَجْهُ ، وَالْحَسَنَ الْوَجْهَ » وقال الشاعر :  
٩٠ - \* يَا صَاحِبَ يَأْذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ \*

== الإعراب «ألا» أداة استفتاح وتنبية «يا» حرف نداء «زيد» منادى مبنى على  
الضم في محل نصب «والضحالك» الواو حرف عطف ، والضحالك : معطوف على زيد. يجوز  
فيه الرفع لإتباعها له على اللفظ ، ويجوز فيه أيضا النصب لإتباعها له على المحل «سيرا» فعل  
أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله «فقد» الفاء حرف دال على التحليل  
قد : حرف تحقيق «جاوزتما» جاوز : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وللم حرف  
حماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب «خر» مفعول به لجاوز ، وخر مضاف  
و «الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «يازيد والضحالك» فإن قوله «زيد» منادى مفرد مبنى على الضم  
في محل نصب ، وقوله «الضحالك» اسم مقترن بأل غير مضاف ، وهو معطوف على المنادى  
المبنى عطف نسق بالواو ، وقد روى في البيت بنصبه ورفعها ؛ فدل ذلك على أن المعطوف  
على المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان .  
(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

٩٠ - هذا الشاهد من كلام ابن لوزان - بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال  
معجمة - السدوسي ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٠٦ ) وبمد قوله :

\* وَالرَّحْلُ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَلْسِ \*

وقد نسب في صلب الكتاب ، وفي شرح شواهد الأعم إلى ابن لوزان السدوسي ،  
كما قلنا ، وقد ذكر أبو الفرج في الأغانى ( ١٢/١٥ بولاق ) أن هذا البيت من كلام  
خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد وذكر معه ثانيا ، وأشار إلى أن لها ثالثاً .

اللغة : « الضامر العنس » العنس : أصله الناقة الشديدة ، وضمورها : دقة وسطها  
وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار «الرحل» ما يوضع على الناقة أو البعير ليركب عليه  
« الأنساع » جمع نسع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرحل  
« الحلس » بكسر الحاء وسكون اللام - كساء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة .  
الإعراب : «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم ، وأصله صاحب ، مبنى على ضم ==

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافاً ، وليس فيه الألف واللام ؛ تعين نصبه على المحل ، كقولك : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ، و « يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يَا تَمِيمُ كُلَّكُمْ » أو « كُلُّهُمْ » ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » قال الله تعالى : ( قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ )<sup>(١)</sup> .

وإن كان التابع نعتاً لأيّ تعين رفعه على اللفظ ، كقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ )<sup>(٢)</sup> ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ )<sup>(٣)</sup> .

وإن كان التابع بدلاً ، أو نعتاً بغير الألف واللام ؛ أُعْطِيَ مَا يَسْتَحِقُّهُ لو كان مُنَادِي ، تقول في البديل : « يَا سَعِيدُ كُرْزُ » بضم « كرز » بغير تنوين ، كما تقول : « يَا كُرْزُ » ، و « يَا سَعِيدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، كما تقول : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وفي النسق : « يَا زَيْدُ وَعَمْرُو » بالضم ، و « يَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ » بالنصب ، وهكذا أيضاً حكم البديل والنسق لو كان المندى معرباً .

\*\*\*

الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب « يا » حرف نداء « ذا » اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب « الضامر » نعت لهذا المنادى ، إما مرفوع تبعاً للفظه المقدر ، أو منصوب تبعاً للمحل ، والضاير مضاف و « العنس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يَاذَا الضامر العنس » فإن « ذا » منادى مبنى ، و « الضامر العنس » نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفع هذا النعت ونصبه ؛ فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهمان .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الزمر .

(٢) من الآية ١ من سورة الحج ، ومن آيات كثيرة .

(٣) من الآية ١ من سورة التحريم ، ومن الآية ١ من سورة الطلاق ، ومن

آيات كثيرة في القرآن .

ص — وَلَآكَ فِي نَحْوِ « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَمَلَاتِ »<sup>(١)</sup> فَتَحْمُهُمَا أَوْ ضَمُّهُ الْأَوَّلِ .  
ش — إذا تكرر المنادى المفرد مضافاً ، نحو « يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَمَلَاتِ »<sup>(٢)</sup>  
جاز لك في الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثاني حينئذٍ :  
إما مُنَادَى صَقَطَ مِنْهُ حَرْفُ الْهَدَاءِ ، وإما عَطْفُ بَيَانٍ ، وإما مَمْعُولاً بِتَقْدِيرِ أَيْ .  
والثاني : الفتح ، وذلك على أن الأصل : « يَا زَيْدَ الْيَمَمَلَاتِ زَيْدَ الْيَمَمَلَاتِ »  
ثم اِخْتِصَافٌ فِيهِ ؛ فَقَالَ سِيَبُورِيه : حَذَفَ « الْيَمَمَلَاتِ » مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ،  
وَأَقْبَحَ « زَيْدَ » بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ : حَذَفَ « الْيَمَمَلَاتِ » مِنَ  
الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَكُلُّهُ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِيهِ تَحْرِيجٌ عَلَى وَجْهِ ضَعِيفٍ : أَمَا قَوْلُ  
سِيَبُورِيه فففيه الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُضَافِيَيْنِ ، وَهَذَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَأَمَا قَوْلُ الْمَبْرَدِ فففيه  
الْحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَالكَثِيرُ عَكْسُهُ .

ص — فَضْلٌ ، وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادَى الْمَعْرِفَةِ ، وَهُوَ : حَذْفُ آخِرِهِ  
تَخْفِيفًا ؛ فَذُو النَّهَاءِ مُطْلَقًا ، كَمَا طَلَحَ ، وَيَا ثُبَّ ، وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ ،  
وَعَلَمِيَّتِهِ ، وَجُجَاوَزْتَهُ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ ، كَمَا جَنَفُ : ضَمًّا ، وَفَتْحًا .

ش — من أحكام المنادى الترخيم ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية  
قديمة ، وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود قرأ : ( وَنَادَوْا يَا مَالِكُ )<sup>(٣)</sup> ،  
فقال : ما كان أشقل<sup>(٤)</sup> أهل النار عن الترخيم ا ذكره الزنجشري وغيره ،

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَمَمَلَاتِ الذُّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية يهجو عمر بن لجا :

يَا تَنْسِيمُ تَنْسِيمِ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَسْكُمُ لَا يُبَلِّغِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءَةٍ مُهْرُ

ومنه قول الآخر :

فَيَا سَمْدُ سَمْدِ الْأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَا سَمْدُ سَمْدِ الْخَزَرِ بَيْنَ الْغَطَّارِ

(٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف (٣) في بعض النسخ « ما كان أغنى إلخ »

وعن بعضهم أن الذي حَسَّنَ الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقطعون  
بعض الأسماء ؛ لضعفهم عن إتمامه .

وشرطه : أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان محتوماً بالتاء لم يُشترط فيه علية  
ولا زيادة على الثلاثة ؛ فتقول في ثيبة - وهي الجماعة - «يا ثيب» كما تقول في عائشة :  
«يا عائش» وإن لم يكن محتوماً بالتاء فله ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن يكون مبنياً على  
الضم ، والثاني : أن يكون علماً ، والثالث : أن يكون متجاوزاً لثلاثة أحرف ، وذلك  
نحو «حارث» و«جهم» تقول : «يا حارث»<sup>(١)</sup> و«يا جهم» ولا يجوز في نحو «عبدالله»  
و«شأب قرناها» أن يُرتخأ ؛ لأنهما ليسا مضمومين ، ولا في نحو إنسان مقصوداً به  
مُتَمِّينٌ ؛ لأنه ليس علماً ، ولا في نحو «زيد» و«عمرو» و«حكيم» لأنها ثلاثية ، وأجاز  
الفراء الترخيم في «حكيم» و«حسن» ونحوها من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياساً  
على إجرائهم نحو «سقر» مجزئ زيد في إيجاب منع الصرف لا مجزئ هند في  
إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم «جزي» لحركة وسطه مجزئ حباري في إيجاب  
حذف ألفه في النسب ، لا مجزئ حُبلي في إجازة حذف ألفه وقلبها وواو .

وأشرت بقولي : «كياً جهم ضمياً وفتحاً» إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن  
الحذف ؛ فتجعل الباقي اسماً برأيه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز أن لا تقطع  
النظر عنه ، بل تجعله مُقَدَّرًا ؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر .  
فتقول على اللفظة الثانية في جهمر : «يا جهم» ببقاء فتحة الفاء ، وفي مالك  
«يا مال» ببقاء كسرة اللام ، وهي قراءة ابن مسعود<sup>(٢)</sup> ، وفي منصور «يا منص»  
ببقاء ضمة الصاد ، وفي هرقل : «يا هرقي» ببقاء سكون القاف .

وتقول على اللفظة الأولى : «يا جهم» و«يا مال» و«يا هرقي» بضم أجهازهن ، وهي قراءة  
أبي السري التميمي<sup>(٣)</sup> و«يا منص» باجتماع ضمة غير [تلك الضمة] التي كانت قبل الترخيم

(١) ومنه قول الشاعر :

يا حار لا أزمين منكم بداهية لم يلقها سورة قبلي ولا ملك  
(٢) يريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف : ( ونادوا يا مالك  
ليقض علينا ربك )

ص — وَيُحَذَفُ مِنْ نَحْوِ : « سَلْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمِسْكِينَ » حَرَفَانِ ،  
وَمِنْ نَحْوِ « مَعْدِي كَرِيبَ » السَّكَلَةُ الثَّانِيَةُ .

ش — المحذوف للتخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً ، وهو الغالب كما مثَّلْنَا .

والثاني : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ؛ أحدها :  
أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلا ، والثالث أن  
يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ، وذلك نحو :  
« سَلْمَانَ ، وَمَنْصُورٍ ، وَمِسْكِينَ » هلمَّا ، تقول : « يَا سَلْمُ ، وَيَا مَنْصُ ، وَيَا مِسْكَ »  
وقال الشاعر :

٩١ — يَا مَرْوُ ؛ إِنَّ مَطِيقِي مَحْبُوسَةٌ [ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَبْأَسِ ]

٩١ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيوبه (ج ١ ص ٣٣٨)

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٥٢) .

اللغة : « يامرو » أراد يامروان « مطيق » اللطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تطو  
— أي تسرع — في سيرها « محبوسة » أراد أنها واقفة بالباب « الحباء » بكسر الحاء ، بزنة  
كتاب — هو العطاء « ربها » صاحبها « لم ييأس » أي : لم ينقطع ، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه  
للعنى : يصف أنه وقد على كريم بجهديه ، وأنه طال وقوفه ببابه ، وانتظاره لجدواه  
ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل .

الإعراب : « يا » حرف نداء « مرو » مفادى مرخم مبنى على الضم في محل نصب « إن »  
حرف توكيد ونصب « مطيق » مطية : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء  
للتكلم ، ومطية مضاف وياء التكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضمرة الظاهرة  
« ترجو » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مطيق ،  
والجملتان من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لأن « الحباء » مفعول به ل« ترجو » وربها  
الواو وال الحال ، رب : مبتدأ ، ورب مضاف وها : مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب  
« ييأس » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ربها ، والجملتان من لم ييأس وفاقله  
في محل رفع خبر للبتدأ ، وجملة البتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » الذي أصله يامروان حيث رخه بحذف آخره ، وهو

يُرِيدُ « يَا مَرْوَانَ » وقال الآخر :

٩٢ — \* قَفِي فَأَنْظِرِي يَا أُسْمُ هَلْ تَعْرِفِيهٗ ؟ \*

يريد « يا أَسْمَاءَ » .

ويجب الاختصار على حذف الحرف الأخير في نحو « مُخْتَارِ » علماً ؛ لأن الأمل

النون ، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخر ؛ فحذف الحرف الذي قبل النون ، لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف ، وهذا واضح ، إن شاء الله .

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه ( ١ - ٣٣٧ ) من قول الراجز :

\* يَا نُؤْمَ هَلْ تَحْلِفُ لِأَتَدِينُهَا ؟ \*

أراد « يا نعمان » فحذف النون ، ثم حذف الألف ؛ لاستجماع ما ذكرناه من الشروط

٩٢ — هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، من رائيته المشهورة

التي أولها قوله :

أَمِنْ آلِ نُؤْمٍ أَنْتَ غَادِرٌ مُؤْمِيكَرُ غَدَاةَ غَدَّتْ أُمُّ رَائِحٍ فَمَهْجَرُ ؟

ومحز البيت للاستشهد بصدده قوله :

\* أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟ \*

اللغة : « قفي » فعل أمر من الوقوف « يا أَسْمُ » أراد يا أسماء « المغيرى » للنسب

إلى المغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد ، وقد عني بالمغيرى نفسه .

الإعراب : « قفي » فعل أمر ، مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله

« فانظري » الفاء حرف عطف ، انظري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة

المخاطبة فاعل « يا » حرف نداء « أَسْمُ » منادى ، مبني على الضم في محل نصب « هل »

حرف استفهام ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تعرفينه » فعل مضارع

مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والهاء

ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمُ » حيث رسمه بحذف آخره ، وهو المحمزة ؛ إذ أصله

« يا أسماء » ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخر ، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخر وهو

الألف ؛ لكونه حرفاً معتلاً ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف ، ومثل هذا الشاهد

قول لبيد ، وأنشده سيبويه ( ج ١ ص ٣٣٧ ) والمؤلف في أوضحه ( رقم ٤٥٣ ) :

يَا أُسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَّتِي وَمُنْتَظَرُ



أصله ؛ لأن الأصل مُخْتَبِرٌ أَوْ مُخْتَبِرٌ ، فأبدلت الياء ألفاً ، وعن الأخنس إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ، كما شبهوا ألف مرأى في النسب بألف حُبَارَى فحذفوها ، وفي نحو دُلَامِصَ علماً ؛ لأن الميم وإن كانت زائدةً بدليل قولهم « دِرْعٌ دُلَامِصٌ » و « دِرْعٌ دِلَاصٌ » ولكنها حَرْفٌ صحيحٌ ، لا مُعْتَلٌ ، وفي نحو « سَعِيدٌ ، وَعِمَادٌ ، وَتَمُودٌ » ؛ لأن الحرف المَعْتَلُ لم يُسَبِّقْ بثلاثة أحرف ، وعن الفراء إجازة حذفهن ، وأنشد سيديويه :

٩٣ - \* تَنَسَّكَرْتُ مِمَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ يَأَى \*

= ومثل ذلك قول الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا أَسْمُ - وَنَجْمِكِ - أَنَّنِي حَلَفْتُ بِمَيْفَا لَأَ أَخُونُ أَمِيئِي ؟

٩٣ - هذا الشاهد صدر بيت لأوس بن حجر ، وعجزه قوله :

\* وَبَعْدَ التَّصَانِي وَالشَّبَابِ الْمَكْرَمِ \*

وهذا البيت قد أنشده سيديويه ( ج ١ ص ٣٣٦ ) .

اللغة : « تنسكرت منا » يريد أنكرتنا وصددت عنا « لمي » يريد بالميس ، وليس اسم امرأة ، واسمع إلى قول الراجز يتنزل فيمن اسمها ليس :

يَا لَيْدَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

\* إِلَّا التَّيْمَافِيرُ وَإِلَّا التَّمَيْسُ \*

للغنى : يقول : إنك بالميس قد أنكرتنا في الكبر والشيوخوخة بعد المعرفة التي كانت بيننا زمن الشباب

الإعراب : « تنسكرت » تنسك : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل ، مبنى على الكسر في محل رفع « منا » جار ومجرور متعلق بتنسك « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتنسك ، وبعده مضاف و « معرفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لمي » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبنى على ضم الحرف المحذوف للتخيم في محل نصب . الشاهد فيه : قوله « لمي » حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله ليس ؛ فلم يحذف إلا السين ؛ ليكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غير مسبوق إلا بحرفين .

ومثله قول الشاعر ، وهو يزيد بن محرم ، وأنشده سيديويه ( ج ١ ص ٣٣٥ ) :

فَقُلْتُمْ : تَمَّالَ يَا يَزِيدُ بْنُ مُحْرَمٍ فَقُلْتُ لَكُمْ : إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ

أراد « يا يزيد » حذف الدال ، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها ؛ ليكون ما قبل

أى : يا لبيسُ ؛ لخدفوا السين فقط .  
 وفي نحو « هَيَّيْجِ » ، وَقَنَوْرَ » لأن حرف الهمزة مُحَرَّكٌ .  
 والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك في المركب تَرْكِيْبَ  
 المَزِيْجِ ، نحو « مَعْدِيْ كَرِيْبَ » و « حَضْرَ مَوْتِ » تقول : « يَا حَضْرُ » .  
 ص — فَصَلْ ، وَيَقُولُ الْمُسْتَفِيْثُ : « يَا لَلَّهِ الْمُسْلِمِيْنَ » بِفَتْحِ لَامِ الْمُسْتَفِيْثِ  
 بِهِ ، إِلَّا فِي لَامِ الْمَعْطُوْفِ الَّذِي لَمْ يَتَسَكَّرْزْ مَعَهُ يَا ، نَحْوُ « يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو » .  
 ش — من أقسام المنادى : المستغاثُ [ به ] .

وهو : « كلُّ اسمٍ نُودِيَ لِيُخَلَّصَ مِنْ شِدَّةٍ ، أَوْ يُعَيَّنَ هَلِي دَفْعَ مَشَقَّةٍ » .  
 ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصةً ، والغالبُ استعماله مجروراً  
 بلام مفتوحة ، وهي متحركة بيا عند ابن جنى ؛ لما فيها من معنى الفعل ، وعند  
 ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، ويُنسب ذلك إلى سيبويه ، وقال  
 ابن خروف : هي زائدة فلا تعلق بشيء ، وذكُر<sup>(١)</sup> المستغاث له بعده مجروراً  
 بلام مكسورة دائماً على الأصل ، وهي حرفٌ تعليل ، وتَمَلِّقُهَا بفعل محذوف ،  
 وتقديره : أدعوك لكذا ، وذلك كقول عمر رضى الله عنه « يَا لَلَّهِ الْمُسْلِمِيْنَ »<sup>(٢)</sup>  
 — بفتح اللام الأولى وكسر الثانية — وإذا عَطَفْتَ عليه مستغاثاً آخَرَ ؛ فَإِنْ  
 أَهَذْتَ « يا » مع المعطوف فَتَصَحَّتْ اللام ، قال الشاعر :

٩٤ — يَا لِقَوِي وَبِأَلْمَثَالِ قَوِي لِأَنَّا سِ عْتُوهُمُ فِي أَرْذِيَادِ

الياء حرفين ليس غير ، وسدء — بزنة غراب — يقال : هو اسم حى من بنى أسد ،  
 ويقال : هو اسم فرسه ، والمعنى على ذلك : إنى لا أحتاج مع وجود فرسى الذى أعز  
 به إلى أن أحالف أحداً ؛ لأنى أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً !  
 (١) أى : والغالب ذكر المستغاث له بعد المستغاث به ، وأن يكون المستغاث له مجروراً  
 بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل فى لام الجرائى تبنى على الكسر ليناسب لفظها عملها  
 (٢) ونظير ذلك قول قيس بن ذريح (العقد ٦/١٢٥ اللجنة) :

تَكْنَفَنِ الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَأَلُّهُ لِوَأْسِي الْمَطَايِ

٩٤ — هذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لى معرفة قائلها ، وقد أنشده المؤلف

فى أوضحه (رقم ٤٤٦) .

وإن لم تُمدَّ «يا» كسرت لام المخطوف ، كقوله :

٩٥ - يَبْكِيكَ نَاهُ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَاللَّشْبَانِ لِمَجَبٍ

الغنة : « هتوم » بضم العين والناء وتشديد الواو - الاستكبار ، والتمرد على الحق ، وعدم الخضوع له .

المعنى : إنى أستغيث بقومى وبأقوام يماثلون قومى فى العديد والعدة وفى الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم ؛ ليدفعوا هنى قومى ما يزال طغيانهم يتزايد ، وشرهم يتفاقم الإعراب : « يا » حرف نداء واستغناء « لقومى » اللام حرف جر ، قوم : مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى ؛ لأنها حرف من حروف المعاني أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت ياء عليه عند ابنى الصائغ وعصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه .

فإن قلت : هذا الفعل الذى تدل عليه « يا » هو أدعو ، وهو يتعدى بنفسه ، تقول : أدعوك ، وأدعو قومى ، ونحو ذلك ، فكيف تعدى فى هذا الباب باللام ؟ قلت : الجواب على ذلك من وجهين :

الأول : أناضنا هذا الفعل معنى أتجيب أو أعجب أو نحوهما ، وهذه الأفعال تتعدى باللام كما هو ظاهر ، والنضمين فى اللغة العربية باب واسع كثير الشواهد .  
الوجه الثانى : أن هذا الفعل لما كان فى هذا الوضع واجب الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه ، فحُذِنَا باللام لتقويته .

« ويا لأمثال » الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغناء ، واللام جارة ، وأمثال : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، على نحو ما تقدم ، وأمثال مضاف وقوم من « قومى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لأناس » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقديره : أدعوم لأناس « عتوم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وعتو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « فى ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس .

الشاهد فيه : قوله « بالقومى وبالأمثال » فإنه جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة ، أما سبب ذلك فى الكلمة الأولى فواضح ، وأما سببه فى الثانية فلأنه أعاد معه يا .

٩٥ - وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين . وقد أنشده المؤلف

فى أوضعه ( رقم ٤٤٧ ) .

والمستغاث [ به ] استعمالان آخران ؛ أحدهما : أن تُلحِقَ آخِرَهُ الفاء ؛  
فلا تُلحِقَهُ حينئذٍ اللامُ من أوله ، وذلك كقوله :  
٩٦ - يَا تَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٍّ  
وَعِزِّي بَعْدَ فِائِقَةٍ وَهَوَانٍ

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى ، من مثال فتح يفتح ، إذا بعد « السكحول » جمع كهل ، وهو من وخطه الشيب ، وقيل : هو من كانت منه ما بين الأربيع والثلاثين إلى الخمسين .

للعنى : يقول : إني أبكى عليك ولست من أهلك ؛ لأننى من ديار بعيدة عن ديارك ، وأنا ناء شديد البعد عن أهلى ، ثم دعا السكحول والشبان ليعجبوا من هذه الحال .  
الإعراب : « بيكيك » بيكى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الياء منع من ظهورها النقل ، والسكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « ناء » فاعل بيكى مرفوع بضممة مقدره على الياء المحذوفة لأجل التخلص من النقاء الساكنين منع من ظهورها النقل « بعيد » صفة لناء ، وصفة للرفوع مرفوعة ، وبعيد مضاف و « الدار » مضاف إليه « منقرب » صفة ثانية لناء « يا » حرف نداء واستتمامة « للسكحول » اللام حرف جر ، والسكحول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفاعل المحذوف ، على نحو ما فصلناه في شرح الشاهد السابق « وللشبان » الواو عاطفة ، واللام جارة ، والشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « للعجب » جار مجرور متعلق بفعل محذوف ، أى : أذعوكم للعجب .  
الشاهد فيه : قوله « يا للسكحول وللشبان » حيث جر الشبان بلام مكسورة ؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا .

٩٦ - وهذا الشاهد أيضاً مما أجد أحداً نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده للؤلف في أوضعه ( رقم ٤٤٨ ) .

اللغة : « أمل » اسم فاعل ، من الأمل ، وهو الرجاء « فاقة » فقر « هوان » مذلة .  
للعنى : يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه ، وعبر عن نفسه بآمل نيل عِزٍّ وعِزِّي ؛ لأنه يرجو رفقده ويستمنح عطاءه ، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونبت عنه الفاقة ، يكنى بذلك عن أن الممدوح يعطى العطاء الكثير الذى يغنى ، وإذا توجه إليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته .

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللام من أوله ، ولا تُلْحِقَهُ الألف من آخره ،  
وحينئذٍ يَجْرِي عليه حُكْمُ المنادى ؛ فتقول على ذلك : « يَا زَيْدُ لَعَدُوِّ » بضم  
زيد ، و « يَا عَبْدَ اللَّهِ لَزَيْدٍ » بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

٩٧ - أَلَا يَا قَوْمِ لَلْعَجَبِ الْعَجِيبِ      وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ الْإِرْيَبِ



= الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة « زيدا » منادى مستغاث به ، مبني على ضم  
مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للأنفي بها لأجل الألف ،  
في محل نصب « لآمل » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أي : أدعوك لآمل ،  
وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه يعمل عمل الفعل لكونه اسم فاعل « نيل »  
مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و « عز » مضاف إليه « وغنى »  
الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو على عن « بعد » ظرف متعلق بآمل ، أو  
بمحذوف صفة لنفي ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة  
« وهوان » الواو عاطفة ، هوان : معطوف على فاقة .

الشاهد فيه : قوله « يا زيدا » حيث ألحق المستغاث به الألف في آخره ، ولم  
يدخل عليه اللام في أوله .

٩٧ - وهذا الشاهد مما لم أعر له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف  
في أوضحه ( رقم ٤٤٩ ) .

اللفظة : « الغفلات » جمع غفلة ، وهي إهمال الأمور ، وترك الأخذ باليقظة والتنبه  
للعوادم « الأريب » العاقل المحرب العالم بعواقب الأمور .

المعنى : يدعو قومه ليتدبروا في العواقب ، ويتنبهوا لما يجري من الأمور ، ويعتبرهم  
أشد العجب من غفلة العاقل المحرب عن عتبي الأمور ، مع علمه بما يترتب على ذلك  
من انتفاض الأمور وفسادها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « يا » حرف نداء واستغاثة « قوم » منادى  
مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة  
للأنفي بها لأجل مناسبة ياء للتسكيم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها « للعجب » جار ومجرور  
متعلق بفعل محذوف ، والتقدير : أدعوكم للعجب « العجيب » صفة للعجب « وللفغلات »

ص — وَالنَّادِبُ : وَازِيدًا ، وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَرَأْسًا ، وَلَاكَّ إِخْلُقُ  
الهاء وَقَفًا .

ش — المندوب : هو المندوب المتفجع عليه أو المتوجع منه ؛ فالأول كقول  
الشاعر يَرْثِي عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
٩٨ — حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ  
والثاني كقول المتنبي :

الواو حرف عطف ، لغفلات : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق  
« تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات ، أو في  
محل نصب حال منه « الأريب » جار ومجرور متعلق بتعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث استعمل المستغاث به استعمال للنادى ؛ فلم يلحق  
به اللام في أوله ولا الألف في آخره ، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة .

٩٨ — هذا البيت من قصيدة لجريز بن عطية يرثي بها أمير المؤمنين عمر بن  
عبد العزيز بن مروان وقد أنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ٤٣٠ ) .

اللمة : « أمراً عظيماً » أراد به الخلافة وشؤونها « اصطبرت له » أراد اضطلمت بأعبائه  
وصبرت على لأوائه ومشاقه ، وجشمت نفسك الهول العظيم لصاحبة الرعية ابتغاء رضاوان الله .  
الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل  
مبني على الفتح في محل رفع ، وهو مفعول أول « أمراً » مفعول ثانٍ لـ « حملت »  
صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء حرف عطف ، اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب  
فاعل « له » جار ومجرور متعلق باصطبر « وقمت » الواو حرف عطف ، قمت : فعل  
وفاعل « فيه » جار ومجرور متعلق بـ « قام » جار ومجرور متعلق بـ « قام » أيضاً .  
وأمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه « يا » حرف نداء وندبة « عمراً » منادى  
مندوب ، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة  
الأنى بها لأجل الألف في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « يا عمراً » فإنه بدل على أن المندوب متفجع عليه ؛ وأنت تراه  
قد استعمله بيا التي تستعمل في النداء ، لأنه يأمن من الاتباس بالنادى المحض ؛ لأنه  
في مقام الرثاء ، والرثاء إنما يكون بعد الموت ؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله ؛ وإنما  
يظهر لخبثته فيه وحزنه عليه ؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخره ألفاً ؛ ولم يزد هاء .

٩٩ - وَاحِرٌ قَلْبَاهُ يَمِّنُ قَلْبُهُ شَمِيمٌ

[ وَمَنْ يَجْسِمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ ]

٩٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي الطيب أحمد بن الحسين المشهور بالتمزي ، وهو من شعراء الدولة العباسية ؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ الهجرية ، وهو ممن لا يحتج بشعرهم على قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها . ولؤلؤان إن كان يقصد الاحتجاج به فهو مخالف لما يكاد يجمع عليه النقات من علماء العربية ، وإن كان يقصد التمثيل به فلا بأس .

اللغة : « واحر قلباه » أراد أن يقول « واحر قلبي » بياء المتكلم ويلحق به ألف الندية ، وكان من حقه أن يقول : واحر قلبيا ؛ فيفتح ياء المتكلم ، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة لتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف بعدها ، وهذه الهاء هي هاء السكت ، وقد الحقها في الوصل ، وهذه ضرورة أخرى « شميم » بارد .

المعنى : يقول : واحر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد ، لا يحسى بما أحسبده من الوجد ، ولا يشعر بما ألقى من لهب الهيام ، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه ، سقيم الحال لفساد اعتقاده في

الإعراب : « وا » حرف نداء وندبة ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حر » منادى مندوب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحر مضاف وقلب من « قلباه » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظمورها اشتغال الحبل بحركة المناسبة ، والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت ، وزيادتها في الوصل خطأ صربية ، أو ضرورة « ممن » جار ومجرور متعلق بجر « قلبه » قلب : مبتدأ ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في ممن : مضاف إليه « شميم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق « يجسمي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحالي » الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمي ، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عنده » هند : ظرف متعلق بمحذوف حال من حالي ، وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « سقم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول .

التمثيل به : في قوله « واحر قلباه » فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه ؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه ، والعجب من المؤلف الذي يذكر أن زيادة الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة ، ويعلم أن المولدين ليس لهم أن يقيسوا على ضرورات العرب ، ثم يجعل هذا البيت مثالا للضرورة فيها بعد ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتين ؟

ولا يُستعمل فيه من معروف النداء إلا حرفان : « وا » وهي الغائبةُ عليه والمختصةُ به ، و « يا » وذلك إذا لم يَلْتَبَسْ بالنداء المَحْض .  
وحكمه حكم المندى ؛ فتقول « وَازَيْدٌ » بالضم ، و « وَاَعْبَدَ اللهُ » بالنصب ،  
ولك أن تُلْحِقَ آخِرَهُ « أَلْفَا » فتقول : وَازَيْدًا ، وَاَعْمَرًا ، ولك إلحاق الهاء في  
الوقف فتقول : وَازَيْدَاهُ ، وَاَعْمَرَاهُ ، فإن وصلتَ حَدْفَتَهَا ، إلا في الضرورة  
فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ؛ ويجوز [ حينئذ ] أيضًا ضمُّها تشبيهاً  
بهاء الضمير ، وكثرها على أصل التقاء الساكنين ، وقول « وَالنَادِبُ » معناه :  
ويقول النادِبُ .

\* \* \*

ص - وَالْمَفْعُولُ الْمُطَاقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمَسَاطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ  
لَفْظِهِ كـ «مَرَبْتُ مَرَبًا» أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «مَعَدْتُ جُلُوسًا» وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ  
غَيْرُهُ كـ «مَرَبْتُهُ سَوَاطًا» (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ)  
(وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقْوِيلِ) وَكَبَسَ مِنْهُ (وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا) .

ش - لما أنهيتُ القولَ في المفعول به وما يتعلقُ به من أحكام المندى  
شَرَحْتُ في الكلام على الثاني من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق .

وهو عبارة عن « مصدر ، فضلة ، مساط عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه » .

فالأول كقوله تعالى : ( وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَسْكِينًا )<sup>(١)</sup> . والثاني نحو قولك :

« مَعَدْتُ جُلُوسًا » ، و « تَأَلَيْتُ حَلْفَةً » قال الشاعر :

١٠٠ - تَأَلَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيُرْدُنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهنَّ مَفَائِدُ

(١) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

١٠٠ - هذا البيت من كلام زيد الفوارس ، واسمه الحصين بن ضرار الضبي ،

من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة .

اللغة : « تألى » حلف وأقسم « حلفة » يمينا وقسماً « ليردني » يروي بكسر اللام على أنها

لام التعليل ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن المصدرية مضمرة ، والمعنى على هذا الوجه

أنه حلف لأجل أن يرده ؛ ويروي بفتح اللام ؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع ؛ وهذه



وذلك لأن الألية هي الحالف ، والقعود هو الجلوس .  
 واحتترزت بذكر الفضالة عن نحو قولك « كلامك كلام حسن » وقول  
 العرب : « جده جده » فكلام الثاني وجده : مصدران ساطط عليهما عامل من  
 لفظهما - وهو الفعل في المثال الثاني ، والمبتدأ في المثال الأول ؛ بناء على قول  
 سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر - وليس من باب المفعول المطلق في شيء .  
 وقد تفتتتب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرأ ، وذلك على سبيل  
 النفيآبة عن المصدر ، نحو « كل » و « بمض » مضآقين إلى المصدر، كقوله تعالى:

اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم ، وكان حقه أن ياتق بالفعل المضارع  
 إحدى نونى التوكيد ؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتآ ووقع جواب قسم واقترن باللام  
 وجب توكيده فى مذهب جمهور النحاة ، لكنه ترك توكيده : إما لكونه حالا ، أو على ما ذهب  
 إليه سيبويه من تجوز مجيئه غير مؤكد كما فى هذا البيت « مفأند » جمع مفأد - ككبر -  
 وهن للساعير، قاله شارح الحامسة، وأرى أن المفأند - بالفاء - جمع مفأد - بزنة منبر أيضاً -  
 وهى فى الأصل الحشبة التى تحركبها النار فى التنور، شبه النساء فى اسودادها وبسبها بهاء،  
 أراد أنهن مهزولات سود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على السنة عوام المصريين .  
 الإهراب : « تألى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعتذر  
 « ابن » فاعل تألى، صرفوع بالضممة الظاهرة، وابن مضاف و « أوس » مضاف إليه « حلفة » مفعول  
 مطلق مؤكد لعامله أو مبين لعدده منصوب بالفتحة الظاهرة « ليردنى » اللام واقعة فى  
 جواب القسم إما على ما رآه سيبويه ، وإما لأن للراد به الحال لا الاستقبال ، والنون  
 للوقاية ، وباء للتسكلم مفعول به ، أما فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازآ تقديره هو يعود  
 إلى ابن أوس « إلى نسوة » جار ومجرور متعلق ببرد « كأنهن » كأن : حرف تشبيه  
 ونصب ، وضمير الغائبات اسمه « مفأند » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره  
 فى محل جر صفة لنسوة .

المشاهد فيه : قوله « تألى حلفة » فإن حلفة مفعول مطلق ، والفعل العامل فيه من  
 معناه لا من لفظه ؛ ألسنت ترى أن معنى الحلفة القسم ، وأن معنى تألى أقسم ، كما بيناه  
 فى لغة البيت ، فكأنه قال : أقسم قسمأ ، وقد تكون الناء فى « حلفة » مما بنى عليه المصدر،  
 فىكون المفعول المطلق مؤكدا لعامله ، وقد تكون لاوحدة فىكون مبينا لعدده، فافهم ذلك .  
 ( ١٥ - شرح نظر الندى )

(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) (١) (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقْوَابِ) (٢) والمدد ، نحو : (فَأَجْلِدُوهُمْ نِمْآنِينَ جَلْدَةً) (٣) فثمانين : مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وأسماء الآلات نحو : غَرَبَتْهُ سَوَاطِلٌ ، أَوْ عَصَا ، أَوْ مِقْرَعَةً .

وليس مما يندوب عن المصدر صفتة ، نحو : ( وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا ) (٤) خلافاً للعرابين ، زعموا أن الأصل أكلًا رَعْدًا ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفة مَنَابِه فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل مَنَابِه فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المقوم منه ، والتقدير : فسكلاً حاله كون الأكل رَعْدًا ، وبدل على ذلك أنهم يقولون : « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مُقَامَ الفاعل ، ولا يقولون « طَوِيلٌ » بالرفع ؛ فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مُقَامَ الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

\*\*\*

ص — وَالْمَفْعُولُ لَهُ ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعْتَلُّ لِحْدَثِ شَارِكِهِ وَقْتًا وَفَاعِلًا ؛ نحو « قَمِتْ لِجَلَالِكَ » فَإِنَّ قَمَدَ الْمُعْتَلِّ شَرْطًا جَرُّ بِحَرْفِ التَّمْلِيلِ ، نَحْوُ : ( خَلَقَ لَكُمْ ) .

\* وَإِنِّي لَتَعْرُوبٍ لِدِّكَ هِرَّةٌ \*

\* فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ نِيَابَهَا \*

ش — الثالث من المفاعيل : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله . وهو : « كل مصدر مُعْتَلُّ لِحْدَثِ مُشَارِكِهِ له في الزمان والفاعل » ، وذلك كقوله تعالى : (يَجْمَلُونَ أَعْصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) (٥) فالحذر : مصدر [منصوب] ذكر علة لجمل الأصابع في الأذان ، وزمنه وزمن الجمل واحد ، وفاعلها أيضاً واحد ، وهم السكافرون ، فلما استوفيت [ هذه ] الشروط انتصب .

(١) من الآية ١٢٩ من سورة النساء (٢) من الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) من الآية ٤ من سورة النور (٤) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٩ من سورة البقرة .

فلو فقد الماعل شرطاً من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل<sup>(١)</sup> .  
 فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ  
 جَمِيعًا) (٢) فإن الخاطئين هم اللة في الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ؛ لأنه ليس  
 مصدرأ ؛ وكذلك قول امرئ القيس :  
 ٨١ — وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْمَى لِأَذْنِي مَعِي شَيْئًا  
 كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
 فإذني : أفل تفضيل ، وليس بمصدر ؛ فلماذا جاء مخفوضاً باللام .  
 ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :  
 ١٠١ — فَجِئْتُ وَقَدْ نَعِمْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا  
 لَدَى السَّتْرِ ، إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

(١) اللام ليست بشرط ، بل يجوز أن يجر بكل حرف من حروف الجر الدالة على التعليل  
 — وهي اللام ، ومن ، وفي ، والباء — ومن نص على ذلك ابن عقيل ، وعبارة المؤلف في لسان هامة  
 (٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

٨١ — قد سبق شرح هذا البيت في باب التنازع ، والشاهد هنا في قوله «لأذني» فإن اللام  
 الداخلة على أذني دالة على التعليل ، لسكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله ؛ لأن الشرط  
 فيما يسمى مفعولاً لأجله — في صرف المنعاة — أن يكون مصدرأ ، والذي معنا أفل تفضيل .  
 ١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وقد أنشده المؤلف  
 في أوضحه (رقم ٢٥٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٠٩) وأنشده الأثموني (رقم ٤٢٧)  
 اللغة : «نضت» بالضاد للعجمة مشددة أو مخففة — أي خلعت «لدي» أي : عند  
 «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقها من يقبذل .

للعنى : يقول : إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعت فيه ثيابها وتهايت لأن تنام .  
 الإعراب : «جئت» فعل وفاعل «وقد» الواو والواو الحال ، قد : حرف تحقيق «نضت»  
 نص : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي ،  
 والجملة في محل نصب حال «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص  
 وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «لدي» ظرف مكان متعلق بنص ، منصوب  
 بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدي مضاف و «الستر» مضاف  
 إليه ، «إلا» أداة استثناء «لبسة» منصوب على الاستثناء ، ولبسة مضاف و «المتفضل»  
 مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

فإن النوم ، وإن كان علة في تخلع الثياب ، لكن زمن تخلع الثوب سابق على زمنه .  
ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

١٠٢ - وإن لتعروني لذكر كرك هزة  
كما أنتفض العصفور بلبه القطر

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم علة لتخلع الثياب ، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم ؛ فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل ، ولم يجز فيه أن يكون منصوبا ؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن وهو متقف هنا كما علمت .

١٠٢ - هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي ، وقد أنشده المؤلف في شذور الذهب ( رقم ١١٠ ) وفي أوضحه ( رقم ٢٥٣ ) وابن عقيل ( رقم ٢٠٤ ) والأشموني ( رقم ٤٢٨ ) وهو من كلمة أبي صخر التي أولها قوله :

لليلى بذات التبين دار عرفت بها وأخرى بذات الجبش آياتهم آسعار  
الآفة : «تعروني» نزل بي ، وتصيبي «ذكر كرك» الذكري - بكسر الهمزة - أنتذكر والخطور بالياء «هزة» بكسر الهاء - حركة واضطراب «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر .

المعنى : يصف ما يحدث له عندما يذكرها ؛ فيقول : إنه يصيبه اضطراب يشبه الاضطراب الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلل جسده .

الإعراب : «وإن» إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسم «لتعروني» اللام هي المرحلة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «لذكر كرك» اللام حرف جر ، ذكرى مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، وذكرى مضاف والكاف ضمير مخاطبة مضاف إليه مبنى على السكسرة في محل جر ، والإضافة من إضافة المصدر لمفعوله «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «كما» الكاف حرف جر ، ما : مصدرية «انتفض» فعل ماض «العصفور» فاعل انتفض ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور

فإن الذكري هي علة عُرْوِ الهِزَّةِ ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ؛ ففاعل العرو هو الهِزَّةُ ، وفاعل الذكري هو المتكلم ؛ لأن المعنى لذكري إياك ؛ فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام ، وهى هذا جاء قوله تعالى : ( اِتْرَ كِبُوْهَا وَزَيْنَةً )<sup>(١)</sup> فإن ( تركبوها ) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة نخلق الخليل والبغال والحير ، وجرىء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ؛ لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وجرىء بقوله جل ثناؤه : ( وَزَيْنَةً ) منصوباً ؛ لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى .

\*\*\*

ص — وَالْمَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ : مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ هَامِلٌ عَلَى مَعْنَى « فِ » مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَ « صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، أَوْ حِينًا ، أَوْ أَسْبُوْهَا » أَوْ اسْمِ مَسْكَانٍ مُبْتَمِّمٍ ، وَهُوَ : الْجِهَاتُ السَّتُّ : كَالْأَمَامِ ، وَالْفَوْقِ ، وَالْيَمِينِ ، وَهَسْكِينٍ ، وَوُهْنٍ : كَعَمْدٍ ، وَلَدَى ، وَالْمَقَادِيرُ : كَالْفَرَسِخِ ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ ، كَ « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ » .

ش — الرَّابِعُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ : لِلْمَفْعُولِ فِيهِ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا .  
وهو : كل اسم زمان أو مكان سُلِّطَ عَلَيْهِ عاملٌ على معنى « فِ » كقولك :  
صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

== متعلق بمحذوف صفة لهزة ، والتقدير : هزة كائنة كانتفاض المصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى المصفور مفعول به « القطر » فاعل بلل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من المصفور على تقدير قد .  
الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإن اللام حرف جر دال على التعليل ، والتذكراعلة لمرور الهزة ، ووقت التذكر هو وقت عروالهزة ، لسكن لما كان العامل القدى هو تعرفونى له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل ، ولم يجز أن ينصب على أنه مفعول لأجله ؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل تامله واحداً .

(١) من الآية ٨ من سورة النحل .

وَعَلِمَ مَا ذَكَرْتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الظُّرُوفِ (يَوْمًا) و(حَيْث) من قوله تعالى :  
 (إِنَّمَا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غَيُّوسًا فَمَطَرٍ بَرًّا) <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ  
 حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) <sup>(٢)</sup> فإنهما وإن كانا زمانًا ومكانًا ، لكنهما ليسا على معنى  
 « في » ، وإنما المراد أنهم يخافون نفسَ اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفسَ المكانِ  
 المستحقِّ لوضع الرسالة فيه ؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولًا به ، وعامل (حَيْث)  
 فعل مقدرٌ دلَّ عليه (أعلم) أى : يعلم حَيْثُ يجعلُ رسالته ، وأنه ليس منهما  
 أيضًا نحو : (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) من قوله تعالى : (وَتَزَوَّجُوهُنَّ إِنْ تَنْكِحُوهُنَّ) <sup>(٣)</sup>  
 لأنه وإن كان على معنى « في » لكنه ليس زمانًا ولا مكانًا .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فَرْقَ في ذلك بين  
 المختصِّ منها والممدود والمُبْهَمِ ، ونعني بالخاص ما يقع جوابًا لمتى ، كيوم الخميس ،  
 وبالممدود ما يقع جوابًا لكم ، كالأُسبوع والشهر والحول ، وبالمُبْهَمِ ما لا يقع  
 جوابًا لشيءٍ منهما ، كاللَّيْلِ ، وَالْوَقْتِ .

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مُبْهَمًا .  
 وَالْمُبْهَمُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء الجهات الست ، وهى : الفَوْقُ ، والتحت ، والأعلى ،  
 والأسفل ، واليمين ، والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ،  
 قال الله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) <sup>(٤)</sup> (قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ  
 سَرِيًّا) <sup>(٥)</sup> (وَالرُّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) <sup>(٦)</sup> (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ  
 تَزَاوَرُ عَنْ كَتِفَيْهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ ، وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ) <sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ١٠ من سورة الإنسان « الدهر = هل أنى » .

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام (٣) من الآية ١٢٧ من سورة النساء

(٤) من الآية ١٧٦ من سورة يوسف (٥) من الآية ٤٢ من سورة مريم

(٦) من الآية ٣٢ من سورة الأنفال .

(٧) من الآية ١٧ من سورة الكهف .

(وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلَكٌ) <sup>(١)</sup> ، وقولى : « وعكسهن » أشرتُ به إلى الوراثة والتمتت والشمال ، وقولى : « ونحوهن » أشرتُ به إلى أن الجهات وإن كانت ستمًا ، لكن ألفاظها كثيرة .

ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها « كمنذ ، ولدى » .

الثانى : أسماء مقادير المساحات « كالفَرْسَخ ، والمِيل ، والبرِيد » .

الثالث : ما كان مَصُوغًا من مصدر عامله كقولك : « جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » فالجَلَسُ : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر عامله وهو جالست ، قال الله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدًا لِلسَّمْعِ) <sup>(٢)</sup> ولو قلت : « ذهب مجلس زيد » أو « جلست مذهب عمرو » لم يصح ؛ لاختلاف مصدر اسم المسكن ومصدر عامله .

ص — وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَهُوَ : أَسْمٌ فَضْلَةٌ بِمَدٍّ وَآوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى الْمَعْنَى مَسْبُوقَةٌ بِفِعْلِ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ ، كـ « سِيرْتُ وَالنَّيْلَ » وَ « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ » .

ش — خرج بذكر « الاسم » الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك : « لَأَتَا كُلَّ السَّمَكِ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ » فإنه على معنى الجمع : أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولا معه ؛ لسكونه ليس اسما ، والجملة الحالية فى نحو « جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ » فإنه وإن كان المعنى على قولك : « جاء زيدٌ مع طلوع الشمس » إلا أن ذلك ليس باسم واسكنه جملة ، وبذكر « الفضلة » ما بعد الواو فى نحو : « اشتركتُ زيدٌ وعمروٌ » فإنه عمدة ؛ لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال : « اشتركتُ زيدٌ » ؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ؛ وبذكر الواو ما بعد « مع » فى نحو : « جاءنى زيدٌ مع عمرو » وما بعد الباء فى نحو : « يمتلك الدارَ بأثاثها » وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو : « جاء زيدٌ وعمروٌ » إذا أريد مجرد العطف .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف (٢) من الآية ٩ من سورة الجن .

وقولى « مسبوقة — الخ » بيانٌ لشرط المفعول معه ، وهو أنه لا بُدَّ أن يكون مسبوقةً بفعل ، أو بما فيه معنى للفعل وحروفه ؛ فالأول كقولك « سِرْتُ وَالذَّيْلَ » وقول الله تعالى : ( فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ )<sup>(١)</sup> والثانى كقولك : « أَنَا سَائِرٌ وَالذَّيْلَ » ولا يجوز النصبُ فى نحو قولهم « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » خلافاً للصيرى ؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما فيه معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو « أَشِيرُ » لسكنه ليس فيه حروفه .

ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ « لَاتِنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وَمِنْهُ « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا ، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وَيَضْمَعُ فِي نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُوهُ » .  
ش — للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه [ ثلاث ] حالات : إحداهما : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوى أو صناعى ؛ فالأول كقولك « لَاتِنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ » وذلك لأن المعنى [ على العطف ] لآئنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك « قُمْتُ وَزَيْدًا » و « مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا » أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتعطل إلا بعد التوكيد بضمير منفعل ، كقوله تعالى : ( لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ )<sup>(٢)</sup> وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المحفوض إلا بإعادة الخلفاء كقوله تعالى : ( وَعَلَيْهَا وَهَلَى الْمَلِكِ الْمُحْمَلُونَ )<sup>(٣)</sup> ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئاً ؛ فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت « على الأصح فيهما » .

والثانية : أن يترجح المفعولُ معه على العطف ، وذلك نحو قولك : « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » وذلك لأنك لو عطفت « زَيْدًا » على الضمير فى « كُنْ » لزم أن

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس (٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنين .



يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبتك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

١٠٣ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ السَّكْنَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

وقد استفيد من تمثيل بـ « كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ » أن ما بعد المفعول معه يكون على حَسَبِ ما قبله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، هذا هو الصحيح

١٠٣ - لم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في أوضاعه ( رقم ٢٥٧ ) والأثموني في باب المفعول معه ( رقم ٤٤٠ ) كما أنشده سيويوه في الكتاب ( ١ - ١٥٠ ) وكما أنشده جار الله الزمخشري في الفصل ( ١ - ١٦٣ بتحقيقنا ) وقد ورد عجزه في كلمة للأقرع القشيري .

اللمعة : « السكيتين » تثنية كلية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاسق بعظم الصلب عند الحاصرتين « الطحال » بوزن كتاب - وهو دم منعقد ، وهو من مشمولات الحشا .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر ناقص مبني على حذف النون ، وواو الجماعة اسم مبني على السكون في محل رفع « أنتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل « وبني » الواو الواو المعية ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وبني مضاف وأبي من « أبيكم » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر ، والميم حرف دال على جمع المخاطب « مكان » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو كونوا ، ومكان مضاف و « السكيتين » مضاف إليه ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « من » حرف جر « الطحال » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمكان ؛ لاشتقائه على رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني » حيث نصبه على أنه مفعول معه ، ولم يرفعه بالعطف على اسم كونوا ، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يسوغ العطف ؛ لأن الرفع على العطف يفيد أن بنى أبيهم مأمورون مثلهم بأن يكونوا منهم مكان السكيتين من الطحال وليس هذا مراد الشاعر ؛ فلذلك ترجع النصب ، ليدل على المعنى المراد .

وممن نص عليه ابن كَيْسَانَ ، والسماعُ والقياسُ بقتضيانه ، وعن الأخنش  
إجازة مطابقتهما قياساً على العطف ، وليس بالقوى .  
والثالثة : أن يترجىح العطفُ وَيَضْمُفُ المفعولُ معه ، وذلك إذا أمكن العطف  
بغير ضعف فى اللفظ ، ولا ضعف فى المعنى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ؛ لأن  
العطف هو الأصل ولا مُضْمَفٌ له فيترجىح .

\* \* \*

ص - بَابُ الْحَالِ ، وَهُوَ : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ، يَقَعُ فى جَوَابِ كَيْفٍ ،  
كـ « خَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

ش - لما انتهى الكلام على المفعولات ، خَرَبْتُ فى الكلام على بقية  
المنصوبات ؛ ففها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه [ثلاثة] شروط ؛ أحدها : أن  
يكون وَصْفًا ، والثانى : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون صالحاً للوقوع فى  
جواب كيف ، وذلك كقولك : « خَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا » .

فإن قلت : يَرِدُ على ذكر الوصفِ نحوُ قوله تعالى : (فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ)<sup>(١)</sup>؛ فإن  
(ثُبَاتٍ) حالٌ ، وليس بوصفٍ ، وعلى ذكر الفعْلةِ نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمْسِ  
فى الأَرْضِ مَرَحًا)<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

١٠٤ - لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَأَسْتَرَّاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيَّتُ الْأَحْيَاءِ

(١) من الآية ٧١ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الإسراء ، ومن الآية ١٨ من سورة لقمان .

١٠٤ - هذان البيتان من كلام عدى بن الرعلاء ..

اللغة : « ميت » وقع فى هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء ومرة  
رابعة بالتشديد ، وقد اختلف العلماء ، فقيل : التشديد والتخفيف لغتان ، والمعنى  
واحد ، وقيل : المشدد معناه الذى فيه الحياة ولكنه فى تعب وجهد ، والتخفيف معناه  
القدى فارق الحياة ، وقيل عكسه « كشيياً » حزيناً « كاسفاً باله » أراد به المنغير الحال  
« الرجاء » الأمل ، ويقع فى بعض النسخ بحرفا « قليل الرخاء » .

إِنَّمَا التَّيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلِهِ قَلِيلَ الرَّسْبَاءِ  
فإنه لو أسقط (مرحا) ، و « كَثِيبًا » فسَدَ المعنى ، فيبطل كون الحال فَضْلَةً ،  
وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : ( وَلَا تَعْتَبُوا فِي الْأَرْضِ  
مُفْسِدِينَ )<sup>(١)</sup> .

قلت : ( ثَبَاتٍ ) في معنى متفرقين ، فهو وصف تقدير ، والمراد بالفضلة ما يقع  
بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

\* \* \*

ص — وَشَرَطَهَا التَّنْكِيرُ .

ش — شرط الحال : أن تكون نسكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها  
بنسكرة ، وذلك كقولهم : « ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ » و « أُرْسَلْنَا لِعِرَاكٍ » وقراءة  
بعضهم : ( لَيَخْرُجَنَّ الْأَعْرُضُ مِنْهَا الْأَذَلُ )<sup>(٢)</sup> بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها

■ الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل ماض  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « فاستراح »  
الفاء عاطفة ، استراح : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة  
« يميت » الباء حرف جر زائد ، يميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها  
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « يميت » خبر  
المبتدأ ، وميت مضاف ، و « الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من »  
اسم موصول خبر المبتدأ « يعيش » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى من ، والجملة لا عمل لها صلة « كَثِيبًا » حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفاً »  
حال ثانية « باله » بال : فاعل بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل ، وبال مضاف وضمير الفاعل  
مضاف إليه « قليل » حال ثالثة ، و قليل مضاف و « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « الميت من يعيش كَثِيبًا كَاسِفًا بِالِهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ » فإن هذه الأحوال  
لا يستغنى الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهذا تناقض  
لأنك حملت الشيء على ضده ، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صح المعنى ، فقولنا في تعريف  
الحال « فضلة » يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصح الاستغناء عنه ، كما هو المشهور ، بل  
يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها وإن كان محتاجاً إليه في كمال المعنى .  
(١) من الآية ٦٠ من سورة البقرة (٢) من الآية ٨ من سورة المنافقين .

مُخْرَجَةٌ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَكَقَوْلِهِمْ : « اجْتَهِدْ وَحَدَاكَ » وَهَذَا مُؤَوَّلٌ بِمَا لَا إِضَافَةَ فِيهِ [ وَالتَّقْدِيرُ : اجْتَهِدْ مِنْفَرِداً ] .

\* \* \*

ص — — وَشَرَطُ صَاحِبِهَا : التَّمْرِيفُ ، أَوْ التَّخْصِيسُ ، أَوْ التَّعْمِيمُ ، أَوْ التَّأْخِيرُ ، نَحْوُ : ( خُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ) ، ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ ) ( وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ) .

\* إِمْتِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ \*

ش — أَى : شَرَطُ صَاحِبِ الحَالِ وَاحِدٌ مِنْ أُمُورِ أَرْبَعَةٍ :

الأول : التَّمْرِيفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( خُشَمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ )<sup>(١)</sup> فِشَمًا :

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( يَخْرُجُونَ ) وَالضَّمِيرُ أُعْرِفُ المَعَارِفَ .

والثاني : التَّخْصِيسُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ )<sup>(٢)</sup> فَسَوَاءٌ :

حَالٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً ، وَلِسَكُنْهَا مَخْصُصَةً بِالإِضَافَةِ إِلَى أَيَّامٍ .

والثالث : التَّعْمِيمُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ )<sup>(٣)</sup>

فجَمَلَةٌ (لَهَا مُنْذِرُونَ) حَالٌ مِنْ قَرْيَةٍ ، وَهِيَ نَكْرَةٌ عَامَةٌ ، لَوْقُوعِهَا فِي سِيَاقِ النِّفْيِ .

والرابع : التَّأْخِيرُ عَنِ الحَالِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٥ — إِمْتِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَالُ

(١) مِنَ الآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ القَمَرِ (٢) مِنَ الآيَةِ ١٠ مِنْ سُورَةِ فَصَلتْ

(٣) مِنَ الآيَةِ ٢٠٨ مِنْ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ .

١٠٥ — هَذَا البَيْتُ مِنْ كَلَامِ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، المَعْرُوفِ بِكَثِيرِ عَزَّةَ ، وَقَدْ أُنشِدَهُ

سَيُوبَةُ (ج ١ ص ٢٧٦) وَأُنشِدَ المُوَلِّفُ صَدْرَهُ فِي أَوْضَعِهِ (رَقْمٌ ٢٦٩) وَأُنشِدَهُ كَلَامُهُ

فِي شُدُورِ الذَّهَبِ مَرَّتَيْنِ (رَقْمٌ ٧) وَأُنشِدَهُ الأَشْمُونِيُّ فِي بَابِ الحَالِ (رَقْمٌ ٤٧٢) .

اللُّغَةُ : «طَلَّلُ» : هُوَ مَا بَقِيَ شَاخِصًا — أَى بَارِزًا مَرْتَفِعًا عَنِ الأَرْضِ — مِنْ آثَارِ الدِّيَارِ

«مُوَحِّشًا» اسْمُ فَاعِلٍ فَعْلُهُ «أَوْحَشَ المَنْزِلَ» إِذَا خَلَا مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ صَارَ مَسْكِنًا لِلوَحُوشِ

«خِلَالُ» بِكسْرِ الخَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ — جَمْعُ خَلَا ، وَهِيَ بَطَانَةٌ تَغْشَى بِهَا أَجْفَانُ السِّيُوفِ .

الإِعْرَابُ : «لِمِيَّةٌ» اللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ ، مِيَّةٌ : مَجْرُورٌ بِاللَّامِ ، وَعِلَامَةُ جَرِّهِ الفَتْحَةُ

فـ « موحشاً » حالٌ من « طَلَّلَ » وهو نكرة ؛ لتأخيره عن الحال .

\*\*\*

ص — بابٌ : وَالتَّمْيِيزُ ، وَهُوَ : أَسْمٌ ، فَضْلَةٌ ، نَسِكْرَةٌ ، جَائِدٌ ، مُفَسَّرٌ  
لِمَا أَنبَهُم مِّنَ الذَّوَاتِ .

ش — من المنصوبات : التَّمْيِيزُ ، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور ؛ أحدها : أن  
يكون اسماً ، والثاني : أن يكون فَضْلَةً ، والثالث : أن يكون نَسِكْرَةً ، والرابع : أن  
يكون جَائِداً ، والخامس : أن يكون مُفَسَّرًا لمسا أنبهم من الذوات .  
فهو موافق للحال في الأمور الثلاثة الأولى ، ومخالف في الأمرين الأخيرين ؛

== نيابة عن النكرة لأنه لا ينصرف للمعية والتأنيث ، والجار والمجرور متعاقق بمحذوف  
خبر مقدم « موحشاً » حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « طلل » مبتدأ  
مؤخر ، وهو صاحب الحال ، وستعرف شيئاً في هذا الإهراب « يلوح » فعل مضارع ،  
وظاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى طلل ، والجملة من يلوح وظاعله في محل  
رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الطلل اسمه « خال » خبر  
كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح .

الشاهد فيه : قوله « موحشاً طلل » فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة  
والمسوغ له كون النكرة متأخرة عن الحال كما رى ؛ ولنا فيه مقال طويل ذكرنا بعضه  
في شرحنا على « أوضح للسالك » عند الكلام على هذا الشاهد ، ونقول لك هنا : إن  
هذه النكرة قد وصفت بجملة « يلوح » وظاعله ؛ فالمسوغ همنا كالمسوغ في نحو قوله  
تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت : ( في أربعة أيام سواء ) وهو للتخصيص ، ثم إن  
هذه النكرة مبتدأ ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه ، وأهون من هذا البيت في  
الاستشهاد به قول الشاعر ، وهو من شواهد سيدييه أيضاً :

وَبِالْجَنَمِ مِسْنَى بَيْنَنَا لَوْ عَالِمَتِهِ شُحُوبٌ ، وَإِنْ أَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهِدِي

فبيننا : حال من قوله شحوب ، وهو نكرة ، والقدى مسوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه  
عليها ، ويرد على هذا الشاهد الاعتراض الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد ، والظاهر  
أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتين على مذهب سيدييه الذي يحيز مجيء الحال من المبتدأ .

لأن الحال مشتق مبین للمیثات ، والتمییز جامد مبین للذوات (١) .

ص — وَأَكْثَرُ وَقُوْعِهِ بِمَدِّ الْقَادِرِ ، كَمَا جَرِيْبٌ نَحْلًا « وَصَاعٌ تَمْرًا »  
 وَ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » وَالْمَدَدِ ، نَحْوُ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَ (نَسَعَ وَاسْمُونَ نَمِجَةً)  
 وَمِنْهُ تَمْيِيزُ « كَمْ » الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ » فَأَمَّا تَمْيِيزُ  
 الْخَبْرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا ، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ  
 وَمَا دُونَهَا ، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الْأَسْتَفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْخَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ ،  
 وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسَّرًا لِلنَّسَبَةِ : مَحْوَلًا ، كَمَا اشْتَقَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا وَ (وَفَجَّرْنَا  
 الْأَرْضَ هَيُونًَا) وَ (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا) أَوْ غَيْرَ مَحْوَلٍ ، نَحْوُ : اِمْتَلَأَ الْإِنَاءُ مَاءً ،  
 وَقَدْ يُوْءُ كَدَانٍ ، نَحْوُ (وَلَا تَعْمَلُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) وَقَوْلِهِ : \* مِنْ خَيْرِ  
 أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا \* وَمِنْهُ \* بَدَسَ الْفَحْلُ فَحَلَّهُمْ فَحَلًّا \* خِلَافًا لِسَيِّوِيَّةِ .

ش — التمييز ضربان : مفسر المفرد ، ومفسر نسبة .

فمفسر المفرد له مطلق يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهي عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ، كـ « جَرِيْبٍ نَحْلًا »  
 والسكائل ، كـ « صَاعٍ تَمْرًا » والوزن ، كـ « مَنَوَيْنِ عَسَلًا » .

(١) يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور : الأول : أن كل واحد منهما اسم ، والثاني  
 أن كل واحد منهما فصلة ، والثالث : أن كل واحد منهما نسكرة ، والرابع : أن كل  
 واحد منهما منصوب ، والخامس : أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويترقان في خمسة أمور أيضاً؛ أولها: أن الأصل في الحال أن يفسر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر  
 ما انهم من ذات أو نسبة ، وثانها : أن الأصل في الحال أن يكون مشتقاً والأصل في التمييز أن  
 يكون جامداً ، وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه ، وثانها : أن الحال يأتي  
 ظرفاً أوجاراً ومجروراً أو جرة اسمية أو فعلية والتمييز لا يجيء على واحد منها ، ورابعها :  
 أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لامله ، قياساً ، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما  
 على ما ذهب إليه الجمهور ، بل إن جاء مؤكداً فإنه يكون مؤكداً لشيء غير عامله وغير صاحبه  
 وسنعرض لهذا مرة أخرى في هذا الباب (ص ٢٦) وخامسها : أن الحال قد يكون غير  
 مستغنى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤) والتمييز لا يكون بهذه الترتلة ، بل هو مستغنى  
 عنه دائماً ، نهي أن معنى الكلام لا يفسد بدونه .

الثاني : العدد ، كأحدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومنه قوله تعالى : ( إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا )<sup>(١)</sup> ، وهكذا حكم الأعداد من الأحدَ عَشَرَ إلى التُّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ ، وقال الله تعالى : ( إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْهُونَ نَمَجَةً )<sup>(٢)</sup> ، وفي الحديث : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ أَلْمًا » ، وَفَهُمْ مِنْ عَطْفِي فِي الْمَقْدَمَةِ الْعَدَدَ عَلَى الْمَقَادِيرِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمَلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْحَقِيقِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقَادِيرِ مَا لَمْ تُرَدِّ حَقِيقَتُهُ ، بَلْ مَقْدَارُهُ ، حَتَّى إِذَا تَصَدَّحُ إِضَافَةُ الْمَقْدَارِ إِلَيْهِ ، وَبِئْسَ الْعَدَدُ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ رِطْلِ زَيْتًا ، وَلَا تَقُولُ : عِنْدِي مِقْدَارُ عِشْرِينَ رَجُلًا ، إِلَّا عَلَى مَعْنَى آخِرٍ<sup>(٣)</sup> .

ومن تمييز العدد تمييزُ « كم » الاستفهامية<sup>(٤)</sup> ، وذلك لأن « كم » في العربية

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف . (٢) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٣) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثر يقاومون عشرين رجلا ، مثلا ، فتقول : عندي مقدار عشرين رجلا ، تريد أن عندك من لو وزن قدره لسكان بمنزلة هذا العدد من الرجال ، وهذا معنى مجازي كما هو واضح ، وانظر إلى قول ابن دريد :

وَالنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمْ كَوَاحِدٍ وَوَاحِدٌ كَالْأَلْفِ إِنْ أَمُرُّهُ عَنِّي

(٤) الفرق بين « كم » الاستفهامية وتمييزها و « كم » الخبرية وتمييزها من عشرة أوجه ؛ الأول : أن الأصل في تمييز الاستفهامية النصب وفي تمييز الخبرية الجر ، وقد يختلف الحال في كل منهما ، والثاني ، أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غير وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جماعاً ، والثالث : أن الفصل بين الاستفهامية وتمييزها جائز في سعة الكلام والفصل بين الخبرية وتمييزها لا يقع إلا في الضرورة ، والرابع : أن الاستفهامية لا تدل على التكثير والخبرية تدل عليه ، وفي كل منهما خلاف ، ولكن ما ذكرناه هو مذهب الجمهور ، والخامس : أن الخبرية يعطف على تمييزها بلا ، تقول : كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين ، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك ، والسادس : أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب ، والأجود في جوابها أن يكون بحسب موقعها هي من الإعراب ، ويجوز فيه الرفع مطلقاً ، والخبرية لا تحتاج إلى جواب ، والسابع : أن الخبرية تختص بالماضي مثل « رب » أما الاستفهامية فلا تختص به فتقول « كم عبداً سأملكه » على معنى الاستفهام ، والثامن : أن الخبرية يتوجه إليها النصب والتكذيب بخلاف الاستفهامية ، والتاسع : أن البدل من الاستفهامية يقترن بهزة =

كناية عن عددٍ مجهولِ الجنسِ والمقدارِ ، وهى على ضربين : استفهامية بمعنى أى عدد ، ويستعملها مَنْ يسأل عن كمية الشيء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها مَنْ يريد الافتخار والتكثير ، وتميز الاستفهامية منصوبٌ مفرد ؛ تقول : « كم عبداً ملّسكت ؟ » و « كم داراً بنيت ؟ » وتميز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فسادونها ، تقول : كم قبيلاً ملّسكت ؟ كما تقول : عشرةً أعبد ملّسكت ، وثلاثةً أعبد ملّسكت ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عبداً ملّسكت ؟ كما تقول : مائةً عبداً ملّسكت ، وألف عبداً ملّسكت ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جبر ، تقول : بكم درهم اشتريت ؟ وأخذ نضله « بن » مضحرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مظان تمييز المفرد : ما دلّ على مُماتلة ، نحو قوله تعالى : ( وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا )<sup>(١)</sup> ، وقولهم : إن لنا أمثالها إبلا .

الرابع : ما دلّ على مفايرة ، نحو : إن لنا غيرَها إبلا [ أو شاء ] وما أشبه ذلك . وقد أشرت بقول « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يخبئ بالوقوع بعد المقادير . ومفسر النسبة على قسمين : محوّل ، وغير محوّل .

فالمحوّل على ثلاثة أقسام : محوّل عن الفاعل ، نحو ( وَأَشْتَمَلِ الرَّأْسِ شَيْبًا )<sup>(٢)</sup> أصله : أشتمل شيب الرأس ؛ فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً ؛ ومحوّل عن المفعول ، نحو ( وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا )<sup>(٣)</sup> أصله : وفجّرنا عُيُونَ الْأَرْضِ ؛ ففعل فيه مثل ما ذكرنا ، ومحوّل عن مضاف غيرها ، وذلك بعد أفعل التفضيل الخبر به مما

الاستفهام ، بخلاف الخبرية فلا يقرن البدل منها بالهزمة ، والعاشر : أن تمييز الاستفهامية يجب نصبه إذا فصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله ، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصله منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبه وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية ، ويجوز جره إما بحرف الجر وإما بالإضافة على الأصل

(١) من الآية ١٠٩ من سورة السكف (٢) من الآية ٤ من سورة صريم

(٣) من الآية ١٢ من سورة القمر .



هو مُعَايِرٍ لِلتَّمْيِيزِ ، وذلك كقولك « زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا » أصله : عَلِمُ زَيْدٌ أَكْثَرُ ، وكقوله تعالى : ( أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا<sup>(١)</sup> ) فإن كان الواقع بمد أفعل التفضيل هو عين الخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » إلا إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب ، نحو « زَيْدٌ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا » .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكِّداً غير مبين لهيئة ولا ذات ، مثال ذلك في الحال قوله تعالى : ( وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ<sup>(٢)</sup> ) ( ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُذَبِّرِينَ<sup>(٣)</sup> ) ( وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا<sup>(٤)</sup> ) ، ١٠٦ - وَتُنْهَى فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً

(١) من الآية ٢٤ من سورة الكهف

(٢) من الآية ٢٥ من سورة التوبة

(٣) من الآية ١٩ من سورة النمل .

١٠٦ - هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، من مملته المشهورة ، من أبيات يصف فيها بقرة من بقر الوحش .

اللغة : « تضىء » يريد أنها شديدة البياض « وجه الظلام » أوله « جمانه » بضم الجيم - الأوَّلُوة الصغيرة « البحري » أراد به الفواص « نظامها » أى : خيطها . الإعراب : « تضىء » فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره « فى وجه » جار ومجرور متعلق بتضىء ، ووجه مضاف و « الظلام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « منيرة » حال من فاعل تضىء المستتر فيه « كجمانة » جار ومجرور متعلق بمحذوف : إما حال ثانية من فاعل تضىء ، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره : هى كجمانة ، وجمانة مضاف ، و « البحري » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سل » فعل ماض مبني للسجمول « نظامها » نظام : نائب فاعل سل ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونظام مضاف وضمير العائدة إلى جمانة البحرى مضاف إليه ، وجملة سل ونائب فاعله فى محل نصب حال على تقدير قد .

الشاهد فيه : قوله « منيرة » فإنه حال من فاعل تضىء ، على ما عرفت فى الإعراب ، ومعنى هذا الحال قد فهم من قوله « تضىء » لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً ؛ فتكون هذه الحال مؤكدة لعاملها .

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى : ( إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا )<sup>(١)</sup> ، ( وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ آيَةً وَأَتَمَّمْنَاهَا بِعَشْرِ ، فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ آيَةً )<sup>(٢)</sup> ، وقول أبي طالب :

١٠٧ - وَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا  
ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - وَالْمُتَقَلِّبُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلَمُوا فَحَلَا ، وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

(١) من الآية ٣٥ من سورة النوبة (٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .  
واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين السكريتين ليس كإثبات كيد الحال ؛ فإنك قد عرفت أن الحال قد يكون مؤكداً لعامله نحو ( فتبسّم ضاحكاً ) أما التمييز فلا يكون ، مؤكداً لعامله ؛ لأن ( شهرًا ) في الآية السكريّة تمييز لقوله سبحانه ( اثنا عشر ) وهو العامل في التمييز ، وليس التمييز مؤكداً للآتي عشر ، بل هو مبين له ، وإنما هو مؤكداً لقوله سبحانه : ( إن عدة الشهور ) وليس هو العامل فيه ، وكذلك الآية الثانية ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى ( ص ٦٤ ) .

١٠٧ - هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب ، عم النبي صلى الله عليه وسلم ، ووالد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه ومفرداته ومعناه في غاية الظهور .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، وقد : حرف تحميق « علمت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « دين » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودين مضاف ومحمد مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة « من خير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وخير مضاف و« أديان » مضاف إليه ، وأديان مضاف و« البرية » مضاف إليه ، وأن مع مادخات عليه في أويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم « ديناً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « ديناً » فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب ، وهو مؤكداً لما سبقه ، وما أسلفنا ذكره في بيان التأكيدي الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو « خير » .  
١٠٨ - هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني ، وقد أنشده ابن عقيل ( رقم ٢٧١ ) .

اللمعة : « الفعل » أراد به هنا أباهم « زلاء » بفتح الزاى وتشديد اللام وآخره همزة هـ هي المرأة إذا كانت قليلة لحم الألبين « منطيق » المراد به هنا التي تتأزر بما يعظم عجزتها

وسيبويه - رحمه الله تعالى ا - يمنع أن يقال « نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ » وتأولوا  
« فخلاً » في البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ؛ فلا حاجة  
إلى التأويل ، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال .

ص - وَالْمُسْتَقْنَى بِالْأَمْرِ مِنَ كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ ، نَحْوُ ( فَشَمْرُ بُوَامِنَهُ إِلَّا قَائِلًا  
مِنْهُمْ ) فَإِنَّ فَعْدَ الْإِيحَابِ تَرَجُّحَ الْبَدَلِ فِي الْمُتَمِّلِ ، نَحْوُ ( مَا قَوْلُهُ إِلَّا قَائِلٌ

المعنى : يذمهم بدناءة الأصل ، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال ، حتى إن أمهم لتمتن  
في الأعمال ؛ فيذهب عنها اللعم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب بماتذم  
به المرأة - فتضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لتعظم أليتها وتسكبرها .

الإعراب : « التغليبيون » مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر  
سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بئس » فعل ماض دال على إنشاء الذم  
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفحل » فاعل بئس مرفوع بالضمة الظاهرة ،  
والجمله من بئس وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « لظلمهم » فعل : مبتدأ مؤخر ، وهو  
مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغليبيين مضاف إليه ، وجمله للبتدأ والخبر في محل رفع  
خبر للبتدأ الأول الذي هو قوله التغليبيون « فخلاً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وهذا إعراب للبرد ، وعليه الشاهد ، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة « وأهم » الواو حرف  
عطف ، أم : مبتدأ ، وضمير الغائبين مضاف إليه « زلاء » خبر للبتدأ « منطبق » صفة  
لزلاء ، أو خبر بعد خبر ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره ؛  
فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « فحلاً » فإنه عند المبرد تمييز ، على ما عرفت في الإعراب ،  
وهو مؤكد ؛ لانفهام معناه مما سبقه ، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر  
في باب « نعم » وهو مما لا يميزه جمهور النحاة ، وعندم أن الفاعل في باب « نعم »  
إذا كان اسماً ظاهراً اكتفى به ، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على  
ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب . وفي المسألة قولان آخران ، أحدهما :  
أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد ، وهو رأى أبي العباس  
المبرد وجماعة ، وثانها : إن كان التمييز لا يفيد إلا المعنى الذي يفيد الفاعل - كما في  
بيت الشاهد - لم يحز الجمع بينهما ، وإن أفاد التمييز معنى زائداً على المعنى الذي يفيد  
الفاعل جاز الجمع بينهما ، كما في قول الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامٍ

مِنْهُمْ) وَالنَّصْبُ فِي الْمُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَعِيمٍ ، وَوَجَبَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، نَحْوُ ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ ) مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ ، نَحْوُ قَوْلِهِ : وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْمَةَ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَقَعَلَ حَسْبِ الْعَوَائِلِ ، نَحْوُ ( وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ) وَيُسَمَّى مُفْرَعًا .

ش - من المنصوبات : المستثنى في بعض أقسامه .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا ، وكانت مسبوقه بكلام تام ، موجب ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلا ، نحو « قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا » وقوله تعالى : ( فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> ، أو منقطعا ، كقولك : « قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا » ، ومنه في أحد القولين<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٤٩ من سورة البقرة .

(٢) اختلف العلماء في إبليس لعنه الله : أهر من جنس الملائكة أم من جنس آخر ؟ فذهب قوم إلى أنه من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بشيئين ؛ الأول : أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جنسهم ، والثاني : استثناءه من الملائكة في كثير من آيات الكتاب العزيز ، والأصل في الاستثناء أن يكون متصلا بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥ من سورة الكهف (إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه) وردوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتها ، وردوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم ، وذلك لأن الاستثناء المنقطع وارد في العربية ، ومنه قول النابغة الذبياني :  
يَا دَارَ مَيْسَةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّيِّدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلًا كَتَى أَسَائِلِمَا هَيَّتْ جَوَابًا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ  
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيَّا مَا أَبَيْتُنَهَا وَالنُّوْمَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ  
فإنه استثنى الأوارى من أحد ، وحملت عليه آيات كثيرة من القرآن ، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء : ( ما لهم به من علم إلا أنباء الظن ) وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٣ و ٤٤ من سورة يس : ( وإن نشأ نقر قهم فلا صريح لهم ولا هم ينقدون ، إلا رحمة منا ) وإذ قد ورد ذلك في الشعر العربي الموثوق به وفي عدد وافر من الآيات لم يحز إنكاره .

قوله تعالى : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ )<sup>(١)</sup> .  
فلو كانت المسألة بحالها ، ولسكن الكلام السابق غير واجب فلا يجوز :  
إما أن يكون الاستثناء متصلاً ، أو منقطعاً :  
فإن كان متصلاً جاز في المستثنى وجهان :  
أحدهما : أن يُجْمَلَ تابِعاً للمستثنى منه ، على أنه بَدَلٌ منه بدلٌ بهض من كل  
هذه العصريين ، أو عطفُ نسبي عند الكوفيين .  
الثاني : أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والإتباع أجودُ منه .  
ونفي بشير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام ، مثالُ النفي قوله تعالى :  
( مَا قَلَّوهُ إِلَّا قَلِيلٌ وَمِنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> ، قرأ السبعة - غير ابن عامر - بالرفع على الإبدال  
من الواو في ( ما قَلَّوهُ ) ، وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثالُ  
الدهي قوله تعالى : ( وَلَا يَلْتَمِعْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ )<sup>(٣)</sup> ، قرأ أبو عمرو  
وابن كثير بالرفع على الإبدال من ( أحد ) ، وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء ،  
وفيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مستثنى من ( أحد ) ، وجاءت قراءة الأكثر  
على الوجه المرجوح ؛ لأن ترجيح القراءة الرواية لا الرأي ، والثاني : أن يكون  
مستثنى من ( أهلك ) فعلى هذا يكون النصب واجباً ، ومثالُ الاستفهام قوله  
تعالى : ( وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ )<sup>(٤)</sup> ، قرأ الجميع بالرفع على  
الإبدال من الضمير في ( يقنط ) ولو قرىء « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء  
لجاز ، ولسكن القراءة سُنةٌ مُتَّبَعَةٌ .

❏ وإذا علمت هذا الكلام سهل عليك معرفة قول الشارح « في أحد القولين »  
فإنه يريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة جعل الاستثناء  
في الآية منقطعاً ، ومن ذهب إلى أنه من جنسهم جعل الاستثناء متصلاً ، والاستشهاد  
بالآية - هنا - على المذهب الأول .

(١) من الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة الحجر (٢) من الآية ٦٦ من سورة النساء  
(٣) من الآية ٨١ من سورة هود (٤) من الآية ٥٦ من سورة الحجر

وإن كان الاستثناء منقطعاً فأهلُ الحجاز يُوجبون النصبَ قِيَمُوهُ : « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا حَارًّا » وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَبَاحُ الظَّنِّ )<sup>(١)</sup> ، وبدو تميم يميزون النصب والإبدال ، ويقرون : ( إِلَّا أَنْتَبَاحُ الظَّنِّ ) بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لأن الخافض له « من » الزائدة ، و ( وَأَنْتَبَاحُ الظَّنِّ ) معرفة مُوجِبَةٌ ، و « مِنْ » الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ( مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ )<sup>(٢)</sup> .

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً ، أى سواء كان الاستثناء منقطعاً ، نحو « مَا فِيهَا إِلَّا حَارًّا أَحَدٌ » أو متصلاً ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ » قال السكيت :

١٠٩ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

(١) من سورة النساء من الآية ١٥٧ (٢) من الآية ٣ من سورة الملك

١٠٩ - هذا البيت من كلام السكيت بن زيد الأسدي ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٦) وللؤانف في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي شذور الذهب (رقم ١٢٤) وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨) .

اللقبة : « شعبة » أشياخ وأنصار ، أعاليهم وأجرى معهم فيها يذهبون إليه « مذهب الحق » يروى في مكانه « مشعب الحق » وللراد الطريق الذي يمتد أنه طريق الحق .

الإعراب : « ما » نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » منصوب على الاستثناء من شعبة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن العمل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » منصوب على الاستثناء ، ومذهب مضاف و « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى في الموضعين ؛ لأنه مقدم على المستثنى منه ، وأصل نظم البيت : ومالي شعبة إلا آل أحمد ومالي مذهب إلا مذهب الحق .

وإنما امتنع الإتيانُ في ذلك لأن التابع لا يُتقدَّمُ على المتبوع .  
 وإن كان الكلامُ السابقُ على « إلا » غَيْرَ تَامٍ — ونعني به ألا يكون  
 المستثنى منه مذكوراً — فإن الاسمَ المذكورَ الواقعَ بعد « إلا » يُعطى ما يستحقه  
 لو لم توجد « إلا » فيقال : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » بالرفع ، كما يقال : مَا قَامَ  
 زَيْدٌ ، و « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا » بالنصب ، كما يقال : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ،  
 و « مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ » بالجر ، كما يقال : مَا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وبُستى ذلك  
 استثناء مُفْرَغًا ؛ لأن ما قبل « إلا » قد تفرَّغَ لطلب ما بعدها ، ولم يشغَلْ عنه  
 بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف ؛ فتقدير « مَا قَامَ  
 إِلَّا زَيْدٌ » مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وكذا الباقي .

\* \* \*

ص — وَبُسْتَى بَيْتِي بِمَيْرٍ وَسِوَى خَافِيَتَيْنِ مُعْرَبَتَيْنِ بِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي  
 بَعْدَ « إِلَّا » وَبِحَلٍّ ، وَهَذَا ، وَحَاشَا ، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَاصِصَ ، وَبِمَا خَلَا ،  
 وَبِمَا عَدَا ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، نَوَاصِبَ .

ش — الأداة التي يستثنى بها — غير إلا — ثلاثة أقسام : ما يخفض  
 دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى .

فأما الذي يخفض دائماً فَغَيْرُ وَسِوَى ؛ تقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » و « قَامَ  
 الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » بخفض زَيْدٍ فيهما ، وتُعْرَبُ « غَيْرٌ » نَفْسَهَا بما يستحقه الأسمُ  
 الواقعُ بعد « إلا » في ذلك الكلام ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب  
 غير ، كما تقول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، بنصب زيد ، وتقول : « مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ  
 زَيْدٍ » ، و « غَيْرُ زَيْدٍ » بالنصب والرفع ، كما تقول : مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ،  
 وَإِلَّا زَيْدٌ ، وتقول : « مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حِمَارٍ » بالنصب عند الحجازيين ،  
 وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقَسِّمِ ، وهكذا حكم « سِوَى » خلافاً  
 لسببويه ؛ فإنه زعم أنها واجبةُ النصب على الظرفية دائماً .

الثاني : ما يَنْصِبُ فقط ، وهو أَرْبَعَةٌ : لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَمَا خَلَا ،

وما عدَا ، تقول : « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » و « لَا يَكُونُ زَيْدًا » و « مَا خَلَا زَيْدًا » و « مَا عَدَا زَيْدًا » ، وفي الحديث : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَسَكُّوا ، لَيْسَ السُّنَّ وَالظُّفْرُ » وقال ابويد :  
 ١١٠ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللَّهَ - بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَيْمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ

وانتصابه بمد « لَيْسَ » و « لَا يَكُونُ » على أنه خبرُهُمَا ، واسمهما مستتر فيهما [ أَيْ جُوبًا ] وانتصابه بمد « مَا خَلَا » و « مَا عَدَا » على أنه مفعولها ، والفاعل مستتر فيهما .

الثالث : ما يخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ؛ فإن قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا خَفَضَتْ بِهَا الْمُسْتَنَى ، وَإِنْ قَدَّرْتَهَا أَفْعَالًا نَصَبَتْ بِهَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَقَدَّرْتَ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا فِيهَا .

\* \* \*

١١٠ - هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده للؤلؤف في أوضحه ( رقم ٢٦٧ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٢٢ ) وأنشده الأشموني ( رقم ٣ ) .  
 الإعراب : « أَلَا » أداة استفتاح وتنبية « كُلُّ » مبتدأ ، وكل مضاف و « شئ » مضاف إليه « ما » مصدرية « خَلَا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من السكل السابق « الله » منصوب على التعظيم ، مفعول به خلا ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « باطل » خبر للمبتدأ « وكل » الواو حرف عطف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و « نعيم » مضاف إليه « لا » نافية لاجنس « محالة » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا محالة موجودة ، مثلا والجملة من لا واسمها وخبرها لاجل لها معترضة بين المبتدأ وخبر « زائل » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : « قوله ما خلا الله » حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد « خلا » ؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك لأن « ما » هذه مصدرية ، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا على أنه مفعول به ، وإنما يجوز جره إذا كان « خلا » حرفا ، وهي لا تكون حرفا متى سبقها الحرف الصدرى ، ولبعض العلماء هنا مقال ذكرنا جملة في شرحنا على « أوضاع المسالك » ولا يليق ذكره في هذه اللوحة اليسيرة .



ص — بآبٌ، بِمُخْفَضِ الْأَسْمِ إِمَّا بِحَرْفِ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَفِي، وَطَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالْبَاءُ لِلْقَسَمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ تُخْتَصَّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رَبٌّ، وَمُذٌ، وَمُنْذٌ، وَالسَّكَافُ، وَحَقِّي، وَوَأُو الْقَسَمِ، وَتَأْوُهُ.

ش — لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرعت في ذكر الجرورات، وقسمت الجرورات إلى قسمين: مجرورٍ بالحرف، ومجرورٍ بالإضافة، وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنه الأصل.

والحروف الجارة عشرون حرفاً، أسقطت منها سبعة — وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وأعل، ومقي، وكئي، ولولاً — وإنما أسقطت [منها] الثلاثة الأولى لأنها ذكرت في الاستثناء، فاستغنى بذلك عن إعادتها، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها، وذلك لأن «أعل» لا يجر بها إلا عقيل، قال شاعرهم:

١١١ — كَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ

١١١ — هذا البيت من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين، وقد أشده ابن عقيل (رقم ١٩٤) والمؤلف في أوضعه (رقم ٢٧٧) والأشموني (رقم ٥٢٢) .  
الغية: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر للنسب كـمجروراً بدلا من «شيء» المجرور بالباء، ويجوز في الهمزة الكسرة، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التمام «شريم» هي المرأة المفوضة التي أهدت مسلكها، ويقال فيها: شريما، وشروم — بفتح الشين — أيضاً المعنى: يقول: إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلا تتباهون به، وذلك أن أمكم شريما، وهو من باب توكيد الهم بما يشبه المدح.

الإعراب: «أعل» حرف ترج وجر شبهه بالزائد «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ، والسكاف ضمير مخاطب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «علينا» جار ومجرور متعلق بـ «بشيء» جار ومجرور متعلق بـ «أن» =

و « مَتَى » لا يَجْرُ بها إلا هُذَيْل ، قال شاعرهم يصف السحاب :

١١٢ — شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لُبَّحِ خُضْرٍ كَلْنُ أَنْبِجُ

حرف نو كيد ونصب « أمم » أم : اسم أن ، وأم مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والميم علامة على جمع المخاطب « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

الشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جر بعلل مابعدا لفظاً ، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ ، كما أوضحناه في إعراب البيت ، والجر بعلل لفتة عقيل دون سائر العرب .

ومثل هذا البيت قول كعب بن سعد الغنوي ، ويقال : إنه سهل الغنوي أخيه :

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ جَهْرَةً كَلَّ أْبَى الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

١١٢ — البيت من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، يصف السحاب ، وقد أنشده ابن

عقيل ( ١٩٥ ) والمؤلف في أوضحه ( ٢٨٧ ) وصاحب أدب الكاتب ( ص ٤٠٨ بتحقيقنا ) والأشموني ( ٥٢٣ ) .

اللغة : ترفعت « تصاعدت وتباعدت » ليج « جمع لجة ، بزنة غرفة وغرف ، واللجة :

معظم الماء » نبيج « هو الصوت العالي المرتفع .

المعنى : يدعو لامرأة اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت بالسقيا بماء

صعب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر ، وأخذت مائها من لبح ، ولها في تلك الحال صوت عال مرتفع ، والبيت المشار إليه هو قوله :

سَتَى أُمَّ عَمْرٍو كُلِّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَقَاتِمُ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَبِجِ

الإعراب : « شرين » فعل وفاعل « بماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، إما على

تضمنين شرب بمعنى روى : فتسكون الباء سببية ، وإما على أن شرب باق على معناه فتكون

الباء في قوله بماء بمعنى من الابتدائية ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف

عطف « ترفعت » ترفع : قبل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه

جواز تقديره هي يعود إلى نون النسوة المائدة إلى « حناتم » « متى » حرف جر بمعنى من « لبح »

مجرور بحق ، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدرت الباء بمعنى من

وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » صفة للبيج « لمن » جار ومجرور

متعلق بمعدوف خبر مقدم « نبيج » مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب

حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

الشاهد فيه : قوله « متى لبح » ، حيث استعمل « متى » حرف جر ، بقرينه قوله لبح .

و « كي » لا يُجرُّ بها إلا « ما » الاستفهامية ، وذلك في قولهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيء : « كَيْمَه ؟ » بمعنى لِمَه ؟ ، و « لولا » لا يُجرُّ بها إلا الضمير في قولهم : لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ، وهو نادر ، قال الشاعر :

١١٣ - أَوْمَتٌ بَعِيذِيهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ

١١٣ - ينسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، ويروى بعده :

أَنْتِ إِلَى مَسْكَةٍ أَخْرَجْتِنِي وَلَوْ تَرَكَتِ الْحِجَّ لَمْ أَخْرُجْ

اللغة : « أومت » معناه أشارت ، وأصله أومات ، فسهل الهمزة التي بعد الميم بقلبها ألفاً لانتهاجها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذف هذه الألف تخلصاً من التقاء الساكنين « الهودج » مركب يوضع فوق البعير يركب فيه النساء .

الغنى : يقول أشارت هذه الفتاة إلى بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء . وحدثني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبة في لقائي ، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي .

الإعراب : « أومت » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « بعينها » الباء حرف جر ، عيني : مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً للكسور ما بعدها تقديراً لأنه منفي ، وعيني مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأوماً « من الهودج » جار ومجرور متعلق بأوماً أيضاً « لولاك » لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق ، والكاف ضمير المخاطب مبتدأ - قال الأخفش : مبني على الفتح في محل رفع ، وقال سيبويه والجمهور : له محلان ، أولهما جر بحرف الجر ، وثانيهما رفع بالابتداء ، ولوحظ الأول لحيء به متصلاً والآخر محذوف وجوبا تقديره : لولاك موجود ، مثلاً « في » حرف جر « فا » اسم إشارة مبني على السكون في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتي « الامام » بدل من اسم الإشارة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أحجج » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وطاقله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه : قوله « لولاك » حيث دخلت « لولا » على الضمير للتصل بجرته محلاً كما هو مذهب سيبويه ، وفي هذه المسألة كلام طويل ، ذكرناه مفصلاً في شرحنا على شرح الأئمنوني ، ولا يليق ذكره بهذه الصعالة .

وأسكر المبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حجة لسببويه عليه<sup>(١)</sup> ، والأكثر [في العربية] لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى : (لولا أنتم لكدنا مؤمنين)<sup>(٢)</sup> .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وُضِعَ على حرف واحد ، وهو خمسة : الباء ، واللام ، والكاف ، والواو ، والتاء ، وما وُضِعَ على حرفين ، وهو أربعة : ميم ، وهن ، وف ، ومُدْ ، وما وُضِعَ على ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلی ، وهلی ، ومُئذ ، وما وُضِعَ على أربعة ، وهو « حَقَّ » خاصة .

وتنقسم أيضا إلى ما يجرُّه الظاهر دون المضمَر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، ومُدْ ، ومُئذْ ، وحَقَّ ، والكاف ، ورُبُّ ، وما يجرُّ الظاهر والمضمَر ، وهو البواق .

ثم الذي لا يجرُّه إلا الظاهر ينقسم إلى ما لا يجرُّ إلا الزمان ، وهو مذ ، ومئذ ؛ تقول : ما رأيتُ مذ يومين ، أو مُئذ يوم الجمعة ، وما لا يجرُّه إلا السكرات وهو «رُبُّ» تقول : رُبُّ رجلٍ صالح ، وما لا يجرُّه إلا لفظ الجلالة ، وقد يجرُّ لفظ الربِّ مُضَافًا إلى وهي التاء ، قال الله تعالى : (وتألف لأكيدن أصفاهكم)<sup>(٣)</sup>

(١) مثل هذا البيت قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وهو من هواهد الأشموني (رقم ٥٢٤) :

أَنْظِمُ فِيهِمَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَمْرُضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنٌ ؟

وقول يزيد بن الحكم بن أبي العاص ، الثقفى يخاطب ابن عمه ، وهو أيضاً من هواهد الأشموني (رقم ٥٢٥) :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِمَحَتْ كَمَا هَوَى

بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ الثَّقِيفِ مُهَوَى

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٤٦ من سورة الأنبياء .

(تَأْلَهُ لَقَدْ آتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا) (١) وهو كثير، وقالوا: «تَرَبُّ السُّكْمَةِ لِأَنْعَمَانٍ كَذَا» وهو قليل، وقالوا: «تَأَلَّ حَنْ لِأَنْعَمَانٍ كَذَا» وهو أقل، وما يجزئ كل ظاهر، وهو الباقي.

\*\*\*

ص — أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمِهِ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ كـ «غُلَامٌ زَيْدٌ» أَوْ مِنْ كـ «خَاتَمٌ حديدٌ» أَوْ فِي كـ «مَسْكِرُ اللَّيْلِ» وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِيسِ ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ ، كـ «بَابِ السُّكْمَةِ» وَ«مَعْمُور الدَّارِ» وَ«حَسَنُ الوَجْهِ» وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا لِجُرْدِ التَّخْفِيفِ .  
ش — لِمَا فَرَعَتْ مِنْ ذِكْرِ الجُرُورِ بِالحَرْفِ شَرَعَتْ فِي ذِكْرِ الجُرُورِ بِالإِضَافَةِ وَقَسَمَتْهُ إِلَى قَسْمَيْنِ :

أحدهما : أن لا يكون المضاف صفة والمضاف إليه مفعولا لها ، ويخرج من ذلك ثلاثُ صورٍ ؛ إحداها : أن ينتهي الأمران معا كـ «غلام زَيْدٍ» والثانية أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه مفعولا لتلك الصفة ، نحو «كاتب القاضى» و«كاتب هَيْالِهِ» والثالثة : أن يكون المضاف إليه مفعولا للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو «ضرب اللص» وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافةً معنوية ، وذلك لأنها تفيدُ أمراً معنوياً ، وهو التعريفُ إن كان المضاف إليه مَعْرِفَةً ، نحو «غلام زَيْدٍ» والتخصيصُ إن كان المضاف إليه نِسْكَرَةً ، كـ «غلام امرأة» .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام ؛ أحدها : أن تكون على معنى «فى» وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو (بَلْ مَسْكِرُ اللَّيْلِ) (٢) الثانى : أن تكون على معنى « مِنْ » وذلك إذا كان المضاف إليه كلاً للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه ، كـ «خاتم حديد ، وباب ساجٍ» بخلاف نحو «يَدِ زَيْدٍ» فإنه لا يصح أن

(١) من الآية ٩١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٣ من سورة سبأ

يُخْبِرُ عن اليد بأنها زَيْدٌ ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقي ، نحو : « غُلامٌ زَيْدٌ » و « يَدُ زَيْدٍ » .

القسم الثاني : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، ولهذا أيضا ثلاثُ صورٍ : إضافة اسم الفاعل ، كـ « هذا ضارِبُ زَيْدٍ ، الآن أو غداً » وإضافة اسم المفعول ، كـ « هذا مَعْمُورُ الدَّارِ ، الآن أو غداً » وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كـ « هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ » وتسمى إضافة لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التحقيف ، ألا ترى أن قولك « ضارِبُ زَيْدٍ » أخفٌ من قولك « ضارِبُ زَيْدِداً » ، وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هَذَا » بـ « بالغٍ » مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : ( هَذَا بِالْبَيْعِ الْكُفْبَةِ )<sup>(١)</sup> ، وصح مجيء « ثانى » حالا مع إضافته إلى المعرفة في قوله تعالى : ( ثانى عِطْفِهِ )<sup>(٢)</sup>

ص — وَلَا تَجْمَعُ الإِضَافَةَ تَنْوِينًا وَلَا نُونًا تَالِيَةً لِإِغْرَابٍ مُطْلَقًا ، وَلَا « أَلٌ » لِأَنَّ نَحْوَ « الضَّارِبِ زَيْدٍ » و « الضَّارِبِ زَيْدٍ » و « الضَّارِبِ الرَّجُلِ » و « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » و « الرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلامِهِ » .

ش — اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالفة للاعراب ، ولا مع الألف واللام ، تقول : جاءني غُلامٌ يا هذا ، فتنون ، وإذا أضفت تقول : جاءني غُلامٌ زَيْدٍ ، فتحذف التنوين ، وذلك لأنه يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، وتقول : جاءني مُسْلِمَانِ ، وَمُسْلِمُونَ ، فإذا أضفت قلت : مُسْلِمَاكَ ، وَمُسْلِمُوكَ ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : ( وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ )<sup>(٣)</sup> ( إِنَّكُمْ لَذَاتِقُوا الْعَذَابِ )<sup>(٤)</sup> ( إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ )<sup>(٥)</sup> والأصل : المقيمين ، ولذا تنوز ،

(١) من الآية ٩٥ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الصافات

(٥) من الآية ٣٧ من سورة القمر .

ومرسلون ، والعلّة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين ؛ السكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيّدتُ النونَ بكونها تاليةً للإعراب احترازاً من نوني المفرد وجمع التوكسير ، وذلك كـنوني حِينٍ وشَيَاطِينٍ ؛ فإنهما متلوانِ بالإعراب ، لا تاليان له ، تقول : هَذَا حِينٌ يَأْفَتِي ، وهؤلاءُ شَيَاطِينٌ يَأْفَتِي ، فتجد إعرابهما بضمّة واقعة بعد النون ؛ فإذا أضفت قلت : آتِيكَ حِينَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وهؤلاءُ شَيَاطِينُ الْإِنْسِ ، بإثبات النون فيهما ؛ لأنها متلوةٌ بالإعراب ، لا تالية له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلامٌ زَيْدٌ ، وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلامُ زَيْدٌ » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضافُ صفةً والمضاف إليه مفعولاً لذلك الصفة ، وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ؛ فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مُشْتَقِي ، نحو « الضَّارِبُ زَيْدٌ » (١) .  
والثاني : أن يكون المضاف جَمْعَ مذكرٍ سالماً ، نحو « الضَّارِبُونَ زَيْدٌ » (٢) .  
والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلُ » .  
والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ما فيه الألف واللام نحو « الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألف واللام ، نحو « مررت بالرجل الضارب غلامه » .

ص - بَابُ ، يَمَعَلُ مَعْلًا فَعْلُهُ سَبْعَةٌ : أَسْمُ الْفِعْلِ ، كَمَهْمَاتٍ ، وَصَهْ ، وَوَيْ

(١) من ذلك قول عنقرة بن شداد العبسي :

وَأَقْدَ خَشِيَّتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَأَلَمْ تَدْرُ لِلْمَهْرَبِ دَائِرَةَ قَلْبِي أَبَيْ ضَمْتِهِمْ -  
الشَّامِتِي هِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْفَهُمَا دَيْحِي

(٢) ومن ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه والأشموني :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ النَّشِيرَةِ لَا يَأْنِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ نَهَافُ

بِمَعْنَى : بَعْدَ ، وَأَسْكَتْ ، وَأَعْجَبُ ، وَلَا يُحَذَفُ ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْنَاهِ ،  
 وَ ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ) مُتَأَوَّلٌ ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ ، وَيُجْزَمُ الْمُضَارِعُ فِي  
 جَوَابِ الْعَلَّابِيِّ مِنْهُ ، نَحْوُ \* مَسَاكِنِكَ نَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي \* وَلَا يَنْهَبُ  
 ش — هذا الباب معقود للأسماء التي تعملُ عملَ أفعلها ، وهي سبعة ؛ أحدها :  
 اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

( ١ ) ما سمي به الماضي كـ « هَيَّات » بمعنى بَعْدَ ، قال الشاعر :

١١٤ — هَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ هَيَّاتَ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

( ٢ ) وما سمي به الأمر ، كـ « هَمَّه » بمعنى اسكت ، وفي الحديث « إذا قلت لصاحبك

١٤٤ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه

( رقم ٤٦١ ) وفي جذور الذهب ( رقم ٢١٢ ) .

اللقبة : « هيات » معناه بعد ، وقد روى « أيبات » في المواضع الثلاثة ، بقلب الهاء  
 همزة « العقيق » اسم مكان ، ورواه ياقوت « العزيز » بضم العين ويزاين ، قال : هو ما يقع  
 عن يسار القاصد إلى مكة عن طريق اليمامة « خل » صدق ، وهو بكسر الخاء وتشديد اللام .  
 المعنى : يقول : بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق ، وبعد عنا مكانه ؛ وبعد الأخلاء  
 الذين كنا نواصلهم فيه ، يتحسر على فراق خلانته وتركه المنازل التي كان يحمل معهم فيها .  
 الإعراب : « هيات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب  
 « هيات » توكيد للأول « العقيق » فاعل بهيات ، مرفوع بالضم الظاهرة « ومن » الواو  
 حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون في محل رفع  
 « به » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة للوصول « وهيات » الواو حرف  
 عطف ، هيات : اسم فعل بمعنى بعد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل  
 لاسم الفعل « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة للوصول « نواصل : فعل  
 مضارع مرفوع بالضم الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والهاء  
 ضمير الغائب مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، وسكنه لأجل القافية ، وللاوقوف  
 والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانية لخل .

المشاهد فيه : قوله « هيات العقيق » وقوله « هيات خل » حيث استعمل هيات  
 في الموضعين اسم فعل بمعنى بعد ، ورفع به فاعلا ، كما يرفع بنفسه بعد ؛ فدل ذلك على  
 أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي يكون بمعناه .



وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَنَةً فَمَقْدُ لَفَوْتٍ « كذا جاء في بعض الطرق .  
(٣) وما سمي به المضارع ، كـ « موسى » بمعنى أعجب ، قال الله تعالى :  
( وَيَسْكَأْتُهُ لَأَيُّفَلِحُ الْكَافِرُونَ )<sup>(١)</sup> أي : أعجب لعدم فلاح الكافرين ،  
ويقال فيه « وا » قال الشاعر :

١١٥ — وا ، بَأبِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّما ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ  
و « واهأ » قال الشاعر :

١١٦ — واهأ لِسَلْمَى ثُمَّ واهأ واهأ يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

١١٥ — هذا البيت من كلام راجز من بني تميم ، ولم يعين أحد اسمه ، وقد أنشده  
للؤلؤ في أوضحه ( رقم ٤٥٩ ) وفي المنى ( رقم ٦٠٤ ) والأخميني ( رقم ٩٣٤ ) .  
اللغة : « وا » معناه أعجب « بأبي » يريد أفتدبك بأبي ، أو أنت بأبي « الأشنب »  
الذي فيه الشنب ، وهو — بفتح الشين والدون جميعاً — عبارة عن رقة الأسنان وعذوبتها  
أو نقط بيض فيها « الزرنب » نبت من نبات البادية طيب الرائحة .  
الإعراب : « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بأبي » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
خبر مقدم ، و « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر « وفوك » الواو حرف عطف ، فو :  
معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء  
السننة ، وفو مضاف والسكاف ضمير مخاطبة مضاف إليه « الأشنب » نعت لفوك ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة « كأنما » كأن : حرف تشبيه ، وهو هنا مهمل ، وما : كافة « ذر » فعل ماض  
مبني للمجهول « عليه » جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل لذر ، والجملة  
من الفعل — التي هو ذر — ونائب الفاعل في محل نصب حال من « فوك » .  
الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل « وى » بفتح الواو  
وسكون الياء ، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً ، كالذي يرتفع بنفس أعجب ؛ فدل  
ذلك على أن اسم الفعل للمضارع يعمل عمل الفعل للمضارع الذي يكون معناه .  
١١٦ — نسب جماعة هذا البيت لرؤبة بن المعجاج ، ونسبه آخرون لأبي النجم الفضل  
ابن أمة العجلي ، وروى أبو زيد الأنصاري في نوادره أكثر الأبيات التي يروونها مع  
( ١٧ — شرح نظر الندي )

ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يتأخر عن معموله ؛ فلا يجوز في « عَلَيْكَ زَيْدًا » بمعنى الزَمَ زَيْدًا ، أن يقال : زيدا عليك ، خلافاً للكسأ ؛ فإنه أجازَهُ محتجاً عليه بقوله تعالى : ( كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )<sup>(١)</sup> زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أي : الزموه ، وعند البصريين أن ( كِتَابَ اللَّهِ ) مصدرٌ محذوفُ العَامِلِ ، و ( عَلَيْكُمْ ) جارٌ ومجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتبَ الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المُقَدَّرُ قوله تعالى : ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالاً على الطلب جازَ جَزَمُ المضارع في جوابه ، تقول : « نَزَالَ نُحَدِّثُكَ » بالجزم ، كما تقول : « أَنْزَلَ نُحَدِّثُكَ » وقال الشاعر :

بيت الشاهد ، ونسبها لأبي العول الطهوي بعض أهل اليمن ، وقد أنشد للؤلؤف بيت الشاهد في أوضحه ( رقم ٤٦٠ ) والأشعري في باب أسماء الأفعال والأصوات .

اللغة : « واهاً » معناها أعجب « عيناها » جاء به على لغة قوم من العرب يلزمون المثني الألف في الأحوال كلها ، ووقع في بعض نسخ الشرح « ياليت عينها » وهو صحيح ، بل هو اللغة الفصحى ، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف .

الإعراب : « واهاً » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لاسلمى » جار ومجرور متعلق باسم الفعل « ثم » حرف عطف « واهاً » اسم فعل كالسابق « واهاً » توكيد لاسم الفعل الذي قبله « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، وللتنادي به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء ، مثلاً « ليت » حرف تمن ونصب « عيناها » عينا : اسم ليت منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « واهاً » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على اسم ليت ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، ولام مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « واهاً » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مثل وى ، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوبا تقديره أنا ، كما بيناه في إعراب البيت .

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

١١٧ — وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي  
 فـ «مَكَانَكَ» فِي الْأَصْلِ ظَرْفُ مَكَانٍ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَجُمِلَ اسْمًا  
 لِلْفِعْلِ ، وَمَعْنَاهُ : أُتْبِئْتِي ، وَقَوْلُهُ : «مُحَمَّدِي» مَضَارِعٌ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِهِ ، وَعَلَامَةٌ  
 جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ .

١١٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَمْرُو بْنِ زَيْدِ مَتَا ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِعَمْرُو بْنِ  
 الْإِطَنْبَاءَةِ . وَالْإِطَنْبَاءَةُ أُمَةٌ ، وَقَدْ أَنْشَدَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي أَوْضَعِهِ ( رَقْمٌ ٣٠٥ )  
 وَأَنْشَدَهُ فِي شَذُورِ التَّهَابِ ( رَقْمٌ ١٧٤ ) وَقَالَ قَبْلَ إِِنْشَادِهِ : «وَعَلَّطَ أَبُو عَيْبَةَ فَنَسَبَهُ  
 إِلَى قَطْرِي بْنِ الْفَجَاءَةِ» اهـ ، وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ فِي مَعْنَى اللَّيْبِ ( رَقْمٌ ٣٣٦ ) وَأَنْشَدَهُ الْأَشْمُونِيُّ  
 أَيْضًا ( رَقْمٌ ١٠٤٠ ) هَذَا . وَقَبْلَ الْبَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَبَتْ لِي عَيْفَتِي وَأَبِي بِلَائِي وَأَخَذِي الْحُمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ  
 وَإِنْعَائِي هَلَى الْمَسْكُورِوه نَفْسِي وَضَرَّيْ هَامَةً الْبَهْلَالِ الْمُشِيحِ

اللُّغَةُ : «جَشَّاتُ» الْحَدِيثُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَجَشَّوْهَا : نَهَضَهَا ، وَثَوْرَاتُهَا مِنْ فَزَعٍ أَوْ  
 حَزْنٍ «جَاشَتْ» عَلَتْ مِنْ الْفَزَعِ أَوْ الْحَزْنِ ، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْنَى الْأُولَى «تَحْمَدِي»  
 بِحَمْدِكَ النَّاسُ وَيَشْكُرُوا لَكَ الثِّبَاتِ «تَسْتَرِيحِي» تَطْمَئِنُّ خَوَالِجُكَ وَتَسْكُنُ ثَوْرَتَكَ .

الْإِعْرَابُ : «وَقَوْلِي» الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ ، قَوْلٌ : مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلِ أَبِي فِي الْبَيْتِ  
 السَّابِقِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي نِسْبَةِ الشَّاهِدِ ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ مَنَعَتْ مِنْ ظَهْوَرِهَا  
 اِغْتِمَالُ الْحَلِّ بِحَرَكَةِ لِلنَّاسِبَةِ ، وَقَوْلٌ مَضَافٌ وَيَاءُ التَّنْكِيمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ «كَلِمًا» ظَرْفٌ مَتَلَقٌّ  
 بِالْمَصْدَرِ الَّذِي قَبْلَهُ «جَشَّاتُ» جَشَأَ : فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ «وَجَاشَتْ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، جَاشَ :  
 فَعَلَ مَاضٍ ، وَالتَّاءُ تَاءُ التَّأْنِيثِ «مَكَانَكَ» مَكَانٌ : اسْمٌ فَعَلَ أَمْرٌ بِمَعْنَى اتَّبَعْتُ مَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ  
 لِأَجْلِ لِهْ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَالْكَافُ حَرْفُ دَالٍ عَلَى الْخَطَابِ ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرْفِيهِ وَجَوَابُ  
 تَقْدِيرِهَا أَنْتَ «تَحْمَدِي» فَعَلَ مَضَارِعٌ مَبْنَى لِلْمَجْمُوعِ مَجْزُومٌ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ  
 حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ نَائِبٌ فَاعِلٌ مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ فِي عَمَلِ رَفْعِ «أَوْ» حَرْفُ  
 عَطْفٍ «تَسْتَرِيحِي» فَعَلَ مَضَارِعٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَضَارِعِ السَّابِقِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْزُومِ  
 مَجْزُومٌ ، وَعَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ ، وَيَاءُ الْمُؤَنَّثَةِ الْخَاطِبَةِ فَاعِلَةٌ .

الشَّاهِدِيَّةُ : قَوْلُهُ «مَكَانَكَ تَحْمَدِي» حَيْثُ جَزَمَ «تَحْمَدِي» فِي جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ الدَّالِ  
 عَلَى الْأَمْرِ ، وَعَلَامَةٌ كَوْنِهِ مَجْزُومًا حَذْفُ النُّونِ مِنْهُ ، وَابِسٌ بَيْنَ الْعِلْمَاءِ خِلَافٌ فِي جَوَابِ  
 جَزْمِ الْمَضَارِعِ بَعْدَ اسْمِ فَعْلِ الْأَمْرِ إِذَا سَقَطَتِ الْيَاءُ ، كَمَا هُنَا ، فَتَأْمَلُ ذَلِكَ .

ومن أحكامه : أنه لا يُنصبُ الفعلُ بعدَ الفاءِ في جوابه ؛ لا تقول : «مَكَانَكَ فَتُعَمِّدِي ، وَصَهْ فَتُحَدِّثُكَ » خلافاً لـ كسائي ، وقد قدَّمتُ هذا الحكم في صدر المقدمة ؛ فلم أحتج إلى إعادته هنا .

\* \* \*

ص — وَالصَّدْرُ كضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ ، إِنْ حَلَّ بِحَالِهِ فِعْلٌ مَعَ أَنْ ، أَوْ مَعَ مَا ، وَلَمْ يَكُنْ : مُصْتَعَرًا ، وَلَا مُضَمَّرًا ، وَلَا تَحْدُودًا ، وَلَا مَنعُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَلَا تَحْدُودًا ، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرُ ، نَحْوُ : (وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

\* أَلَا إِنَّ ظَلَمَ نَفْسِهِ الْمَرْءَ بَيْنَ \*

وَمُنُونًا أَفَيْسُ ، نَحْوُ : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْقِيَةٍ يَبِيحًا) وَبِأَلِ شَاذٌ ، نَحْوُ :

\* وَكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَا كِبَةٌ \*

ش — النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل : المصدَّرُ .

وهو : « الاسم ، الدالُّ على الحَدَثِ ، الجارِي على الفعل ، كـ الضَّرْبِ والإِكْرَامِ » . وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها : أن [ يصح أن ] يحلَّ محلَّ عمله فعلٌ مع « أن » أو فعلٌ مع « ما » .  
فالأرل كقولك : « أَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ، و« يَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ عَمْرًا » فإنه يصح أن تقول مكان الأول : أَعْجِبْنِي أَنْ ضَرَبْتَهُ زَيْدًا ، ومكان الثاني : يَعْجِبْنِي أَنْ تَضْرِبَ عَمْرًا .  
والثاني نحو : « يَعْجِبْنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ » فهذا لا يمكن أن يحلَّ محله « أن ضَرَبْتَهُ » لأنه الماضي ، ولا « أن تَضْرِبَ » لأنه المستقبل ، ولا يمكن يجوز أن تقول في مكانه « مَا تَضْرِبُ » وتريد بما المصدرية مثلما في قوله تعالى : (بِمَا رَحُمْتُمْ)<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : (وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ)<sup>(٢)</sup> أي : يَرْحُبُهَا ، وَعَنَتُّكُمْ ، ولا يجوز في قولك

(١) من كل من الآيتين ٢٥ و ١١٨ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .

« ضَرَبًا زَيْدًا » أن تعتقد أن « زيداً » معمولٌ اضْرَبًا ، خلافاً لقوم من النحويين ، لأن المصدر هنا إنما يحلُّ محله الفعلُ وحده بدون أن ، وما ، تقول : اضْرِبْ زَيْدًا ، وإنما « زيداً » منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ، ولا يجوز في نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتُ حِجَارٍ » أن تنصب « صوت » الثاني بصوت الأول ؛ لأنه لا يحلُّ محلُّ الأول فعلٌ لامع حرف مصدرى ولا بدونه ؛ لأن المعنى يأبى ذلك ؛ لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته ، لا أنه أخذت التصويت عند مرورك به .

الشرط الثاني : أن لا يكون مُصَفَّرًا ؛ فلا يجوز « أُعْجِبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولا يختلف النحويون في ذلك ، وقاس على ذلك بعضهم المَصْدَرُ المجموع ؛ فقع إعماله حملاً له على المُصَفَّر ؛ لأن كلاً منهما مُبَايِنٌ للفعل ، وأجاز كثيرٌ منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

١١٨ — وَعَدْتَ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

مَوَاعِيِدَ عَرْقُوبٍ أَخَاهُ بَيْتَرِبِ

١١٨ — هذا البيت قد نسبه في اللسان ( ج ٢ ص ٨٥ ) وفي مجمع الأمثال

( ج ٢ ص ٢٢٢ ) للأشعبي ، بدون تعيين .

اللغة : « سجيية » خصلة وخليفة « عرقوب » رجل يضرب به المثل في خلف الوعد « يترِب » حكاة في اللسان بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء للمهملة - وهو اسم مكان بالجماعة ، ومنهم من برويه بالثاء للثلاثة وكسر الراء ، وهو الاسم القديم لبلدية الرسول صلى الله عليه وسلم التي سميت بعد ذلك طيبة ، وقد صار لفظ « المدينة » علماً بالغالبة عليها .  
الإعراب : « وعدت » فعل وفاعل « وكان » الواو الواو الحال ، كان : فعل ماض ناقص « الخلف » اسمها « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سجيية ، لأن نعت الفكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً « سجيية » خبر كان « مواعيد » مفعول مطلق عامله وعدت في أول البيت منصرب بالفتحة الظاهرة ، و مواعيد مضافو « عرقوب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « أخاه » مفعول به لمواعيد ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى عرقوب مضاف إليه « يترِب » جار ومجرور متعلق بمواعيد ■

الثالث : أن لا يكون مُضَمَّراً ؛ فلا تقول : « ضَرَبَ زَيْدٌ حَسَنٌ وَهُوَ عَمْرًا قَبِيحٌ » لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :  
 ١١٩ — وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ  
 وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

الشاهد فيه : قوله «مواعيد عرقوب أخاه» فإن مواعيد جمع ميعاد أو موعد ، وعلى الثاني تسكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تولد منها الياء ، ( انظر شرح الشاهد ١٢٤ ) وموعد : مصدر ميمي لوعد ، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول ، فأضافه إلى الفاعل ، ثم نصب به المفعول ؛ فدل ذلك على أن المصدر إذا جمع جاز أن يعمل كما يعمل وهو مفرد .

١١٩ — هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من معلقته المشهورة ، وقد استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، وشرحه البغدادي فى الحزانة ( ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق ) .

اللغة : «وما الحرب إلا ما علمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جرت به عواقبه ونتائجها من التدمير والفتناء ، يحذروهم من أن يعودوا إليها « وما هو » الضمير يعود إلى العلم الذى يشير إليه قوله « علمتم » وقوله « بالحديث » أراد الخبر ، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعون به قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً ، يؤكد أن أمره معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه « المرجم » الأصل فى هذه الكلمة الرجم ، وهو التعذب بالحجارة ، ثم قالوا : رجم فلان فلانا ، إذا أرادوا أنه شتمه وسبه ، ثم قالوا : رجم بالظن ، يريدون رجمي به ، ثم كثر هذا الاستعمال حتى قالوا : رجم ، ورجم - بالتخفيف والتشديد وهم يريدون ظن وقالوا : لقد قال فلان هذا الكلام رجماً ، وهم يريدون قاله ظناً ، فقول زهير « المرجم » يريد به المظنون الذى ليس فى موضع اليقين .

الإعراب : « ما » نافية « الحرب » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ، ملغاة « ما » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « علمتم » علم : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، والميم علامة على الجمع ، والجملة من الفعل والفاعل لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بعلم محذوف ، والتقدير : إلا الذى علمتموها « وذقتم » الواو عاطفة ، ذاق : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والميم علامة الجمع ، والجملة معطوفة على جملة الصلة ، فلا عمل لها من الإعراب « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس « هو » اسم ما ، وهو ضمير منفصل مبنى على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق

أى : وما الحديثُ عنها بالحديثِ الرَّجْمِ ، قالوا : فَعِنها متعلق بالضمير ،  
وهذا البيت نادرٌ قابلٌ للتأويل ؛ فلا تُدْفَى عليه قاعدة

الرابع : أن لا يكون محدوداً ؛ فلا نقول : « أَهَجَبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيْدًا » ،  
وَشَذَ قَوْلُهُ :

١٢٠ — يُحَايِي بِهِ الْجِلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ

بِضْرِبَةٍ كَفَيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبٍ

هو ، وسيأتى إيضاح ذلك في بيان الاستشهاد به « بالحديث » الباء حرف جر زائد  
الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة حرف الجر الزائد « المرجم » نعت للحديث باعتبار لفظه ، مجرور بالسكرة  
الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هو عنها » فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن « هو » في هذا البيت  
ليس راجعاً إلى الحرب ؛ لأن الحرب مؤنثة ، وهذا الضمير مذكر ، وأيضاً فإن رجوع  
هذا الضمير إلى الحرب يفسد المعنى ؛ إذ لا معنى لقولك : وما العرب عن الحرب بالحديث  
المرجم ، وإنما هو كناية عن القول أو الحديث أو العلم ، ويرشح لذلك إخباره عنه بقوله  
« الحديث المرجم » أى المظنون ، فسكانه قال : وليس الحديث عن الحرب بالحديث  
المظنون ، بل هو الحديث الصادق المتيقن الموثوق به ، فلما كان الضمير كناية عن القول  
أو الحديث تعلق به الجار والمجرور ، كما تعلق بالحروف التى المعانى ؛ إذ الظرف والجار  
والمجرور يكتفيان برأحة الفعل ، هذا بيان كلامهم ، ومن تقريره على هذا الوجه تعلم  
ما فى كلام بعض أرباب الحواشى من التهاوت فافهمه ، ولا تسكن أسير التقليد .

١٢٠ — لم أجدهم أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٣)  
اللقمة : « يحايى » أراد يحى « الجلد » الصبور الصاب القوي على احتمال المصائب  
والمسكاره « حازم » هو الضابط لأموره « الملاء » التراب .

المعنى : قال شراح الشواهد - ومنهم المصنف ، وتبعهم عامة أرباب الحواشى - إن قائل  
هذا البيت يصف رجلاً كان معه ماء ، وقد احتاجه آخر لا يشربه ، فأعطاه إياه ، وتيمم بدلاً  
من أن يتوضأ ، فأحياناً نفس هذا القدى كان يحتاجه ، وأصل تركيب البيت على هذا هكذا : يحايى بالماء  
نفس ركب الجلد القدى هو حازم بضربة كفيه الملاء ، وستعرف إعرابه ، ووجه ما ذكره  
أنهم يروونه « يحايى به » ولا يروون شيئاً قبله ؛ فلا بد لهم من التماس مرجع للضمير =

فأعمل الضربةَ في الملا ، وأما « نَفَسَ رَاكِبٌ » فمفعول ليجاهي ، ومعناه أنه  
هدل عن الضوء إلى التميم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه .

الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يقال : « أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ  
الشَّدِيدُ زَيْدًا » فإن أخرت « الشديد » جاز ، قال الشاعر :

١٢١ - إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي

عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَاهَدْتُ عَاذُولًا

== في قوله « به » فتخيلوه الماء ، وإن لم يجر له ذكر ، والبيت ثاني بيتين ، رواها غير  
واحد من حملة اللغة والأدب ، والذي قبله قوله :

وَدَاوِيَّةٌ قَفَرٌ يَحَارُ بِهَا الْقَطَا أَدِلَّةٌ رَكَبِيهَا بِنَاتُ النَّجَائِبِ

... .

في ، و « نفس راکب » أراد به نفس الجلد الذي هو  
اضمر ، والأصل : يجاهي فيها الجلد نفسه ، بأن يتميم

مارع ، مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها

يجاهي «الجلد» فاعل يجاهي « الذي » اسم موصول

فع « هو » مبتدأ « حازم » خبر المبتدأ ، والجملة لا عمل

لها صلة « بضربة » جار ومجرور متعلق بيجاهي ، وضربة مضاف وكفي من « كفيه »

مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور

ما بعدها تقديرآ لأنه مثنى ، وكفي مضاف وهاء الغائب العائدة إلى الجلد مضاف إليه ، مبنى

على الكسر في محل جر « الملا » مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدره على الألف

منع من ظهورها التندر « نفس » مفعول به ليجاهي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،

ونفس مضاف و « راکب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ضربة كفيه الملا » فإن ضربة مصدر محدود ، ومع ذلك قد

أعمله ؛ فأضافه إلى فاعله - وهو قوله « كفيه » - ثم نصب به المفعول به - وهو قوله

« الملا » - وذلك شاذ .

١٢١ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « وجدى » الوجد : المشق أو أشده « عاذرآ » اسم فاعل من قولك : عذر =



فأخر « الشديد » من الجار والمجرور المتعلق بوجودي .  
 السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردوا على من قال في « مَالِكٌ وَزَيْدٌ »  
 إن التقدير ومُلَابَسَتِكَ زَيْدًا ، وعلى من قال في « بسم الله » : إن التقدير ابتدائي  
 بسم الله ثابت ؛ فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من  
 الضرورة قوله :

١٢٢ — هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّيْرِينِ هِجْرَتَكُمْ  
 وَمَنْعَتَكُمْ صَلَّيْكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا ؟

فلان فلانا يعذره — على وزن ضرب — إذا دفع عنه اللوم ، أو التمس له عذراً  
 « عذولا » فعول بمعنى فاعل : أى طاذل ، أو هو صيغة مبالغة معناه الشديد العذل ،  
 والعذل : اللوم والتعنيف على ما تفعله .

العنى : لقد زاد وجدى ، وبان للناس تهاجى بك ، حتى لقد صار الذين كانوا  
 يلومونى على محبتي إياك يلتمسون لى الأعداء  
 الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » وجد : اسم إن منصوب  
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتنكلم ، ووجد مضاف وياء التنكلم مضاف إليه من إضافة  
 المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » صفة لوجد ، منصوبة  
 بالفتحة الظاهرة « أراى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
 يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول لأرى « عاذراً » مفعول ثالث لأرى  
 تقدم على المفعول الثانى « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول :  
 مفعول ثان لأرى ، مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، وله مفعول  
 محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول « عذولا »  
 حال من مفعول عهدت ، والجملة من أرى وفاعله ومفاعيله فى محل رفع خبر إن وتقدير  
 الكلام : إن الوجد الشديد أراى القى عهدته عذولا عاذرا فيك

الشاهد فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فإن « وجد » مصدر ، وهو موصوف  
 بقوله « الشديد » وقوله « بك » متعلق بهذا المصدر ؛ فلما قدم هذا المتعلق على الوصف  
 جاز ، ولو أخره فقال « إن وجدى الشديد بك » لامتنع ؛ لأن الشرط هو ألا يكون  
 موصوفاً قبل العمل ، هكذا قالوا ، وفى كلامهم مقال .

١٢٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير يهجو فيها الأخطل التغلبي النصرانى،  
 وأول هذه القصيدة قوله :

لأنه بتقدير « وَقَوْلَكُمْ يَا رَحْمَنُ قُرْبَانًا » .  
 السابع : أن لا يكون مَفْصُولًا عن معموله ؛ ولهذا رَدُّوا على مَنْ قال في : (يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) <sup>(١)</sup> : إنه معمول لِرَجْمِهِ ، لأنه قد فُصِّلَ بينهما بِالخَبَرِ .  
 الثامن : أن لا يكون مؤخَّرًا عنه ؛ فلا يجوز : أعجبت زَيْدًا مَرَبُكًا ، وأجاز الشَّهْبَلِيُّ تَقْدِيمَ الجارِ والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : ( لَا يَنْبَغُونَ عَلَيْهَا حَوْلًا ) <sup>(٢)</sup> وقولهم : اللَّهُمَّ أَجْمَلُ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا قَرَجًا وَنَخْرَجًا .  
 وينقسم المصدرُ العاملُ إلى ثلاثة أقسام :  
 أحدها : المضافُ ، وإعماله أكثرُ من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان ؛

== بَأَنَّ الخَلِيطُ ، وَلَوْ طَوَّعْتَ مَا بَأَنَا ، وَقَطَعُوا مِنْ حِبَالِ الوَاضِلِ أَقْرَانًا  
 اللغة : « بان » فارق « الخليط » أراد العشاء الخالطين « الدينين » تشبيه دير ، وهو معبد من معابد النصارى « صلبكم » جمع صليب ، وأصله بضمين مثل نذير ونذر ، ولكنه سكن اللام تخفيفاً « قربانا » أى : تقربا .  
 الإعراب : « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعل « إلى الدينين » جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم الآتى « هجرتكم » هجرة : مفعول به لتذكرون ، وهجرة مضاف والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع « ومسحكم » الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، ومسح مضاف والسكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والميم حرف دال على الجمع « صلبكم » صلب : مفعول به لمسح ، وصلب مضاف إليه على نحو ما سبق « رحمان » منادى بحرف نداء محذوف فيه ، مبني على الضم في محل نصب ، وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف ، والتقدير : وفولكم يا رحمن ، على ما ذكره المؤلف « قربانا » مفعول لأجله ، أى : تفعلون ذلك كله قربانا ، أى تقربا .

الشاهد فيه : قوله « رحمن » فإنه على ما بينا في الإعراب ، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف ، وهذا القول المحذوف مصدر ؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف ، ولنا في هذا الذى قاله المؤلف مقال لا تتسع لذكره هذه اللمحة ، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حدث عن البحر ولا حرج ؛ فسكأنه مسقن من امتناع إعمال المصدر محذوفاً .  
 (١) الآية ٩ من سورة الطارق (٢) من الآية ١٠٨ من سورة السكف .

مضاف للفاعل ، كقوله تعالى: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) <sup>(١)</sup>، (وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ، وَأَكْفَاهِمُ أَمْوَالَهُمُ النَّاسَ بِالْبَاطِلِ) <sup>(٢)</sup>، ومضاف للمفعول كقوله :  
١٢٣ — أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءِ بَيْنٌ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَفْلِبُ الْعَقْلَ

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) من الآية ١٦١ من سورة النساء ، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ .

١٢٣ — لم أجد أحداً نسب هذا البيت الى قائل معين .

الالفة : « ظلم » هو مجاوزة الحد ، أو هو وضع الشيء في غير موضعه « يصنها » يحفظها « هوى » ما تميل إليه النفس بطبيعتها « يفلب العقل » أراد بمنعه من أن يكون له السلطان على الإنسان .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبية « إن » حرف توكيد ونصب « ظلم » اسم إن ، وظلم مضاف ونفس من « نفسه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى المرء الآتي مضاف إليه « المرء » فاعل بظلم ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بين » خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يصنها » يسن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة إذا إليها « عن هوى » جار ومجرور متعلق بيصن « يفلب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى هوى « العقل » مفعول به ليغاب ، والألف الاطلاق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ظلم نفسه المرء » حيث أضاف المصدر وهو قوله « ظلم » إلى مفعوله ؛ الذي هو قوله « نفسه » ثم أتى بفاعله بعد ذلك ، وهو قوله « المرء » .

وليس يجوز لك أن تجعل قوله « نفسه » فاعل المصدر ، وقوله « المرء » مفعوله ؛ لأمرين :

الأول : أن الرواية وردت برفع « المرء » فلزم أن يكون فاعلاً .

الثاني : أنه يلزم على جعل « نفسه » فاعلاً عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، على ما علمت مراراً منها ما وقع في باب الاشتغال ، فافهم ذلك .

ومثال هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعوله ثم الإتيان بفاعله قول عبد بنوت بن

وقاص الحارثي ، وهو مما رواه المفضل (من المفضلية رقم ٣٠) :

وقوله عليه الصلاة والسلام : « وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »  
وبيت السكتاب - أي كتاب سيبويه - وهو قول الشاعر :

١٢٤- تَنَفَّى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنَفَّى الدَّرَاهِمِ تَنَقَادُ الصِّيَارِيفِ

= وَكَذَتْ إِذَا مَا اتَّخَلَّيْلُ كَمُضَّهَا الْقَنَاءُ لَبِيْفًا بِتَهْرِيْفِ الْقَنَاءِ بِنَائِيَا  
فقد أضاف المصدر وهو قوله « تصرف » إلى مفعوله وهو قوله « القنأة » ومعناه الرمح ،  
ثم أتى بالفاعل وهو قوله « بنانيا » وأراد به يده .

١٢٤ - هذا البيت من كلام الفرزدق ، يصف ناقته ، وهو من شواهد سيبويه  
( ج ١ ص ١٠ ) كما قال المؤلف ، وقد أنشده ابن عقيل ( رقم ٢٥٣ ) وللمؤلف في  
أوضح للسالك ( رقم ٥٦٨ ) والأشموني ( رقم ٦٩٠ ) .

اللغة : « تنفى » أراد تدفع « هاجرة » هي نصف النهار عند اشتداد الحر « الدراهم »  
جمع درهم وأصله الدراهم ، لكنه أشبع الكسرة فتولدت عنها ياء ( انظر شرح الشاهد  
١١٨ ) وقيل : مفردة دراهم ، كقراطس وقراطيس ، وروى « نفي الدنانير » جمع  
دينار ، وروى « نفي الدراهم » من غير زيادة الياء المشبعة عن الكسرة « تنقاد » هو  
مصدر نقد كالتذكار مصدر ذكر « الصياريف » جمع صيرفي .

الاعنى : يقول : إن هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة  
واشتداد الحر ، كما يدفع الصيرفي الذاقد الدراهم ، وكفى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها  
الإعراب : « تنفى » فعل مضارع « يداها » يدا : فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ،  
ويدا مضاف وها : مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « في كل » جار ومجرور متعلق  
بتنفى ، وكل مضاف ، و« هاجرة » مضاف إليه « نفي » مفعول مطلق ، عامله تنفى ، منصوب  
بالفتحة الظاهرة ، ونفى مضاف و « الدراهم » مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله  
« تنقاد » فاعل نفي ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »  
مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نفي الدراهم تنقاد » حيث أضاف المصدر ، وهو قوله نفي ، إلى  
مفعوله ، وهو قوله الدراهم ، ثم أتى بعد ذلك بفاعله مرفوعاً ، وهو قوله تنقاد .  
ومثله في ذلك الشاهد الآتى ( رقم ١٢٥ ) وكذلك قول الأفيشر الأسمى :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ

الرواية برفع أفواه ؛ فقرع مصدر ، وهر مضاف إلى « القواقيز » من إضافة المصدر  
إلى مفعوله ، وقوله « أفواه » فاعل لذلك المصدر .

الثاني : المُنوَّنُ ، وإعماله أَقْيَسُ من إعمال المضاف ؛ لأنه بِشِبْهِ الفعلِ بالكثير ، كقوله تعالى : ( أَوْ لَاطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ يَتِيمًا <sup>(١)</sup> ) تَقْدِيرُهُ : أَوْ أَنْ يُطْعِمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْئَبَةٍ يَتِيمًا .

الثالث : المُعْرَفُ بِأَلْ ، وإعماله شاذٌّ قِياسًا واستعمالًا ، كقوله :

١٢٥ — عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرَكِّ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَفَقِيرًا  
أى : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ رَزَقَ الْمَسِيءَ إِلَهُهُ ، وَمِنْ أَنَّ تَرَكَّ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَفَقِيرًا .

\*\*\*

ص — وَأَسْمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ وَمُسْكِرٍ ، فَإِنْ كَانَ بِأَلٍ عَمَلٍ مُطَاقًا ، أَوْ مُجَرَّدًا فَبِشْرَطَيْنِ : كَوْنِهِ مُحَالًا أَوْ أَسْتَفْبَالًا ، وَأَعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ اسْتِفْهَامِهِ أَوْ نُجْحَرِ عَنْهُ <sup>(١)</sup> مِنَ الْآيَتَيْنِ ١٤ وَ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ .

١٢٥ — وَهَذَا الْبَيْتُ مِمَّا لَمْ أَقِفْ لَهُ نَسْبَةً إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ .

المعنى : يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين الذين لا يستحقون — في نظره — أن يرزقهم ، ويوسع عليهم ، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضيق الحال مقترآ عليه ، وهذا كقول ابن الراوندى الزنديق :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَغْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرَزُوقًا  
هَذَا الَّذِي تَرَكَّ الْأَوْهَامَ حَايِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ الذَّخِيرَ زَنْدِيقًا

الإعراب : « عَجِبْتُ » فعل وفاعل « من الرزق » جار ومجرور متعلق بهجرب ، والرزق مضاف ، و « للمسيء » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله « إلهه » إله : فاعل المصدر ، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه « ومن ترك » الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وترك مضاف ، و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وبعض مضاف و « الصالحين » مضاف إليه « فقيرًا » حال من بعض الصالحين .

الشاهد فيه : قوله « الرزق المسيء إلهه » حيث أضاف المصدر المقرون بأل ، وهو قوله الرزق ، إلى مفعوله ، وهو قوله المسيء ، ثم أتى بفاعله ، وهو قوله إلهه ، وإعماله مع كونه مقترنًا بأل شاذ في القياس والاستعمال ، أما شذوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحق على الفعل واقترانه بأل يبعد شبهه من الفعل ، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر .

أَوْ مَوْصُوفٍ ، وَ ( بِأَسِطُ ذِرَاعِيهِ ) عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ ، خِلَافًا لِلْكِسَابِيِّ ،  
وَ « خَيْرٌ بَنُو لُحَبٍ » عَلَى التَّمْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ . وَتَقْدِيرُهُ : خَيْرٌ كَقَطْمِيرٍ ،  
خِلَافًا لِلأَخْفَشِيِّ .

وَالْمَثَلُ ، وَهُوَ : مَا حُوِّلَ لِلْمُبَاغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مَفْعَالٍ ،  
بِكَثْرَتِهِ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِيلٍ ، بِقِلَّةٍ ، نَحْوُ « أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا نَرَابٌ » .

ش - النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفاعل : اسم الفاعل .

وهو : « الوصف ، الدال على الفاعل ، الجارى على حركات المضارع وسكناته »  
كضارب ، ومُكْرِمٍ ، ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضياً كان أحوالاً أو مستقبلاً ، تقول : جاء الضاربُ  
زيداً أمسٍ ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه موصولة ، وضاربٌ حالٌ محل  
ضَرَبَ إن أردت المضي ، أو يضرب إن أردت غيره <sup>(١)</sup> ، والفعل يعمل في جميع  
الحالات ؛ فكذا ما حلَّ محله ، وقال امرؤ القيس :

١٢٦ - الْقَاتِلِينَ الْمَلِكِ الْخُلَاحِلَ خَيْرَ مَعْدٍ حَسَبًا وَنَائِلًا

(١) وجه ذلك أن الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة ، وعدل من هذا الأصل في صلة  
تشبيها لأل الموصولة بأل المعرفة ، فسكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حال محل الفعل .  
١٢٦ - هذا البيت من كلمة لاسرى الفيس بن حجر الكندي ، يقولها بعد أن  
قتل بنو أسد أباه ، وخرج يطلب ثأره منهم ، وقبل هذا البيت قوله :

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِأَطْلًا حَتَّى أُبِيرَ مَا لِكَأ وَكَاهِلًا

اللغة : « شيخى » أراد أباه ، والكلام على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام :  
لا يذهب دم شيخى باطلا ، يريد لا يذهب دمه هدرأ ، يعنى أنه سيأخذ بثأره « أبير » أهلك  
« ما لِكَأ وَكَاهِلًا » قبيلتان « الخلاحل » بضم الحاء الأولى - السيد الشجاع ، أو  
العظيم المروءة « حسبا » هو ما يعده المرء من مفاخر آبائه « نائلا » عطاء وجوداً .  
الإعراب : « القاتلين » صفة لقوله مالِكَ وَكَاهِلًا فى البيت السابق عليه ، وهو الذى  
أنشدناه ، منصوب بالياء نيابة عن الذئبة ؛ لأنه جمع مذكر سالم « الملك » مفعول به  
للقاتلين ؛ لأن القاتلين جمع اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الخلاحل » صفة للملك ، وصفة  
المنصوب منصوبة ، والألف للاطلاق « خير » صفة ثانية للملك ، وخير مضاف و « معد »  
مضاف إليه « حسباً » تعبير « ونائلا » معطوف على قوله حسبا .

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى الماضي ، وخالف في ذلك الكسائي وهشام<sup>(١)</sup> وابن مضاء<sup>(٢)</sup> ؛ فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضي ، واستدلوا بقوله تعالى : ( وَكَذَّبْتَهُمْ بِأَسْوَاطٍ ذَرَّاعِيهِ بِالْوَصِيدِ )<sup>(٣)</sup> ، وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصبح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه . ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : ( وَنُقَلِّبَهُمْ ) ولم يقل وَقَلِّبْنَاهُمْ .

الشرط الثاني : أن يعتمد على نفي ، أو استفهام ، أو تحجب عنه ، أو موصوف ؛  
مثال النفي قوله :

٣٨ — \* خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَمْدِي أَنْتُمْآ \*

فإنما : فاعل بوافٍ ؛ لاعتماده على النفي ، ومثال الاستفهام قوله :

٣٩ — \* أَفَأَطِنَ قَوْمٌ سَلَمَى أُمِّ نَوَوَا ظَمَعًا \*

ومثال اعتماده على الخبر عنه قوله تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ بِالسَّيِّئِ أَمْرِهِ )<sup>(٤)</sup> ومثال اعتماده على الموصوف قولك « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » وقول الشاعر :

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « القاتلين » في المفعول به ، مع كونه دالا على المضي ؛ لأنهم قتلوه من قبل ، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلي بال ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) في نسخة « ابن جنى »

(٢) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

٣٨ — قد مضى قولنا في هذا البيت ، وبيننا وجه الاستشهاد به ، انظر مباحث

الابتداء والخبر في القسم الأول من شرح قطر الندى .

٣٩ — وهذا البيت أيضاً قد مضى بيان وجه الاستشهاد به بما لا يحتاج معه إلى إعادة

شيء عنه ، وارجع إليه في أثناء مباحث الابتداء والخبر أيضاً .

(٣) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتم على قراءة

تنوين « بالغ » ونصب « أمره » .

١٢٧ - إِي حَلَفْتُ بِرَافِعِينَ أَكْفَهُمْ بَيْنَ الْحَطِيمِ وَبَيْنَ حَوْضِي زَمَزَمَ .  
أى : يقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،  
واستدل بقوله :

١٢٨ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَاتِكَ مُلْفِيًا مَقَالَةَ لَهَبِي إِذَا الْعَايِرُ مَرَّتْ

١٢٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللفظة : « الحطيم » بجاء مهملة مفتوحة - اسم الحجر البيت الحرام في مكة « زمزم »  
اسم ليث معروف في مكة بجوار البيت الحرام .

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وباء التمسك اسم ، مبنى على السكون  
في محل نصب « حلفت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر إن « رافعين » جار  
ومجرور متعلق بمحلف « أكفهم » أكف : مفعول به لرافعين ؛ لكون رافعين جمع  
اسم فاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأكف مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه  
« بين » ظرف متعلق برافعين ، وبين مضاف و« الحطيم » مضاف إليه « وبين » الواو  
عاطفة « وبين » ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبين مضاف و« حوضي »  
مضاف إليه ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها للكسر ما بعدها تقديرأ لأنه منى ، وحوض  
مضاف و « زمزم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « رافعين أكفهم » حيث أحمل جمع اسم الفعل ، وهو قوله  
« رافعين » عمل الفعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « أكفهم » ؛ لكونه معتدأ على  
موصوف محذوف ؛ إذا التقدير : حلفت رجال رافعين أكفهم ، وأنت حبير أن المحذوف  
للدلول عليه كالتأني .

١٢٨ - نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف  
في أوضحه ( رقم ٩٦ ) والأشموني ( رقم ١٣٩ ) وابن عقيل ( رقم ٤٣ ) .

اللفظة : « خير » هو من الخبرة ، وهى العلم بالنسب ومعرفة « بنو لهب » جماعة من  
بنو نصر بن الأزد ، يقال : إنهم أزجر قوم ؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن العارث  
ابن كعب بن عبد الله بن نصر بن الأزد ، وفيهم يقول كثير عزة :

تَيَمَّمْتُ لَهَبًا أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِنِينَ إِلَى لَهَبٍ

« ملقيا » اسم فاعل من الإلقاء ، بمعنى مهمل .

المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فصدقه ، ولا

تجهل ما يذكروه لك إن زجر أو عاف .



وذلك لأن « بنو الهب » فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يعمد ، وأجيب بأنه تحمُّله على التقديم والتأخير ، فهو لهب : مبتدأ ، وخبير : خبره ، وردُّ بأنه لا يُخبرُ بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فِعْلاً قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : وَالْمَلَائِكَةُ بِمَدَدِ ذَلِكَ ظَهِيرٌ <sup>(١)</sup>.

الإعراب : «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « بنو » فاعل بخبير سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنو مضاف و «لهب» مضاف إليه ، هذا إعراب الأخفش ، وستعرف ما فيه «فلا» الفاء حرف دال على التفرّيع ، لا : ناهية « تك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزومه سكنون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « مقالة » مفعول به لقوله ملغيا ، ومقالة مضاف و«لهي» مضاف إليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « مرت » مر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، والجملة لا عمل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلاتك ملغيا مقالة لهي .

الشاهد فيه : قوله «خبير بنو لهب» فإن الأخفش زعم أن قوله «خبير» مبتدأ ، وأن قوله « بنو لهب » فاعل سد مسد الخبر ، واستدل بذلك على أن الوصف يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام ، والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام ، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب القدي ذكره الأخفش ، وقالوا : إن قوله «خبير» خبر مقدم ، وقوله « بنو لهب » مبتدأ مؤخر ، والأصل : بنو لهب خبير ؛ واعترض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله « بنو لهب » جمع ، و «خبير» مفرد ؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور ، والجواب على ذلك أن نقول : إن صيغة فاعيل ربما استعملت للمفرد والثني والجمع بلفظ واحد ؛ فأخبر بها عن كل واحد منها ، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بِمَدَدِ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) ، وفي نحو قول الشاعر :

\* هن صديق للذي لم يشب \*

فسقط هذا الاعتراض ، وسلم قول الجمهور ، وقد أشار الشارح إلى كل ذلك (١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

وأكثر الخمسة استعمالاً الثلاثة الأولى ، وأقلها استعمالاً الأخيران ، وكلها تقتضى تَكَرُّرَ الفعل ؛ فلا يقال « ضَرَبَ » لمن ضرب مرةً واحدةً ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قولُ سيدهويه وأصحابه ، وَحُجَّتُهُمْ فى ذلك الدِّعْوَى ، والحملُ على أصلها - وهو اسم الفاعل - لأنها مُحْوَلَةٌ عنه لقصد المبالغة ، ولم يُجْزِ السُّكُوفِيُّونَ إعمالَ شيءٍ منها ؛ لخالفتها لأوزان المضارع ولمناه ، وحملوا نَصْبَ الأسمِ الذى بمدّها على تقديرِ فعلٍ ، ومنعوا تَقْدِيمَهُ عليها ، وَيَرِدُ عليهم قولُ العرب : « أَمَا التَّسَلَّ فَأَنَا شَرَّابٌ »<sup>(١)</sup> . ولم يُجْزِ بعضُ البصريين إعمالَ فَمِيلٍ ، وفَمِيلٍ .

== للحنى : يقول : بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطين والقذح ، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم ؛ لأنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد هذا الماء وهى تصيبح وتصوت .

الإعراب : «أتانى» أتى : فعل ماضٍ ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أنهم» أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه «مزقون» خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن اليضمة ، لأنه جمع مذكراً ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «عرضى» عرض : مفعول به مزقون ، وعرض مضاف وياء التوكيد مضاف إليه ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى ، أى أتانى تمزيقهم عرضى «جحاش» خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره هم جحاش ، وجحاش مضاف و«الكرملىن» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبله المكسور ما بعدها لأنه مثنى «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

الشاهد فيه : قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله مزقون ؛ فإنه جمع مزق - بفتح فسكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال اسم الفاعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله عرضى ، واسم المبالغة هذا معتمد على خبر عنه مذکور فى الكلام ، وهو اسم أن ، فتدبر ذلك وافهمه والله ينفعك به .

(١) ونظير هذا فى الرد عليهم قول أبى ذؤيب الهذلى :

قَلْبِي دِينُهُ ، وَاهْتِجَاجٌ لِلشُّوقِ ؛ لِمَنْهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانُ الْعَزَّاءِ هَيُوجُ  
فإن قوله : «إخوان العزاء» مفعول لهيوج ، وقد تقدم عليه كآرى ، ونظائر كثيرة

وأجاز الجزمى إعمالَ فِعْلٍ ، دون فِعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الفعل « كَتَمَ وَتَمِيمَ » .

\*\*\*

ص — واسمُ المفعولِ ، كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ ، وَيَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ ،  
وَهُوَ كَأَنَّمِ الْفَاعِلُ .

ش — النوعُ انطوائسٌ من الأسماء التي تعمل عملَ الفعلِ : اسمُ المفعولِ ،  
« كَمَضْرُوبٍ ، وَمُكْرَمٍ » .

وهو كاسمِ الفاعلِ فيما ذكرنا ، تقول : « جاءَ الْمَضْرُوبُ عِبْدُهُ » فترفع العبدَ  
بمضروبٍ على أنه قائمٌ بِنَقَامِ فاعله ، كما تقول : « جاءَ القدي ضَرْبَ عِبْدِهِ » ،  
ولا يختص إعمالُ ذلك بزمانٍ بعينه ؛ لاهتماده على الألف واللام ، وتقول :  
« زِيدُ مَضْرُوبُ عِبْدِهِ » فَتَمَمِلُهُ فيه إن أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ ،  
ولا يجوز أن تقول : « مضروبُ عِبْدِهِ » وأنت تريد الماضي ، خلافاً للكسائي ،  
ولا أن تقول : « مضروبُ الزَيْدَانِ » لعدم الاعتماد ، خلافاً للأخفش .

\*\*\*

ص — وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَمَدِّي لِوَاحِدٍ ، وَهِيَ : الصِّفَةُ الْمَصُوغَةُ  
لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثَّبُوتِ ، كـ « حَسَنٍ ، وَطَرِيفٍ ، وَطَاهِرٍ ، وَضَامِرٍ » وَلَا يَتَقَدَّمُهَا  
مَمْمُولُهَا ، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا ، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ ، وَيُنْصَبُ عَلَى  
التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَاللَّثَانِي يَتَمَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيُخْفَضُ بِالِإِضَافَةِ .  
ش — النوعُ السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : الصفةُ المشبهة باسمِ  
الفاعلِ الْمُتَمَدِّي لِوَاحِدٍ .

وهي : « الصفة ، المصوغة لغير تفضيل ؛ لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها ،  
دون إفادة الحدث » .

مثالُ ذلك : « حَسَنٌ » في قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ »  
لحسن : صفة ؛ لأن الصفة ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهي  
مَصُوغَةٌ لغير تفضيل قطعاً ؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة

وزيادة كأفضل وأعلم وأكثَرَ ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغتُ لنسبة  
الحَدَثِ إلى موصوفها ، وهو الحُسْنُ ، وابست مَصُوغَةٌ لإفادة معنى الحدوث ،  
وأعني بذلك أنها تفيد أن الحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجه الرجل ، وليس  
بمحدث مُتَجَدِّدٍ ، وهذا بخلاف اِسْمِي الفاعلِ والمفعولِ ، فإنهما يفيدان الحدوثَ  
والتجددَ ، ألا ترى أنك تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » فتجد « ضاربًا »  
مفيداً لحدوث الضرب وَتَجَدُّدِهِ ، وكذلك « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبٍ » .

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لكونها  
مأخوذة من فعلٍ قاصرٍ ، ولكونها لم يُقصد بها الحدوثُ ؛ فهي مُباينة للفعل ،  
لكنها أشبهت اسمَ الفاعلِ ؛ فأعطيت حكمه في العمل ، وَوَجَّهُ الشبه بينهما أنها  
تؤنثُ وتُنقَى وتجمع ؛ فتقول : « حَسَنٌ ، وَحَسَنَةٌ ، وَحَسَنَانٍ ، وَحَسَنَاتَانِ ،  
وَحَسَنُونَ ، وَحَسَنَاتٌ » كما تقول في اسم الفاعل : « ضَارِبٌ ، وَضَارِبَةٌ ،  
وَضَارِبَانِ ، وَضَارِبَتَانِ ، وَضَارِبُونَ ، وَضَارِبَاتٌ » وهذا بخلاف اسم التفضيل  
كأعلم وأكثَرَ ؛ فإنه لا يُنقَى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : في غالب أحواله ؛  
فلهذا لا يجوز أن يُشَبَّه باسم الفاعل .

وقول : « اَلْمَتَعَدِّي إلى واحدٍ » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحداً .  
ولم تُشَبَّه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ؛ ولأن  
مرفوعها [ فاعل ] كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور :  
أحدها : أنها تارة لا تجزى على حركات المضارع وسككاته ، وتارة تجزى .  
فالأول : ك« حَسَنٍ ، وَظَرِيفٍ » ألا ترى أنهما لا يجازيان بِحَسُنٍ وَبِظَرُوفٍ .  
والثاني نحو : « طاهر ، وضامر » ألا ترى أنهما يجازيان بِطَهْرٍ وَبِضَمْرٍ .  
والقسمُ الأولُ هو الغالب ، حتى إن كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك .  
ونَهَتْ على أن عدم المجازاة هو الغالب بتقدمي مثال ما لا يجازى ، وهذا بخلاف  
اسم الفاعل ؛ فإنه لا يكون إلا مُجَارِيًا للمضارع كضارب فإنه مُجَارٍ لِضَرْبٍ .

فإن قلت : هذا مُنْتَقِضٌ بِدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة .  
قلت : أُمَّتَبَرُ فِي الْجَارَةِ تَقَابُلُ حَرَكَةِ بِحَرَكَةٍ ، لا حركة بعينها .  
فإن قلت : كَيْفَ تَصْنَعُ بِقَائِمٍ وَيَقُومُ ، فإن ثانی قائم ساكن ، وثانی  
يَقُومُ متحرك ؟ .

قلت : الحركة في ثانی يَقُومُ مَنقُولَةٌ من ثالثٍ ، والأصل يَقُومُ كَيَدْخُلُ ؛  
فدقلت [ الضمة ] لعلة نصريفية .

الثاني : أنها تَدُلُّ على الثبوت ، واسمُ الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللإستقبال ، وهي لا تكون  
للماضى المنقطع ، ولا للملم يَقَعُ ، وإنما تسكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل  
في باب الصفات .

وهذا الوجه ناشىء عن الوجه الثانى ، والأوجهُ الثلاثة مسفداة مما ذكرت  
من الحدِّ ، ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول : « زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ » بنصب  
الوجه ، ويجوز في اسم الفاعل أن تقول : « زَيْدٌ أَبَاهُ ضَارِبٌ » وذلك لضمة  
الصفة ؛ لكونها فرعا عن فرع ؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن  
الفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنه قوى ؛ لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل .  
الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سببياً ، ونعنى بالسببى واحداً من  
أمر ثلاثة ؛ الأول : أن يكون متصلاً بضمير الموصوف ، نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ  
حَسَنٍ وَجْهَهُ » الثانى : أن يكون متصلاً بما يقوم مقام ضميره ، نحو : « مَرَزْتُ  
بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ » لأن « أل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه ، الثالث :  
أن يكون مُقَدَّراً معه ضمير الموصوف ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ » أى :  
وجهاً منه ، ولا يكون أجنبياً ، لا تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ عَمْرًا » وهذا  
بخلاف اسم الفاعل ، فإن معموله يكون سببياً كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ  
أَبَاهُ » ويكون أجنبياً ، كـ « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا » .

ولعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو : «رَزَتْ رَجُلٌ حَسَنٍ وَجْهَهُ» وذلك على ضربين ؛ أحدهما : الفاعلية ، وهو مُتَّفَقٌ عليه ، وحينئذٍ فالصفة خالية من الضمير ؛ لأنه لا يكون لشيء فاعلان ، الثاني : الإبدال من ضمير مستتر في الوصف ، أجاز ذلك الفارسي ، وخرَّج عليه قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ) <sup>(١)</sup> ، فَقَدَّرَ في [ مفتحة ] ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر (الأبواب) مبدلةً من ذلك الضمير بَدَلًا بَعْضٍ من كل .

الوجه الثاني : النصب ؛ فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك : «وَجْهًا» أو معرفة كقولك : «الوَجْهَ» فإن كان نكرة فنصبه على وجهين ، أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الأَرْجَحُ . والثاني : [ أن يكون منصوباً ] على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان معرفة تَمَيَّنَ أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافاً للكوفيين .  
الوجه الثالث : الجر ، وذلك بإضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففي الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية . وأصل هذه الأَوْجُهِ الرفعُ ، وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الخفضُ .

ص - واسمُ التفضيلِ ، وهو : الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ ، كـ «أَكْرَمَ» وَبُسْتَعْمَلُ بَيْنَ ، وَمُضَافًا لِنَسِكْرَتِهِ ، فَيُسْفَرَدُ وَيُدْكَرُ ، وَبِأَلٍ فَيُطَابِقُ ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةِ فَوْجِهَانِ ، وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْمَنَابِ ظَاهِرًا إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ السُّكْحَلِ .

ش - النَّوْعُ السَّابِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ : اسْمُ التَّفْضِيلِ . وَهُوَ : «الصِّفَةُ ، الدَّالَّةُ عَلَى الْمَشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ» نَحْوُ : «أَفْضَلُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَكْثَرُ» .

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص .

وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صورتين :

إحداها : أن يكون بعده « مِنْ » جارةً للْمَفْضُولِ ، كقولك : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالهِندَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وَالهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : ( إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا )<sup>(١)</sup> ، وقال الله تعالى : ( قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ أُفْتَرِئْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ )<sup>(٢)</sup> فَأُفْرِدَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِثْنَيْنِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَعَ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ : أَنْ يَكُونَ مِضَافًا إِلَى نَسْكَرَةٍ ؛ فَتَقُولُ « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ ، وَهَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ ، وَالهِنْدَانِ أَفْضَلُ أَمْرَأَتَيْنِ ، وَالهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسْوَةٍ » .

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بآل ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ ، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ ، وَهَيْدٌ الْفُضْلِيُّ ، وَالهِنْدَانِ الْفُضْلِيَّانِ ، وَالهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ ، أَوِ الْفُضْلُ » .

وحالة يكون فيها جازراً الوجهين : للمطابقة ، وعدمها ، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة ؛ تقول « الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » وإن شئت قلت : « أَفْضَلَا الْقَوْمِ » وكذلك في الباقي ، وعدم المطابقة أفصح ، قال الله تعالى : ( وَاتَّجَدْتُمُوهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ )<sup>(٣)</sup> ، ولم يقل « أَحْرَصِي » بالياء ، وقال الله تعالى : ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا )<sup>(٤)</sup> فطابق ، ولم يقل « أَكْبَرٌ مُجْرِمِيهَا » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورُدَّ عليه بهذه الآية .

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة (٤) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ، ولهذا قالوا في قوله تعالى : ( إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ )<sup>(١)</sup> : إن « مَنْ » ليست مفعولاً بأعلم ؛ لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافاً إليه ؛ لأن أفعَلَ بعض ما يضاف إليه ؛ فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوبٌ بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أي : يعلم مَنْ يَضِلُّ .  
 واسمُ التفضيل يرفع الضمير المستقر باتفاق ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو » فيكون في « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد ، وهل يرفع الظاهر مطلقاً ، أو في بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ؛ فبعضهم يرفعه به مطلقاً ؛ فتقول : مَرَزْتُ رجلاً أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ ، فتخفص « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهي لغة قليلة ، وأكثرُهُمْ يُوجِبُ رَفْعَ « أفضل » في ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر<sup>(٢)</sup> ، وظاهرُ « أفضل » ضميرٌ مستترٌ عائدٌ عليه ، ولا يرفع أكثرُهُمْ بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون في الكلام نفي ، بعده اسم جنس ، موصوفٌ باسم التفضيل ، بعده اسم مُفَضَّلٌ على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنَيْهِ الكحلُ مِنْهُ فِي هَيْئِ زَيْدٍ » وقول الشاعر :

١٣٢ — مَا رَأَيْتُ أَمْرًا أَحَبَّ إِلَيْهِ الْبَذْلُ مِنْهُ إِلَّا تَيْكَ يَا بَنَ سِفَانِ

(١) من الآية ١١٧ من سورة الأنعام .

(٢) وجملة البتداء والخبر في محل جر صفة لرجل ؛ فالفرق بين الوجهين من جهتين ؛ الأولى : أن النعت في الوجه الأول مفرد ، وهو في الوجه الثاني جملة ، والجهة الثانية : أن أفعال التفضيل غير متصلة بالضمير في الوجه الأول ؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به ، والفعل وشبهه لا يرفعان إلا فاعلاً واحداً ، وهو في الوجه الثاني متحمل للضمير ؛ لأن الاسم الظاهر غير معمول له

١٣٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد يتوهم أنه لزهير بن أبي سلمى اللزني ، فقد ذكر ابن سنان فيه ، ومخدوح زهير هو هرم بن سنان المري ، واسكنه ليس من شعر زهير الذي رواه وشرحه الأهم الشنتمري وأحمد بن يحيى ثعلب .



وكذلك لو كان مكانَ الذي استفهامٌ ، كقولك : « هل رأيتَ رجلاً أحسنَ في عينهِ السُّكَّالُ منه في عينِ زيدٍ ؟ » أو نهى نحو « لا يَكُنْ أَحَدٌ أَحَبَّ إليه الخبيرُ منه إليك » .

\*\*\*

ص - بابُ التَّوَابِيعِ : يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ .

ش - التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمشها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها ، وهي خمسة : الذمت ، والتأكيد ، وعطفُ البيان ، وعطفُ النسق ، والتبديلُ ، وهَذَا الزجاجيُّ وَغَيْرُهُ أربعة ، وأدْرَجُوا عَطْفُ البَيَانِ وعطفُ النسق تحت قولهم « العطف » .

ص - الذمَّتُ ، وَهُوَ : التَّابِيعُ ، المُشْتَقُّ أَوْ المَوْزُولُ بِهِ ، اللَّبَّائِنُ لِلفِظِ مَتَّبِعُهُ .

ش - « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و « المشتق أو الموزول به » مخرج لبقية التوابع ؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا موزولة به <sup>(١)</sup> ألا ترى أنك تقول

■ اللغة : « البذل » العطاء والجود .

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به رأيت « أحب » نعت لامرأ « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل أحب « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلقان بأحب « يا » حرف نداء « ابن » مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أحب . . . البذل » حيث رفع أقبل التفضيل ، الذم هو قوله : « أحب » ، الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله : « البذل » لسكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس ، وهو قوله « امرأ » واسم الجنس مسبوق بنفي ، وهو للذكور في قوله : « ما رأيت » والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألا ترى أن « البذل » باعتبار كونه محبوباً لابن سنان أفضل منه باعتبار كونه محبوباً لغيره ، وهذا الذي يعبر العلماء عنه بمسألة السكحل .

(١) لا يخفى على ذي فطنة أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول : أبوك كريم وعالم ، وهذا مما لا ينكره أحد ( انظر ص ١١٩ الآية ) معنى قول الشارح : إن التوابع غير الذمت ■

في التوكيد « جاء القوم أجمون » و « جاء زيدٌ زيدٌ » وفي البيان والبدل « جاء زيدٌ أبو عبد الله » وفي عطف النسق « جاء زيدٌ وعمرو » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي ؛ فإنه قد يحى مشتقاً كقولك « جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ » الأول نعت والثاني توكيد لفظي ؛ فلهذا أخرجه بقولي « المباين للفظ متبوعه » .

فإن قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك في البيان والبدل قولك : « قال أبو بكر الصديق ، وقال عمر الفاروق » وفي عطف النسق : « رأيت كاتباً وشاعراً » .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا القبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الأعلام كزيد وعمرو ، و « شاعراً » في المثال المذكور نعتٌ حذف منعوتة ، وذلك المنعوت هو المظوف ، وكذلك « كاتباً » ليس مفعولاً في الحقيقة ، إنما هو صفة المفعول ، والأصل : رأيت رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً .  
ص — وفائدته تخصيها ، أو توضيح ، أو مدح ، أو ذم ،  
أو ترحم ، أو توكيد .

ش — فائدة الهمت : إما تخصيها نسكرة ، كقولك : « مررتُ برجلٍ كاتبٍ » أو توضيح معرفة ، كقولك : « مررتُ بزيد الخياطِ » أو مدح ، نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) <sup>(١)</sup> أو ذم نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » أو ترحم ، نحو « اللهم ارحم عبدك المسكين » أو توكيد ، نحو قوله تعالى : (تِلْكَ حَمْرَةٌ كَامِلَةٌ) <sup>(٢)</sup> (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) <sup>(٣)</sup> .

لا تكون مشتقة ولا مؤولة به أنه لا يشترط فيها ذلك كما هو حترط في الهمت ، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه ، من كل ما كان في المظوف وصفاً الذي وصف به المظوف عليه ، لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله .  
(١) الآية ١ من سورة الفاتحة ، وفي عدها آية منها وحدها أو من كل صورة من سور القرآن الكريم خلاف طويل القيل ، عميق السيل .

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ١٤ من سورة الحاقة .

ص - وَيَتَّبِعُ مَنَعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ ، وَمِنْ التَّمْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، نَمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيحاً مُسْتَتِراً تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرَعِيهِ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعْلِ ، وَالْأَحْسَنُ « جَاءَنِي رَجُلٌ قَمُودٌ غِلْمَانُهُ » نَمَّ « قَاعِدٌ » نَمَّ « قَاعِدُونَ » .

ش - اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب ، وجر ، وبحسب الأفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان ، وبحسب التنكير والتعريف حالتان ؛ فهذه عشرة أحوال للاسم . ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد : لما في بعضها من التضاد ، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكرأ ، ولا مفرداً مثنى مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً ؟

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ، تقول : « جاءني زيد » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع ؛ فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه ؛ فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه ؛ فإن قلت : « رأيتُ زَيْدًا » أو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه . ووقع في عبارة [ بعض ] المرابين أن الذمت يتبع المفعول في أربعة من عشرة ، وَيَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّبِعُهُ فِي الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا حِكْمُهُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ دَائِمًا ، وَهِيَ : وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّمْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنَ الذَّمَمَاتِ أَنْ يَخَالَفَ مَنَعُوتَهُ فِي الإِعْرَابِ ، وَلَا أَنْ يَخَالَفَهُ فِي التَّمْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

فإن قلت : هذا منتهى بقولهم : « هَذَا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ »<sup>(١)</sup> فوصفوا المرفوع ،

(١) مثل هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر السكندى :

كَانَ تَبِيحًا فِي عَرَائِينَ وَبِلَهٍ كَبِيرٍ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

فإن قوله : « مزمل » نعت لكبير أناس ، وأنت ترى النعت مجروراً والمفعول مرفوعاً ، والكلام فيه كالذي ذكره الشارح في نخرج المثل عند من جر « خرب » .

وهو الجُحْرُ ، بالخفوض ، وهو « خَرِب » وبقوله تعالى : ( وَبَلِّغْ لِكُلِّ مُمَزَّزٍ لُمَزَّةَ الَّذِي جَمَعَ مَا لَمْ يَعْذَرُهُ )<sup>(١)</sup> فوصف النكرة ، وهى ( كل همزة لمزة ) بالمعرفة ، وهو ( الذى ) وبقوله تعالى : ( حَمُّ ، تَنْزِيلِ السِّكِّاتِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ )<sup>(٢)</sup> فوصف المعرفة — وهو اسم الله تعالى — بالنكرة ، وهى ( شديد العقاب ) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ، لا ينفك فى المعنى عن ذلك ؟  
قلت : أما قولهم : « هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ » فأكثر العرب ترفع خَرِبًا ، ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لجاورته المخفوض ، كما قال الشاعر :

— ١٣٣ — \* قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ \*

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحمزة .

(٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة غافر .

١٣٣ — هذا مثل من أمثال العهد الإسلامى يوافق نصف بيت من الرجز ، وانظره فى مجمع الأمثال الميدانى ( ج ٢ ص ١٧ طبع للطبعة الحيرية ) ، وقد أورده أبو الفتح ابن جنى فى كتاب الخصائص ( ٤٦٤ ) ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، ونسبه لأعرابي بقوله لامرأته ، ولم يعينه ، وقد أشار إليه الحريرى فى المقامة الأربيعين ، وذكر شارحها الأبيات والقصة التى ذكرها ابن جنى :

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤخذ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بالضممة الظاهرة « الجار » نائب فاعل يؤخذ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « بظلم » جار ومجرور متعلق بقوله يؤخذ ، وظلم نائب و « الجار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : ليس فى هذا للمثل شاهد لهذا الباب يستشهد بشيء من ألفاظه عليه ، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يعامل للمعاملة التى يستحقها جاره ، لا للمعاملة التى يستحقها هو نفسه ، ونظيره أن العرب طامت « خرب » للمعاملة التى يستحقها « ضب » فجروا لفظه ، ولو أنهم طاملوا « خرب » للمعاملة التى يستحقها هو نفسه لرفعوه ؛ لأنه نعمت للمرفوع ، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعا .

ومُرَادُهُمْ بذلك أن يُنَاسَبُوا بين المتجاورين في اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، وعلى هذا الوجه ففي « خَرِبَ » ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغالُ الآخرِ بحركة المجاورة ، وليس ذلك بِمُخْرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته في الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن [ البصرى ] ( الحمد لله )<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة وإتباعاً لكسرة اللام ، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولهم في الحكاية « مَنْ زَيْدٌ » بالنصب ، أو « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض ، إذا سألت مَنْ قال : رأيت زيدا ، أو مررت بزَيْدٍ ، وأردت أن تَرِبُّطَ كلامك بكلامه بحكاية الإعراب ؛ وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن الذمت لا بد أن يتبع منعوتها في إعرابها وتعريفها وتنكيرها .

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهي : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث - فإنه يُعْطَى منها ما يُعْطَى الفعلُ الذي يحملُ محلهُ في ذلك الكلام ؛ فإن كان الوصفُ رافعا لضمير الموصوف طابقت في اثنين منها ، وكتبت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون ، تقول « مَرَرْتُ [ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ] » و [ « يَرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ » و « يَرَجُلًا قَائِمِينَ » و « بامرأة قائمة » و « بامرأتين قائمتين » و « بنساء قائمات » كما تقول في الفعل « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ » و [ رجلين قائما ، ورجال قاموا ، وبامرأة قامت ، وبامرأتين قائمتا ، وبفساء قومن » وإن كان الوصفُ رافعا لاسم ظاهر ؛ فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الأسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذي يحملُ محلهُ يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائم أمه » ؛ فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لسكون الموصوف مذكرا ؛ لأنك تقول في الفعل : قامت أمه ، وتقول في عكسه : « مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لسكون الموصوف مؤنثا ؛ لأنك تقول في الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : ( رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا )<sup>(٢)</sup> ، ويجب إفراد الوصف ، ولو كان فاعله مؤنثا

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة ، ومن آيات أخرى .

(٢) من الآية ٧٥ من سورة النساء .

أو مجموعاً ، كما يجب ذلك في الفعل ؛ فتقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِي أَبَوَاهُمَا »  
و « برجال قائم أبائهم » كما تقول : قام أبواهما ، وقام أبائهم . ومن قال  
« قائماً أبواهما » و « أكلوني البراغيث » نفي الوصف وجمعه بجمع السلامة ؛  
فقال « قائميين أبواهما » و « قائمين أبائهم » وأجاز الجميع أن يجمع الصفة لجمع  
التكسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً ؛ فتقول : « مَرَزْتُ بِرِجَالٍ قِيَامِ  
أَبَائِهِمْ » و « برجل قوم غلمانة » ورأوا ذلك أحسن من الأفراد الذي هو  
أحسن من جمع التصحيح .

\* \* \*

ص - رِيَّوْزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، رَفْعًا  
بِتَقْدِيرٍ هُوَ ، وَنَصْبًا بِتَقْدِيرٍ أَعْنَى أَوْ اَمْدَحُ أَوْ اذْمُ أَوْ اَرْحَمُ .

ش - إذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتيان  
والتقطع . مثال ذلك في صفة المدح « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ » أجاز فيه سيبويه الجراء  
على الإتيان ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال « سمعنا بعض  
العرب يقول : ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> بالنصب ؛ فسألت عنها يونس فزعم  
أنها عربية « هـ ؛ ومثاله في صفة الذم ( وَأَمْرًا تَهْ حَمَالَةَ الْخَطَابِ )<sup>(٢)</sup> قرأ الجمهور  
بالرفع على الإتيان ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم . ومثاله في صفة الترحم  
« مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْمُسْكِينِ » يجوز فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ،  
والنصب بتقدير أرحم . ومثاله في صفة الإيضاح « مَرَزْتُ بِزَيْدِ الْبَاجِرِ » يجوز  
فيه الخفض على الإتيان ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعنى .

ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوما حافية أو ادعاء ؛  
فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثاله . والثاني نص عليه سيبويه في كتابه ؛ فقال :  
« وقد يجوز أن تقول : « مَرَزْتُ بِقَوْمِكَ الْكِرَامِ » يعنى بالنصب أو بالرفع  
« إذا جعلت الخطاب كأنه قد عرفهم » . . . ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ،  
وإن كان لم يعرفهم » هـ .

(١) من الآية ٣ من سورة الفاتحة (٢) من الآية ٤ من سورة السد

ص - والتوكيدُ ، وَهُوَ إِذَا لَفِظِيٌّ ، تَحْوُ \* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ  
 لَا أَخَا لَهُ \* وَتَحْوُ \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ \* وَتَحْوُ \* لَا لِأَبُوحُ  
 يَحُبُّ بِنْتَهُ لِنَهَا \* وَلَيْسَ مِنْهُ ( دَكَاً دَكَاً ) ( صَفَاً صَفَاً ) .

ش - الثاني من التوابع : التوكيدُ ، ويقال فيه أيضاً : التأكيدُ - بالهمزة -  
 وبإبدالها ألفاً على القياس في نحو : « فأس ، ورأس » .  
 وهو ضربان : لفظيٌّ ، ومعنويٌّ .

والكلام الآن في اللفظي ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بِتَعْيِينِهِ » سواء كان  
 اسماً ، كقوله :

١٣٤ - أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كسأج إلى التهجياً بغير سـلاج

١٣٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٢٩ ) وقد نسبه الأعمى إلى  
 إبراهيم بن هرمة القرشي ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لسكين الدارمي ، وقد  
 أنشده المؤلف في أوضحه ( رقم ٤٥٨ ) وفي جذور الذهب ( رقم ١٠٦ ) .

اللمة : « الهيجا » بالقصر ههنا - الحرب ، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد :

\* يَا رَبُّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

وتعد أيضاً ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ هَيْجَا وَأَنْشَقَّتِ التَّمَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

المعنى : يحض على الاعتصام بالأخ ، والتمسك بوداده ؛ لأنه للناصر في وقت الشدة .

الإعراب : « أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، تقديره أزم أخاك ، مثلاً ،

وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأخامضاف والسكاف ضمير

المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « أخاك » تأكيداً لـ « إن » حرف توكيد

ونصب « من » اسم موصول اسم إن ، مبني على السكون في محل نصب « لا » نافية للجنس

« أخا » اسم لا « له » خير لا ، وفي هذا التعبير كلام طويل لا تتمسح له هذه المعالجة فانظر فيه

بعضاً مستفيضاً في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني ، والجملة من لا واسمها وخبرها =

( ١٩ - شرح قطر الندى )

وانتصابُ « أخاك » الأول : بإضمار أَحْفَظْ أو الزَمَّ أو نحوهما ، والثاني  
تأكيد له ، أو فعلاً كقوله :

١٣٥ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِيَعْلَتِي

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

لا محل لهما من الإعراب صلة الموصول «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «إلى الهيجا ، بغير» جاران ومجروران يتعلقان بساع ، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن هذا توكيد لفظي ، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول ، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، ألا ترى أن التمسك يفري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه ، ولا يقطع حبل مودته ، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجب لا يجوز ذكره ، بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرتين ، فكان اللفظ الثاني عوض عن ذكر العامل ، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العوض والمعوض عنه .

١٣٥ - هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، ومن أنشده ابن عقيل ( رقم ٢٨٨ ) وللؤاف في باب التنازع من أوضحة ( رقم ٢٤٠ ) .  
الإعراب : « أين » اسم استفهام ، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق ، مبني على الفتح في محل نصب ، والتقدير : فأين تذهب ، كما ذكره المؤاف ، ولو جعلته معمولاً لحرّف جر يدل عليه ما بعده بتقدير فألى أين ، لم تكن قد أبعدت ، لكن الوجه الأول أقيس ؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف « إلى أين » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « النجاة » مبتدأ مؤخر « يعلاني » جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وبغلة مضاف وياء التمسك مضاف إليه « أتاك » أتى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به « أتاك » تأكيد للسابق « اللاحقون » فاعل لأنى الأول « احبس » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « احبس » فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وهذه الجملة تأكيد للجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أتاك أتاك اللاحقون » وقوله « احبس احبس » فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظياً ؛ فأما الأولى فإن « أتاك » الثانية ذكرت تأكيداً الأولى . ولا فاعل للثانية ، ومن النحاة من زعم أن قوله « اللاحقون » تنازعه كل من العاملين ، وهذا غير صحيح ؛ لأن باب التنازع يقتضى أن يعمل أحد العاملين في المفعول المذكور ، وأن يضم في المهمل ضمير المفعول ؛ فكان يقال على إعمال الأول « أتاك أتاك اللاحقون »



وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى ؟ لحذف الفعل الطلوع في  
أين الأول ، وكرّر الفعل والمفعول في قوله : «أتاك أتاك» و «اللاحقون» : فاعل  
بأتاك الأول ، ولا فاعل للثاني ؛ لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا ليُسندَ إلى شيء ،  
وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لمسا أحدا لفظاً ومعنى نُزُلاً منزلةً  
الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما تفاضلاً قوله «اللاحقون» ولو كان كذلك لزم  
أن يُضمَرَ في أحدهما ؛ فكان يقول : أتوك أتاكِ اللاحقون ، على إعمال الثاني ،  
وأتاك أتوك ، على إعمال الأول ، وقوله : «أحبسِ أحبسِ» تكرير للجملة ؛  
لأن الضمير المستتر في الفعل في قوة الملقوظ به ، أو حرفاً ، كقوله :

١٣٦ - لآلأ أبوحُ بحُبِّ بئنة ؛ إنها

أخذتْ على موائقا وهوداً

= وعلى إعمال الثاني «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل أحد هذين التعبيرين تبين أنه  
لم يجر على سنن التنازع ، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين  
وأما الثانية فإن قوله «أحبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجب الاستتار ، وهو مع  
ضميره تأكيد للفعل الأول مع ضميره ؛ فهو تأكيد جملة بجملة .

١٣٦ - هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وإنما الصواب  
أنه لكثير عزة ، وذكر بئنة فيه سهو ، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ٤٠٤) .  
اللغة : «أبوح» مضارع باح بما في نفسه ، إذا أظهره للناس «موائقا» جمع موثق  
وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف : (حقى تؤونى موثقاً من الله) ، وللوثق  
العهد الذى توثق به كلامك وتؤكد به التزامك «وعهوداً» جمع عهد ، وهو بمعنى  
الموثق واليثاق .

الإعراب : «لا» حرف نفي «لا» حرف مؤكداً لسابقه «أبوح» فعل مضارع وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بحب» جار ومجرور متعلق بأبوح ، وحب مضاف  
و«بئنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلية والتأنيث  
«إنها» إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير العائد إلى بئنة اسم إن «أخذت» أخذت : فعل  
ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى =

وليس من تأكيده الاسم قوله تعالى : ( كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا )<sup>(١)</sup> . خلافاً لكثير من النحويين ؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه دكاً بعد دك ، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباءً منيفاً ، وأن معنى ( صَفًّا صَفًّا ) أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفًّا بعد صف مُخَدِّقِينَ بِالْجَنِّ وَالْإِنْسِ ، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ بِأَبَا يَابَا :

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن : « الله أكبر ، الله أكبر » خلافاً لابن جني ؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثان ، بخلاف قوله : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبر [ ثان ] ، جيء به لتأكيد الخبر الأول .

\*\*\*

ص — أَوْ مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا ، إِنْ اجْتَمَعَتَا ، وَتَجْمَعَانِ عَلَى أَفْعَلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ ، وَبِكُلِّ لَفْظٍ مُتَنَبِّئٍ إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَا عَلَيْهِ ، وَبِكَلًّا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّحَ وَفُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعُهُ وَاتِّمَادَ مَعْنَى الْمُسْتَفِدِّ ، وَيُصَدَّقَنَّ الضَّمِيرِ الْمَوْكَّدِ ، وَبِاجْتِمَاعِ وَتَجْمَعَاءُ وَتَجْمَعِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ .

ش — الدَّوْعُ الثَّانِي : التَّأَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ ، وَهُوَ بِالْفِعْلِ مَحْصُورَةٌ .

منها : « النفس ، والعين » وهما لرفع الجواز عن الذات ، تقول : « جاء زيدٌ » ،

بثنة ، والجملة في محل رفع خبر إن « طي » جار ومجرور متعلق بأخذت « موافقاً » مقبول به لأخذت ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق هذه الكلمة للنع من الصرف لكونها طي صيغة منتهى الجموع ، ولكن الشاعر صرفها ضرورة « وعموداً » الواو عاطفة ، عموداً : معطوف طي موافق .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإن الثاني من هذين اللفظين تأكيد لفظي للأول منهما (١) الآيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة الفجر ، ومن تقرير المؤلف في هاتين الآيتين السكرينتين وفي تكبير الأذان تعلم أنه يشترط في التوكيد اللفظي أن يكون للمعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفس المعنى المراد من اللفظ الأول ، لا شبهة .

فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نَفْسُهُ » ارتفع الاحتمال الثاني ، ولا بُدَّ من اتصافها بضمير عائدٍ على التوكيد ، ولك أن تؤكد بكل منهما وَحْدَهُ ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول : « جاء زيد نفسه عَيْتُهُ » ويمتنع « جاء زيد عَيْتُهُ نَفْسُهُ » ويجب إفراد النفس واليهن مع المفرد ، وجمعهما على وزن أفعلٍ مع التثنية والجمع ، تقول : « جاء الزيدان أنفسهما أعْيِنَهُمَا » ، و « الزيدون أنفسهم أعْيِنَهُمْ » و « الهنذات أنفسهن أعْيِنَهُنَّ » .

ومنها : « كلُّ » لرفع احتمال إرادة التخصُّوصِ بلفظ الموم . تقول : « جاء القومُ » فيحتمل مجيء جميعهم ، ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنتك هبَّرتَ بالكل<sup>(١)</sup> عن البعض ؛ فإذا قلت : « كلهم » رفعتَ هذا الاحتمال ، وإنما يؤكد بها بشرط ؛ أحدها : أن يكون التوكيد بها غير منفي - وهو المفرد والجمع - الثاني : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو بامله ؛ فالأول كقوله تعالى : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ )<sup>(٢)</sup> ، والثاني كقولك : « اشتريتُ المَهْدَ كُلَّهُ » فإن العمد يتجزأ باعتباره الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتباره ذاته ، ولا يجوز « جاء زيدُ كُلُّهُ » لأنه لا يتجزأ ، لا بذاته ولا بامله ، الثالث : أن يتصل بها ضميرٌ عائدٌ على التوكيد ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم ( إنا كُلًّا فيها )<sup>(٣)</sup> خلافاً للزخشرى والغراء .

ومنها : « كلاً ، وكلاً » وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى ، تقول : « جاء الزيدان » فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر ، ويحتمل مجيء أحدهما ، وأن المراد أحدُ الزيدين ، كما قالوا في قوله تعالى : ( لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَيْنِ عَظِيمٍ )<sup>(٤)</sup> : إن معناه

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ « كل » ولفظ « بعض » لا تدخل عليها أل .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الزخرف ، ونظير ما قالوه في هذه الآية قالوه في

قوله تعالى : ( يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ) .

على رجل من إحدى القريتين ؛ فإذا قيل : « كلاهما » اندفع الاحتمال ، وإنما يؤكّدُ بهما بشروط ؛ أحدها : أن يكون المؤكّدُ بهما دالاً على اثنين ، الثاني : أن يصحّ حُلُولُ الواحدِ تحلُّمًا ؛ فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : « أُخْتَمَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهِمَا » ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « أُخْتَمَمَ أَحَدُ الزَّيْدَيْنِ » فلا حاجة للتأكيّد ، الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى ، فلا يجوز « ماتَ زَيْدٌ وعاش عمرو كلاهما » الرابع : أن يتصّلَ بهما ضمير عائِد على المؤكّد بهما .

ومنها : « أُجْمِعُ ، وَجَمَاعَهُ » وَجَمْعُهُمَا ، وَهُوَ « أُجْمَعُونَ ، وَجَمْعٌ »<sup>(١)</sup> ، وإنما يؤكّد بها غالباً بمد « كلٌّ » فللهذا استغنيت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكّد ، تقول : « اشتريتُ العبدَ كلهُ أُجْمِعُ » ، و « الأمةُ كلهاُ جَمَاعَةٌ » ، و « العبيدَ كلَّهمُ أُجْمِعِينَ » ، و « الإمامَ كلَّهمُ أُجْمِعُ » ، قال الله تعالى : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ )<sup>(٢)</sup> ، ويجوز التأكيّدُ بها وإن لم يتقدم « كلٌّ » ، قال الله تعالى : ( لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ( وَإِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(٤)</sup> وفي الحديث « إذا صلّى الإمام جالساً فصَلُّوا جالوساً أُجْمَعُونَ » يروى بالرفع تأكيّداً للضمير ، وبالنصب على الحال وهو ضعيف ، لاستلزامه تنكيرها ، وهى معرفة بنيه الإضافة .

وقد فهمت من قولى : « أُجْمِعُ ، وَجَمَاعَهُ ، وَجَمْعُهُمَا » أنهما لا يُثَنِّيَانِ ، فلا يقال : أُجْمَعَانِ ، ولا جَمَاعَتَانِ ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وهو الصحيح ، لأن ذلك لم يسمع .

ص — وَهِيَ بِخِلَافِ الثَّمُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَمَاطَفَ الْوُكُودَاتُ ، وَلَا أَنْ يَثْبَعَنَّ نَسْكَرَةٌ ، وَتَدَرَ :

(١) وجمعاوات أيضاً .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الحجر ، ومن الآية ٨٢ من سورة ص .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

\* يَا آيَّتَ هِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبُ \*

ش — ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :  
إحداها : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها تُخَيَّرُ بين الجيء بالعطف  
وتركه ؛ فالأول كقوله تعالى : ( سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ،  
وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى )<sup>(١)</sup> ، وكقول الشاعر :

١٣٧ — إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَإِبْنِ الْهَمَامِ  
وَأَيْتِ السَّكْتِيْبَةِ فِي الْمَزْدَحَمِ

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من سورة الأهل .

١٣٧ — هذا بيت مشهور ، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين  
وقد أنشده الزمخشري في الكشاف عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة  
البقرة : ( والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ) ولم ينسبه ، ولا نسبة  
العلامة السيد في الحاشية ، ولا نسبه شراح شواهد .

اللغة : « القرم » بفتح القاف وسكون الراء — هو في الأصل الجمل للكرم الذي  
أعد للضراب ، ثم أطلق على الرجل العظيم « ليث السكتية » أي : الشجاع الفاتك ،  
وأصل الليث : الأسد ، وأصل السكتية : الفرقة من الجيش « الزدحم » أصله مكان  
الازدحام ، وأراد به هنا موطن الحرب .

الإعراب : « إلى الملك » جار ومجرور متعلق بأهدى ، مثلاً « القرم » صفة  
للملك « وابن » معطوف على القرم ، وابن مضاف و « الهمام » مضاف إليه « وليث »  
معطوف على القرم أيضاً ، وليث مضاف و « السكتية » مضاف إليه « في الزدحم »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث السكتية .  
الشاهد فيه : عطف الصفات بعضها على بعض لما كان للوصف بها واحداً ،  
ومثله قول ابن زبابة :

يَا لَهْفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ السَّابِحِ فَأَلْفَانِمِ فَأَلَايِبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب ،  
لما كانت نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مترتبة متعاقبة ؛ إذ المراد أنه يصبح القوم  
بالحروب فيضم أموالهم فيؤوب إلى أهله سالماً ظافراً .

والثاني كقولہ تعالى: (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ، هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِفَوِيمٍ ، مَتَّاعٍ لِخَيْرٍ مُّتَمَدِّ أَيْمٍ) (١) الآية .

الثانية : أن الهمزة كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن اللفظ التوكيد مخالفةً للنموت في الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تَمَطُّفُ إذا اجتمعت ، لا يقال : « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ولا « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » وعلة ذلك أنها بمعنى واحدٍ ، والشئ لا يُمَطُّفُ على نفسه ، بخلاف النموت ، فإن معانيها متخالفة .

وكذلك لا يجوز في اللفظ التوكيد أن تقع نكرة ، لا يقال : « جَاءَ رَجُلٌ نَفْسُهُ » لأن اللفظ التوكيد معارفٌ ؛ فلا تجرى على النكرات ، وشذو قول الشاعر :

١٣٨ — لَسِكْنَهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٍ

\*\*\*

(١) الآيات ١٠ و ١١ و ١٢ من سورة نون .

١٣٨ — هذا بيت من البسيط ، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله :

يَا لَلرَّجَالِ أَيُّومِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَعُكَ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا ؟

إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُنِي يَا تَنِي إِلَى مَسْجِدِ الْأَحْزَابِ مُنْتَقِبًا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاعر « يا ليت عدة حول كله رجبا » على نصب الجزم (البتداء والخبر) جميعاً بليت ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، ويقال : هم بنو تميم ، ولكن النحاة غيرهه حين لم يهتروا على بقية الكلمة .

اللفظة : « شاقه » أهجبه ، أو أثار شوقه ، ويروي « ساقه » من السوق .

الإهراب : « لسكنه » لسكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسم « شاقه » شاق :

فعل ماضٍ ، والضمير الذي لفغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى ونصب « قيل » فعل

ماضٍ مبنى للمجهول « ذار جب » مبتدأ وخبر ، والجملة مقول القول ، وأن ومادخات عليه

في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لسكن

ص — وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مُوَضَّحٌ أَوْ مُخَصَّصٌ ، جَامِدٌ ،  
غَيْرُ مُوَوَّلٍ .

ش — هذا الباب الثالث من أبواب التوابع .

وَالعَطْفُ فِي اللُّغَةِ : الرَّجُوعُ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الانْصِرَافِ عَنْهُ ، وَفِي الاصْطِلَاحِ  
ضَرَبَانٌ : « عَطْفٌ نَسَقٍ » وَسَيَأْتِي ، وَ« عَطْفٌ بَيَانٍ » وَالسَّكَلَامُ الْآنَ فِيهِ .  
وَقَوْلِي : « تَابِعٌ » جَنْسٌ يَشْمَلُ التَّوَابِعَ الْخَمْسَةَ ، وَقَوْلِي : « مُوَضَّحٌ ، أَوْ مُخَصَّصٌ »  
مُخْرَجٌ لِلتَّأَكِيدِ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ » وَلَمَطْفُ النَّسَقِ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو » وَلِلبَدَلِ كَقَوْلِكَ : « أَكَلْتُ الرَّغِيْفَ ثُلُثَهُ » وَقَوْلِي « جَامِدٌ »  
مُخْرَجٌ لِلنَّمْتِ ؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُوَضَّحًا فِي نَحْوِ : « جَاءَ زَيْدُ التَّاجِرِ » وَمُخَصَّصًا  
فِي نَحْوِ : « جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ » لِسَكْنِهِ مَشْتَقٌّ ، وَقَوْلِي : « غَيْرُ مُوَوَّلٍ »  
مُخْرَجٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ النَّمْعِ جَامِدًا نَحْوِ : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » وَ« بِقَاعٍ  
هَرَاجِجٍ » فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَشْتَقِّ ، الْأَتْرَى أَنْ الْمَعْنَى صَرَتْ زَيْدٍ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ ،  
وَبِقَاعٍ خَشِينٍ .

« يَا » حَرْفُ تَنْبِيهِ ، أَوْ حَرْفُ نِدَاءٍ وَالْمُنَادَى بِهِ مَحذُوفٌ « لَيْتَ » حَرْفُ تَمْنٍ وَنَصَبِ  
« عِدَّةٌ » اسْمُ لَيْتٍ ، وَعِدَّةٌ مُضَافٌ وَ« حَوْلَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَلَهُ » كَلٌّ : تَوْكِيدٌ  
لِحَوْلٍ ، وَكُلُّ مُضَافٍ وَالْمَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « رَجَبٌ » خَبَرُ لَيْتٍ ، وَهُوَ عَلَى رِوَايَةِ النَّحَاةِ  
مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَعَلَى رِوَايَةِ الْأَدْبَاءِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَنَظِيرُهُ فِي  
نَصَبِ الْجُزْءَيْنِ بِلَيْتٍ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

\* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا \*

الشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا : قَوْلُهُ « حَوْلَ كَلَهُ » حَيْثُ أَكَّدَ النَّسْكَرَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ : « حَوْلَ »  
بِكُلِّ ، وَهَذَا شَازٍ فِيهَا حِكَاةٌ لِلتَّوَابِعِ هُنَا ، لِسَكْنِ التَّوَابِعِ قَدْ اخْتَارَ فِي أَوْضَاحِهِ —  
تَبَعًا لِابْنِ مَالِكٍ — صِحَّةَ تَوْكِيدِ النَّسْكَرَةِ إِنْ أَطَادَ تَوْكِيدَهَا ، وَقَالَ : « إِنْ الْفَائِدَةُ  
تَحْصَلُ بِأَنْ تَكُونَ النَّسْكَرَةُ مَحْدُودَةً وَالتَّوَكِيدُ مِنَ الْغَاظِ الْإِحَاطَةِ » . وَأَنْشَدَ هَذَا  
الْبَيْتَ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا حَصَلَتْ فِيهِ الْفَائِدَةُ .

ومثله قول العرجي :

نَلَبَثُ حَوْلًا كَامِلًا كُؤُهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا هَلَى مَنهَجٍ

ص - فَيَوَافِقُ مَتَّبِعُوهُ .

ش - أعنى بهذا أن عطف البيان - لكونه مفيداً فائدة النعت ، من إيضاح متبوعه ، وتخصيصه - يلزمه من موافقة المتبوع في التذكير والتذكير والإفراد ، وفروعهم ، ما يلزم في النعت .

\*\*\*

ص - كَأَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَنْصِ عُمَرُ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ .

ش - أشرت بالمثلين إلى ما تضمنه الحد ، من كونه مؤصفاً للمعارف وتخصيصاً للسكرات ، والمرادُ بأبي حنص عمرُ بن الخطاب رضى الله عنه . ولك في نحو : « خاتم حديد » ثلاثة أوجه : الجرُّ بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز - وقيل : على الحال - والإتيان ؛ فن خرج النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرج على الحال قال : إنه صفة ، والأولُ أولى ؛ لأنه جامدٌ جهوداً مخضفاً ؛ فلا يحسن كونه حالاً ولا صفة .

ومنع كثير من النحويين كون [ عطف ] البيان [ نكرة ] تابعاً للنكرة ، والصحيحُ الجوازُ ، وقد خُرجَ على ذلك قوله تعالى : ( وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ )<sup>(١)</sup> .

وقال الفارسي في قوله تعالى : ( أَوْ كَغَمَارَةٍ طَامَامٍ مَسَاكِينٍ )<sup>(٢)</sup> : يجوز في ( طعام ) أن يكون بياناً ، وأن يكون بدلاً .

\*\*\*

ص - وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كَلَّمَ ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِخْلَالُهُ مَحَلِّ الْأَوَّلِ

كقوله : \* أَنَا ابْنُ الْغَارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ \*

وقوله : \* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا \*

ش - كل اسمٍ صحَّ الحكمُ عليه بأنه عطفُ بيانٍ مفيدٌ للإيضاح أو لاختصاص

(١) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة السائدة .



صَحَّ أن يحكم عليه بأنه بدلُ كلِّ من كلِّ ، مفيدٌ لتقرير معنى الكلام وتوكيده؛  
لكونه على نية تكرار العامل .

واستنفى بعضهم من ذلك مسألة ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمع الجميع قولي : « إن لم يمنع إحلاله محلَّ الأول » وقد ذكرت لذلك مثالين ؛ أحدهما قولُ الشاعر :

١٣٩ — أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ  
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَتُوعَا

١٣٩ — هذا البيت من كلام للرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر ، الفعسي ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي شذور الذهب (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٨٩) .

اللغة : « التارك » يجوز أن يكون من « ترك » بمعنى صبر ، وعليه يحتاج إلى مفعولين ، ويجوز أن يكون من « ترك » بمعنى خلى وفارق ، فيحتاج إلى مفعول واحد « البكرى » المنسوب إلى بكر بن وائل « بشر » هو بشر بن عمرو بن مرثد « ترقبه » تنتظر موته لتنفض عليه فتأكله ، ويروي « تركبه » .

الإعراب : « أنا » مبتدأ ، « ابن » خبر للمبتدأ ، وابن مضاف ، و « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر ، ووجه المبتدأ وخبره في محل نصب حال من البكرى إن جعلت التارك من ترك بمعنى خلى ، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلته من ترك بمعنى صبر ، ومفعوله الأول هو قوله البكرى ؛ لأن الإضافة من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ترقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير ، وهو فاعله ، وضمير الغائب البارز العائد إلى بشر مفعوله ، والجملة في محل نصب حال من الطير أو من الضمير المستتر في خبره « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقبه .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ،

والثاني قولُ الآخر :

١٤٠ — أَيَا أُخْوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا  
أُعَيْدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحَدِّثَنَا حَرْبًا

وبيانُ ذلك في [البيت] الأول أن قوله «بِشْرِ» عطفُ بيانٍ على «البيكري»،

فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه ، فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها ، وذلك في الصحيح لا يجوز ، كما عرفت في باب الإضافة .

١٤٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه ويكنى فيها على من قتل يوم بدر من قريش ، وهذه السكامة في سيرة ابن هشام (ح ٢ ص ١٢ طبع بولاق — ٣٩٦/٢ بتحقيقنا) ، وقد روى هذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١٠) .

الإعراب : «أيا» حرف نداء «أخوينا» أخوى : منادى ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وأخوى مضاف والضمير مضاف إليه «عبد» عطف بيان ، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه «ونوفلا» معطوف بالواو على عبد شمس «أعيدكما» أعيد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به «بالله» جار ومجرور متعلق بأعيد «أن» مصدرية «نحدثنا» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أعيدكما بالله من إحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيد .

الشاهد فيه : قوله «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا» فإن قوله «عبد شمس» عطف بيان على قوله «أخوينا» ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأنه لو كان بدلا لكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً ؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحد منهما كالنادى للمستقل ؛ لأن البدل من النادى يعامل معاملة نداء مستقل ؛ لكونه على نية تكرار العامل الذى هو هنا حرف النداء ، وهذا يستدعى أن يكون قوله «نوفلا» مبنيا على الضم ؛ لكونه علما مفردا ، لكن الرواية وردت بنصبه ، فدللت على أنه لا يكون حينئذ بدلا ، أى أن المانع من جعل عبد شمس بدلا مع صحة جريان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطف عليه اسما آخر بالنصب مع كون ذلك المعطوف علما مفردا .

ولا يجوز أن يكون بدلًا منه ؛ لأن البدل في نية إحلاله محلّ الأول ، ولا يجوز أن يقال : أنا ابنُ القاريكِ بشرٍ ؛ لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو «التارك» إلا لما فيه الألف واللام ، نحو «السكري» ولا يقال : الضاربُ زيدٌ ، كما تقدم شرّحه في باب الإضافة .

وبَيَّانُ ذلك في البيت الثاني أن قوله «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيانٍ على قوله «أخويننا» ولا يجوز أن يكون بدلًا ؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محلّ الأول ؛ فكانت قلت : «أَيَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا» وذلك لا يجوز ؛ لأن المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مجردٌ من الألف واللام ، وجب أن يُعْطَى ما يستحقه لو كان منادى ، و«نوفلا» لو كان منادى لقيّل فيه «يَانَوْفَلُ» بالضم ، لا «يَانَوْفَلَا» بالنصب ؛ فلذلك كان يجب أن يقال <sup>(١)</sup> هنا «أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلُ» .

\* \* \*

ص — وَعَطْفُ النَّسْقِ بِالْوَاوِ .

ش — الرابع من التوابع : عطف النسق .

وقد مضى تفسيرُ المطف ؛ فأما النَّسْقُ فهو «التابع ، المتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروفِ المطفِ الآتي ذِكْرُهَا» ولم أحدهُ بحدّ لوضوحه ، على أني فسّرته بقولي : «بالواو — الخ» فإنّ معناه أن عطف النسق هو المطف بالواو والفاء وأخواتهما ، واعتزّضتُ بمدّ ذكرى كلِّ حرفٍ بتفسير معناه .

ص — وَهِيَ لِإِطْلَاقِ الْجُمُعِ .

ش — قال السيرافي : «أجمع النحويون واللغويون من البصر بين الكوفيين

على أن الواو للجمع من غير ترتيب» هـ .

وأقول : إذا قيل «جاء زيد وهمرو» فعناه أنهما اشتركا في الجيء ، ثم يحتمل

(١) أي لبصح كونه بدلًا ، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠ ، ومن هنا تعلم أن الكلام في ذاته صحيح عربي . لكن صحته بوجه عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلًا ، فافهم ذلك .

الكلامُ ثلاثةَ معانٍ أحدها : أن يكونا جاءاً معاً ، والثاني : أن يكون مجيئهما على الترتيب<sup>(١)</sup> ، والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ، فإن فهمَ أحدُ الأمور بخصوصه فن دليلٍ آخر ، كما فهمت المعية في [ نحو ] قوله تعالى : ( وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ )<sup>(٢)</sup> ، وكما فهم الترتيب في قوله تعالى : ( إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ، وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ، وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا )<sup>(٣)</sup> ، وكما فهم عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنْكَرٍ مِنَ الْمَمُوتِ : ( مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا )<sup>(٤)</sup> ، ولو كانت للترتيب السكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذي ذكرناه قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ : من النجاة وغيرهم ، وليس بإجماع كما قال السيرافي ، بل رُوِيَ عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب ، وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد يموت كبارنا وتولدُ صغارنا فنحيا ، وهو بعيد ، ومن أوضح ما يردُّ عليهم قولُ العرب : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وامةٌ باهم من أن يعطفوا في ذلك بالغاء أو بضم ؛ لكونهما للترتيب ؛ فلو كانت الواو مشهبا لامتنع ذلك معها ، كما امتنع معهما .

ص — وَالغَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّمْقِيبِ .

ش — إِذَا قِيلَ « جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرُو » فمعناه أن مجيء عمرو وَقَعَ بعد مجيء زيد من غير مُهَلَّةٍ ؛ فهي مُفِيدَةٌ لثلاثةِ أمور : التشريك في الحكم ، ولم أنبئه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتعقيب .

وتعقيبُ كل شيء بحسبه ؛ فإذا قلت : « دَخَلْتُ الْبَصْرَةَ فَبَعْدَادَ » وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيبٌ في مثل هذا عادة ؛ فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يَجْزِ الْكَلَامُ .

(١) للراد ترتيب ذكرهما في الكلام ، وذلك بأن يكون مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال .

(٢) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة (٣) من الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الزلزلة

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وللغناء معنَى آخر ، وهو التَّسَبُّبُ ، وذلك غالبٌ في عطف الجمل ، نحو قولك : « سَهًا فَسَجَدَ » و « زَنَى فَرُجِمَ » و « سَرَقَ فَقُطِعَ » وقوله تعالى : ( فَبَلَغْنِي آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ )<sup>(١)</sup> ولدلائلها على ذلك استُعمِدَتِ لِرَبْطِ فِي جواب الشرط نحو « مَنْ يَأْتِنِي فَأِنِّي أَكْرِمُهُ » ولهذا إذا قيل « من دخل داري فَلَهُ درهم » أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولو حذف الغناء احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدرهم له ، وقد تَخَلُّو الغناء العاطفة لِجَمَلِ عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : ( الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ، وَالَّذِي أَخْرَجَ الذَّرْعَى ، فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ) .

\* \* \*

ص — وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي .

ش — إذا قيل « جاء زيدٌ ثمَّ عمرو » فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمُهْلَةٍ ؛ فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التثريب في الحكم ، ولم أنبئه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .

فأما قوله تعالى : ( وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ صَوْرًا كَمِثْمِ صَوْرِنَا كَمِثْمِ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ )<sup>(٢)</sup> ، فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ؛ فحذف المضاف منهما .

\* \* \*

ص — وَحَتَّى لِلغَايَةِ وَالتَّدرِجِ .

ش — معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدرج : أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الأسم المعطوف ، ولذلك يجب أن يكون المعطوفُ بها جزءاً من المعطوف عليه : إما تحقيقاً كقولك « أَكُنْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسَهَا » أو تقديراً كقوله :

(١) من الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) الآيات ٢، ٤٠٣، ٥ من سورة الأطل.

(٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

١٤١- أَلْتَقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْقَاهَا  
فمطف « نَعَلَهُ » بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً ، لسكنها جزء تقديرياً ؛  
لأن معنى الكلام ألقى ما يُثقله حتى نَعَلَهُ .

\*\*\*

ص - لَا لِلتَّرْتِيبِ .

ش - زَعَمَ بِمَعْنِهِمْ أَنْ « حَتَّى » تفيد الترتيب كما تفيد ثمّ والغاء ، وليس  
كذلك ، وإنما هي لمطابق الجمع كالواو ، ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام :  
« كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالسَّكِينُ » ولا ترتيب بين القضاء والقدر  
وإنما الترتيبُ في ظهور المُقْضِيَّاتِ وَالْمُقَدَّرَاتِ .

١٤١ - حكى الأخفش عن عيسى بن عمران هذا البيت من كلام أبي مروان النهوى  
يقوله في قصة للتلس وفراره من عمرو بن هند ، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً  
إلى عامله يأمره فيه بقتله ، وأوم للتلس أنه أمر له في هذا الكتاب ببطء عظيم ، ففتح  
واقترأه ، فلما علم ما فيه رمى به في النهر ، وبعد هذا البيت الستمدبه قوله :

وَمَقَى يَطْنُ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلَفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

الإعراب : « ألقى » فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الصحيفة »  
مفعول به لألقى « كى » حرف تعليل وجر ، أو حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل  
مضارع منصوب إما بأن مضمرة إن قدرت كى تعليلية ، وإما بكى نفسها إن قدرتها مصدرية  
وفاعل يخفف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ،  
ورحل مضاف والضمير مضاف إليه « والزيد » معطوف بالواو على الصحيفة « حتى » حرف  
عطف « نعله » نعل : معطوف على ما قبله ، ونعل مضاف والضمير الذى للتائب مضاف إليه  
« ألقاها » ألقى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير العائد إلى  
النعل مفعول به لألقى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وذكر هذه الجملة يرجع عندنا  
رواية رفع « نعله » على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وعليه تسكون حتى ابتدائية لاهاطفة .  
الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » على رواية النصب ؛ فإن النعل وإن لم تسكن جزأ من  
الذى قبلها على وجه الحقيقة فهمى جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها ؛ لأن معنى الكلام :  
ألقى كل شيء يثقله حتى نعله ، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله

ص — و « أَوْ » لأحد الشئتين أو الأشياء ، مُفِيدَةٌ بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ  
أو الإِبَاحَةَ ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ الشُّكَّ أَوْ التَّشْكِيكَ .

ش — مثالها لأحد الشئتين قوله تعالى : ( لَيْسَ لَنَا بِمَدِينَةٍ لَيْسَ لَنَا بِمَدِينَةٍ ) (١) ،  
ولأحد الأشياء ( فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَطَعِمُونَ  
أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) (٢) ، ولكونها لأحد الشئتين أو الأشياء  
انتفع أن يقال : « سَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتَ أَوْ قَدَّمْتَ » ؛ لأن « سواء » لا بُدَّ فيها من  
شئتين ؛ لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معانٍ : مَمْتَنِيَانِ بَعْدَ الطَّلَبِ ، وَهِيَ : التَّخْيِيرُ ، وَالْإِبَاحَةُ ، وَتَمْتَنِيَانِ  
بَعْدَ الْخَبَرِ ، وَهِيَ : الشُّكُّ ، وَالتَّشْكِيكَ .

فمثالها للتخيير « تَزَوَّجْ هَذَا أَوْ أُخْتَهَا » وللإباحة « جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ  
سِيرِينَ » والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة  
لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها ، وله أن يجالس  
الحسن وابن سيرين جميعاً ؟

ومثالها للشك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا لم تعلم الجائئ منهما .  
ومثالها للتشكيك قولك « جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو » إذا كنت عالمًا بالجائئ منهما ،  
ولكنك أجهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى : ( فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ ) (٣)  
الآية؛ فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة، وقوله تعالى :  
( لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ) (٤) الآية

(١) من الآية ١١٣ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور ، والتلاوة في الكتاب الكريم ( ليس على الأعمى

حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج ، ولا على أنفسكم أن تأكلوا ) .

( ٢٠ — شرح قطر الندى )





وقصر الأفراد<sup>(١)</sup> ، و « بَلْ » ، و « لَسِكِنْ » إنما يكونان أَهْمِرِ الْقَلْبِ فقط ، تقول : « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُؤُ » رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ « عَمْرًا » جَاءَ دُونَ « زَيْدٍ » أَوْ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ مَعًا ، وتقول : « مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَسِكِنْ عَمْرٍو » ، أَوْ « بَلْ عَمْرٍو » ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ الْعَكْسَ ، وَالثَّانِي : أَنَّ « لَا » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ الْإِثْبَاتِ ، وَ« بَلْ » يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَ« لَسِكِنْ » إِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ ، وَيَكُونُ مَعْنَاهَا كَمَا ذَكَرْنَا ، وَيُعْطَفُ

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلت « محمد عالم » فمعنى هذه العبارة الذي قصدت إليه هو ثبوت العلم لمحمد ، ولا دلالة لهذه العبارة على ثبوت شيء من الأوصاف غير العلم لمحمد ، كما لا دلالة لها على نفي شيء من الأوصاف عنه ، ولا دلالة لها أيضاً على أن غير محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه ، فإذا قلت : « إنما محمد عالم » أو قلت : « ما محمد إلا عالم » دلت هذه العبارة على شيئين ؛ الأول : ثبوت العلم لمحمد ، والثاني : انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تسكون مشار جدل بينك وبين غيرك عنه ، وهذا هو الذي يسمى قصرأ .

ثم اعلم أن المخاطب الذي يلقي إليه هذا الكلام قد يكون معتقداً لصدق الوصف الذي يسند إلى المحدث عنه ، كأن يكون معتقداً أن محمداً جاهل ؛ فإذا قلت في هذه الحال « إنما محمد عالم » كنت قد قلبت عليه اعتقاده ؛ فهذا يسمى قصر قلب ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفتين ؛ كأن يعتقد أن خالدأ شاعر ونائر ، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحد الوصفين دون الآخر ؛ فتقول : « إنما خالد شاعر » فهذا يسمى قصر أفراد ؛ لأنك أفردت الموصوف بإحدى الصفتين اللتين اعتقد المخاطب أنه متصف بهما جميعاً ، وقد يكون المخاطب معتقداً أن المحدث عنه موصوف بصفة واحدة ولكنه لا يجزم بهذه الصفة بذاتها ، كأن يكون متردداً في أن تسكون هذه الصفة هي السكتابة أو الشعر ؛ فإذا قلت حينئذ « إنما خالد كاتب » كنت قد عينت للمخاطب الصفة التي اتصف بها المحدث عنه من بين الصفتين اللتين كان يتردد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه ، وهذا يسمى قصر التعيين .

فالقصر على ثلاثة أنواع : قصر قلب ، وقصر أفراد ، وقصر تعيين ، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً ، وانقسام القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب ؛ فإن كان المخاطب يعتقد ضد ما تثبته فهو قصر القلب ، وإن كان يعتقد ما تثبته وزيادة فهو قصر الأفراد ، وإن كان متردداً بين ما تثبته وغيره فهو قصر التعيين

ببَلْ بعد الإثبات<sup>(١)</sup>، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لها بعدها وصرفه عما قبلها  
وتعني به كالمسكوت عنه ، من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء ، وذلك كقولك :  
« جاءني زيدٌ ببلٍ حمرو » .

وقد تضمن سكوتى عن « إما » أنها غير عاطفة ، وهو الحق ، وبه قال  
الفارسي ، وقال الجرجاني : عدها في حرُوفِ العطف سهوٌ ظاهر .

\*\*\*

ص - وَالْبَدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ ، بِلاَ وَاسِطَةٍ ، وَهُوَ  
سِتَّةٌ : بَدَلُ كُلِّ ، نَحْوُ : ( مَفَازًا حَدَائِقَ ) ، وَبَعْضِ ، نَحْوُ : ( مَنِ اسْتَطَاعَ ) ،  
وَأَشْتِمَالِ ، نَحْوُ : ( فَعَالَ فِيهِ ) ، وَإِسْرَابِ ، وَغَلَطِ ، وَنِسْيَانِ ، نَحْوُ « تَعَدَّدَتْ  
بِدِرْهِمٍ دِينَارٍ » بِحَسَبِ قَضْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، أَوْ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ ،  
أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ

ش - البابُ الخامسُ من أبواب التوابع : البَدَلُ .

وهو في اللغة : العوضُ ، قال الله تعالى : ( عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا )<sup>(٢)</sup> ،  
وفي الاصطلاح : « تابع ، مقصود بالحكم ، بلا واسطة » نقول : « تابع » جنس  
يشمل جميع التوابع ، ونقول : « مقصود بالحكم » مخرجٌ للثمة ، والتأكيد ، وعطف  
البيان ؛ فإنها مُكْتَمَلَةٌ للمتبوع المقصود بالحكم ، لأنها هي المقصودة بالحكم ،  
و « بلا واسطة » مخرجٌ لمعطف النسق ، ك « جاء زيدٌ وحمرو » فإنه وإن كان  
تابعاً مقصوداً بالحكم ، ولكنه بواسطة حرف العطف .  
وأقسامه ستة ، أحدها : بدلُ كلِّ من كلِّ ، وهو عبارة عما الثاني فيه عينُ

(١) في كل نسخ الأصل « ويعطف بها بعد الإثبات » فيعود الضمير إلى « لكن »  
لأنها أقرب شيء ، وهو خطأ ؛ فقد قرر المؤلف قريباً أن « لكن » يعطف بها بعد  
النفي وحده .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة ن .

الأول ، كقولك : « جاهدني محمدٌ أبو عبدِ الله » وقوله تعالى : (مَفَازًا حَدَائِقَ) <sup>(١)</sup> ، وإنما لم أقل : « بدل السكل من السكل » حذراً من مذهب مَنْ لَا يُجِيزُ إِدْخَالَ أَلٍ عَلَى كَلٍ ، وقد استعمله الزجاجي في جملته ، واعتذر عنه بأنه تَسَاحٌ فيه موافقةً للناس <sup>(٢)</sup> .

الثاني : بدل بعض من كل ، وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ، كقولك : « أَكَلْتُ الرَّغِيفَ نُلْتُهُ » ، وكقوله تعالى : ( وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أُنْبِتَ مِنْ أَشْطَطِاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) <sup>(٣)</sup> ، فن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعلٌ بالهيج ، أي : وفيه على الناس أن يهيج مُسْتَطَاعِيهِمْ ، وقال الكسائي : إنها شَرْطِيَّةٌ مبتدأ ، والجواب محذوف ، أي : من استطاع فليُحِجْ ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطاعهم يُحِجْ ، وذلك باطل باتفاق ، فيتمين القول الأول . وإنما لم أقل « البعض » - بالألف واللام - لما قَدَّمْتُ في كل <sup>(٤)</sup> .

والثالث : بدل الاشتغال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني مُلَابَسَةٌ بغير الجزئية ، كقولك : « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » وقوله تعالى : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ) <sup>(٥)</sup> .

وَنَبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو [ قوله تعالى ] : ( مَفَازًا حَدَائِقَ ) <sup>(١)</sup> ، ومعرفةً مثل الناس وَمَنْ ، ومختلطين مثل الشهر وقَتَالَ .

(١) من الآيتين ٣١ ، ٣٢ من سورة النبأ ( عم يتساءلون ) .

(٢) قد وقع المصنف في هذا الذي فر منه هنا ، وذلك في كلامه على التوكيد بكل

ونبهنا عليه هناك ( انظر ص ١١٩ من هذا القسم ) .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

والرابع والخامس والسادس : بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَبَدَلُ القَلَطِ ، وَبَدَلُ النَّسْيَانِ ، كَقَوْلِكَ : « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » فَمِذَا اللُّثَالُ مُخْتَمِلٌ لِأَن تَكُونَ قَدْ أَخْبَرْتَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ ، ثُمَّ عَنَّا لَكَ أَنْ تَخْبِرَ بِأَنَّكَ تَصَدَّقْتَ بِدِينَارٍ ، وَهَذَا بَدَلُ الإِضْرَابِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالصَّدَقِ بِالدِينَارِ فَسَبَقَ لِسَانُكَ إِلَى الدِّرْهَمِ ، وَهَذَا بَدَلُ القَلَطِ ، وَلِأَن تَكُونَ قَدْ أَرَدْتَ الإِخْبَارَ بِالصَّدَقِ بِالدِّرْهَمِ ، فَلَمَّا نَطَقْتَ بِهِ تَبَيَّنَ فَسَادُ ذَلِكَ القَصْدِ ، وَهَذَا بَدَلُ النَّسْيَانِ .  
 وَرَبَّمَا أَشْكَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الطَّلِبَةِ الفَرَقُ بَيْنَ بَدَلِ القَلَطِ وَالنَّسْيَانِ ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ ، وَيُوضِّحُهُ أَيْضًا أَنَّ القَلَطَ فِي اللِّسَانِ وَالنَّسْيَانَ فِي الجَنَانِ .

\*\*\*

ص - بَابُ : العَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤنَّثُ مَعَ المَذْكَرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المَوْثُوثِ دَائِمًا ، نَحْوُ : ( سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ) ، وَكَذَلِكَ العَمَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلَاثَةِ وَفَاعِلٌ كَنَائِلٌ وَرَابِعٌ عَلَى القِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِلٌ ، أَوْ يُضَافُ لِمَا أُشْتُقَ مِنْهُ ، أَوْ لِمَا دُونَهُ ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ .

ش - أَعْلَمُ أَنَّ أَلْفَاظَ العَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أحدها : مَا يَجْرِي دَائِمًا عَلَى القِيَاسِ فِي التَّذْكَيرِ وَالتَّأْنِيثِ ، فَيُذَكَّرُ مَعَ المَذْكَرِ ، وَيؤنَّثُ مَعَ المَوْثُوثِ ، وَهُوَ الوَاحِدُ ، وَالثَّنَائِنُ ، وَالثَّلَاثَةُ ، وَمَا كَانَ عَلَى صِفَةِ فَاعِلٍ ؛ تَقُولُ فِي المَذْكَرِ : وَاحِدٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَلَاثٌ ، وَرَابِعٌ - إِلَى عَاشِرٍ ، وَفِي المَوْثُوثِ : وَاحِدَةٌ ، وَاثْنَانِ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَرَابِعَةٌ - إِلَى عَاشِرَةٍ .

والثاني : مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ القِيَاسِ دَائِمًا ، فَيؤنَّثُ مَعَ المَذْكَرِ ، وَيُذَكَّرُ مَعَ المَوْثُوثِ ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ؛ تَقُولُ : « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » وَ « ثَلَاثُ نِسْوَةٍ » قَالَ تَعَالَى : ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا )<sup>(٢)</sup> .

(١) الجنان - بفتح الجيم ، بزنة السحاب - القلب ، وهو موضع التمسك بها لمن

العرب .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

والثالث : ماله حالتان ، وهو « العَشْرَةُ » فإن استعملت مركبة جَرَتْ عَلَى القياس ؛ تقول : « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بالتذكير ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ أُمَّةً » بالتأنيث ، وإن استعملت غيرَ مركبة جَرَتْ عَلَى خلاف القياس ، تقول : « عَشْرَةُ رِجَالٍ » بالتأنيث ، و « عَشْرُ إِمَاءٍ » بالتذكير .  
واعلم أن لأسماء العدد التي على وزن فاعِلٍ أَرْبَعَ حالات :  
إحداها : الإفراد ، تقول : ثَانٍ ، ثَانِيٌ ، رَابِعٌ ، خَامِسٌ ، ومعناه وَاحِدٌ موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مُشْتَقٌّ منه ؛ فتقول : « ثَانِيِ اثْنَيْنِ ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه واحد من اثنين ، وواحد من ثلاثة ، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : ( إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيِ اثْنَيْنِ )<sup>(١)</sup> ، وقال الله تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ )<sup>(٢)</sup> .

الثالثة : أن يضاف إلى مادونه ، كقولك : « ثَالِثُ اثْنَيْنِ ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ ، وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ » ومعناه جاعلُ الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعلُ الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ )<sup>(٣)</sup> .

الرابعة : أن يَنْصِبَ مادونه ؛ فتقول : « رَابِعُ ثَلَاثَةٍ » بنون رابع ، ونصب ثلاثة ، كما تقول : « جاعلُ الثلاثةِ أَرْبَعَةً » ، ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه ، خلافاً للأخفش وتعلب .

\*\*\*

ص — بَابُ : مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ نِسْمَةً ، يَجْمَعُهَا :  
وَزْنُ الْمَرْكَبِ عَجْمَةٌ تَمْرِيْفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيْفًا  
كَأَحَدٍ ، وَأَحْمَرٌ ، وَبَعْلَبَكٌ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَهَمْرٌ ، وَأَخْرٌ ، وَأَحَادٌ .  
(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة . (٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .  
(٣) من الآية ٨ من سورة المجادلة .

وَمَوْحَدًا ، إِلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَمَسَاجِدَ ، وَدَنَائِيرَ ، وَسَلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ،  
وَطَلْحَةَ ، وَزَيْنَبَ ، وَسَلْمَى ، وَصَحْرَاءَ .

قَالِيبُ التَّائِيثِ وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا تَنْظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَأْتِرُ  
بِالْمَنْعِ ، وَالْبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ جُمَامَةٍ كُلِّ هَلَاةٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعَلَمِيَّةِ .

وَتَقَمُّنُ الْعَلَمِيَّةُ مَعَ التَّرَكِيبِ ، وَالتَّائِيثِ ، وَالْعُجْمَةِ ، وَشَرْطُ الْمُجْمَعَةِ :  
عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجْمِيَّةِ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَالصَّفَةِ : أَصْلَاتُهَا ، وَعَدَمُ قَبُولِهَا  
الْقَاءُ ؛ فَمَرْيَانُ ، وَأَرْمَلُ ، وَصَفْوَانُ ، وَأَرْزَبُ — بِمَعْنَى قَاسٍ ، وَذَلِيلٌ —  
مُنْصَرَفَةٌ . وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ « هِنْدٌ وَجَهَانٌ » ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وَسَمْرَةَ وَبَلَخَ ،  
وَكَعْمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بِأَبْ حَذَامٍ ، إِنْ لَمْ يُخْتَمَرْ بِرَأْسِ كَسْفَارٍ ، وَأَمْسٍ لِطَمِينٍ  
إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا ، وَسَحَرُ هِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ  
كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا .

ش — الْأَصْلُ فِي الْأَسْمِ الْعَرَبِ بِالْحُرُوكَاتِ الْعَرَفُ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ  
الْأَصْلِ إِذَا وُجِدَ فِيهِ هِلْتَانٌ مِنْ عِلَلِ نَسْعٍ ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُمَا ، وَقَدْ  
جَمَعَ الْعِلَلُ النَّسْعَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ مَنْ قَالَ :

أَجْمَعُ ، وَزَيْنُ ، عَادِلًا ، أَنْتَ ، بِمَعْرِفَةٍ رَّأْبُ ، وَزِدْ هَجْمَةً ، فَالْوَضْفُ ، قَدْ كَلَّا  
وَهَذَا الْبَيْتُ أَحْسَنُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي أُثْبِتَهُ فِي الْمَقْدِمَةِ ، وَهُوَ لِابْنِ النُّعْمَانِ ،  
وَقَدْ مَثَلَتْهَا فِي الْمَقْدِمَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهِيَ أَنَا أَشْرَحُهَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ فَأَقُولُ :

الْمَلَّةُ الْأُولَى : وَزَيْنُ الْفِعْلِ ، وَحَقِيقَتُهُ : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ عَلَى وَزْنِ خَاصٍ  
بِالْفِعْلِ ، أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ مُسَاوِلُهُ فِي وَزْنِهِ ؛ فَالْأَوَّلُ  
كَأَنَّ نَسَمَى رَجُلًا « قَتَلَ » بِالتَّشْدِيدِ ، أَوْ « ضَرَبَ » أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أُبْنِيَّةٍ مَا لَمْ  
يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أَوْ « انْصَلَقَ » وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ ؛  
فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْزَانَ كُلَّهَا خَاصَةٌ بِالْفِعْلِ ، وَالثَّانِي مِثْلُ : « أَحَدًا » وَ « زَيْدًا »  
وَ « بِشَكْرًا » وَ « تَغْلِبَ » وَ « تَرْجَسَ » عَلَمًا .

العلة الثانية : التَّرَكِيبُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَرْكِيبُ الْإِضَافَةِ كَامْرِيءِ الْقَيْسِ ؛ لِأَنَّ

الإضافة تقتضى الأجرار بالكسرة ؛ فلا تكون مُقتضية لاجر بالفتحة ، ولا تركيب الإسناد كشأبَ قَرْنَاها وتَأَبَطَ دَمْرًا ، فإنه من باب المحكي ، ولا التركيب المزجي المختوم يَوَيْهٍ مثل سَيِّجَوَيْهٍ وَهَمْرَوَيْهٍ ؛ لأنه من باب المبنى ، والصرفُ وعدمه إنما يقالان في المغرب ، وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم يَوَيْهٍ ، كَيْتَلَيْكَ وَحَضَرَ مَوْتٌ وَتَعَدِي يَكْرِبَ .

العلة الثالثة : العُجْمَة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأجمية . كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب .  
وجميعُ أسماء الأنبياء أجميةٌ إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود<sup>(١)</sup> ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ويشترط لاعتبار العُجْمَة أمران ؛ أحدهما : أن تكون الكلمة علمًا في لغة العجم كما مَثَلْنَا ؛ فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علمًا وجب صرفُها ، وذلك بأن تسمى رجلا بلجام ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ؛ فلهذا انصرف نُوحٌ ولوط ، قال الله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ)<sup>(٢)</sup> وقال الله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ)<sup>(٣)</sup> وَمَنْ زَعَمَ مِنَ النّٰحْوِيِّينَ أَن هَذَا النّٰوِعُ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَعَدْمُهُ فَلَيْسَ بِمَصِيبٍ .

العلة الرابعة : التعريف ، والمراد به تعريفُ العلمية ؛ لأن المضمرة والإشارات والموصولات لا سبيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب ؛ لأنها مبنيات كلها ، وهذا بابُ إعراب ، وأما ذر الأداة والمضافُ فإن الاسم إذا كان غيرَ منصرفٍ ثم دَخَلَتْهُ الأداة أو أضيفَ اجْرٌ بالكسرة ؛ فاستحال اقتضاؤها الجرَّ بالفتحة ؛ وحينئذٍ فلم يبق إلا تعريفُ العلمية .

(١) وبقي اثنان على الراجع - وهانوح ، ولوط - وقد اعتبرها المؤلف أعجميين ،

بدليل ما بعده ، وهو رأى فيهما .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٣) الآية ١ من سورة نوح .

العلة الخامسة : العَدْلُ ، وهو : تَحْوِيلُ الأَسْمِ من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلي .

وهو على ضربين : واقع في المعارف ، وواقع في الصفات .  
فالواقع في المعارف يأتي على وَزْنَيْنِ ؛ أحدهما : فُعَلُ ، وذلك في المذكر ،  
وعَدْلُهُ عن فاعل ، كعُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَزُحَلَ ، وَجَجَحَ ، والثاني : فَعَالٍ ، وذلك  
في المؤنث ، وعَدْلُهُ عن فاعلة ، نحو حَدَّامٍ وَقَطَّامٍ وَرَقَّاشٍ<sup>(١)</sup> . وذلك في اذنة  
تميم خاصة ؛ فأما الحجازيون فيبدونه على الكسر ، قال الشاعر :

١٤٢ — أَتَارِكَةٌ تَدَلُّهَا قَطَّامٌ ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

(١) استشهد المؤلف للأول والثاني من هذه الأعلام ، وشاهد الثالث قول جذيمة  
الأبرش فيما يقوله لأخته رقاش — وقد زوجها ثم أنكر عليها — في قصة طويلة :  
خَبْرِي رَقَّاشٍ لَا تَسْكَدِي بِي نِي أَيْمُرُ زَنَيْتِ أُمُّ بَهَجِيْنِ ؟  
أُمُّ بَمَبْدٍ فَأَنْتِ أَهْلُ لِمَبْدٍ أُمُّ يَدُونِ فَأَنْتِ أَهْلُ لِدُونِ ؟  
١٤٢ — هذا البيت مطلع كلمة طويلة للنايبة الديباني ، بمدح فيها عمرو بن هند ،  
وكان قد غزا بلاد الشام بعد قتل أبيه للنذر .

اللغة : «تاركة» مؤنث تارك، وهو اسم فاعل فعله ترك، ومعناه خلى وفارق «تدلها»  
التدل هو الدلال ، وهو إظهار المرأة أنها تخاف وما بها عقالفة «قطام» اسم امرأة .  
الإعراب : «أتاركة» الهمزة للاستهفام ، تاركة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ،  
«تدلها» تدال : مفعول به لتاركة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتدل مضاف وضمير  
الغائبة العائد إلى قطام مضاف إليه «قطام» فاعل بتاركة أغنى عن خبر للبتدأ ؛ لأنَّ البتدأ  
وصف معتمد على الاستهفام . وقطام مبنى على الكسر في محل رفع «رضينا» فعل  
ماض وفاعله «بالتحية» جار ومجرور متعلق برضى «والسلام» معطوف بالواو  
على التحية مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «قطام» فإنه علم على زنة فقال — بفتح الفاء — فهو معدول  
عن قاطمة ، وهو مكسور في حاله الرفع ، فذلك دليل على أنه مبنى ؛ إذ لو كان معربا  
لارتفع لأنه في موضع المفاعل ، والمفاعل مرفوع البتة ، فلما لم يكن مرفوعا في اللفظ حكنا  
بيناه ليكون رفعه محليا .



وقال الآخر :

١ - إذا قالتَ حَـذَامٍ فَصَدَّقُوها

فإنَّ القَوْلَ ما قالتَ حَـذَامٍ<sup>(١)</sup>

فإن كان آخره راء كسفاً - اسم لماء ، وحضارٍ - لكوكب ، ووبارٍ - لقبيلة ؛ فأكثرهم يُوافقُ الحجازيين على بنائه على الكسر ؛ ومنهم من لا يُوافقهم ، بل يلتزم الإعرابَ ومنعَ الصرفِ<sup>(٢)</sup> .

وبما اختلف فيه التميميون أيضاً « أمسُ » الذي أريد به اليومُ الذي قبل يومك ؛ فأكثرهم يمدّه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه ممدولٌ عن الأمس ؛ فيقول : « مَضَى أَمْسٌ بما فيه » ، ويبنّيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ؛ فيقول : « امتكفتُ أَمْسٍ » ، و « ما رأيتُهُ مُذْ أَمْسٍ » ، وبعضهم يُعزّبه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك في صدرِ هذا الشرح<sup>(٣)</sup> .

وأما « سَحَرٌ » فجميع العربِ تمدّه من الصرف ، بشرطين ؛ أحدهما : أن يكون ظرْفاً ، والثاني : أن يكون من يوم مميّن ، كقولك : « جئتكَ يوم الجمعة سَحَرٌ » ؛ لأنه حينئذٍ ممدولٌ عن السَحَرِ ، كما قدّر التميميون « أَمْسٍ » ممدولاً عن الأمس ، فإن كان سَحَرٌ غيرِ يومٍ مميّنٍ انصرف ، كقوله تعالى : ( نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ )<sup>(٤)</sup> .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت في أول القسم الأول (ص ١٤) وشرحناه هناك شرحاً وافياً ، فارجع إليه في الموضع الذي دللناك عليه ، واعلم أن الاستشهاد به هنا كالاستشهاد به هناك ؛ فلادعى لإعادة شيء من الكلام عليه .

(٢) ارجع في بيان ذلك إلى (ص ١٥) من القسم الأول ، وما بعدها .

(٣) ارجع إلى إيضاح ذلك في (ص ١٥) من القسم الأول وما بعدها .

(٤) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

والواقع في الصفات ضربان : واقع في العدد ، وواقع في غيره .  
فالواقع في العدد يأتي على صيغتين : فَمَالَ ، وَمَمَعَلَ ، وذلك في الواحد  
والأربعة وما بينهما ، تقول : أَحَادَ وَمَوْحَدَ ، وَثَنَاءَ وَمَثْنَى ، وَثَلَاثَ وَمَثَاثَ ،  
وَرُبَاعَ وَمَرْبَعَ ؛ قال النجاري رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العربُ الأربعةَ ؛  
فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ؛ لأن « أحاد »  
معناه واحد واحد ، و « ثناء » معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقي ، قال الله تعالى :  
(أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) <sup>(١)</sup> فَمَثْنَىٰ وما بعده صفة لأجنحة ،  
والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ،  
وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ » ؛ فثنى الثانی  
للتأكيد ، لا لإفادة التكرار ؛ لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع في غير المدد « آخِرُ » وذلك نحو قولك « مررتُ بنسوةٍ آخِرَ » ؛  
لأنها تجمعُ الأخرى ، وأخرى أنى آخِرَ ، ألا ترى أنك تقول « جاءني رجلٌ  
آخِرُ ، وأمرأةٌ آخِرَى » والقاعدة أن كل فُعْلَى مؤنثة أفْعَل لا نستعمل هي ولا جمعها  
إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، كالكُبْرَى والصُّفْرَى ، والكَبِيرِ والعُفْرِ ، قال  
الله تعالى : ( إِنهَا لِيَأْخُذِي الكُبْرَى ) <sup>(٢)</sup> ولا يجوز أن تقول « صُفْرَى »  
ولا « كُبْرَى » ولا « كَبْرَى » ولا « صُفْرَى » ولهذا آخَرُوا العروضيين في قولهم :  
فاصلة كُبْرَى ، وفاصلة صُفْرَى ، وآخَرُوا أبا نُوَاسٍ في قوله :

١٤٣ — كَانَ صُفْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَائِمِهَا

حَصَّ سَبَاكَ دُرًّا عَلَىٰ أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(١) من الآية ١ من سورة فاطر . (٢) من الآية ٣٥ من سورة للدثر

١٤٣ — هذا البيت من كلة لأبي نواس — بضم النون ، وفتح الواو مخففة —

واسمه الحسن بن هاني ، الحسكي ، الدمشقي ، يصف فيه الحمر ، وقبلة قوله :

سَاعِرٌ بِكَاسٍ إِلَى نَاشٍ مِنَ الطَّرَبِ      كِلَاهُمَا فَجَبٌ فِي مَنظَرٍ فَجَبِ  
قَامَتْ تُرْبِي وَآمُرُ اللَّيْلَ مُجْتَمِعٌ      صُبْحًا تَوْلَدَ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّهْمِ

فكان القياسُ أن يُقال «الأخْرُ» ولسكنهم عدلُواعن ذلك الاستعمال فقالوا:  
«أخْرُ» كما عدلَ التميميون الأُمسَ عن الأُمسِ؛ وكما عدلَ جميعُ العربِ سَحَرَ  
عن السَحَرَ، قال الله تعالى: (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (١).

العللة السادسة: الوَصْفُ، كالأخْرَ وأفضلَ، وسَكْرانَ، وغَضبانَ، ويشترط  
لاعتباره أمران؛ أحدهما: الأصالة؛ فلو كانت الكلمة في الأصل اسمًا مخرَّات لها

الغنة: «فقاومها» وردت هذه الكلمة بروايتين مختلفتين: الأولى «فواقمها» وهي  
على هذه الرواية جمع فاقمة، وأراد بهما ما يطوف فوق الكأس من النفاخات إذا مزجت  
الحر بالماء، وروى «فقاومها» وهي جمع فقاومة - بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه في  
معنى الرواية الأولى، وللوجود في كتب اللغة يرجح الرواية الثانية «حصباء» هي  
صغار الحصى.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على  
الألف منع من ظهورها التعذر «وكبرى» معطوف عليه «من» حرف جر «فقاومها»  
فقاوم: مجرور بمن، وعلامة جره السكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف  
صفة لاسم كأن وما عطف عليه «حصباء» خبر كأن، مرفوع بالضم الظاهرة، وحصباء  
مضاف و «در» مضاف إليه «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر  
كأن «من الذهب» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض

التمثيل به: قوله «صغرى وكبرى» فإن المؤلف كجماعة من النحاة قد اعتبروا كل  
واحدة من هاتين السكتين أفضل تفضيل، وبنوا على ذلك تخطيط أبي نواس؛ لأن من  
حق أفضل التفضيل إذا كان مجرد آمن ال والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مهما يكن  
أمر للوصوف به، فكان عليه أن يقول: كأن أصغر وأكبر من فقاومها - إلخ، أو  
يقول: كأن الكبرى والصغرى - إلخ.

إلا أنك لو تأملت أدنى تأمل لوجدت الشاعر لم يرد معنى التفضيل، وإنما أراد معنى  
الصفة المشبهة: أي كأن الفقاومة الصغيرة والفقاومة الكبيرة من فقاوم هذه الحر - إلخ،  
والصفة المشبهة تطابق ما تجرى عليه، فإذا كانت جارية على مفرد مؤنث كما هنا كان الواجب  
فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعله الشاعر؛ لذلك نرى أنه لم يأت إلا بالقياس  
للمترد، ومثل هذا الكلام يصح أن يقال في توجيه قول العروضيين: فاقمة الكبرى،  
واقمة صغرى؛ فهم يريدون الفاقمة الكبيرة والصغيرة، ولا يريدون معنى أصغر وأكبر  
(١) من كل من الآيتين ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة.

الوصفية لم يُعْتَدَ بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صَفْوَانًا ، وَأَزْنَبًا » عن معناها الأصلي - وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف - واستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت : هذا قلبٌ صَفْوَانٌ ، وهذا رَجُلٌ أَزْنَبٌ ، فإنك تهرفهما ؛ لعروض الوصفية فيهما ، الثاني : أن لا تقبل الكلمة تاء التانيث ، فلهذا تقول : مَرَزْتُ برَجُلٍ عُرْيَانٍ ، ورجلٌ أَرْمَلٌ<sup>(٢)</sup> بالصرف ، لقولهم في المؤنثة : عُرْيَانَةٌ ، وَأَرْمَلَةٌ ، بخلاف « سكران » و « أحر » فإن مؤنثهما سَكْرَى وسَمْرَاءُ ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مَفَاعِلٌ ، كساجدٍ ودَرَامٍ ، ومَفَاعِيلٌ ، كصاييحٍ وطَوَاوِيسٍ .

العلة الثامنة : الزيادة ، والمراد بها الألف والنون الزائدتان ، نحو سَكْرَانٍ ، وَعُمَانٍ .

العلة التاسعة : التانيث ، وهو على ثلاثة أقسام : تانيث بالألف كحُبْلِيٍّ وصَحْرَاءِ وتانيث بالتاء كطَلْحَةَ وَحَمْرَةَ ، وتانيث بالمعنى كزَيْنَبَ وَسُمَادَ، وتانيث الأول منها في منع الصرف لازمٌ مطلقاً من غير شرط كما سيأتي ؛ وتانيث الثاني مشروط بالعلوية كما سيأتي . وتانيث الثالث كتأثير الثاني ، ولكنه تارة يؤثر وجوباً منع الصرف وتارة يؤثر جوازاً ؛ فالأول مشروط بوجود واحدٍ من ثلاثة أمور ؛ وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسُمَادَ وزَيْنَبَ ، وإما تحريك الوسط كسَقْرَ وَأَطَى ، وإما العجمة ككَمَاهَ وَجُورَ وَحَمَصَ وَبَلْتَجَ ، والثاني فيما عدا ذلك كهنْدَ ودَعْدَ وَجُلَّ ؛ فهذه يجوز فيها الصرفُ وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

١٤٤ - لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِزْرَهَا دَعْدُ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَابِ

(١) من مجيء الأرملة وصفاً للرجل قول جرير لعمر بن عبد العزيز :  
هَذِي الْأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمَنْ أَحَاجَةٌ هَذَا الْأَرْمَلِ الْكُرِّ ؟  
١٤٤ - هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) وقد نسبه الأهل إلى  
جرير بن عطية ، وينسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرقيات ، وقد استشهد به  
المؤلف في كتابه هذور الذهب (رقم ٢٣٨).

فهذه جميعُ العِلَلِ ، وقد أتينا على شرحها شرحاً يليق بهذا المختصر .  
ثم اعلّم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يُؤثّر وَحَدَه ، ولا يحتاج إلى انضمام عِلَّةٍ أُخرى ، وهو شيثان :  
الجمعُ ، وألفُ التانيث .

والثاني : ما يُؤثّر بشرط وجود العملية ، وهو ثلاثة أشياء : القانيث بغير الألف ،  
والتركيب ، والعُجْمَة ، نحو « فاطمة ، وزينب ، ومعد يكرب ، وإبراهيم » . ومن  
ثمَّ انحصرت صِنْفَةٌ وإن كان مؤنثاً أجميماً ، وصَوَّبَجان ، وإن كان أجميماً إذازيادة ،  
ومُسَلَّمَة وإن كان مؤنثاً وصَفْعاً ، لا نقفاء العملية فيهن .

الثالث : ما يُؤثّر بشرط وجود أحدِ أمرين : العملية ، أو الوصفية ، وهو ثلاثة

اللغة : « تتلفع » تتلفع ، ويقال : التلّفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد  
« العلب » بضم ففتح - جمع علبة ، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يشرب فيه  
الأعراب « دعد » اسم امرأة .

المعنى : يصف هذه المرأة بأنها حضرية ، رقيقة العيش ، ناعمة الحال ، فهي لا تلبس  
لباس الأعراب ، ولا تفتدى غذاءهم .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بـ « بفضل »  
جار ومجرور متعلق بتلفع ، وفضل مضاف ومترز من « مترزها » مضاف إليه ، مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، ومترز مضاف وضمير العائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد »  
فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبني للمجهول  
مجزوم بـ « وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « دعد » نائب فاعل  
تسق « في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » في اللرتين ؛ فإن هذا علم مؤنث ، وهو ثلاثي ساكن  
الوسط غير أجمي ، وقد أتى به الشاعر منوناً في الجملة الأولى ، وغير منون في الجملة  
الثانية ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثياً ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ،  
ولم يكن أجميماً ، جاز فيه الصرف وعدمه .

أيضاً : العَدْلُ ، والوزن ، والزيادة ، مثلُ تأثيرها مع العملية « عَمَرُ ، وأَحَدُ ، وسَلْمَانُ » ومثالُ تأثيرها مع الصفة « ثَلَاثٌ ، وأَحْمَرُ ، وسَكْرَانٌ » .

\*\*\*

ح - بابٌ : التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ : مَا أَفْعَلُ زَيْدًا ، وإِهْرَابُهُ : « مَا » مُبْتَدَأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ ، و « أَفْعَلٌ » فِعْلٌ مَاضٍ فَأَعْلَهُ صَمِيرٌ « مَا » وَ « زَيْدًا » مَفْعُولٌ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ « مَا » . وَأَفْعَلٌ بِهِ ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلُهُ ، وَأَصْلُهُ : أَفْعَلْ أَيْ صَارَ ذَا كَذَا ، كَأَعْدَى التَّيْمِيرِ ، أَيْ : صَارَ ذَاغُدَةً ، فَغَيَّرَ اللفظَ ، وَزِيدَتْ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللفظِ ، فَمِنْ نَمَّ آزَمَتْ هُنَا ، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى . وَإِنَّمَا يُبْنَى فِعْلًا التَّعَجُّبِ وَأَسْمُ التَّغْفِيلِ مِنْ فِعْلٍ ، ثَلَاثِي ، مُثَبَّتٍ ، مُتَّفَاوِتٍ ، تَامٌ ، مُثَبَّتٍ لِلْفَاعِلِ ، لَيْسَ أَسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلٍ .

ش - التعجب : تَفَعَّلَ مِنَ التَّعَجَّبِ ، وَلَهُ أَفْظَاءٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُبَوَّبٍ لَهَا فِي النُّحُو كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( كَيْفَ تَسْكُرُونَ بِاللهِ ) (١) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « سُبْحَانَ اللهِ إِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ سَمِيًّا وَلَا مَيْتًا » وَقَوْلِهِمْ : اللهُ دَرُّهُ فَارِسًا وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٤٥ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأُ الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

١٤٥ - لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نَسْبَةٍ إِلَى قَائِلِ مَعِينٍ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَوْلَفُ فِي مَعْدِنِ الدَّهَبِ (رَقْمٌ ١٢١) .

اللفظة : « مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ » الْأَكْنَافُ : جَمْعُ كَنْفٍ ، عَلَى مِثَالِ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ ، وَالْكَنْفُ : هُوَ الْجَانِبُ وَالنَّاحِيَةُ ، وَيُقَالُ : أَنَا فِي كَنْفِ فُلَانٍ ، إِذَا كُنْتُ تَنْزِلُ فِي جَوَارِهِ وَتَسْتَظِلُّ بِظِلِّهِ ، وَيُقَالُ : فُلَانٌ مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ ، إِذَا كَانَ مَمْدُودًا ، وَكَانَ يَسْهَلُ النُّزُولُ فِي حِمَاهِ وَالاسْتِجَارَةُ بِهِ « رَحْبُ الدَّرَاعِ » هَذِهِ كُنْيَاةٌ عَنْ سَمَةِ جُودِهِ وَكَثْرَةِ كَرَمِهِ .

الإعراب : « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ « سَيِّدًا » مَنَادِيٌّ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « مَا » اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ مُبْتَدَأٌ « أَنْتَ » خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَعْرَابِ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ « مِنْ سَيِّدٍ » تَمَيُّزٌ ، وَأَصْلُهُ مَنْصُوبٌ فَأُدْخِلَ عَلَيْهِ مِنَ الَّذِي يَكُونُ التَّمْيِيزَ عَلَى مَعْنَاهَا « مَوْطَأً » نَمَتْ

والمُبَوَّبُ له في الفحو صيغتان : « مَا أَفْمَلُ زَيْدًا ، وَأَفْعِلُ بِهِ » .  
فأما الصيغة الأولى فإ : أسم مبتدأ ، واختلاف في معناها على مذهبين :  
أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ،  
وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب ، كما قالوا في قول الشاعر :

١٤٦ — عَجَبٌ لِيْلِكَ قَضِيَّةٌ ، وَإِقَامَتِي  
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أُعْجَبُ

للنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لسيد المجرور بمن باعتبار  
لفظه ؛ فالكلمة على هذا مجرورة ، وهي منصوبة على الإعراب الأول ، وموطأ  
مضاف و «الأكناف» مضاف إليه «رحب» نعت ثان لنفس للنعوت الذي نعت بالنعوت  
السابق ، ورحب مضاف و «الذراع» مضاف إليه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أن عبارته تدل على التعجب ؛  
لأن الشاعر يتعجب من بلوغ المخاطب غاية فوق كل غاية من جهة السيادة والكرم ،  
وهذا التعبير ليس هو لليوب له في علم النحو بعنوان التعجب .

وفي البيت شاهد آخر ، وذلك في قوله «ياسيدا» وذلك أنه نكرة مقصودة ، كما  
هو واضح ؛ فكان حقه أن يبنى على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عامله معاملة  
النكرة غير المقصودة ، فنصبه منونا .

١٤٦ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله : فمنهم من نسبه لرقاة  
الباهلي ، ومنهم من نسبه إلى عمرو بن العوث بن طيء ، ومنهم من نسبه لحنى بن أحمر  
السكناني ، ونسبه سيديوه لرجل من مذحج ولم يعينه ؛ وقد استشهد بهذا البيت سيديوه  
( ج ١ ص ٦١ ) والأشموني في باب اللبتأ والخبر ( رقم ١٤٦ ) .

الإعراب : «عجب» مبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة «لتلك» جار ومجرور متعاق  
محذوف خبر المبتدأ ، أو متعلق بنفس عجب ، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ ، أو خبره محذوف ،  
أو عجب خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام على هذا : أمرى عجب ، فحذف المبتدأ «قضية»  
بالنصب حال من اسم الإشارة «وإقامتي» الواو عاطفة ، وإقامة : مبتدأ ، وإقامة مضاف وإياء  
للتكلم مضاف إليه «فيكم» جار ومجرور متعلق بإقامة «على تلك» الجار والمجرور متعلق  
بإقامة أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «القضية» بدل من تلك المجرور عملاً ■  
( ٢١ — شرح فطر الندي )

وإما لأنها في قوة الموصوفة ؛ إذ المعنى شيء عظيم حسن زيداً ، كما قالوا في « شراً أهره ذاً ناب » : إن معناه شر عظيم أهره ذاً ناب .  
والثاني : أنها تحتمل ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه ، والثاني : أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها ، والثالث : أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيداً عظيم ، أو الذي حسن زيداً شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .  
وأما « أفعل » فزعم السكوفيون أنه اسم ؛ بدليل أنه يُصغَرُ ، قالوا : « ما أحسنه » و « ما أتميلحه »<sup>(١)</sup> ، وزعم البصريون أنه فعل ماضٍ ، وهو الصحيح ؛ لأنه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوفاة ، يقال : « ما أفقرني إلى عقو الله » ، ولا يقال : « ما أفقرني » وأما التصدير فشاذ ، ووجهه أنه أشبه الأسماء محوماً بمجوده وأنه لا مصدر له ، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنٍ ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونها لا يُبنيان إلا بما استكمل شرطاً يأتي ذكرها ، وفي « أحسن » ضمير مستتر بالاتفاق مرفوعٌ على الفاعلية ، راجع إلى « ما » وهو الذي دلنا على أسميتها ؛ لأن الضمير لا يمود إلا على الأسماء .  
و « زيداً » مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماضٍ ، ومُشَبَّهٌ بالمفعول به على القول بأنه اسم .

== على ، وهذه الكلمة مجرورة على التبعية للمجرور بعلى « أجب » خبر المبتدأ الذي هو إقامة .

الشاهد فيه : ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها ، وكان ذلك مسوغاً لها ، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل ، إذ تدل على ما يدل عليه « أجب » ؛ ففي هذا البيت قوله « أجب » نكرة ، ولدلالته على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها ؛ فتكون « ما » التي في قولهم « ما أحسن زيداً » مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ ؛ لدلالته على معنى التعجب ، فافهم هذا .  
(١) من ذلك قول الشاعر :

يا ما أتميلح غزلاً لنا شدن لنا  
من هؤلئنا سكن الضال والسمر



وأما الصيغة الثانية فأفعلٌ ففعلٌ باتفاق ، لفظه لفظُ الأمر ، ومعناه التمتعُّبُ ، وهو خالٍ من الضمير ، وأصلُ قولك : « أحسنَ زيدٌ » أحسنَ زيدٌ : أى صار ذا حسن ، كما قالوا : أوزقَ الشجرُ ، وأزهرَ البستانُ ، وأمرى فلانٌ ، وأزربَ زيدٌ ، وأغدَّ البعيرُ<sup>(١)</sup> ، بمعنى صار ذا وِزْقٍ ، وذا زهرٍ ، وذا أمرٍ ، وذا مِزْبَةٍ — أى فَمَرٌ وفَاقَةٌ — وذا غُدَّةٍ<sup>(٢)</sup> ؛ فَضُنَّ معنى التعجب ، وَحُوِّتْ صيغته إلى صيغة أفعلٍ — بكسر الهمزة — فصار : أحسنَ زيدٌ ؛ فأشتمتُ صيغَ اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ؛ فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ؛ فصار : أحسنَ زيدٌ ، على صيغة أمرُ زَيْدٍ ؛ فهذه الباء تُشبهُ الباءَ في ( كَفَى بِاللَّهِ تَمِيذًا )<sup>(٣)</sup> في أنها زيدت في الفاعل ، ولما كانت مخالفاً من جهة أنها لازمة وتلك جازية الحذف ، قال سحيمٌ :

١٤٧ — عَمِيْرَةٌ وَدَعُ إِذْ تَجْمَزَتْ غَازِيَا

كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ الْمَرْءَ نَاهِيَا

(١) الغدة — بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة — طاعون يصيب الإبل فننشأ عنه ثآليل (خراج) وتقول : أغد البعير فهو مفرد ، وأغد القوم : أى أصابت إبلهم الغدة .  
(٢) من الآيتين ١٦٦ و ١٨٧ من سورة النساء ، ومن الآية ٤٥ من سورة الرعد ، ومن الآية ٩٦ من سورة الإسراء ، ومن الآية ٢٥ من سورة الفتح .

١٤٧ — هذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الزياحي ، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب ( رقم ٧٣٦ ) ، والمؤلف في أوضحة ( رقم ٣٧٩ )

اللغة : « عميرة » اسم امرأة « ودع » أمر من التوديع ، وأراد أترك مواصلتها والتودد إليها « تجمزت غازيا » أراد أعددت الغدة لانفوس في سبيل الله ، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس ، ووقع في ديوان سحيم ( ص ١٦ ) « إن تجمزت غاديا » .

لغوي : أترك مواصلة العوائق والتودد إليها إذا كنت قد عزمت على أن تقطع ما بينك وبين شواغل الدنيا ، ثم بين أن الإسلام والشيخوخة يردعان من لا يرتدع عن الفنى والضلال ، ويروى أن عمر بن الخطاب قال له : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتكَ .

الإهراب : « عميرة » مفعول به تقدم على عامله وهو ودع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ودع » فعل أمر ، وطاقه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت إن ، حرف شرط جازم مجزم فاعلين

ولا يُبْنَى فعلُ التمتعِ واسمُ التفضيلِ إلا مما استكمل تحسنةً شُرُوطِ :  
أحدهما : أن يكون فعلاً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من غير فعل ، ولهذا خُطِيءَ مَنْ بَنَاهُ  
من الجلفِ ، والحار ؛ فقال : ما أجلفهُ ، وما أحمرهُ ، وشذَّ قولهم : ما أَلَمَّهُ ،  
وهو أَلَسٌ مِنْ شِطَاظٍ<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « دَخَرَجَ ، وَأَنْطَلَقَ ،  
وَأَسْتَخْرَجَ » وعن أبي الحسن جَوَازُ بِنَائِهِ من الثلاثي الزَّيْدِ فيه ، بشرط  
حذفِ زوائده ، وعن سيبويه جوازِ بِنَائِهِ من أفعالٍ ، نحو « أَكْرَمَ ،  
وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى » .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوتَ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « مَاتَ ،  
وَوَفَّى » لأن حقيقتيهما واحدة ، وإنما يتمجب مما زاد على نظائره .

الرابع : أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو « ضَرَبَ ، وَقَتِلَ » .  
الخامس : أن لا يكون اسمُ فاعلهِ على وزن أفعالٍ ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو  
« عَمِيَ ، وَفَرَجَ » وَشِبْهِهِمَا من أفعالِ العيوبِ الظاهرة ، ولا من نحو « سَوَدَ ،  
بن نحو « كَمِيَ ، وَدَمِجَ » ونحوهما

جوابه وجزاؤه « نجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط

مبنى على الفتح للمقدر في محل جزم ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، مبنى على الفتح في محل  
رفع « غازيا » حال من الفاعل « كفي » فعل ماض « الشيب » فاعل « والإسلام » معطوف  
عليه « المرء » جار ومجرور متعلق بقوله « ناهياً » الآتي « ناهياً » حال من الشيب .

الشاهد فيه : قوله « كفي الشيب » فإن هذا الشاعر قد أتى بفاعل كفي غير مجرور  
بالباء الزائدة كالتالي في قول الله تعالى من الآية ٧٩ من سورة النساء : ( كفي بالله شهيداً )  
فدل البيت على أن الباء غير لازمة في فاعل كفي بحيث لا يجوز حذفها ، وهذا وجه  
مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعل أفعال في التمتع في نحو قولك « أجمل بالمتهد » فإن  
هذه الباء لا يجوز سقوطها من الكلام أصلاً .

(١) شطاط - بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضبة ، يضرب به المثل في الصوصية  
فيقال : ألس من شطاط ، وأسرق من شطاط ( انظر مجمع الأمثال ١٨٦٨ و ٣٧٤٥ -  
٣٧٤٧ بتحقيقنا )

من أفعال الحُلِّي، التي الوصفُ منها على وزن أفعلَ ؛ لأنهم قالوا من ذلك: « هو أنعى ، وأعرَجُ ، وأسودُّ ، وأحمرُّ ، وألئى ، وأذعجُ » .

\*\*\*

ص - بابُ : الوَقْفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ « رَحْمَةٍ بِالْمَاءِ ، وَكَلَى نَحْوِ مُسْلِمَاتٍ » بِالتَّاءِ .

ش - إذا وَقِفَ على ما فيه تاء التانيث ؛ فإن كانت ساكنة لم تنير ، نحو « قَامَتْ » و « قَمَدَتْ » وإن كانت متحركة : فأما إن تكون السكامة جمماً بالألف والتاء ، أولاً ؛ فإن لم تكن كذلك فالأفصحُ الوقْفُ بإبدالها هاء ، تقول : « هَذِهِ رَحْمَةٌ » و « هَذِهِ شَجَرَةٌ » وبعضُ يقف بالتاء ، وقد وقف بعضُ السبعة في قوله تعالى : ( إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ )<sup>(١)</sup> ، و ( وَإِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ )<sup>(٢)</sup> بالتاء ، وسُمِعَ بعضهم يقول : يَا أَهْلَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ ! فقال بعضُ مَنْ سَمِعَهُ : وَاللَّهِ مَا أَحْفَظُ مِنْهَا آيَةً ، وقال الشاعر :

١٤٨ - وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتِ

مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَت

كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفُلُصَمَتِ

وَكَادَتْ الْخُرَّةُ أَنْ تُذْهِى أُمَّتِ

(١) من الآية ٦٦ من سورة الاعراف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة المدخان .

١٤٨ - هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة ، أبي النجم ، العجلي ، وقد أنشده

للؤلؤف في أوضحه ( رقم ٥٥٤ ) .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى الله ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ، وكفى مضاف ، و « مسلمات » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة ، وإنما سكن لأجل الوقف « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى « ما » مصدرية « وبعدها » معطوف على سابقة « وبعدهم » كذلك « كانت » كان : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث « نفوس » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونفوس مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، وعند مضاف و « الفلصمت » مضاف إليه ، وما

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصحُّ الوَقْفُ بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء ،  
وسمَّحَ من كلامهم : « كَيْفَ الإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ ؟ » وقالوا : « دَفَنُ الْبَيْتَةِ  
مِنَ الْمَكْرُمَاتِ » وقد نَبَّهْتُ على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء ، و « مسلمات »  
بالحاء بقولى بمدُّ : « وَقَدْ يُفْسَدُ فِيهِنَّ » .

\*\*\*

ص - وَطَى نَحْوِ « قَاضٍ » رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، وَنَحْوِ « الْقَاضِي »  
فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ .

ش - إِذَا وَقَفْتَ عَلَى الْمَقْوَسِ - وَهُوَ الْأَمُّ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورَةٌ  
مَا قَبْلَهَا - فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا ، أَوْ لَا .

فإن كان مُنَوَّنًا فالأفصحُّ الوَقْفُ عليه رَفَعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ ، تقول : هذا  
قَاضٍ ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير  
على ( هاد ) و ( وال ) و ( واق ) من قوله تعالى : ( وَإِسْكَالٌ قَوْمٍ هَادِي )<sup>(١)</sup> ،  
( وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي )<sup>(٢)</sup> ، ( وَمَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَّاقِي )<sup>(٣)</sup> .

وإن كان غير مُنَوَّنٍ فالأفصحُّ الوَقْفُ عليه رَفَعًا وَجَرًّا بِالْإِثْبَاتِ ، كقولك : هذا  
القاضي ، ومررت بالقاضي ، ويجوز الوَقْفُ عليه بِالْحَذْفِ ، وبذلك وقف الجمهور على  
( المتعالم ) و ( التلاق ) في قوله تعالى : ( وَهُوَ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِمُ )<sup>(٤)</sup> ( أَلَيْسَ نَذِيرٌ يَوْمَ

المصدرية مع كان ومعمولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه : أى من بعد  
كون نفوس القوم عند الغلصمة .

الشاهد فيه : قوله « مسلت » وقوله « مت » وقوله « الغلصمت » وقوله « أمت » أما  
الأول فأصله مسلة - بفتح الميم - فقلب هاء التانيث تاء في الوقف ، ومثله الغلصمة  
وأمة ، وأما قوله « مت » فأصله « ما » فقلب الألف هاء ثم قلب هذه الهاء تاء ،  
تشبيها لها بهاء التانيث .

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد (٢) من الآية ١١ من سورة الرعد

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الرعد (٤) من الآية ٩ من سورة الرعد

الذَّلَاقِ»<sup>(١)</sup>، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفضح .

\*\*\*

ص — وَتَذُ يُنْكَسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير<sup>(٢)</sup> راجع إلى قلب تاء «رحمة» هاء، وإثبات تاء «مُسَلِّمَات» وحذف ياء «قَاضٍ» وإثبات ياء «القَاضِي» أي: وقد يُوقَفُ على «رحمة» بالتاء، وعلى «مُسَلِّمَات» بالهاء، وعلى «قَاضٍ» بالياء، وعلى «القَاضِي» بالحذف .

\*\*\*

ص — وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءُ .

ش — إذا كان المنقوص منصوباً وجب في الوقف إثبات يائه؛ فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف، كقوله تعالى: ( رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا )<sup>(٣)</sup>، وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى: ( كَلِمًا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي )<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

ص — وَيُوقَفُ عَلَى « إِذَا » وَنَحْوِ ( لَنَسْفَعًا ) و « رَأَيْتُ زَيْدًا » بِالْأَلْفِ .

ش — يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاث مسائل:

إحداها: « إذا » هذا هو الصحيح، وجرّم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يُوقَفُ عليها بالنون، وبقي على ذلك أنها تسكتب بالنون، وليس كما ذكّر، ولا تختلف القراء في الوقف على نحو: ( وَأَن تَفْلِحُوا إِذَا أَبَدَأَ )<sup>(٥)</sup> أنه بالألف .

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتح، كقوله تعالى: ( لَنَسْفَعًا )<sup>(٦)</sup>،

( وَلَيَكُونًا )<sup>(٧)</sup> وقف الجميع عليهما بالألف، قال الشاعر:

- (١) من الآية ١٥ من سورة (المؤمن) (٢) يريد الضمير الذي في قوله «فهن»  
 (٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران (٤) من الآية ٢٦ من سورة القيامة  
 (٥) من الآية ٢٠ من سورة الكهف (٦) من الآية ١٥ من سورة العلق  
 (٧) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

١٤٩ — وَإِبْرَئِيلَ وَالْمِيثَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ ، وَاللَّهُ فَاعْبُدَا  
أصله « أَعْبُدَنَّ » .

الثالثة : تَفْوِينُ الْأَسْمِ الْمَدْحُوبِ ، نحو «رَأَيْتُ زَيْدًا» هذا وَقَفَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ  
بِالْأَفِّ ، لِإِرْبَعَةِ فإِنَّهُمْ وَقَفُوا عَلَى نَحْوِ «رَأَيْتُ زَيْدًا» بِالْحَذْفِ ، قَالَ شَاعِرُهُمْ :  
١٥٠ — أَلَا حَبِذَا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَامًا كَدَانِفِ



١٤٩ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هياها لكي يمدح  
بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدم عليه بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قريش أن يصل  
إليه ، وأغرته بالمال ، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في أوضحه ( رقم ٤٧٦ ) .  
الإعراب : « إِيَّاكَ » إِيَا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، والكاف حرف خطاب  
«والميثات» معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث  
سالم «لَا» ناهية « تقربها » تقرب : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة  
مفعول به «وَالَا» الواو عاطفة ، لا : ناهية « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ،  
وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لتخلص من التقاء الساكنين « الشيطان »  
مفعول به لتعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « وَاللَّهُ » الواو عاطفة ، الله : منصوب على  
التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
الخفيفة المنقلبة ألما للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون المنقلبة  
ألما لأجل الوقف حرف لا محل له من الإعراب .  
الشاهد فيه : قوله «اعبدا» فإن أصله «اعبدن» بنون التوكيد الخفيفة ؛ فلما أراد  
الوقف قلب هذا النون ألفا

١٥٠ — لم أوقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

الفة «حبيذا» كلمة تقال عند إرادة المدح ، وأصلها مركبة من «حب» الذي هو  
فعل ماض ، «وذا» الذي هو اسم إشارة ، وقد اختلف النحاة فيها بمد التركيب ؛ فقيل : هي  
الآن كلنان ، وقيل : هي كلمة واحدة ، والذين قالوا إنها كلمة واحدة اختلفوا : فمنهم من  
قال : هي فعل تغليا لصدورها ، ومنهم من قال : هي اسم تغليا لجزها ، فأما الذين قالوا

ص - كَأَيُّ كَتَبِينَ .

ش - لما ذكَّرتُ الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رثيمها في الخط استطراداً ؛ فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تُصَوَّرُ ألفاً على حسب الوقف ، وعن السكوفيين أن نون التوكيد تُصَوَّرُ نوناً ، وعن الفراء أن « إذا » إذا كانت ناصبةً كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ؛ فَرَقًا بينها وبين « إذا » الشرطية والفُجائية ، وقد تلخص [ أن ] في كتابة « إذا » ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقاً ، والنون مطلقاً ، والتفصيل .

\* \* \*

هي كلمتان فقد جعلوها فعلاً وفاعلاً على ما سنعرب عليه البيت ، وأما الذين قالوا هي فعل فقد جعلوا الاسم المرفوع بعدها فاعلاً ، وأما الذين قالوا هي اسم فقد جعلوه مبتدأً والاسم المرفوع بعده خبراً ، وكأنه قد قيل : الممدوح - أو المحبوب - غنم « هاتماً » اسم فاعل فمسه قولك : هام فلان على وجهه يهيم ، إذا كان لا يدري أين يتوجه « دنف » صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض ، وفعله من باب فرح يفرح .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام وينبه به المخاطب ، إذا كان ما بعده من الكلام مما يستدعى الاهتمام ولو ادعاء ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حبذا » حب : فعل ماضٍ دال على المدح ، ذا : فاعل حب ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « غنم » مبتدأ مؤخر « وحسن » معطوف على غنم ، وحسن مضاف وحديث من « حديثها » مضاف إليه ، وحديث مضاف وضمير العائبة العائد إلى غنم مضاف إليه « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « تركت » ترك : فعل ماضٍ ، والناء هلامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى غنم « قلبي » : قلب : مفعول به اترك ، وقلب مضاف وياء التسلّم مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بقوله هاتماً الآن « هاتماً » حال من قلبي منصوب بالفتحة الظاهرة « دنف » صفة لهاتماً ، أو حال ثانية من قلبي ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها سكون الوقف . الشاهد فيه : قوله « دنف » فإن موضع هذه الكلمة نصب ؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب ، على ما قررناه في الإعراب ، واسكن الشاعر وقف عليها بالسكون ، وهذه لغة ربيعة ، وليست لغة جمهرة العرب ، وإنما يقف جمهور العرب على المنصوب المنون بالألف .

ص — وَتُسَكَّبُ الْأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ « قَالُوا » دُونَ الْأَصْلِيَّةِ  
 كـ « زَيْدٌ يَدْعُو » وَتُرْتَمِّمُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ ، كـ اسْتَدْعَى وَالْمَصْطَفَى ،  
 أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ كَرَمَى وَالْفَتَى ، وَالْأَلِفُ فِي غَيْرِهِ كَقَفَا وَالْمَصَا ، وَيُنْكَشِفُ  
 أَمْرُ أَلِفِ الْفِعْلِ بِالْقَاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ ، وَالاسْمُ بِالثَّنُونِ كَمَهْوَبِ بْنِ  
 وَفَتَمِيْنِ .

ش — لما ذكرتُ هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردتُ بذكر  
 مسائلتين صممتين من مسائلها :

إحداها : أنهم فرّقوا بين الواو في قولك « زَيْدٌ يَدْعُو » وبينها في قولك :  
 « الْقَوْمُ لَمْ يَدْعُوا » فزادوا ألفاً بعد واو الجماعة ، وجردوا الأَصْلِيَّةَ مِنَ الْأَلِفِ ؛  
 فَصَدَّأً لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يُصَوِّرُ أَلْفًا ، ومنها ما يُصَوِّرُ يَاءً .

وضابطُ ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقابلة عن ياء ؛  
 صُوِّرَتْ يَاءً ، مثالُ ذلك في النوع الأول « اسْتَدْعَى ، وَالْمَصْطَفَى » وفي النوع الثاني  
 « رَمَى ، وَهَدَى ، وَالْفَتَى ، وَالْمُهْدَى » وإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً مَنقَابَةً عَنِ وَاوِ صُوِّرَتْ  
 أَلْفًا ، وَذَلِكَ نَحْوُ « دَعَا ، وَخَفَا ، وَالْمَصَا ، وَالْقَفَا » .

ولما ذكرتُ ذلك احتججتُ إلى ذكر قانونٍ يُمَيِّزُ بِهِ ذَوَاتُ الْوَاوِ مِنْ  
 ذَوَاتِ الْيَاءِ .

فذكرتُ أنه إذا أشكل أمرُ الفعل وصحته بقاء المتكلم أو المخاطب ؛ فهمما  
 ظهر فهو أصله ؛ ألا ترى أنك تقول في « رَمَى ، وَهَدَى » : رَمَيْتُ ، وَهَدَيْتُ ،  
 وَفِي « دَعَا ، وَخَفَا » : دَعَوْتُ ، وَخَفَوْتُ .

وإذا أشكل أمرُ الاسم نظرتُ إلى تثنيته ، فهمما ظهر فيها فهو أصله ، ألا ترى  
 أنك تقول في « الْفَتَى ، وَالْمُهْدَى » : الْفَتَيَانِ ، وَالْمُهْدِيَانِ ؛ وَفِي « الْمَصَا ، وَالْقَفَا » :  
 الْمَهْوَبَانِ ، وَالْقَفَوَانِ ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :  
 وَتَثْنِيَّةَ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا ، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَهْلًا



قال الحريري رحمه الله تعالى :

إِذَا الْفِعْلُ يَوْمًا غَمٌّ عَنْكَ هَجَاؤُهُ فَالْحَقُّ بِهِ تَاءَ الْخَطَّابِ وَلَا تَفِيفٌ  
فَإِنْ تَرَهُ بِالْيَاءِ يَوْمًا كَقَبْتَهُ بِيَاءٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ يُسَكَّنُ بِالْألفِ

• • •

ص - فصل : همزة اسم - بكسرٍ وضمٍّ ، وأست ، وأبن ، وأبنت ، وأبنة  
وأمرى ، وأمرأة ، وتثنيتهن ، وأثنين ، وأثنتين ، والعلام ، وأبمن الله - في  
القسم - بفتحهما أو بكسرٍ في أبمن - همزة وصل ، أى : تثبت أبوداه  
وتُحذفُ وصلًا ، وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرفٍ كاستخرج  
وأمره ، ومصدره ، وأمر الثلاثي ، كقتل ، وأغز ، وأغزى ، بصمهن ،  
وأضرب وأمشوا وأذهب بكسر كالتبواقي .

ش - هذا الفصل في ذكر همزات الوصل - وهى : التى تثبت في الابتداء ،  
وتُحذفُ في الوصل - والكلام فيها في فصلين :

الأول : في ضبط مواقعها ؛ فنقول :

قد استقر أن الكلمة إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين :

أحدهما : أسماء غير مصادر ، وهى عشرة محفوظة : أسم ، وأست ، وابن ،  
وأبنة ، وأبنت ، وأمرؤ ، وأمرأة ، وأثنان ، وأثنتان ، وأبنان ، وأبنان ، وأمرآن ،  
وأمرأتان ، قال الله تعالى : ( فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ )<sup>(١)</sup> .

بخلاف الجمع فإن همزاته همزات قطع ، قال الله تعالى : ( إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ  
سَمِيَّتُهُمْ هَا )<sup>(٢)</sup> ( فَقُلْ تَمَّالُوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ )<sup>(٣)</sup> .

النوع الثانى : أسماء هى مصادر ، وهى مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق ،  
والاقتداء<sup>(٤)</sup> والسداسية ، كالاستخراج .

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٦٣ من سورة النجم .

(٣) من الآية ٦١ من سورة آل عمران (٤) فى نسخة «الانقذار» وكلتاها صواب

وأما الفعل : فإن كان مضارعاً فهمزته همزات قطع ، نحو : أعود الله ، أستغفر الله ، وأتخذ الله ، وإن كان ماضياً فإن كان ثلاثياً أو رباعياً فهمزته همزات قطع ، فالثلاثي نحو «أخذ ، وأكل » والرباعي نحو «أخرج ، وأعطى » وإن كان خماسياً أو سداسياً ، فهمزته همزات وصل ، نحو «انطلق ، واستخرج » وأما الأمر : فإن كان من الرباعي فهمزته همزات قطع ، كقولك « يا زيد أكرم عمراً » ، و « يا فلان أجب فلاناً »<sup>(١)</sup> .

وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك « الفلام » ، والفرس » وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج ماملة الوصل تخفيفاً لسكثرة الاستعمال ، كما حذفت الهمزة من « خير » و « شر » في الحالين للتخفيف وبقية الحروف همزتها همزات قطع ، نحو « أم ، وأو ، وأن » .

الفصل الثاني : في حركة همزة الوصل .

اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر ، وبالضم في لغة ضعيفة ، وهو « اسم » وقد أشرت إلى ذلك بقولي : « همزة اسم بكسر أو ضم » ومنها ما يحرك بالفتح خاصة ، وهي همزة لام التعريف ، ومنها ما يحرك بالفتح في الأفتح وبالكسر في لغة ضعيفة ، وهو « إيمان » المستعمل في القسم في قولهم : « إيمان الله لأفعلن » وهو اسم مفرد مشتق من الإيمان ، وهو البركة ، لا جمع إيمان خلاقاً للفراء ، وقد أشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي « بفتحها أو بكسر همزة إيمان » ومنها ما يحرك بالضم فقط ، وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثة ضمّاً متأصلاً نحو « اقتل ، واكتب ، وادخل » ودخل تحت قولنا « متأصلاً » نحو قولك المرأة « اغزى ياهند » لأن أصله « اغزوى » - بضم الزاى

(١) إنما مثل المؤلف بهذين المثالين ليدل على أن المدار على أن يكون أصله رباعياً ، سواء أسلم من الحذف عند بناء الأمر كالثال الأول ، أم حذف منه حرف عند بناء الأمر كالثال الثاني .

وكسر الواو - فأسكنت الواو للاستئصال ، ثم حذفته ، ثم كسرت الزاي لتناسب الياء ، وقد أثرت إلى هذا بالتمثيل بأغزى ، ومَثَلْتُ قبلها بأغزُ ؛ لأنه على أن الأصل « اغزُوي » - بالضم - بدليل وجوده إذا لم توجد ياء الخطاب ، وخرج عنه نحو قولك « أمشوا » فإنه يبتدأ بالكسر ؛ لأن أصله « أمشيوا » بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستئصال ، ثم حذفته لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو ، وَلَقَسَمَ من القلب ياء ، ولهذا مثلت به في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب ؛ لالتصبيه على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يقوم أنهم إذا ضموا في مثل اكتب ، وكسروا في مثل أضرب ؛ فينبغي أن يفتحوا في مثل أذهب ؛ ليكونوا قد راعوا بمركة الهمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف ، ومنها ما يكسر لا غير - وهو الباقي - وذلك أصلُ الباب .

\*\*\*

وهذا آخر ما أردنا إملأه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مُهَذَّبَ المبانى ، مشيد المغانى ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تفرَّه به عين الودود ، وَتَكَمَدُ به نَفْسُ الجاهلِ الحسود :

إِن يَحْسُدُونِي فإِنِّي غَيْرُ لَائِمِهِمْ  
 قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الْفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا  
 فَدَامَ لِي وَلَهُمْ مَا بِي وَمَا بِهِمْ  
 وَمَاتَ أَكْثَرُنَا غَيْظًا بِمَا يَحْسُدُ  
 أَنَا الَّذِي يَحْسُدُونِي فِي سُدُورِهِمْ  
 لَا أَرْتَقِي حَسَدًا مِنْهَا وَلَا أَرِدُ<sup>(١)</sup>

(١) في قول الشاعر « يحسدوني » من هذا البيت مقال ؛ فإنه فعل مضارع اتصلت به واو =

## شرح قطر الندى : لابن هشام

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفًا ، وعلى الذنوع به  
موقوفًا ؛ وأن يكفيننا شرَّ الحساد ؛ ولا يفضحنا يوم القماد ا بمتُّه وكرمه ؛ إنه  
الكريم القواب ، والرؤوف الرحيم الوهاب .

\*\*\*

الجماعة ، فهو من الأفعال الخمسة التي ترفع بثبوت النون ، وقد اتصلت به ياء المتكلم ،  
والفعل إذا اتصلت بياء المتكلم لزم قبلها نون الوقاية ؛ فكان ينبغي أن يقول « أنا  
الذى يجدونى » بنونين ؛ إحداهما نون الرفع ، وثانيتها نون الوقاية ، كما فى قوله تعالى :  
( لم تؤذونى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم ) وكما فى قوله سبحانه ( أتهدانى أن  
أخرج ) هذا هو الأصل .

ها : إثبات النونين من غير إدغام كالآيتين  
فى قوله تعالى : ( أغير الله تأمرؤنى أعبد )  
، والعلماء يختلفون فى المحذوفة منهما : أهم نون  
رجح أن المحذوفة نون الرفع ؛ لأن نون الوقاية آتى  
الفعل من الكسرة التى لا تدخله ، والمآتى به لترض  
حذفت نون الرفع للضرورة - من غير الاتصال بياء

للتكلم - فى نحو قول الشاعر :

أبيتُ أسرى وتببتي تذليكى شمرِكِ بالمنبرِ والمنكِ الذكى

فإن الأصل : أبيت أسرى وبببتين تذليكين شمرِك - الخ

ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو مما ينصب إلى امرئ القيس ، وينسب لسكيب

ربيعه ، وينسب لغيرها :

يا لك من مُتَرَوِّ بِمَمَرٍ خَلَّأَكَ الْجَوْهُ فَيَبِيضِي وَأَضْمِرِي

وَنَقَرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُقَرِّي قَدَّرُفِعَ النَّخْهُ فَمَاذَا تَحْذَرِي

أصله « فإذا تحذرين » حذفت نون الرفع حين اضطر .

ونظيره قول أبي حية العجوى :

أبألموتِ الذى لا بدُّ أنى مُلأق - لا أبأبك - تخوفيني ؟

أصله « تخوفيني » حذفت نون الرفع حين اضطر ، ولذلك نظائر كثيرة لا تنحصر .

قال أبو رجاء : محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن الشيخ إبراهيم ،  
رحمهم الله تعالى ، ورضى عنهم ، وجعلهم عنده مع النبيين والصالحين  
والشهداء !!

قد تم - بحمد الله تعالى ، وحسن توفيقه - مراجعة هذا الكتاب ، والكتابة  
عليه ، وحسن تنسيقه ، في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من  
عام ١٣٥٥ من الهجرة ( الموافق ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦ الميلادية ) .  
وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ، وأن يجعله مقصوداً به  
ووجهه الكريم ؛ ليكون لي حُجَّةً يوم الدين ، آمين .



## فهارس

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام

١ — فهرس الموضوعات .

٢ — فهرس الشواهد .

الموضوع	ص	للموضوع	ص
«إذما» حرف شرط عند سيويوه ،	٢٧	كلتا ابن خلدون عن ابن هشام	٣
وطرف عند المبرد وجماعة		خطبة صاحب سيل المدى	٤
«مهما» اسم شرط عند الجمهور ،	٣٧	ترجمة ابن هشام	٦
وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف		خطبة للمؤلف ابن هشام	١٠
«ما» المصدرية ، ومعنى مصدريتها	٤١	تعريف الكلمة	١١
ذهب سيويوه إلى أنها حرف ، وزعم	٤٢	بيان ما تطلق عليه الكلمة لغة	١١
الأخفش وابن السراج أنها اسم		انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف	١٢
رد «لما» في العربية لثلاثة معان	٤٢	علامات الاسم	١٢
«لما» الرابطة لوجود شيء بوجود	٤٣	انقسام الاسم إلى معرب وغيره	١٣
غيره حرف هند سيويوه ، وطرف عند		اختلاف العرب في باب «حذام»	١٤
الفارسي وجماعة		اختلاف العرب في كلمة «أس»	١٥
جميع الحروف مبنية	٤٣	مراد آ بها اليوم القدي قبل يومك	
صور اتلاف الكلام ست ، ولكل	٤٤	للبنى على الفتح مثل أحد عشر وأخواته	١٩
صورة أنواع		لقبل وبعد ونحوها أربع حالات	١٩
تعريف الإعراب ، وبيان أنواعه ،	٤٥	للبنى على السكون مثل كم ومن	٢٦
وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل ،		الفعل ثلاثة أقسام ، وعلامة كل قسم	٢٦
وما يختص به كل واحد منهما ،		علامة الفعل للماضي ، وحكمه	٢٧
وبيان العلامات الأصول والفروع		نعم ويثنى فعلان ، خلافا للكوفيين	٢٧
الباب الأول مما خرج عن الأصل :	٤٦	ليس فعل ، خلافا للفارسي	٢٨
الأسماء الستة ، وبيان إعرابها		عنى فعل ، خلافا للكوفيين	٢٨
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف	٤٦	علامة فعل الأمر ، وحكمه	٣٠
الأفصح استعمال «الهن» منقوصاً	٤٧	هلم : اسم فعل في لغة الحجازيين ،	٣١
بمخفف لانه كقند		وفعل أمر في لغة بني تميم	
البابان الثاني والثالث : المثني ،	٤٨	هات وتعال : فعلا أمر ، خلافا	٣١
وجمع المذكر السالم		لبعض التعويين	
بيان إعراب المثني ، وبيان ما يلحق	٤٨	علامة الفعل المضارع	٣٣
به بشرط ، ومن غير شرط		حكم الفعل المضارع	٣٤
بيان إعراب جمع المذكر السالم ،	٤٩	بتأوه على السكون ومواضعه	٣٥
وبيان ما يلحق به		بتأوه على الفتح ومواضعه	٣٥
الباب الرابع : الجمع بالألف والتاء	٥٠	إعرابه	٣٦
الرائدين ، وما ألحقه		علامة الحرف	٣٦



ص	الموضوع	ص	الموضوع
٦٦	لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الإظهار، ووجوب الإضمار، وجواز الأمرين	٥٠	بيان إعراب هذا الجمع، مع بيان ما يلحق به
٦٧	الإضمار الواجب في أربع مسائل	٥١	الباب الخامس: مالا يتصرف
٦٨	المسألة الأولى: بعد «حق»	٥٢	تعريف الاسم الذي لا يتصرف
٦٨	النصب بعد حق بأن الضمرة، لا يحق نفسها	٥٢	حكم الاسم الذي لا يتصرف
٦٨	رفع الفعل بعد حق ثلاثة شروط	٥٢	شرط جره بالفتحة الأيضا، أو يقترن بأل
٦٨	المسألة الثانية: بعد «أو» التي بمعنى إلى أو إلا	٥٤	الباب السادس: الأفعال الخمسة
٧١	المسألة الثالثة: بعد فاء السببية في جواب نفي أو طلب	٥٥	حكم هذه الأفعال
٧٦	المسألة الرابعة: بعد واو المعية، في جواب نفي أو طلب أيضا	٥٥	الباب السابع: الفعل المضارع
٧٩	جواز الفعل المضارع على ضربين: ما يجزم فعلا واحداً، وما يجزم فعلين	٥٥	المعتل الآخر
٧٩	الذي يجزم فعلا واحداً خمسة أشياء	٥٥	علامة الإعراب ظاهرة أو مقدرة
—	الأول: الطلب، أمراً، أو نهياً	٥٦	الذي يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع
٨٣	الثاني: «لم»	٥٦	الأول: المقصور
٨٣	الثالث: «لما» أختها	٥٦	الثاني: المضاف إلى ياء المتكلم
٨٤	الرابع: اللام الطلية	٥٦	الثالث: المنقوص
—	الخامس: «لا» الطلية	٥٦	الرابع: الفعل المعتل بالألف
٨٥	ما يجزم فعلين إحدى عشرة أداة	٥٦	الخامس: الفعل المعتل بالواو أو الياء
٩٢	إذا لم يصلح الجواب لأن يقع شرطاً	٥٧	رفع الفعل المضارع، والخلاف في رافعه
—	وجب قرنه بالفاء	٥٧	نواصب المضارع
٩٣	النكرة والمعرفة	٥٧	الكلام على «لن»
—	تعريف النكرة	٥٨	النائب الثاني «كي» المصدرية
٩٤	أقسام المعرفة ستة	٥٨	النائب الثالث «إذن»
—	الأول: الضمير، وانضمامه إلى مستقر وبارز	٥٩	شروط النصب بإذن ثلاثة
		٦٠	النائب الرابع «أن» المصدرية
		٦٢	ظاهرة أو مقدرة
		٦٢	لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات
		٦٤	إضمار «أن» إما جائز، وإما واجب
		٦٤	الإضمار الجائز في مسائل

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١١٢	«أل» على ثلاثة أنواع : عهدية ، وجنسية ، واستغراقية	٩٥	المستتر إما واجب الاستتار ، وإما جائز الاستتار
١١٤	«أم» في لغة حمير كأل عند باقي العرب	٩٦	البارز متصل أو منفصل ، والمنفصل مرفوع الموضع أو منصوبه
١١٦	السادس من المعارف : للمضاف إلى واحد من الخمسة	٩٧	لا يؤتى بالمنفصل متى أمكن المتصل ، إلا في مسألتين
١١٧	المبتدأ والخبر ، تعريف كل منهما ، وحكمهما	٩٨	الثاني من المعارف : العلم ، تعريفه ، وانقسامه إلى شخصي وجنسي
١١٨	الابتداء بالنسكرة محتاج إلى مسوغ	٩٩	ينقسم العلم إلى مفرد ومركب ، وأنواع المركب ثلاثة
١١٩	إذا وقع الخبر جملة احتاج إلى رابط من أربعة ، ما لم تكن نفس المبتدأ في المعنى	١٠٠	ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب
١٢٠	إذا وقع الخبر ظرفاً فهو متعلق باسم أو فعل	١٠١	حكم اجتماع هذه الأنواع أو بعضها في الكلام
١٢١	لا يخبر بالزمان عن الذات	١٠٢	الثالث من المعارف : اسم الإشارة ، ألفاظ الإشارة ، ومواضعها
١٢٤	يعنى عن الخبر فاعل الوصف للمعتمد أو نائب فاعله	١٠٣	المشار إليه قريب أو بعيد
١٢٥	تعدد الخبر لمبتدأ واحد	١٠٤	الرابع من المعارف : الاسم الموصول
١٢٦	تقدم الخبر على المبتدأ إما جائز وإما واجب	١٠٥	الموصول خاص أو مشترك ، وألفاظ كل من النوعين
١٢٧	حذف المبتدأ أو الخبر جائز لدليل	١٠٦	متى تكون «أل» موصولة ؟ متى تكون «ذو» موصولة ؟ متى تكون «ذا» موصولة ؟
١٢٩	يجب حذف الخبر في أربع مسائل	١٠٧	صلة الموصول جملة أو شبه جملة ، وشروط الجملة
١٣٢	النواسخ للمبتدأ والخبر ثلاثة أنواع	١٠٨	حذف العائد ، ومواضعه
١٣٣	كان وأخواتها	١١١	أنواع شبه الجملة ، وشرط كل نوع
١٣٤	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام	١١٢	الخامس من المعارف : ذو الأداة
١٣٥	قد يتوسط خبرها	١١٣	الخلاف في الأداة ، أمي «أل» أم اللام وحدها ؟
١٣٦	وقد يتقدم خبرها إلا مع دام وليس		
١٣٧	يرد بمعنى صار خمسة أفعال منها		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٦	يأتى ما عدا ليس وزال وفقى تماماً	١٦٨	العطف على اسم « لا » مع تكرارها، وبدونه
١٣٨	ترد كان ناقصة، وتامة، وزائدة وشروط زيادتها	١٦٩	نعت اسم لا
—	يجوز حذف نون كاث بخمسة شروط	١٧٠	« ظن » وأخواتها، عدد هذه الأنفال، والاستشهاد لكل منها
١٣٩	يجوز حذفها وحدها أو مع اسمها	١٧٣	الإلغاء، والتعليق، ومعنى كل منهما، وبيان الفرق بينهما
١٤٢	« ما » النافية تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز بشروط	١٨٠	الفاعل، تعريفه
١٤٤	« لا » العافية تعمل عمل ليس في الشعر بشروط	١٨٢	أحكام الفاعل
١٤٧	« لات » النافية تعمل عمل ليس بشروط	١٨٢	لا يتقدم على عامله
١٤٧	« إن » وأخواتها، معنى هذه الحروف	١٨٢	لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع
١٤٩	إذا اتصلت بإحداهما « ما » الحرفية بطل عملها إلا « ليت »	١٨٢	إن كان الفاعل مؤنثاً أنثى الفعل
١٥٣	إذا خففت « إن » المكسورة جاز إعمالها	١٨٣	يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع
—	إذا خففت « لكن » أهملت	١٨٤	الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وقد يتأخر عن المفعول: جواز آ، أو وجوباً
١٥٣	إذا خففت « أن » المفتوحة عملت وجوباً، ووجب في اسمها وخبرها أربعة أمور	١٨٤	قد يجب تقديم المفعول على الفاعل وقد يجب تأخيره عنه
١٥٧	إذا خففت « كأن » عملت، وقد يذكر اسمها، ويجب إن كان خبرها فعلاً أن يفصل بينها وبينه بلم أو قد	١٨٦	قد يجب تقديم المفعول على الفعل
١٦١	لا يتوسط خبر هذه الحروف إلا أن يكون ظرفاً	١٨٦	فاعل نعم وبئس
١٦٣	تسكسرهزة « إن » في مواضع	١٨٧	نائب الفاعل
١٦٤	يجوز دخول اللام على خبر إن، أو اسمها أو معمول خبرها، أو ضمير الفصل	١٨٧	بعض أسباب حذف الفاعل
١٦٦	« لا » النافية للجنس، وشروط عملها	١٨٩	ينوب عن الفاعل واحد من أربعة أشياء
		١٨٩	شروط نيابة الظرف أو المصدر
		١٩٠	تغيير صورة الفعل إذا أسند للنائب عن الفاعل
		١٩٢	الاعتغال
		١٩٢	ضابطه
		١٩٣	يجوز في الاسم المتقدم الرفع والنصب
		١٩٣	يرجع نصبه في مسائل
		٩٥	يجب نصبه إن تقدمته أداة تخصها على

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
٢١٨ لام الاحتفات به مفتوحة ، إلا أن يعطف بدون يا	٢٠٠	١٩٦ يجب رفعه إذا تقدمته أداة تخص الاسم	١٩٦ قد يستوى رفعه ونصبه، وضابط ذلك
٢٢٣ للتستقات به استمهالان آخران	٢٢٤	١٩٦ يترجح رفعه فيما لم يذكر في أحد الاحوال السابقة	١٩٧ التنازع
٢٢٤ الندبة : معنى المندوب	٢٢٤	١٩٧ لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا	١٩٨ ضابطه، وأمثله
٢٢٤ لا يستعمل في الندبة إلا يا أو وا	٢٢٤	١٩٨ إن أعملت العامل الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاجه	١٩٨ إن أعملت الثاني أضمرت في
٢٢٤ حكم المندوب	٢٢٤	١٩٩ الأول للرفع . دون سواء	١٩٩ إن أعملت الثاني أضمرت في
٢٢٤ المفعول المطلق : معناه ، وأمثله	٢٢٥	١٩٩ قد توجد صورة التنازع ولا يكون منه ، محافظة على المعنى	٢٠٠ للمفعول ، وأنواعه
٢٢٥ ما ينوب عن المصدر في كونه مفعولا مطلقا	٢٢٦	٢٠٢ نصب للنادى في ثلاثة أنواع	٢٠٤ إذا كان علما مفردا بنى على ما يرفع به
٢٢٦ المفعول له	٢٢٦	٢٠٤ للنادى المضاف لياء التنكيم	٢٠٦ حكم « أب » و « أم » في النداء
٢٢٦ تعريفه ، وشروطه	٢٢٧	٢٠٦ إذا كانا مضافين إلى الياء	٢٠٧ حكم النادى المضاف إلى مضاف إلى الياء
٢٢٧ إذا فقد شرطا وجب جره بحرف التعليل	٢٢٩	٢٠٩ أحكام تابع النادى	٢١٣ حكم النادى المفرد إذا تكرره مضافا
٢٢٩ المفعول فيه	٢٢٩	٢١٣ لترخيم : معناه، شروطه	٢١٤ يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف، ويجوز ألا يقطع النظر عنه
٢٢٩ تعريفه	٢٣٠	٢١٥ المحذوف لترخيم إما حرف، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها	٢١٨ المستغاث به : معناه
٢٣٠ جميع أسماء الزمان تقبل النصب ، ولا يقبله إلا المهم من أسماء المكان	٢٣١		
٢٣١ المفعول معه	٢٣٢		
٢٣٢ للاسم الواقع بعد الواو ثلاث حالات	٢٣٤		
٢٣٤ الحال : تعريفه	٢٣٥		
٢٣٥ شرط الحال التنكير	٢٣٦		
٢٣٦ وشرط صاحبها التعريف ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو التأخير	٢٣٧		
٢٣٧ التمييز	٢٣٨		
٢٣٨ تعريفه ، الفرق بينه وبين الحال	٢٣٩		
٢٣٨ التمييز نوعان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة ، ومواقع كل منهما	٢٤١		
٢٣٩ « كم » على نوعين ، وبيان حكم تمييز كل منهما			
٢٤١ قد يكون الحال أو التمييز مؤكدا			

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
واختلفوا في رصفه الظاهر	٢٨٢	المستثنى بإلا وأحواله ، وحكم كل	٢٤٣
التوابع خمسة :	٢٨٣	منهما	
الأول : النعت	٢٨٣	المستثنى بغير وسوى	٢٤٧
قائمة النعت	٢٨٤	« بليس ، ولا يكون وما خلا وما عدا	٢٤٧
ما يتبع فيه منعه	٢٨٥	المستثنى بخلا وعدا وحاشا	٢٤٨
يجوز قطع الصفة بإن علم الموصوف	٢٨٨	مخفوضات الأسماء :	٢٤٩
ولو ادعاء		حروف الجر ، وأنواعها	٢٤٩
التوكيد لفظي ومعنوي ، والكلام	٢٨٩	« لعل » حرف جر في لغة عقيل	٢٤٩
على اللفظي		« مق » حرف جر في لغة هذيل	٢٥٠
الكلام على المعنوي : ألفاظه ،	٢٩٢	« لكن » تجر بها « ما » الاستفهامية	٢٥١
ومواقعها		« لولا » يجربها الضمير	٢٥١
أوجه الفرق بين التوكيد والنعت	٢٩٤	المرور بالإضافة	٢٥٣
العطف ضربان : عطف بيان ،	٢٩٧	الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام	٢٥٣
وعطف نسق ، عطف البيان		إضافة الصفة لعمولها على ثلاثة أنواع	٢٥٤
كل ما يصح جعله عطف بيان	٢٩٨	الإضافة لا تجامع التنوين ، ولأل	٢٥٤
يصح جعله بدلا ، إن صح وقوعه		يعمل عمل الفعل سبعة أشياء :	٢٥٥
موقع المتبوع		الأول : اسم الفعل	٢٥٦
عطف النسق	٣٠١	أحكام اسم الفعل	٢٥٨
معنى الواو	٣٠١	الثاني : المصدر	٢٦٠
« الفاء »	٣٠٢	شروط إعماله	٢٦٠
« ثم »	٣٠٣	المصدر العامل على ثلاثة أنواع	٢٦٦
« حتى »	٣٠٣	اسم الفاعل ، وشروط إعماله	٢٧٠
لا تفيد حتى الترتيب ، خلافا لبعضهم	٣٠٤	أمثلة المبالغة ، وإعمالها	٢٧٤
معاني أو	٣٠٥	اسم المفعول	٢٧٧
معاني أم	٣٠٦	الصفة المشبهة	٢٧٧
لا ، وبل ، ولكن	٣٠٦	تخالص اسم الفاعل من خمسة أوجه	٢٧٨
البدل : معناه ، أقسامه	٣٠٨	لعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال	٢٧٩
العدد ، ألفاظه على ثلاثة أقسام	٣١٠	اسم التفضيل	٢٨٠
لأسماء العدد التي هي زنة فاعل	٣١١	لاسم التفضيل ثلاثة أحوال	٢٨٠
أربعة أحوال		أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به	٢٨٢
		يرفع الضمير المستتر اتفاقاً	٢٨٢

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الوقف	٣٢٥	موانع الصرف	٣١١
الوقف على تاء التانيث	٣٢٥	العلة الاولى : وزن الفعل	٣١٢
« للنقوص للرفوع والمخفوض »	٣٢٦	« الثانية : التركيب »	٣١٢
« للنقوص المنصوب »	٣٢٧	« الثالثة : العجمة »	٣١٣
« « إذن » »	٣٢٧	« الرابعة : التعريف »	٣١٣
« نون التوكيد الخفيفة »	٣٢٧	« الخامسة : العدل ، وهو على ضربين »	٣١٥
« الاسم المنصوب النون »	٣٢٨	العلة السادسة : الوصف	٣١٧
تكتب الألف بعد واو الجماعة	٣٢٩	« السابعة : الجمع »	٣١٨
تكتب الألف المنطرفة بـاء أو واوآ	٣٣٠	« الثامنة : الزيادة »	٣١٨
همزة الوصل - ضبط مواضعها	٣٣١	« التاسعة : التانيث »	٣١٨
حركة همزة الوصل	٣٣٢	هذه العلة على ثلاثة أقسام	٣١٩
خاتمة « شرح قطر الندى »	٣٣٣	٢٢٠ التعجب ، له صيغتان	٢٢٠
خاتمة « سبيل الهدى »	٣٣٤	٣٢٤ لا تبني صيغة التعجب إلا مما استوفى خمسة شروط	٣٢٤

تمت فهرس الموضوعات الواردة في كتاب

« قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام الأنصاري

والحمد لله ذي الجلال والإكرام ، وطى نبيه وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام

٢ - فهرس الشواهد

الواردة في « شرح قطر الندى ، وبل الصدى » لابن هشام

رقم الشاهد	الشاهد
٧	إذا أنا أومن عليك ولم يكن لقاءك إلا من وراء وراء
٢٢	ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء
١٠٤	ليس من مات فاستراح ميت وإنما الميت ميت الأحياء إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً بالله قليل الرجاء

حرف الباء

٨	والله ما ليلى بنسام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه
١١	يسر المرء ما ذهب الليالى وكان ذهباً من له ذهابا
١٣	إذن والله نرهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
	أضحى يمزق أنوابي ويضربني أبعد شبيبي يبنى عندي الأدبا
	ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخسره بما فعل المشيب
٧٠	زعمتني شيخاً ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب ديباً
٧٢	القوم في أرى ظننت؟ فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
٧٧	وإنما يرضى المنيب ربه مادام معنياً بذكر قلبه
٩٥	بيك ناء بعيد الدار معترب بالكحول وللشبان للعجب
٩٧	ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب
١٠٩	ومالى إلا آل محمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب
١١٥	وا، بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب
١١٨	وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه يترب
١٢٠	يحايى به الجلد القدى هو حازم بضربة كفيه اللانفس راكب
١٣٨	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ياليت عدة حول كله رجب
١٤٠	أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا أعينكما بالله أن تحدثنا حربا

رقم العاهد	الشاهد
١٤٣	كان صفري وكبرى من فقامها حصباء در على أرض من الذهب
١٤٤	لم تتلفح بفضل مزرها دعد؛ ولم تسق دعد في العلب
١٤٦	عجب لتلك قضية ، وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

## حرف التاء

٥	فصاغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات
٢١	فإن للساء ماء أبي وجدى وبئري ذو حفرت وذو طويت
٧٤	وما كنت أدري قبل عزة ما البكي ولا موجمات القلب حتى تولت
١٢٨	خبير بنو لب فلانك ملقياً مقاله لهبي إذا الطير مرت
١٤٨	والله أنجلك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت كانت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

## حرف الجيم

٣٠	مت تأتتا تلم بنا في ديارنا نجد حطبا جزلا وناراً تأججا
١١٢	شربن بماء البحر ثم زفعت متي لجيج خضر لمن نثيج
١١٣	أومت بعينها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

## حرف الحاء للمهملة

١٨	يا ناق صبري عنقنا فسيها إلى صليجان ففستريها
١١٧	وقولي كما جشأت وجاشت مكانك نحمدى أو تستريحي
١٣٤	أخاك أخاك؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير صلاح

## حرف الدال للمهملة

٢٠	هلي تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فبرند بعض الروح للجسد
٣٤	صتبدى لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
٣٧	أبسى على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد
٤٥	أصتت خلاه رأسي أهلها احتملوا أخني عليها الذي أخني على لبد



رقم العهد	الشاهد
٤٦	{ تطاول ليك بالأعمد وبات وبانت له ليك وذلك من نبا جاني
٥٥	أعد نظراً يا عبد قيس لعنا أضادت لك النار الحمار للقيدا
٥٦	قالت : ألا ليتنا هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه ، فقد
٦٢	أزف الترحل غير أن ركابنا لما نزل برحالتنا ، وكأن قد
٦٧	رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرم جنودا
٦٨	درت الوفي العهد يا عمرو فاغضب فإن اغتباطا بالوفاء حميد
٨٥	يا بن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدمر شديد
٨٨	فما كعب بن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا
٩٤	يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوم في ازدياد
١٠٠	تألى ابن أوس حلقة ليردني إلى نسوة ككأنهن مفائد
١٣١	أناي أنهم مزقون عرضي ججاش الصكرملين لها فديده
١٣٦	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها أخذت طي موافقا وعهودا
١٤٩	وإياك ولليتات لا تقربنها ولا تبعد الشيطان والله فاعبدا

## حرف الراء المهمله

١٦	لأستسهلن الصعب أو أدرك النى	فما انقادت الآمال إلا لصابر
٣٠	فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها	كلا مركبها تحت رجلك شاجر
٤١	ألا يا سلمى يادار مى طى البلى	ولا زال منهلا بجرعائك القطر
٦١	كان لم يكن بين الحجبون إلى الصفا	أنيس ، ولم يسمر بمكة سامر
٦٦	فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
٦٩	وحلت بيوتى فى يفاع ممنع	يخال به راعى الحولة طائراً
٧١	أبالأراجيز يا بن اللؤم نوعدى	وفى الأراجيز خلت اللؤم والحور
٧٥	جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أنى ربه موسى طى قدر

رقم الشاهد	الشاهد
٩٢	تقى فانظري يا أسم هل تعرفينه أهذا للغيري الذي كان يذكر؟
٩٨	حلت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقتت فيه بأمر الله يا عمسرا
١٠٢	وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلبلة القطر
١٢٥	عجبت من الرزق للموء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيراً
١٣٠	ضروب بتصل السيف سوق سمائها إذا عدموا زادا فإنك عاقرة
١٣٣	... .. قد يؤخذ الجار بظلم الجار

## حرف السين للمهمة

٢	منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تسمى	} وطلوعها حمراء صافية
٣	اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس	} لقد رأيت عجياً مذ أمساً
٩٠	يا صاح يا ذا الضامر العنفس والرحل ذى الأنساع والجلس	} ولا لقيين الدهر إلا تمساً
١٣٥	فأين إلى أين النجاة يبتلى أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس	

## حرف العين للمهمة

٢١	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك ، فما راء كمن سمعا
٣٨	خليلى ، ما واف بهدى أتما إذا لم تكونا لى طى من أقاطع
٤٧	أبا خراعة ، أما أنت ذا نقر فإنت قومي لم تأكلهم الضبع
٥٨	سبقوا هوى وأعتقوا لهوام فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٧٥	لا تجزى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فمعد ذلك فاجزى
٨٦	... .. يا ابنة عما لا تلومى واجهى
١٣٩	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
١٤٥	يا صيدا ما أنت من سيد موطاً الأكناف رحب الذراع

رقم  
الشاهد

الشاهد

## حرف الفاء

- ٤ ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
١٥ ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف  
٥٠ بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف، ولكن أنتم الحرف  
١٢٤ تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف  
١٥٠ ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف

## حرف القاف

- ٣٣ عدس : ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحميلين طليق  
٨٩ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمير الطريق  
١٠٨ والتغلييون بثس الفحل فخلهم فخلا ، وأمهم زلاء منطبق

## حرف الكاف

- ٨٧ يا حكم الوارث عن عبد الملك [ميراث أحساب وجود منسفاك]

## حرف اللام

- ٦ لعمرك ما أدرى ، وإنى لأوجل طى أينما تعدو للنية أول  
٩ [أيا جارتنا ، ما أنصف الدهرييننا] تعالى أقاسمك الموموم تعالى  
١٢ رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله  
٢٤ قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل  
٢٥ أغرك منى أن حبك قاتلى وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل  
٢٧ إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة فأيان ما تعدك به الريح تنزل  
٣٢ وقصيدة تأتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال : من ذا قالها ؟  
٤٢ سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول  
٤٩ لا يأمن الدهر ذو بنى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل  
٥٧ علموا أن يؤملون لجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤال  
٥٨ بأنك ربيع وغيث مربع وأنتك هناك تصكون الغملا

رقم الشاهد	الشاهد
٦٥	لا سابقات ولا جأواء باسفة
٧٦	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن
٨٠	جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إني
٨١	ولو أن ما أسى لأدنى معيشة
٨٢	ألا يا عباد الله قلبي متيم
١٠١	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
١٠٣	فكونوا أتم وبني أبيكم
١٠٥	ليسة موحشا طلل
١١٠	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
١١٤	فهبها هبها العقيق ومن به
١٢١	إن وجدى بك الشديد أراى
١٢٣	ألا إن ظلم نفسه للرم بين
١٢٦	القائلين الملك الخلاص
١٢٩	أخا الحرب لباسا إليها جلالها
	تقى للنون لدى استيفاء آجال
	بأعجلهم؛ إذ أجمع القوم أمهل
	لغير جيل من خليي مهمل
	كفاني، ولم أطلب، قليل من المال
	بأحسن من صلي وأقبحهم بعلا
	لدى الستر إلا لبسة للتفضل
	مكان السكيتين من الطحال
	يلوح كأنه خلل
	وكل نعيم لا محالة زائل
	وهبها خل بالعقيق نواصله
	عاذرا فيك من رأيت عدولا
	إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا
	خير معد حسبنا ونالا
	وليس بولاج الخوالم أعتلا

## حرف الميم

١	فلولا الزمجات من الليالي
٥	فساغ لي الشراب وكنت قبلا
١٠	ومهما تسكن عند امرئ من خليفة
١٤	أقول لهم بالشعب إذ بأسروني:
١٧	وكنت إذا غمزت قناة قوم
٢٣	لا تته عن خلق وتأتى مثله
٢٥	نصلي لذى صلت قريش
٢٧	ذاك خليي وذو يواصلني
٤٣	لا طيب للعيش ما دامت منقصة
٤٨	لا تقرن الدهر آل مطرف
	لما ترك القطا طيب المنام
	فإن القول ما قالت حذام
	أكاد أغص بالماء الحميم
	وإن خاطها تخفي على الناس تعلم
	ألم تأسوا أنى ابن فارس زهدم
	كسرت كعوبها أو تسنقيا
	عار عليك إذا فعلت عظيم
	ونعبده وإن جحد العموم
	يرى ورأى باسمهم وامسلمه
	لذاته بادكار الموت والمهرم
	إن ظالمنا أبدا وإن مظلوما

رقم الشاهد	الشاهد
٥٩	ويوما نوافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو إلى وارق السلم
٦٣	كأني من أخبار إن ، ولم يجوز له أحد في النحو أن يتقدما
٧٣	ولقد علمت لتأتين منيق إن النساء لا تطيش سهامها
٩٣	تنكرت منا بعد معرفة لى [وبعد التصافي والشباب للكرم]
٩٩	واحر قلباه بمن قلبه شيم ومن ببسمي وحالي عنده مقم
١٠٦	وتضوء في وجه الظلام منيرة كجمانة البحرى سل نظامها
١١١	لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
١١٩	وما الحرب إلا ما علمتم وفقم وما هو عنها بالحديث المرجم
١٢٧	إني حلفت برافعين أكفهم بين الحطيم وبين ركني زمزم
١٣٧	إلى الله القرم وابن الحمام وليث الكتبية في المزدحم
١٤٢	أتاركة تدلها قطام رضينا بالتحية والسلام

## حرف النون

١٩	رب وقفى فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
٢٦	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
٢٨	حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان
٣٩	أقطن قوم سلمى أم نوواظنا؟ إن يظعنوا فمحبب عيش من قطنا
٤٠	صاح شمر ، ولا تزل ذاكر الموت ؛ فنسيانه ضلال مبين
٥٤	قواقه ما فارقتكم قابلاً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
٦٠	وسدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
٦٤	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام العادن
٨٤	واست تراجع ما فات منى بلهف ، ولا بليت ، ولا لوانى
٩٦	يا يزيدا لآمل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان
١٠٧	ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
١٢٢	هل تذكرون إلى الدينين هجرتكم ومسحكم صلبيكم رحمان قربانا؟
١٣٢	ما رأيت امراً أحب إليه الـ بذل منه إليك يا ابن مفاو

الشاهد	رقم الشاهد
حرف الهاء	
١١٦ واهل اسلمى ثم واهل واهل ياليت عينها لنا وقها	
١٤١ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعمله ألقها	
حرف الياء	
٢٩ وإنك إذما تأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا	
٥١ تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً	
٥٢ إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقياً	
٨٣ أياراكبا إما عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا	
١٤٧ عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب « شرح قطر الندى » لابن هشام ،  
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم